وزارة التعليم العالي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم دراسات استراتيجية

الغاز الجزائري وأمن الطاقة الأوروبمتوسطي:

الرهانات والاستراتيجيات

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالب: عدنان بوزيدي

إشراف الأستاذ الدكتور: عمارة ناجي

لجنة المناقشة

أ.د. عبد الحميد قرفي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د. عمارة ناجي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. محمد كريم خيدر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
د. رقية العاقل	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
د. عبد الوهاب عمروش	جامعة بومرداس	عضوا
د. جلول العقون	جامعة الجزائر3	عضوا

الموسم الجامعي: 2018-2019

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

وإلى الوالدة الكريمة أطال الله في عمرها

شكر وتقدير

في البداية أحمد الله وأشكر فضله العظيم على عونه في إنجاز هذا العمل في شكله الحالي، وبعد:

إنّ واجب الوفاء يحتم علي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير للأستاذ المشرف: أ. الدكتور **عمارة ناجي** لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة.

كما أتقدم للدكتور **طارق ناجي** بجزيل الشكر على منحه يد العون والدعم لهذا العمل.

الشكر الموصول أيضا إلى أعضاء لجنة المناقشة.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الجزائر في الهيكل الأمني الخاص بالطاقة في الفضاء الأورومتوسطي بوصفها منتجا إقليميا رئيسا للوقود الأحفوري، وإلى التأكيد على الدور الحيوي للغاز الطبيعي في تعزيز علاقات الاعتماد المتبادل بين دول المنطقة، الساعية لضمان أمن طاقتها. تكمن ميزة هذه الدراسة في استخدام أحد أدوات التحليل الاستراتيجي تقنية (SWOT) لتشخيص واقع قطاع الغاز الجزائري، لوضع تصور أولي لاستراتيجية جديدة في هذا المجال من شأنها المساهمة في تدعيم أمن الطاقة الأورومتوسطي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنّ رهان توسيع الاحتياطات قد أصبح بالنسبة للجزائر مصلحة استراتيجية في قطاع الطاقة، وكونها دولة ريعية تعتمد على المداخيل المالية المتأتية من صادرات المحروقات، فإنّه من المرجح أنّها سوف تلجأ إلى كافة الخيارات المتاحة لتحقيق هذا الأمر دون النظر إلى التداعيات. وأنّ أفضل استراتيجية، التي يمكن لها تحقيق مصالح البلد في هذا القطاع بشكل عام وبالأخص في شقه الغازي، هي تحويل الشركة الوطنية سوناطراك إلى فاعل في السوق الدولية (شركة عالمية للطاقة). كما خلصت الدراسة إلى أنّ الغاز الجزائري يمثل بديلا موثوقا لضمان أمن الطاقة للمنطقة الأورومتوسطية.

الكلمات المفتاحية: الغاز – أمن الطاقة – الانتقال الطاقوي – العلاقات الأورو جزائرية – الفضاء الأورومتوسطي – الاعتماد المتبادل – الدولة الريعية – تحليل (SWOT)

Abstract

The aim of this study was to highlight the importance of Algeria as a major producer of fossil fuel in the energy security structure in the Euro-Mediterranean space, and to emphasize the vital role of natural gas in enhancing interdependence between the countries of the region who seek to ensure their energy security. The advantage of the study is the use of the SWOT technique as a tool of strategic analysis to examine Algeria's natural gas sector in order to develop a preliminary perception of a new strategy in this field that would contribute in strengthening the Euro-Mediterranean energy security.

The study reached a set of conclusions; the most important is that Algeria's need to increase its reserves has become a strategic interest, since it is a Rentier State and dependent to hydrocarbon revenues. Regardless to all consequences, it is most likely it will pursue all available strategic alternatives to achieve its objectives. The best strategy by which Algeria can ensure its interests in this field is by transforming Sonatrach into an international actor (energy international company). The study concluded as well that the Algerian Natural Gas is a reliable alternative for Euro-Mediterranean countries looking forward enhancing their energy security.

Keywords: Natural Gas - Energy Security - Energy Transition - Euro-Algerian Relations - Euro-Mediterranean Space - Interdependence - Rentier State - SWOT Analysis

Résumé

Les buts de cette étude sont : de mettre en évidence l'importance de l'Algérie en tant que producteur majeur de combustibles fossiles dans la structure de sécurité énergétique de l'espace euro-méditerranéen, de souligner le rôle vital du gaz naturel dans le renforcement de l'interdépendance entre les pays de la région qui cherchent à assurer leur sécurité énergétique. L'avantage de l'étude réside dans l'utilisation de la technique SWOT comme outil d'analyse stratégique pour examiner le secteur du gaz naturel algérien, afin d'établir une conception préliminaire d'une nouvelle stratégie dans ce domaine, qui permet de renforcer la sécurité énergétique euro-méditerranéenne.

L'étude a abouti à certaines conclusions importantes : le besoin de l'Algérie d'augmenter ses réserves, est devenu un intérêt stratégique, le fait qu'il s'agit d'un État rentier fortement tributaire des revenus des hydrocarbures, il est probable qu'il ait recours à toutes les alternatives disponibles pour y parvenir sans tenir compte des répercussions. La meilleure stratégie, pour servir les intérêts du pays dans ce domaine, consiste à faire de la société nationale Sonatrach un acteur du marché international (une société mondiale d'énergie). L'étude a également conclu que le gaz naturel algérien est un choix fiable pour les pays euro-méditerranéens soucieux d'améliorer leur sécurité énergétique.

Mots-clés: Gaz naturel - Sécurité énergétique –Transition énergétique -Relations euro-algériennes - Espace euro-méditerranéen - Interdépendance - État rentier- Analyse SWOT

فهرس المحتويات

ملخص IV

ABSTRACT V

RESUME VI

فهرس المحتويات VII

قائمة الجداول XII

قائمة الأشكال XIII

قائمة الخرائط XIV

قائمة الملاحق XIV

قائمة المختصرات والرموز XV

مقدمة 16

الباب الأول. **أمن الطاقة الأورومتوسطي: المقاربات النظرية والرهانات الغازية 30-140**

الفصل الأول. أطر دراسة الطاقة وأمنها في حقل العلاقات الدولية **33**

المبحث الأول. التحديد المفاهيمي لأمن الطاقة **34**

المطلب الأول. مفهوم أمن الطاقة على ضوء تطورات مفهوم الأمن **34**

أولا. أبعاد التطور في مفهوم أمن الطاقة **35**

ثانيا. التطور الحديث لتعريف أمن الطاقة **39**

المطلب الثاني. تعاريف أمن الطاقة **45**

أولا. تعريف أمن إمدادات الطاقة **46**

ثانيا. مستوى الأسعار غير الحرجة **48**

ثالثا. أمن الطاقة كأمن قومي ورفاهية **50**

رابعا. المفهوم العسكري مقابل المفهوم الاقتصادي **52**

المبحث الثاني. نظريات الاقتصاد السياسي للطاقة وأمنها **57**

المطلب الأول. الاقتصاد السياسي الدولي والاعتماد المتبادل **57**

أولا. الاعتماد المتبادل وفق أهم النظريات **57**

ثانيا. أمن الطاقة وفق نظرية الاعتماد المتبادل المركب 64
المطلب الثاني. مفهوم الدولة الريعية..... 67
أولا. الريع في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (النظرية التقليدية للريع) 68
ثانيا. نظرية البحث عن الريع 70
ثالثا. نظرية العلة الهولندية 71
المبحث الثالث. البعد الجيوسياسي لفضاءات إنتاج الطاقة 75
المطلب الأول. الفضاء الجيوسياسي للطاقة..... 75
المطلب الثاني. الفضاء الجيوطاقوي الأورومتوسّطي..... 79
الفصل الثاني. **رهانات الغاز الجزائري وخياراته الاستراتيجية** 85
المبحث الأول. الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهان والخيارات 86
المطلب الأول. الاحتياطات الغازية..... 86
أولا. مفهوم الاحتياطات الغازية 86
ثانيا. واقع الاحتياطات الغازية للجزائر..... 90
المطلب الثاني. الخيارات غير التقليدية لتعزيز الاحتياطات الغازية 92
أولا. خيار تطوير مصادر الغاز الصخري..... 92
ثانيا. خيار التنقيب عن الغاز في البحر 96
المبحث الثاني. الخيارات الاستراتيجية لتطوير قدرات الإنتاج..... 104
المطلب الأول. خيار وطنية الطاقة (السيادة والاعتماد على الموارد الذاتية)..... 104
أولا. التنفيذ (الاستثمار) الوطني المباشر 104
ثانيا. عقود تسمح بخيار الوطنية الطاقوية 105
المطلب الثاني. خيار الشراكة الأجنبية (الاستفادة من الخبرات والاستثمارات الخارجية) 110
أولا. عقود الامتياز أو التراخيص..... 110
ثانيا. عقود اقتسام الإنتاج..... 114
ثالثا. عقود المشروعات المشتركة (Joint–venture) 120
المبحث الثالث. الأسواق الغازية للجزائر: قدرات التصدير والخيارات..... 123

المطلب الأول. صادرات الغاز الطبيعي الجزائري 123
أولا. واقع قدرات قطاع الغاز الجزائري 123
ثانيا. لمحة عن تطور الصادرات الغازية..... 128
المطلب الثاني. الخيارات الاستراتيجية لاقتحام الأسواق الغازية..... 130
أولا. خيار التركيز على سوق الغاز الأوروبية (نظام خطوط الأنابيب) 131
ثانيا. خيار تنويع الأسواق الغاز (نقل الغاز الطبيعي المميع GNL بالناقلات) 135
الباب الثاني. **التخطيط الاستراتيجي لتعزيز دور الغاز الجزائري في أمن الطاقة الأورومتوسطي 141-252**
الفصل الأول. التشخيص الاستراتيجي لواقع القطاع الغازي الجزائري وتنافسيته 143
المبحث الأول. تحليل البيئة الداخلية 144
المطلب الأول. نقاط القوة 144
أولا. القرب الجغرافي..... 144
ثانيا. مصدر موثوق (الجزائر شريك استراتيجي موثوق) 148
المطلب الثاني. نقاط الضعف 149
أولا. نقائص في إدارة الموارد البشرية وتبعية تكنولوجية 149
ثانيا. معضلة الريع الطاقوي 150
ثالثا. تزايد استهلاك الطاقة (الغاز) الداخلي وتراجع الإنتاج..... 155
رابعا. زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الاستثمار 156
خامسا. الفساد القطاعي وانعدام الشفافية..... 157
سادسا. عدم جاذبية النظام التعاقدي والجبائي وتعديلاته المتكررة 158
المبحث الثاني. تحليل للبيئة الخارجية..... 162
المطلب الأول. الفرص 162
أولا. الانتقال الطاقوي: إحلال الغاز الطبيعي في المزيج الطاقوي الأوروبي..... 162
ثانيا. الرغبة الأوروبية في التخلص من الارتهان للغاز الروسي 170
ثالثا. شتاء أوروبا القارس وتزايد الطلب الموسمي على الغاز 176

المطلب الثاني. التهديدات..... 179
اولا. المخاطر الأمنية والجيوسياسية: العجز عن حماية المنشآت 179
ثانيا. انهيار الأسعار. 181
ثالثا. المنافسون المحتملون في شرق المتوسط 182
المبحث الثالث. المنافسون للغاز الجزائري في الفضاء الأورومتوسطي..... 188
المطلب الأول. روسيا – الفاعل المهيمن 189
أولا. غازبروم واستراتيجية روسيا في مجال الغاز الطبيعي..... 189
ثانيا. مدى رغبة روسيا في منافسة الغاز الجزائري..... 197
المطلب الثاني. قطر والغاز الطبيعي المميع 200
الفصل الثاني. **الغاز في استراتيجيات أمن الطاقة الجزائري –الأوروبي** 205
المبحث الأول. مقاربات الجزائر والاتحاد الأوروبي للطاقة وأمنها 206
المطلب الأول. السياسة الطاقوية للجزائر واستراتيجيتها الغازية..... 206
أولا. الإطار القانوني لسياسة الطاقة في الجزائر 206
ثانيا. استراتيجية الجزائر لتنويع أسواق الغاز 216
المطلب الثاني. أهمية الغاز في السياسات الطاقوية الأوروبية المشتركة 221
أولا. السياسات الأوروبية للطاقة..... 221
ثانيا. التبعية الأوروبية للغاز والاستراتيجية الغازية للاتحاد الأوروبي 225
المبحث الثاني. الاعتماد الأمني الطاقوي (الغازي) المتبادل: أمن الطلب مقابل أمن الإمدادات .. 230
المطلب الأول. الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري: الزبون المهيمن 230
أولا. احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي 230
ثانيا. استقطاب أوروبا للغاز الجزائري 235
المطلب الثاني. تعزيز أمن إمداد الطاقة لأوروبا: الجزائر كمصدر موثوق في الضفة الجنوبية للمتوسط..... 240
أولا. الطاقة والشراكة الأورومتوسطية 240
ثانيا. الدور المحوري الجزائر في تعزيز أمن إمداد بلدان جنوب أوروبا 245

خاتمة 253
المصادر والمراجع.....276
الملاحق 279

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أكبر حقول غاز مكتشفة في البحر المتوسط	99
02	مجمعات ومعامل تمييع الغاز الطبيعي في الجزائر وطاقتها الإنتاجية	125
03	خطوط أنابيب تصدير الغاز الجزائري العاملة	126
04	تطور إنتاج الغاز الجزائري وصادراته	130
05	تطور التجارة الدولية للغاز الطبيعي	136
06	تطور أسعار الغاز الطبيعي حسب مناطق استهلاكه الكبرى (2012-2016)	138
07	عامل المسافة بين أهم موردي الغاز للاتحاد الأوروبي	146
08	تطور الميزان التجاري الجزائري (2007-2017)	153
09	تطور صادرات الجزائر حسب فئة المنتجات (2007-2017)	155
10	التكاليف التقديرية لإنتاج الكهرباء	169
11	مقارنة بين الجزائر، الاتحاد الروسي، وقطر (عام 2016)	188
12	تبعية بعض دول الاتحاد الأوروبي تجاه الغاز الروسي	194
13	إنتاج واستهلاك النفط والغاز في الدول الأوروبية (1960-1988)	231

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	من الموارد إلى الاحتياطات	88
02	رسم بياني لجيولوجيا موارد الغاز الطبيعي	90
03	الحقوق الدولية في مياه البحار	102
04	أشكال تقاسم المخاطر في المشروعات المشتركة	122
05	تكاليف نقل الغاز: غاز الأنابيب مقابل الغاز الطبيعي المميع	133
06	منحنى تطور الميزان التجاري الجزائري (2007-2017)	154
07	منحنى بياني لصادرات الجزائر حسب فئة المنتجات (عام 2017)	154
08	تطور استهلاك الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي 2010-2017	165
09	الاستهلاك اليومي للغاز الطبيعي في فرنسا (2011/01/01-2015/01/01)	177
10	المثلث الأوروبي لسياسات الطاقة	224
11	توزيع الاحتياطات المؤكد للغاز الطبيعي (1996، 2006 و2016)	226
12	%مساهمة الدول الموردة في إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي (2013)	234
13	نسب استهلاك الاتحاد الأوروبي للموارد	235

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	الفضاءات الغازية الأوروبية الثلاثة	80
02	تمركز الغاز الصخري حول العالم	93
03	أحواض الغاز والنفط الصخريين بالجزائر	95
04	تقسيم البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق	101
05	أنابيب الغاز من الجزائر نحو أوروبا	127
06	شبكة قنوات الغاز الروسية نحو أوروبا	175

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	مقتطفات من وثيقة "مسربة" لاستراتيجية "سوناطراك 2020-2030"	280
02	جدول أولويات الدول لأمن الطاقة	287
03	التشخيص الاستراتيجي لقطاع الغاز الجزائري (مصفوفة SWOT)	288

قائمة المختصرات والرموز

AIEA/ IAEA	Agence Iinternationale de l'énergie atomique /International Atomic Energy Agency
BP	British Petroleum
BTE	Bakou-Tbilissi-Erzrum
EBRD	European Bank for Reconstruction and Development
ECSC	European Coal and Steel Community
EIA	U.S. Energy Information Administration
EURATOM (EAEC)	European Atomic Energy Community
GALSI	Gasdotto Algeria Sardegna Italia
GDF	Gaz de France
GECF	Gas Exporting Countries Forum
GEM	Gazoduc Enrico Mattei
GPDF	Gazoduc Pedro Duran Farell
LPG	Liquified Petroleum Gas
GTL	Gas-To-Liquids
IEA	International Energy Agency
IIAPCO	Independent Indonesia-America Petroleum Company
NIOC	National Iranian Oil Company
NOC	National Oil Company.
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
OPIC	Organization of Petroleum Importing Countries
SEHR	Société d'exploitation de Hassi R'mel
SWOT	Strengths- Weaknesses- Opportunities- Threats

مقدمة

عُرفت البشرية على مرّ العصور باعتمادها المتنامي على مصادر الطاقة لتلبية حاجياتيها الأساسية، والتي تنامت مكانتها لدى الأمم مع تعاظم الحاجة إليها لدعم التنمية فيها. وكان القائد والأدميرال العسكري البريطاني **ونستون تشرشل** أول من ربط بين مصلحة تأمين هذه المصادر وتحقيق الأمن القومي، حينما اتخذ قرارا استراتيجيا ساهم في جعل المملكة المتحدة أول دولة تتحول إلى استعمال النفط الخام لتزويد أسطولها الحربي بالطاقة اللازمة، وقد منح هذا التحول البحرية الملكية تفوقا حاسما في الأداء على الأسطول الألماني خلال الحرب العالمية الأولى. وبذلك صدقت توقعات قادة بريطانيا العظمى حول مزايا الانتقال الطاقوي من الفحم الحجري إلى النفط، الذي هيأ الميزة العسكرية اللازمة لكسب الحرب. وهذا على الرغم من أنّ هذه الدولة كانت في ذلك الحين تتوفر على احتياطات ضخمة من الفحم الويلزي، عكس النفط الذي كانت توفره مصادر أجنبية (بلاد فارس).

تظهر خريطة توزيع مصادر الطاقة عالميا، وجود خلل بين هيكل النظام الدولي وهذا التوزيع الجغرافي، فأغلب الدول الكبرى المهيمنة في هذا النظام – باستثناء روسيا والو.م.أ– تُعاني من نقص في هذه الموارد، ممّا يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي. ولهذا انصب تركيز هذه الدول بالأساس على تأمين الوصول لمصادر النفط وأنواع الوقود الأخرى، والعمل على توفيرها بكميات كافية، وهذا ما يفسر تدخلها في العديد من المناطق الرئيسة المنتجة للنفط لضمان تدفقه. ولعقود طويلة شكل توقف الامدادات مصدر تهديد لأمن الدول، إلّا أنّه منذ الصدمة النفطية الأولى لعام 1973، حين جلب حظر النفط العربي عقب حرب أكتوبر إلى داخل الدول الصناعية الغربية تهديد التعرض لانقطاع تلك الإمدادات، شهد سوق الطاقة العالمي مجموعة من الأزمات والتحولات التي لم ترتبط بأمن الإمدادات فحسب، وتزامن هذا الأمر مع إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن القومي.

في هذا الصدد، ساد اتجاه عام في أدبيات الدراسات الأمنية والاستراتيجية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يميل إلى تعميق مفهوم الأمن القومي وتوسيعه ليتضمن أبعادًا غير عسكرية، من أهمها مساهمات مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية وبشكل خاص الأستاذين أولي ويفرOle WEAVER وباري بوزان Barry BUZAN وصياغة مفهوم الأمننة*. وهكذا ظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن والتي تُعبر عن أحد هذه الأبعاد الجديدة، ومنها مفهوم الأمن الإنساني، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، أمن الطاقة، وغيرها من المفاهيم الأمنية الجديدة، لكن هذا الأمر قد يثير إشكالا يتمثل في احتمال تصادم بين أهداف السياسات الأمنية المختلفة، فمثلا سياسة أمن الطاقة التي ركزت على ضرورة تأمين وقود أحفوري وديمومته بأقل تكلفة، جعلها تتعارض مع سياسات الحفاظ على البيئة التي هدفت إلى تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة –لا سيما غاز ثاني أوكسيد الكربون– الناتجة عن احتراق هذا الوقود، وذلك من خلال اللجوء إلى الطاقات المتجددة(الشمسية، الهوائية،...)، لكن ما يعاب على هذه الأخيرة كلفتها العالية وتكنولوجيتها غير المتحكم فيها بدقة.

إنّ الاتحاد الأوروبي الذي يمثل أهم سوق للطاقة في العالم، يستورد أكثر من نصف حاجياته الإجمالية من موارد الطاقة من مصادر خارجية. هذا الكيان الإقليمي يستند على مقاربة مشتركة لمسائل الطاقة وأمن امداداتها، تولي الغاز عناية كبيرة لأفضلياته النوعية على النفط والفحم في محتواه من الطاقة، وإمكانية استخدام مادته الخام في التصنيع، وملائمته للبيئة لنظافته النسبية. والذي تزايدت أهميته مع الإعلان عن اكتشاف احتياطات محتملة كبيرة للغاز الصخري قد تفي باحتياجات العالم من هذا المورد لعقود طويلة قادمة.

* الأمننة كمصطلح متداول في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية، يعني قيام الفاعلين في الدولة بعملية تحويل المواضيع إلى مسائل أمنية، بمعنى أخر هي نسخة معقدة من التّسييس تسمح باستخدام معاني استثنائية باسم الأمن، وهو مفهوم أوجدته مدرسة كوبنهاغن من أتباع باري بوزان.

ومهما كان شكل توريد الغاز الطبيعي(عن طريق الأنابيب أو الناقلات) فإنّ السوق الأوروبية للغاز مرشحة للتوسع أكثر. وهذا ما يؤكد الجانب الإيجابي الذي تتمتع به الجزائر كمورد تاريخي واستراتيجي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف وبتموين مستقر ودائم لدول الاتحاد الأوروبي، لا سيما المتوسطية منها، ممّا يشجع انخراطها ضمن استراتيجية اعتماد متبادل مع هذه الدول في مجال أمن الطاقة.

إشكالية البحث:

بوصف الجزائر بلدا منتجا للغاز الطبيعي أكثر منه للنفط، وكونها أيضا تصنف ضمن الدول الرّيعية التي تعتمد بشكل شبه كامل على مداخيل تصدير مواردها من الطاقة لتمويل اقتصادها الوطني والتكفل بحاجيات مواطنيها الاجتماعية والاستهلاكية، فإنّ الغاز يمثل اهتماما استراتيجيا لها، الأمر الذي يقتضي منها اختيار أفضل البدائل لمواجهة التحديات المستقبلية أهمها زيادة حدة التنافس مع الموردين الحاليين والمحتملين، فضلا عن كسب رهانات جديدة لتعزيز مكانة غازها الجيوستراتيجية في أمن الطاقة الأورومتوسطي.

وفي هذا السياق، تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال المركزي التالي:

كيف يمكن للغاز الجزائري أن يمثل محدداً أساسياً لأمن الطاقة الأورومتوسطي؟

ومن أجل إحاطة أكبر بالموضوع، وتبسيطا لهذا التساؤل تمّ تفكيكه إلى تساؤلات فرعية هي:

- ما المقصود بأمن الطاقة وأبعاد التطور في هذا المفهوم؟
- فيما تتمثل أهم رهانات تأمين سلسلة عرض الغاز الجزائري في الفضاء الأورومتوسطي؟
- كيف السبيل إلى تحديد قدرة تنافسية قطاع الغاز الجزائري؟
- كيف يمكن تعزيز دور الغاز الجزائري لضمان أمن الطاقة الجزائري – الأوروبي؟

الفرضيات:

تمّ الانطلاق لدراسة المشكلة البحثية من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: على اعتبار أنّ الجزائر دولة ريعية، فإنّ لجوءها إلى التنقيب عن الغاز الصخري لتجديد احتياطاتها الغازية المتناقصة هو خيار شبه مؤكد.

الفرضية الثانية: تؤثر زيادة القدرة التنافسية لقطاع الطاقة الجزائري إيجابا على بروز البلد كمنتج رئيس للغاز الصخري في غضون العقد المقبل.

الفرضية الثالثة: تسمح استراتيجية الاعتماد المتبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي بتعزيز أمن الطاقة الأورومتوسطي.

الفرضية الرابعة: إنّ الغاز الجزائري يمثل بديلا موثوقا لضمان أمن الطاقة للمنطقة الأورومتوسطية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تجمع بين الجانبين الأكاديمي النظري والأمبريقي التطبيقي اعتماداً على معالجة دور الغاز الجزائري في تعزيز أمن الطاقة في الفضاء الأورومتوسطي.

الأهمية العلمية الأكاديمية (النظرية): تتجلى الأهمية العلمية الأكاديمية للدراسة في الأساس من خلال عدة اعتبارات رئيسة تتمثل في الآتي:

– أنّها لا تضع إطارا نظريا لماهية أمن الطاقة على ضوء الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية فحسب، وإنّما أيضا وفق نظريات الاقتصاد السياسي الدولي من خلال نظريات: الاعتماد المتبادل، والدولة الريعية، بمعنى أنه ينظر للطاقة وأمنها عبر علاقات التفاعل بين الاقتصادي والسياسي وعدم الاقتصار على الشق العسكري.

– إبراز أهمية الفضاء الجيوسياسي الأورومتوسطي في تدعيم أمن طاقة المنطقة، ودوره في تمتين علاقات الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة بين بلدان ضفتي البحر المتوسط.

– أنّ هذه الدراسة تسعى لشرح وتوضيح أبرز القواعد القانونية التي يتم الاحتكام إليها عند التعاقد بين شركات النفط الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات في مجال المحروقات (عقود الإدارة، عقود الخدمة، الامتيازات، اتفاقيات تقاسم الإنتاج، والمشروعات المشتركة).

الأهمية العملية (التطبيقية): تنطلق الأهمية العملية التطبيقية للدراسة من مجموعة اعتبارات رئيسة ذات طابع عملي، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

– محاولة وضح تصور أولي للخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الجزائر لتعزيز أمن طاقتها في مجال الغاز الطبيعي، المترتبة عن تشخيص استراتيجي للقطاع المعني باستخدام تحليل SWOT.

– توضيح حتمية تحديد منطقة اقتصادية خالصة للجزائر وترسيم حدودها البحرية بدقة، على اعتبارها مصلحة استراتيجية لحفظ حقوق البلد من الموارد الطبيعية، لا سيما الغازية منها.

من خلال الشواهد السابقة، تتضح الأهمية النظرية الأكاديمية والأهمية العملية التطبيقية للدراسة.

مجالات الدراسة: ينقسم نطاق تحديد الدراسة إلى ثلاثة مجالات رئيسة هي كالآتي:

المجال الموضوعي: تنطلق هذه الدراسة من حقل العلاقات الدولية بفرعيه: الدراسات الأمنية بما فيها الاستراتيجية منها، والاقتصاد السياسي الدولي، من خلال تناول مواضيع أمن الطاقة، إلى جانب مسائل الاعتماد المتبادل المركب وفق المقاربة النيوليبيرالية، وبحث تأثيرات الرّيع على تطور العلاقات بين الجزائر وأوروبا في مجال الغاز الطبيعي، مع التركيز على مفهوم الدولة الرّيعية لدراسة معضلة الرّيع في الجزائر.

المجال المكاني: تتعلق الدراسة بمسألة دور الغاز الجزائري في تعزيز أمن الطاقة الأورومتوسطي، وبذلك يمثل الفضاء الأورومتوسطي المجال المكاني للدراسة، والذي ينبغي التمييز بين مفهوميه الواسع والضيق، الأول، هو الحيز الجغرافي الذي يشمل كافة دول الاتحاد الأوروبي فضلا عن بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، وفق ما حددته مختلف مبادرات الشراكة (مسار برشلونة، والسياسة الأوروبية للجوار،

والاتحاد من أجل المتوسط)، وهو يخص أكثر العلاقات المتعددة الأطراف بين الجزائر والدول الأوروبية في مجال الطاقة، في حين يعني الثاني الفضاء الجيوطاقوي الذي يعد قسما من السوق الأوروبي للغاز، والذي يقتصر حصرياً على مصر وليبيا والجزائر كدول مصدرة، وفرنسا وايطاليا واسبانيا وحتى البرتغال كدول مستوردة، إضافة إلى تونس والمغرب الأقصى دولتا عبور الغاز الجزائري نحو أوروبا الجنوبية.

المجال الزماني: يتحدّد النطاق الزماني للدراسة ابتداءً من يوليو 2013 تاريخ التوقيع على مذكرة تفاهم حول إقامة "شراكة استراتيجية في مجال الطاقة" بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي هدفت إلى بحث تجسيد هذه الشراكة وتعزيز وتعميق العلاقات الطاقوية بين الجانبين، لا سيما تلك المتعلقة بالغاز الطبيعي والكهرباء والطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية. وتستمر الدراسة في بحث تأثيرات هذه الشراكة الاستراتيجية على تعزيز دور الغاز الجزائري في ضمان أمن الطاقة الأورومتوسطي إلى غاية نهاية عام 2018 تاريخ الانتهاء من الدراسة.

متغيرات الدراسة:

تعتمد دراسة "**الغاز الجزائري وأمن الطاقة الأورومتوسطي: الرهانات والاستراتيجيات**" على عنصرين أساسيين يربط بينهما التنبؤ، وهما:

– المتغير المستقل: وهو المتغير الذي يجب أن يكون له تأثير في المتغير التابع. والمتغير المستقل لهذه الدراسة هو "**الغاز الجزائري**".

– المتغير التابع: وهو المتغير الذي يؤثر فيه المتغير المستقل، والمتغير التابع للدراسة هو "**أمن الطاقة الأورومتوسطي**" بشقيه "أمن الطاقة الجزائري" (أمن الطلب) و"أمن الطاقة الأوروبي" (أمن الإمدادات أو العرض). أمّا المتغيرات الوسيطة التي تتداخل في التأثير على شكل العلاقة بين المتغير المستقل

والمتغير التابع فهي عديدة منها نمط العلاقات، الاعتماد المتبادل، مصادر الطاقة المتاحة، الاحتياجات...

منهج البحث وأدواته:

إنّ أهم المقاربات والأدوات التي اعتمدتها الدراسة، تمثلت في:

- **المقاربة الجيوسياسية:** تسمح هذه المقاربة بدراسة آثر الاحتياجات من الغاز كمادة أساسية في مزيج الطاقة العالمي على سلوك الدول الخارجي، ولأنّ مصادر الغاز محدودة وتوزيعها الجغرافي لا يتطابق مع جغرافيا مناطق استهلاكها، فإنّ ذلك قد يولد توترات ويجعل من الغاز الطبيعي مورد استراتيجي. اختيار هذه المقاربة ينسجم مع التوجه الجزائري نحو السوق الأوروبية، الناتج عن تصور جيوسياسي للجزائر للغاز الطبيعي الذي يعتبر منطقة الجوار سوق طبيعية لتسويق غازها الطبيعي.

- **المقاربة الجيواقتصادية:** تهتم هذه المقاربة بالاستراتيجية الاقتصادية للدول والشركات من أجل الحصول على حصص في السوق الدولية، والتي تمنح للفاعل الذي يحوز على مورد حيوي مثل الغاز أو مراقبته عامل قوة.

- **تحليل (SWOT):** تستخدم أداة التحليل الرباعي (SWOT Analysis) للتّعرف على طبيعة البيئة في قطاع الغاز التي تعمل به الشركة الوطنية سوناطراك. وينطوي تشخيص الواقع على تحليل كل من البيئة الخارجية (الفضاء الأورومتوسطي) وما تحمله من فرص وتهديدات، والبيئة الداخلية بتحديد نقاط قوة القطاع الغاز الجزائري ومكامن ضعفه، بما يمكنه من اقتناص الفرص البيئية المتاحة، وتجنب أو تحييد أو الحد من التهديدات المحتملة.

الدراسات السابقة:

من أحدث الدراسات التي تناولت موضوع الأمن والطاقة، من خلال التركيز على أحد متغيري الدراسة أو كلاهما، يمكن ذكر:

- دراسة استقصائية تحرير جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين Jan H. Kalicki and David L. Goldwyn بعنوان "الأمن والطاقة: استراتيجيات لعالم في تحول"[1] وهي طبعة ثانية محدثة بالكامل للكتاب الموسوم "الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة"، والتي تضم مجموعة أبحاث وضعها كبار خبراء الطاقة والأمن وقادة السياسة الخارجية والطاقة حول العالم، لتقييم كيفية دمج الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها في مجال الطاقة والأمن القومي، وبحث التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية والبيئية المترتبة عن التحولات الثورية في مشهد الطاقة العالمي. وأبرز هذا الاصدار كيف تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من تبعيتها المتنامية تجاه الواردات النفطية من الخارج إلى مصدر صاف للطاقة في غضون الأعوام المقبلة. قدّم الكتاب أيضا رؤى مختلفة للتحديات والفرص التي تمنحها هذه التحولات وكيف تؤثر على الأمن القومي والسياسة الاقليمية في جميع أنحاء المعمورة.

- دراسة لجفري مانكوف Jeffrey Manakoff بعنوان "أمن الطاقة الأوراسية"[2]، كشف الباحث من خلالها التحديات التي تواجهها الدول المستهلكة والمزودة على السواء في أوراسيا، ونظر إلى صعود روسيا، بوصفها إحدى قوى الطاقة، وحلّل سيطرتها على الإمدادات ونظم النقل، واستثماراتها في البنية التحتية للطاقة عبر أوروبا، إضافة إلى التساؤلات حول قدراتها الإنتاجية. ودرس أيضا، الصعوبات الأوروبية في صياغة سياسة مشتركة لأمن إمدادات الطاقة، واقترح استراتيجية مزدوجة مكونة من التكامل والتنويع، حيث حضت الدراسة أوروبا على التكامل داخليا، بتطوير سوق موحدة للغاز، وخارجيا على ربط

[1] Jan H. KALICKI and David L. GOLDWYN, *Energy & Security: Strategies for a World in Transition* (Washington D.C.: Woodrow Wilson Center Press/ Johns Hopkins University Press, 2ed edition, 2013).

[2] جفري مانكوف، *أمن الطاقة الأوراسية*، دراسات عالمية(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد89، 2012).

قطاع الطاقة الروسي بأوروبا وتشريعاتها الأكثر شفافية، واقترحت أيضا على أوروبا، أن تبحث عن مصادر جديدة للطاقة، من كل المزودين غير الروس، وعن أنواع الوقود غير الأحفوري.

– دراسة لخديجة عرفة محمد بعنوان "أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية"[1]، سعت من خلالها إلى التّعرف على طبيعة وحدود تأثير توافر مصادر الطاقة من عدمه على السياسة الخارجية لأربع دول تمثل جانبي العرض والطلب في سوق الطاقة العالمية هي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والمملكة العربية السعودية وروسيا، وخلصت إلى وجود تأثير لتوافر مصادر الطاقة من عدمه على السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لموارد الطاقة، شكل هذا التأثير يختلف باختلاف الدول، وهناك عوامل عدة مؤثرة في هذا الأمر من أهمها مكانة الدولة في النظام الدولي.

– دراسة لأوريليا ماني–إسترادا Aurèlia Mañé-Estrada بعنوان "أمن الطاقة في غرب المتوسط: عوامل جديدة، سياسات جديدة. رؤية إسبانية"[2]، قدمت هذه الدراسة تحليلا لوضعية الطاقة في غرب المتوسط، انطلاقا من تطور العلاقات في مجال الطاقة بين الجزائر باعتبارها الدولة التي قطاع الطاقة فيها أكثر انفتاحا وجذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة، والأفضل من حيث البنية التحتية للطاقة في المنطقة من جهة، وبلدان الأوروبية في غرب المتوسط: فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا إضافة للبرتغال من جهة أخرى.

– بحث أكاديمي لمنصور قديدير بعنوان "الغاز الطبيعي الجزائري في أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: رهان جيوسياسي"[3]، والذي أثار فيه تساؤلاً مهماً وهو هل حصة الغاز الجزائري في أمن الطاقة الأوروبي تمثل رهانا جيوسياسيا، في ظل القيود المتعلقة بتسيير قطاع الغاز، ومنافسة الغاز الروسي والقطري والدخول المحتمل لحقول شرق المتوسط في الإنتاج؟ والذي هدف إلى تأكيد أو نفي حقيقة هذا الرهان من

[1] أمل عرفة محمد، *أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية* (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014).

[2] Aurélia MANE-ESTRADA, «Sécurité énergétique en Méditerranée occidentale, nouveaux facteurs, nouvelles politiques. Un regard espagnol ,» *Notes d'Ifri* (octobre 2008).

[3] Mansour KEDIDIR, *Le gaz naturel algérien dans la sécurité énergétique de l'Union européenne: un enjeu géopolitique* (Alger: Editions BENMERABET, 2016).

خلال الإجابة عن عدة تساؤلات ترتبط بمختلف سياسات الجزائر المتبعة في هذا الشأن منذ نصف قرن، وبهامش المناورة المتاحة لها للمحافظة على ترتيبها كثالث أكبر مصدر غاز طبيعي لدول أوروبا، وبتبعية هذه الأخيرة في هذا المجال وتصوراتها الجيوسياسية تجاه مزوديها (بالأخص روسيا والبلدان المنتجة في الضفة الجنوبية للمتوسط).

يمكن إبداء بعض الملاحظات بشأن هذه الدراسات السابقة:

– إجماع هذه الدراسات على أنّ العقود القليلة الماضية عرفت مجموعة كبيرة من التحولات التي ترتب عنها إعادة النظر في المفهوم التقليدي لأمن الطاقة ومسائله، وهذا ما يفسر أهمية الموضوع.

– اتفاقها على غياب مفهوم موحد لأمن الطاقة، ومردّ ذلك حسبها تباين طبيعة الفواعل ووضعيتهم الطاقوية واختلاف المراحل، سواء بالنسبة للمنظمات الدولية المختصة مثل الأوبك أو وكالة الطاقة الدولية، أو مؤسسة إقليمية كالمفوضية الأوروبية، أو شركة نفطية متعددة الجنسيات على غرار بريتيش بتروليوم أو بلد منتج أو مستهلك.

– إغفال الدراسات التي تناولت موضوع الغاز الجزائري، تقديم تشخيص لواقع قطاعه باستخدام أدوات التحليل الاستراتيجي التي منها تقنية (SWOT).

– عدم تقديم هذه الدراسات لتصور استراتيجية جديدة للغاز الجزائري من شأنها المساهمة في تعزيز أمن الطاقة في المنطقة الأورومتوسطية.

خطة البحث:

تأمل هذه الدراسة أن تساهم في إزالة هذا القصور، وقد تمّ تنظيمها على شكل بابين. يتألف الباب الأول من فصلين، يعرضان لأمن الطاقة الأورومتوسطية. ويقدم الفصل الأول منه الإطار النظري لأمن

الطاقة في المنطقة الأورومتوسطية، من خلال أدوات المفاهيم والنظريات الأساسية والمقاربات الجيوسياسية التي تحقق الفهم والتفسير للطاقة وأمنها في هذا الفضاء، وفي هذا الصدد يتم توضيح كل ما يتعلق بمفهوم أمن الطاقة من تطور وتعاريف متباينة (المبحث الأول)، ومن ثم دراسة المحروقات كأحد مواضيع الاقتصاد السياسي الدولي لتوضيح كيفية التفاعل بين الاقتصادي والسياسي، وتفسير طبيعة هذه العلاقة من خلال نظرية الاعتماد المتبادل التي تهدف إلى إبراز أهمية التبادلات في الأمن الدولي، في حين تتيح النظريات الثلاث للدولة الرّيعية تحليل هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد أساسا على الريوع المتأتية من صادرات الوقود الأحفوري(المبحث الثاني)، ويختم هذا الفصل بتقديم تحليل جيوسياسي للفضاء الغازي (المبحث الثالث). أمّا الفصل الثاني منه يعرض رهانات الجزائر لتأمين سلسلة عرض طاقة غازها في الفضاء الأورومتوسطي مع تقديم الخيارات الاستراتيجية لكل رهان، الأول، رهان تعزيز الجزائر لاحتياطاتها الغازية والخيارات غير التقليدية المتاحة من استغلال الغاز الصخري والتنقيب البحري (المبحث الأول)، الثاني، رهان تطوير القدرات الإنتاجية وخيارات وطنية الطاقة والشراكة الأجنبية (المبحث الثاني)، والثالث، رهان الولوج إلى الأسواق الغازية بين خيار التركيز على السوق الأورومتوسطية وخيار تنويع الأسواق (المبحث الثالث).

أمّا الباب الثاني فيتكون أيضا من فصلين، ويتم فيه تطبيق النهج الاستراتيجي لتعزيز دور الغاز الجزائري في أمن الطاقة الأورومتوسطي. يعرض الفصل الأول منه تشخيصا استراتيجيا لواقع قطاع الغاز الجزائري وتنافسيته بالاستعانة بتحليل (SWOT) وهو نظام لبناء استراتيجيات للوصول إلى الأهداف المرجوة، وفي هذا الإطار يتم تحليل البيئة الداخلية لقطاع الغاز الجزائري ونقاط القوة والضعف فيه (المبحث الأول)، والفرص والتهديدات الموجودة في البيئة الخارجية الممثلة في الفضاء الغازي الأورومتوسطي (المبحث الثاني)، وتحليل وضع أهم منافسي الغاز الجزائري واستراتيجياتهم في السوق الأورومتوسطية (المبحث الثالث)، في حين يتناول الفصل الثاني منه مكانة الغاز في استراتيجيات أمن

الطاقة الجزائري – الأوروبي، من خلال التعرف على مقاربات الجزائر والاتحاد الأوروبي لاستراتيجية الطاقة وأمنها (المبحث الأول)، وعرض لتطبيق استراتيجية الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة (الغاز) بين الجزائر وبلدان الاتحاد الأوروبي (المبحث الثاني).

المعوقات والصعوبات:

من التعقيدات التي قد تواجه أي باحث في الدراسات الاستراتيجية أو الدولية عند تناوله لأحد المواضيع المتعلقة بالطاقة، صعوبة معرفة مداخل الموضوع ومخارجه دون الإلمام بالحد الأدنى من الأساسيات المتعلقة بنشاطات سلسلة عرض الطاقة مثل التنقيب والإنتاج والنقل ...إلخ. وبوصف الغاز سلعة استراتيجية، فهي لا ترتبط بالفاعلين مثل الدول المنتجة والمستهلكة وشركات الطاقة الوطنية والعالمية فحسب، وإنّما أيضا بالسوق، وهذا يعني الاطلاع على آلياتها من تسعير وتعاقدات وغيرها وحتى تنفيذ العقود وصياغتها. إضافة إلى ذلك، نقص المراجع بلغة الدراسة مقارنة بتلك الخاصة باللّغات الأخرى المستخدمة. وهذا الأمر صعب من مهمة ترجمة بعض المصطلحات الفنية المتعلقة بقطاع الطاقة بشكل دقيق. وفي السياق نفسه، كان هناك تباين في استخدام المفاهيم (تعدد الترجمات لنفس المفهوم)، مثلا (Interdependence) يقابله في اللغة العربية: التبعية المتبادلة، الاعتماد المتبادل، الاعتمادية، الترابطية... ويبدو أن هذا الأمر يعود جزئيا إلى اللّغة المترجم منها، على سبيل المثال، أمن الطاقة (Security Energy) والأمن الطاقوي (Sécurité énergétique). ولذلك، استعان الباحث ببعض المراجع العلمية والاقتصادية التي تتناول مصادر الطاقة لا سيما الغاز الطبيعي، لتكوين خلفية تسمح بمعرفة أهم العموميات ذات العلاقة لفهم الموضوع من جميع جوانبه، وكذا وضع مسرد لأهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة باللغات الثلاث، مع مراعاة توحيدها. من المعوقات أيضا، تعذر الوصول إلى بعض الوثائق المهمة بداعي سريتها، والتي كان من شأنها خدمة الدراسة، أهمها تلك المتعلقة

بالاستراتيجية الجديدة التي تسعى شركة سوناطراك إلى تجسيدها والتي تحمل اسم "سوناطراك 2020-2030" (SH 2020-2030) باعتبار أنّ تنفيذ هذه الاستراتيجية يمتد حتى 2030. لذلك استعان الباحث بالمقالات التي عالجت هذا الموضوع وحتى تسريبات لأجزاء من هذه الوثيقة (أنظر الملحق رقم 1).

الباب الأول

شهد مطلع القرن العشرين، بداية اتساع نطاق مساهمة مصادر الطاقة الأحفورية في تطور شبكات النقل، وإنتاج الكهرباء والاستهلاك المنزلي، لدرجة أضحى الحصول عليها في غضون قرن رهانا استراتيجيا للاقتصاد الدولي. ولم تأت هذه الأهمية من اعتبارات اقتصادية، ومالية، وسياسية، وبيئية فحسب، ولكن أيضا من بُعدها الاستراتيجي (سلع استراتيجية)[1]؛ فهي موارد ناضبة وفي الوقت نفسه يقتصر تواجدها في أماكن محدودة، ممّا يجعل النفط والغاز الطبيعي وتسويقهما موضوعا للطمع والصراع بين كل من الدول المنتجة والمستهلكة، والشركات المتعددة الجنسيات على السواء. فإذا كانت الأولى تبحث عن حقها في التصرف الحر بثرواتها من الطاقة الأحفورية، فإنّ الثانية ترغب في تأمين إمداداتها منها، أمّا الثالثة فهي تسعى دوما إلى مراقبة الموارد والاستفادة منها. هذا الصراع كان مصدرا لتوترات وأزمات طاقة عرفها النصف الثاني من القرن الماضي، وأبرز تجلياتها النزاعات التي كان الخليج العربي مسرحا لها.

ولذلك كله ينبغي فهم مخاطر ومتطلبات أمن الطاقة في القرن الحالي. وفضلا عن ذلك، إدراك أنّ هذا النوع من الأمن لا يتعلق بمجابهة مختلف التحديات فقط، وإنّما أيضا بالعلاقات بين الأمم، وبكيفية التفاعل فيما بينها، وبتأثير الطاقة على أمنها القومي والدولي[2].

وعليه، يعرض هذا الباب المقاربات النظرية والرهانات المتعلقة بأمن الطاقة الأورومتوسطية، حيث يختص الفصل الأول منه بالإطار النظري له، من خلال التحديد المفاهيمي لمصطلح أمن الطاقة والنظريات الأساسية والمقاربات الجيوسياسية التي تحقق الفهم

[1] جان ماري شوفالييه، *معارك الطاقة الكبرى*، ترجمة لميس عزب (الرياض: المجلة العربية، 2010)، 21،39.

[2] دانييل يرغن، *السعي: بحثا عن الطاقة والأمن وإعادة التشكيل العالم الحديث*، ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، 389.

والتفسير للطاقة وأمنها في هذا الفضاء. أمّا الفصل الثاني منه، فإنّه يتناول رهانات الجزائر وخياراتها الاستراتيجية لتأمين سلسلة عرض طاقة غازها في هذه المنطقة.

الفصل الأول

أطر دراسة الطاقة وأمنها في حقل العلاقات الدولية

أضحت الطاقة والحاجة إلى ضمان أمنها في العلاقات الدولية مصلحة استراتيجية لأي موقع قوة في العالم، وهو الأمر الذي يتطلب الاستعانة بمقاربتين؛ الأولى، الخاصة بالاقتصاد السياسي الدولي، وهذا لأنّ المسائل التي يثيرها هذا الموضوع تخص العلاقات بين الدول من جهة، وتداعيات السوق الدولية للطاقة على السياسات الوطنية في هذا المجال من جهة أخرى. والثانية، جيوسياسية بشقيها السياسي والاقتصادي، وذاك لتحديد أهمية البعد الجيوسياسي لفضاءات إنتاج الطاقة لا سيما الغاز الطبيعي. ولتناول هذه المواضيع، فإنّ التّحليل في هذا الفصل يرتكز على ثلاثة مباحث، وهي:

- التحديد المفاهيمي لأمن الطاقة
- نظريات الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة وأمنها
- البعد الجيوسياسي لفضاءات إنتاج الطاقة

تسمح دراسة هذه المحاور الثلاثة بإدراك الأهمية الجيوسياسية للغاز الجزائري بالنسبة لأمن الطاقة في أوروبا، وهذا من خلال تقديم إضاءة نظرية كافية تسمح بإبراز أهمية المورد الغازي في السّياسة الطاقة للجزائر، وإمداد أوروبا منه وكيفية هيكلة العلاقات بين الطرفين.

المبحث الأول. التحديد المفاهيمي لأمن الطاقة

أصبحت الطاقة منذ 1910 موضوعا ذو أهمية حيوية، حين تنافست القوى الأوروبية بريطانيا وألمانيا على الخصوص، مدفوعة بحاجات صناعتها الحديدية والنقل، على الولوج إلى مصادر موارد الطاقة في بلاد الرافدين[1]. واستمر هذا السباق بأشكال أخرى، خلال الحربين العالميتين، وأثناء "فترة الثلاثين المجيدة"[*]، حين تطلب إعادة إعمار أوروبا المدمرة استهلاكا كبيرا للطاقة. وجعل الطلب الكبير الناتج على المستوى العالمي، الدول المنتجة، في سياق دولي مواتي، تُدرك وزن ثرواتها الأحفورية، والتي كانت إلى ذلك الحين، في قبضة الشركات النفطية الكبرى[2]. وأكدت الأزمات الطاقوية اللاحقة مكانة الطاقة في السّياسة الدّولية من خلال إثارة مسألة أمن الطاقة: تأمين كلا من "الإمدادات" الذي تُطالب به الدول المستهلكة و"العرض" الذي تُنادي به الدول المنتجة[3]، ولذلك فإنّ تناول هذا الموضوع يستدعي عرض مفهوم أمن الطاقة من خلال تطور مفهوم الأمن.

المطلب الأول. مفهوم أمن الطاقة على ضوء تطورات مفهوم الأمن

إنّ أمن الطاقة هو مدلول متغير الشكل (Protéiforme). يتغير معناه بحسب طبيعة الفواعل ووضعيتهم الطاقوية. سواء بالنسبة لمنظمة مثل الأوبيك والوكالة الدولية للطاقة، أو مؤسسة جهوية بمستوى الاتحاد الأوروبي، أو شركة نفطية على غرار برتيش بتروليوم أو بلد منتج للمحروقات، التعريف ليس نفسه. من جهة أخرى، فإنّ تداخل أمن الطاقة مع قطاعات أخرى للأمن الدولي يجعل مقاربته أكثر

[1]William ENDGAHL, *Pétrole, une guerre d'un siècle, l'ordre mondial anglo-saxon* (Paris: Editions Jean-Cyrille, 2007), 40-41.

[*] **الثلاثين المجيدة** تشير إلى الفترة بين 1945 و1975 التي شهدت فيها أغلب الدول المتقدمة عموما نمو اقتصادي كبير.

[2]André NOUSHI, *Pétrole et relations internationales depuis 1945* (Paris: Editions Armand Colin, 1999), 35, 94-95.

[3] أمل عرفة محمد، مرجع سابق، 128.

تعقيدا[1]. للإحاطة به، تجدر الإشارة إلى أبعاده وإلى مكانته في التنظيم القطاعي الذي اقترحته مدرسة كوبنهاغن. هذا التحليل سيسمح بتحديد تطور أمن الطاقة نحو استقلالية ممكنة كقطاع قائم بذاته. وكذلك مناقشة تطور مفهوم الأمن خلال الحرب الباردة وبعدها، وتناول التحول الذي طرأ عليه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011.

أولا. أبعاد التطور في مفهوم أمن الطاقة

يتميز مفهوم أمن الطاقة بأربعة أبعاد **4 A's**، هي[2]:

– التوفُّرية *(Availability)*: يأخذ هذا البعد في الحسبان حالة الوجود الجيولوجي للموارد الأحفورية ووضعية تبعية الاقتصاد بالنسبة إلى نوع الوقود.

– إمكانيَّة الوصول*(Accessibility)*: وهو مؤشر يوافق العناصر الجيوسياسية التي تظهر من خلال التوزيع غير المتساوي للمحروقات.

– تكلفة الطاقة بالنسبة للمجتمع *(Affordability)*: يهم هذا الجانب دراسة السوق وتطورها، عبر توفُّرية الطاقة، وكميات الوقود المستهلكة وتغير الأسعار.

– المَقْبوليَّة *(Acceptability)*: يبرز هذا البعد مؤشرين، الأول: أثر استخراج المورد، مثال ذلك، رفض استغلال الغاز الصخري في بعض البلدان الأوروبية، أمّا المؤشر الثاني، فهو الطاقة النّووية التي تثير كذلك قلقا لدى الرأي العام العالمي.

[1] Mansour KEDIDIR, op. cit., 23.

[2] Céline GUIRVACH, Stéphanie MONJON, Julie ROSEMBERG et Adrien VOGT-SHILB. *Evaluer les interactions entre Politique climatique et sécurité énergétique en Europe* (Rapport final, Paris: Centre international sur l'environnement et le développement CIRED et le Conseil supérieur de la formation et de la recherche stratégique, décembre 2012), 9.

.

إنّ تقييم هذه الأبعاد يأخذ في الحسبان درجة التبعية الطاقوية للدول وإدراك الهشاشة الطاقوية. هذه المسألة الأخيرة تشير إلى نوعين من التهديدات: حقيقية وذاتية.

– الأولى، ذات طبيعة موضوعية، تتعلق بانقطاعات الامدادات التي يمكن أن تنجم عن فعل متعمد مثل الحظر، والتخريب، والحرب أو أيضا غير متوقّع مثل كارثة طبيعية أو عرضيّة. ورغم طابعها الفجائي وغير المتوقع، فإنّها لا تشكل أقل من عنصر مركزي أمام النوع الثاني من التهديدات.

– الثانية قائمة على التسّييس المعرّف ب"سيرورة التي تصبح بها المسائل أو النشاطات ذات مدلول سياسي، وبالتالي تبنيها من قبل فواعل منخرطة في الحقل السياسي"[1]. وتُعد الأممنة النّسخة المتطرفة لهذا التسّييس، والتي تثير قلقا وريبا من خلال توظيف تهديد البقاء (انقطاع) بواسطة فعل خطابي، وذلك لأغراض شرعنة سياسات الإمداد[2]. في إطار الاتحاد الأوروبي، تجد السيرورتان تفسيرهما في الوثائق الخاصة بأمن الطاقة للاتحاد وفي خطابات أهم المسؤولين فيه، وبالأخص، رئيس المفوضية الأوروبية، والمسؤول السامي للأمن والدفاع ومحافظ الطاقة. وعليه، إذا حُرّك التسييس باستمرار لمساندة السياسة الطاقوية المشتركة، فإنّ تدخل الأمننة لا يكون إلا في أوقات التوترات الطاقوية الشديدة، مثلما كان عليه الحال إبان الأزمة الغازية بين روسيا وأوكرانيا. غير أنّ أهمية الفعل الخطابي في ترسيخ ذاتي مشترك (intersubjective) لتهديد وجودي لا يخص فقط كل حالات قطع الامداد، ولكن أيضا مخاطر داخلية للبقاء. حيث تجد هذه الحالة تفسيرها في حظر استغلال الغاز الصخري في أغلب الدول الأوروبية لانطوائه على خطر للأمن البيئي، والإنساني، والمجتمعي[3].

[1]Olivier NAY, dir, *Lexique de science politique: Vie et institutions politiques* (Paris: Editions Dalloz, 4eme éditions, 2017), 409.
[2]Barry BUZAN, Ole WEAVER and Jaap DE WILD, *SECURITY: A New Framework for Analysis* (London: Lynn Rienner Publishers, Inc, 1998), 23.
[3] Mansour KEDIDIR, op. cit., 25.

على ضوء العلاقات الجزائرية– الأوروبية في مجال الطاقة، فإنّ السيرورتين لا تغطيان كل الرهانات التي يثيرها أمن الطاقة في الفضاء الغازي الأورومتوسطي. باقتصارها على المقاربة اللغوية، فإنّ الاستراتيجية الموظفة، مثلما يشير د. بيغو Didier Bigo، تتغاضى عن "الممارسات غير الخطابية، والتكنولوجيات المستخدمة، وتأثيرات السلطة، والتنازعات خاصة بين الاختصاصات المؤسساتية ضمن حقل الأمن"[1]. حينئذّ، فإنّ مقاربة الاتحاد الأوروبي ليس عليها أن تشمل الفواعل العمومية والخاصة المتدخلة في ميدان الطاقة فحسب، ولكن أيضا، التّصور الجزائري كمزود رئيسي يقع في الضفة الجنوبية.

من خلال تفحص مسألة إدراك الهشاشة، يمكن الاستنتاج بأن أمن الطاقة لايزال بحاجة إلى تطوير. هذا التوكيد يجد تبريره في سمو منزلة الطاقة على المستوى العالمي منذ أن أصبحت في مركز اهتمامات جيوسياسية، وسياسية، واقتصادية، وبيئية للدول. لأجل هذا فإنّ التنظيم القطاعي الذي يصنفه في مجموعة الأمن الاقتصادي لا يأخذ في عين الاعتبار حقيقة أمن الطاقة ومكانته الواجب شغلها في الأمن الدولي[2].

يرجع الاهتمام بالتنظيم القطاعي إلى مدرسة كوبنهاغن. وهي مقاربة تعتمد على إدماج مجالات جديدة في الأمن الدولي الذي كان يقتصر حصرا في السابق على المظاهر العسكرية. بالنسبة لباري بوزان وأولي ويفر، تمثل القطاعات "عدسات يتجلّى من خلالها مظهر خاص للواقع وللتفاعلات الموجودة بين الوحدات المكونة للنظام الدولي"[3]. يعد هذه الوصف مفيدا لكنه يبقى محدودا. تتعلّق هذه المحدودية بوظيفة العدسة التي تجعل من الرؤية الإجمالية التي تمنحها تركز على بعض الخصائص وتهمل أخرى

[1] Didier BIGO, «Sécurité et immigration : vers une gouvernementalité par l'inquiétude ?» *Cultures et Conflits*, no 31-32 (printemps-été 1998).
[2] Mansour KEDIDIR op. cit., 25-26.
[3] Barry BUZAN, Ole WEAVER, and Jaap DE WILD, op. cit., 27.

وأحيانا تُحجبها[1]. الملاحظة السابقة تجد تبريرها من خلال دور الطاقة من حيث كون بُعدي التوفُّرية والولوج إلى الموارد لا يأخذ في الحسبان مكانتها وأهميتها في الرّهانات الأمنية الإقليمية والعالمية. ولذلك فإنّ معالجة هذين المفكرين لموضوع الطاقة تماثل تناولهما للمالية والسوق، لعدم حسمهما لنقطتين مهمتين: علاقات الطاقة مع قطاعات أخرى ودور الفواعل. بتنزيل الطاقة إلى نظام فرعي داخل الأمن الاقتصادي، فإنّها تظهر بأنّها دون أي ارتباط مع الأمن البيئي، بينما هي في ظل التغيرات المناخية الكونية، صارت السّبب الرّئيسي للفوضى في البيئة، إمّا من حيث استخراج الموارد الأحفورية واستغلالها أو من حيث نموذج استهلاك الطاقة. عَلاوة على إغفال علاقاتها مع قطاع البيئة، فإنّ تصوّر مدرسة كوبنهاغن لم يراع في الحقيقة كون الطاقة كانت دوما في قلب السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الأمن والدفاع. وهذا يؤدي إلى القول بأنّه لا يمكن فصلها عن قطاعات الأمن الأخرى(سياسي، وعسكري، وإنساني، ومجتمعي...)، نظرا لمكانتها في السّياسة الدولية، ودورها في الاقتصاديات الوطنية وأهميتها في حياة السُّكان[2].

يميّز أولي ويفر في سيرورة الأمننة، ثلاث فئات من الفواعل:

الأولى، تتمثّل في الموضوع المرجعي (referent object) المُعرض للتهديد الوجودي بالبقاء. ففي رؤية مركزية الدولة، تبقى الدولة الموضوع المرجعي لجميع القطاعات، لكنها لا يمكنها أن تكون كذلك بالنسبة لأمن الطاقة، حيث البقاء في هذا الميدان بالذات يخص الأفراد. فجماعة الأفراد هي التي تظهر كموضوع مرجعي مُفَضَّل. ويمكن توضيح ذلك من خلال حالات انقطاع الامدادات في العالم التي أظهرت بالأحرى تأثر الجماعات بها. لكن، أهمية هذا الموضوع لا تخص البلد المستهلك فحسب، بل

[1]Thierry BALZACQ, «Qu'est-ce que la sécurité nationale ?» *Revue internationale et stratégique*, no 52 (2003/4), 33-50.
[2] Mansour KEDIDIR, op. cit., 27.

أيضا يمكن تبصرها في بلد منتج في حالة انقطاع مقصود للطاقة (تخريب) أو انهيار السوق، ممّا يجعل الرّيع غير مُحقّق، ومن ثمّ تأثر مُقوّمات حياة السكّان.

في المقام الثاني، هناك فاعلين اثنين معنييّن بالسيرورة: أحدهما(موح بالأمان)، مُطَمئِن، يشمل الدول، والمنظمات الجهوية أو الدولية، وثانيهما المنظمات غير الحكومية، والشركات العمومية والخاصة وأشخاص يعملون لحسابهم الخاص. هذه الفواعل تساهم في أمن الطاقة بتحمل الدور المنوط بهم، من خلال تحديد تهديد أو إثارة مشكلة ذات طابع طاقوي.

أمّا الثالثة، فهي فئة وظيفية، تُأثّر مباشرة على قطاع الطاقة دون أن يكون لها دور في أمن الطاقة. مثال على ذلك، الشركة التّي يربك نشاطها نقل المحروقات نتيجة تسبّبها في تلوث أو حادث خطير يصيب شبكة قنوات، فهي ليست متدخلة بصفة مباشرة في الأمننة، رغم كونها مسؤولة عن الضرر المحدث[1].

على أساس هذه الاعتبارات، يمكن الجزم فيما يخص أمن الطاقة، أنّ القطاعات كلها تتفاعل فيما بينها عبر تنوع الفواعل التي تخلق استراتيجيتها ديناميكية تشجع على استقلالها عن الأمن الاقتصادي[2].

ثانيا. التطور الحديث لتعريف أمن الطاقة

تطور مصطلح "أمن الطاقة" بمرور الوقت نظرا لتحديات وتهديدات إمدادات الطاقة التي تواجهها البلدان المستهلكة الصناعية التي أدت إلى ما يسمّى "نموذج جديد لأمن الطاقة"، كما يشير إليه بعض محلّلي الطاقة[3]. فوفقا لوكالة الطاقة الدولية، "ذكّر ارتفاع أسعار الطاقة

[1]Florence DEBROUWER, «la notion de sécurité énergétique : Apports et limites des travaux de l'Ecole de Copenhague,» *Université catholique de Louvain* (janvier 2008), 12-14, www.absp-cf.be
[2]Mansour KEDIDIR op. cit., 28.
[3]David ROTHKOPF, "New Energy Paradigm: new foreign policy paradigm," in *The global politics of energy*, ed. M. Kurt Campbell and Jonathon Price, (Washington D.C.: Aspen Institute, 2008), 192.

والأحداث الجيوسياسية الأخيرة بالدور الأساسي الذي تلعبه الطاقة الميسورة في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من جهة، وبهشاشة نظام الطاقة العالمي تجاه اضطرابات العرض من جهة أخرى". وتفيد وكالة الطاقة الدولية: "مرة أخرى حماية إمدادات الطاقة في صدارة جدول أعمال السياسة الدولية "[1]. نقلا عن مقال نشرته صحيفة **الفاينانشيال تايمز** في عام 2007، "أمن الطاقة، الذي كان قضية ميتة خلال تسعينيات القرن الماضي، أصبح يثير قلقا ملحا للحكومات والشركات[2]". وقد لاحظ محلل أمريكي "نحن الآن في عصر انعدام أمن الطاقة الذي حدّدته أسعار النّفط المرتفعة والمتقلبة وتعميق الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتغير المناخ العالمي، وتأكّل النّظام الدّولي لعدم انتشار الأسلحة النّووية "[3]. وأخيرا، حسب خافيير سولانا –مسؤول الاتحاد الأوروبي عن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة– "يمكن استبدال التنافس على إقليم في الماضي بالتّزاحم من أجل الطاقة"[4].

خلال فترة الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، كان تصوّر أمن الطاقة يشير إلى الاستعداد العسكري، أي ضمان امدادات كافية ستكون متاحة في أوقات الحرب. وبحلول عقد السبعينيات، وفي أعقاب حظر النفط العربي في عام 1973 والثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تحول مفهوم أمن الطاقة إلى التّركيز أكثر على حماية الدول المستهلكة ضد أية مجموعة من منتجي النفط التي قد تستخدم "النفط سلاحا" بغرض مساومة العالم الصناعي الغربي، أي حماية المصالح القومية للبلدان المستهلكة. في تلك الفترة، أصبح أمن الطاقة

[1] IEA/OECD, *World Energy Outlook 2006* (Paris: IEA PUBLICATIONS, 2006), 37.

[2] Ed CROOKS, "Security of supply: Delusional dream of independence," *Financial Times*, November 9, 2007, http://www.ft.com/ .

[3] John PODESTA and Peter OGDEN, "A blueprint for energy security," in *The Global Politics of Energy*, ed. M. Kurt Campbell and Jonathon Price (Washington D.C.: Aspen Institute, 2008), 225.

[4] Javier SOLANA, Address to the EU External Energy Policy Conference, http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/discours/91788.pdf.

للكثير من الدول مرادفا للاستقلال عن النفط الأجنبي: ميل السياسيين ووسائط الإعلام في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) إلى اعتبار إمدادات الطاقة المنتجة محليا "أمنة"، والإمدادات المستوردة "غير أمنة". وفي ثمانينيات القرن المنصرم وتسعينياته، صار التركيز على أمن الطاقة يأخذ طابعا اقتصاديا أكثر، من خلال التوجه نحو حماية اقتصاديات البلدان الصناعية الكبرى المستوردة من الآثار السلبية الناجمة عن انقطاع الإمدادات والصدمات السّعرية للنفط على الأداء الاقتصادي لهذه الدول والاقتصاد العالمي[1].

بعد ذلك، أفضى التوسع في مفهومي "الأمن" و"الطاقة" في غضون مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى طرح تعريفات جديدة لمفهوم أمن الطاقة تتباين جذريا عن المفهوم التقليدي القائم على أمن العرض والامدادات التي بدورها (التعريفات) تختلف بين الدول المنتجة والمستهلكة من ناحية، وداخل الدولة الواحدة من فترة إلى أخرى حسب اختلاف سياساتها لتوفير حاجاتها من الطاقة[2].

وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن المخاوف بشأن أمن الطاقة تمتد حاليا إلى الغاز الطبيعي، الذي يتداول على نحو متزايد دوليا، وموثوقية إمداد الكهرباء. ويشمل المفهوم الآن أيضا السّعر وليس مجرد التوافر المادي لهذه الأنواع من الوقود. ويولى اهتمام متزايد لمدى كفاية الاستثمار في جميع أنواع البنية التحتية للطاقة. وهناك مخاوف متزايدة حول ما إذا كانت الأسواق التنافسية للكهرباء والغاز، كما تعمل حاليا، توفر حافزا كافيا لبناء القدرات[3].

[1] The Global Energy Market : Comprehensive Strategies to meet Geopolitical and Financial Risks – the G8, Energy Security, and Global Climate Issues, Baker Institute Policy Report published by the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, Number 37,July 2008, http://www.bakerinstitute.org/events/the-global-energy-market-comprehensive-strategies-to-meet-geopolitical-and-financial-risks.

[2] عمرو عبد العاطي، *أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2014)، 48.

[3] IEA/OECD, *World Energy Outlook 2007* (Paris: IEA PUBLICATIONS, 2007), 161.

وازدادت المخاوف بشأن أمن الطاقة على خلفية عدد من الأحداث والاتجاهات. ففي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة وما تلاها من تطورات وتغيرات، تحولت المناقشة حول أمن الطاقة إلى تكاليف الاعتماد على البلدان المنتجة للنفط التي قد تتعارض مصالحها مع مصالح الاقتصاديات الصناعية الكبرى[1]. وبعد ذلك، ارتفعت أسعار النفط والغاز ارتفاعا هائلا في الفترة ما بين عامي 2002 و2007، وبلغت ذروتها بأكثر من 140 دولار أمريكي للبرميل خلال صيف عام 2008. وعلاوة على ذلك، اشتداد التوتر بين الغرب وإيران بشأن البرنامج النووي لهذه الأخيرة، نتيجة لذلك هدّدت طهران بقطع إمدادات الطاقة. وصارت الهجمات على المرافق النفطية في نيجيريا أكثر تواترا وضررا، في حين يزداد خطر الانقطاعات ذات الدوافع السياسية على صادرات النفط الفنزويلية. وأدى انزلاق العراق نحو الفوضى الأهلية إلى فشل في تحقيق مستويات مستقرة من إنتاج النفط. وفي عام 2005 أدى إعصار كاترينا إلى جعل كميات كبيرة من الطاقة الإنتاجية الامريكية في خليج المكسيك غير قابلة للتشغيل[2]. وعندما قامت روسيا في عام 2006 بخفض إمدادات الغاز إلى أوكرانيا في خضم نزاع حول التّسعير، أثار اعتماد أوروبا المتزايد على الغاز الروسي مسألة أخرى لأمن الطاقة. علاوة على ذلك، هناك شكوك حول كفاية الاستثمار في صناعة الغاز في روسيا لتلبية الطلب المحلي المتنامي والتصدير معا، وتفاقم انعدام الشفافية حول خطط القدرة المستقبلية. وقد برز في السنوات الأخيرة تهديد سلاح الطاقة في الخطاب الدولي، على الرغم من أنّه لم يحدث أي توقف مطول حتى الآن. كما ازداد فيها عدد الصراعات العسكرية المتعلقة بالطاقة في العالم. ويرى بعض المحللين أن القرن الحادي والعشرين هو عصر الحرب على

[1] Steve BIEGUN, "The Global American Politics of Energy," in *The Global Politics of Energy*, ed. M. Kurt Campbell and Jonathon Price (Washington D.C.: Aspen Institute, 2008), 217.
[2] Sascha MÜLLER-KRAENNER, *Energy Security: Re-Measuring the World* (London: Earthcan, 2008), 1.

الموارد، من خلال الإشارة إلى النزاعات المرتبطة بهذه الموارد، مثال ذلك، الحروب في العراق، وأفغانستان، والقوقاز، ونيجيريا[1]. ثمة أيضا تفاقم مسألة استخدام قضايا الطاقة من قبل البلدان الغنية بالموارد لأغراض سياسية. ولهذا كان لمنتجي النفط فنزويلا وإيران تصريحات تهدد تحديدا بقطع الامدادات النفطية كسياسة وطنية دفاعية وانتقامية ردا على صراعات سياسية أو تجارية. في حالة فنزويلا، هدد **هوجو تشافيز** في فبراير 2008 بقطع صادرات النفط إلى الولايات المتحدة إذا ما واصلت شركة **اكسون موبيل** معركتها القانونية من أجل جعل الأصول الفنزويلية في الغرب ضمانا لدفع الفوائد المستحقة في حقل نفط مؤمم في فنزويلا. وبالمثل، أعلنت إيران أنّها ستخفض صادراتها النفطية الى الغرب في حالة فرض التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عقوبات عليها ردا على خططها المزعومة لتطوير أسلحة نووية. وفي جوان 2006 حذر القائد الأعلى الإيراني علي خامنئي الولايات المتحدة "يجب عليك أن تعلمي أن أدنى سوء سلوك من جانبك يهدّد أمن الطاقة في المنطقة بأسرها...وأنت غير قادرة على ضمان ذلك"[2].

وناقش المحللون أيضا موضوع ترجيح تزايد المنازعات المتصلة بقطاع الطاقة أو حتى الحروب في المستقبل [3]. كما يحظى هاجس لجوء الروس إلى استخدام سلاح الطاقة بأكبر قدر من العناية في الأوساط المهتمة بأمن الطاقة والذي دفع إلى إعادة تقييم استراتيجيات الطاقة في أوروبا. ويذكر أن روسيا لم تهدد في الحقيقة بمثل هذا السيناريو. فبدلا من سياساتها تجاه الدول المجاورة التي كانت قد تحصلت سابقا

[1] Nataliya ESAKOVA, *European Energy Security: Analysing the EU-Russia Energy Security Regime in Terms of Interdependence Theory* (Berlin: Springer Science & Business Media, 2013), 37.

[2] Amy Myers JAFFE and Ronald SOLIGO, The Global Energy Market: Comprehensive Strategies to Meet Geopolitical and Financial Risks: Militarization of Energy: Geopolitical Threats to the Global Energy System (Working Paper, Boston: James A. Baker III Institute for Public Policy Rice University, Energy Forum, 2008), 20-21, in http://www.rice.edu/energy/publications/WorkingPapers/IEEJMilitarization.pdf

[3] Nataliya ESAKOVA, op.cit., 38.

على إمدادات طاقة مدعمة فإنّها فتحت باب المناقشة حول أهداف السياسة الخارجية لروسيا، وعما إذا كانت إمدادات الطاقة تشكل ركيزة قوية لتحقيق غايات سياسية وتعزيز مركزها الإقليمي والعالمي.

وفي ظل هذه الخلفية، فإنّ أمن الطاقة يمثل أهمية سياسية كبيرة في البلدان المستهلكة بسبب عواقب استخدام أهم منتجي الطاقة الوصول إلى إمداداتها الضخمة من الطاقة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية. يعزّز هذا الانشغال حول القوة النسبية للدول مفهوما جديدا لأمن الطاقة – حيث تسعى الدول المستهلكة للطاقة إلى التقليل من فرص لجوء الدول المزودة الرئيسية في ميدان الطاقة إلى التهديد بقطع الإمدادات لكسب ميزة جيوسياسية أو حتى فرض شروط سياسية داخل البلدان المستهلكة.

وفي هذا السّياق الجديد، الذي يرجح فيه أن يكون موردو الطاقة أكثر ميلا إلى استخدام النفط /غاز كوسيلة لتحقيق غايات سياسية، يمكن إعادة تحديد مفهوم أمن الطاقة كمرادف للتّقليل من هشاشة الاقتصاد الناجمة عن خفض أو قطع إمدادات النفط /الغاز من قبل مورد معين أم مجموعة موردين أو عن زيادة مفاجئة في أسعار هاتين السلعتين الاستراتيجيتين. وخلصت دراسة أجرتها جامعة رايس (Rice University) إلى أنّ تقييد الأسواق يمكنه أن يزيد في المزايا وفرص النجاح لدولة مستوردة للطاقة، القيام منفردة أو بالاشتراك مع غيرها بمحاولة التخفيف من التحكم في الطاقة بغرض انتزاع تنازلات سياسية من خلال التهديد بقطع إمدادات الطاقة المطلوبة. ويقترح بعض المحللين إنشاء منظمة الدول المستوردة للنفط (OPIC) ككارتل أكثر نشاطا لإدارة الانشغالات الجماعية لمستوردي النفط على غرار الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين، والهند[1].

وهكذا، يمكن القول بأن تعريف أمن الطاقة عرف تغيرا كبيرا في السنوات الأخيرة.

[1] Ged DAVIS, "Perspective: from OPEC to OPIC," in CERA, "The New Energy Paradigm," *The New Vision Update* (World Economic Forum in partnership with Cambridge Energy Research Associates, 2006), 26.

المطلب الثاني. تعاريف أمن الطاقة

يمكن اعتبار "أمن الطاقة" مصطلحا عاما (شاملا) يغطي العديد من المسائل التي تربط بين الطاقة والنمو الاقتصادي والسلطة السياسي،"[1] وبالتالي، فهو يتطلب مقاربة متعددة الأوجه تشمل طائفة واسعة من القضايا المختلفة. ويختلف منظور أمن الطاقة تبعا لموقع الفواعل في سلسلة القيمة[2] (أنظر الملحق رقم 2). فالمستهلكون وأصحاب الصناعات كثيفة الطاقة يرغبون أن تكون الأسعار معقولة عند الطلب، ويتوجسون من الاضطرابات. على سبيل المثال، بالنسبة لأوروبا وأمريكا لا يزال يعني – ضرورة التنويع والوصول إلى مصادر الطاقة ومختلف مورديها. أمّا اليابان التي تستورد الوقود الأحفوري بجميع أنواعه عن طريق البحر، هي مهتمة أولا وقبل كل شيء بالأسواق العالمية المفتوحة وبإمكانية الاستثمار بحرية في أي مكان من العالم. في حين يساور البلدان النامية القلق إزاء قدرتها على دفع تكاليف الموارد الضرورية لتطوير اقتصاداتها والخوف من عجز ميزان المدفوعات. مثلا، تخشى الصين والهند من افتقار اقتصاداتها السريعة النمو إلى الطاقة وبالتالي فإنّها لن تكون قادرة على الوصول إلى إمكاناتها الإنمائية بصفة كاملة.

في المقابل، تعتبر الدول المنتجة الرئيسة للنفط أمن الإيرادات والطلب جزءا لا يتجزأ من أية مناقشة حول أمن الطاقة. فمثلا روسيا والسعودية المصدرين الرئيسيين للنفط والغاز عند حديثهما عن أمن الطاقة، فإنّهما يشيران إلى تأمين أسواق استهلاكية موثوقة.

وبالنسبة لشركات النفط والغاز فإنّ إمكانية الحصول على احتياطيات جديدة، والقدرة على تطوير بنية تحتية جديدة، وأنظمة استثمار مستقرة، تعتبر أمورا حاسمة لضمان أمن

[1] CERA, "The New Energy Paradigm," *The New Vision Update* (World Economic Forum in partnership with Cambridge Energy Research Associates, 2006).
[2] Ibid.

الطاقة. وتهتم شركات الكهرباء بسلامة كامل شبكاتها. ويركز صناع السياسات على مخاطر انقطاع الامدادات وأمن البنية التحتية الناجمة عن العمليات الإرهابية أو الحروب أو الكوارث الطبيعية، فضلا عن حجم هوامش الأمان – كمية الطاقة الفائضة من الاحتياطيات الاستراتيجية، ووفرة البنية التحتية[1].

أولا. تعريف أمن إمدادات الطاقة

هناك بعض الأبحاث والمقالات تساو بين "أمن الطاقة" و"أمن إمدادات الطاقة" (Security of Energy Supply) الذي يقصد به "توافر كمية من الطاقة لمواجهة الحاجات الأساسية للمواطنين، وتحقيق المستوى المرغوب من التطور"[2].

وفقا للنتائج التي توصلت إليها المائدة المستديرة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن أمن الطاقة المنعقدة في عام 2007 فإنّ "أمن الطاقة يتعلق بهشاشة نحو الاضطرابات مثل عدم الاستقرار السياسي، والصراعات المسلحة، والإرهاب، والقرصنة، والكوارث الطبيعية، والمنافسة القومّية والجيوسياسية، التي تهدّد بدرجات متفاوتة تدفق التجارة اليومية للنفط والغاز الطبيعي، والفحم والكهرباء". إنّ تعطل الامدادات المادية هو في الواقع الانشغال الكلاسيكي لأمن الطاقة، وهو الأمر الذي تفسّره مرونة آلية عمل الأسواق لإعادة التّخصيص المادي للوقود عندما ترتفع الأسعار. فعند ارتفاع الأسعار، يخفض المستهلكون من استهلاكهم، وبالتالي حدوث إعادة توزيع الوقود على أولئك المستهلكين الذين يقدرونه أكثر من غيرهم. ولكن حينما تكون أسواق الطاقة غير قادرة على إعادة تخصيص الوقود بمرونة، يتم تغطية النقص

[1] "Background Note", in *Energy Security and Competition Policy 2007*, OECD Policy Roundtables, 2007, OECD, DAF/COMP(2007)35, 7, http://www.oecd.org/

[2] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، 47-48.

بآليات أخرى غير سعرية مثل خطة طوارئ متفق عليها مع الجهة المنظّمة المعنية. ويتحمل مستهلكو الطاقة وشركات المصب والمستهلكون النهائيون تكاليف ضبط الأسعار المرتفعة أو عدم التّوافر بالنسبة لبعض المستخدمين. يمكن أن يؤدي عدم التّوافر إلى انقطاع التيار الكهربائي وإلى الركود الاقتصادي.

في حالة ما إذا كان أمن الطاقة يتعلق بخطر وعدم يقين من انقطاع الامدادات، فإنّ مصالح المنتجين والمستهلكين تكون متماثلة. غالبا ما تعتمد البلدان المنتجة اعتمادا شديدا على ايرادات بيع موارد الطاقة في ميزانياتها الوطنية وفي نطاق أوسع في اقتصادياتها. فأي انخفاض غير متوقع للإيرادات يترتّب عنّه آثارا اجتماعية وسياسية مهمة. ولذلك فإنّ تقلّص تقلب الإيرادات يساعد على توفير الخدمات الحكومية المتوقّعة حين لا توفّر أسواق رأس المال هذه الوظيفة الدورية. كما يُعبر المستهلكون عن تفضيلاتهم تجاه الإمدادات المادية والأسعار غير المتقلبة، خاصة إذا كانت مشتريات الطاقة تمثل جزءًا كبيرا من الدخل المتاح[1].

هذا التعريف القائم على خطر تعطل الإمدادات يحظى أيضا بدعم المفوضية الأوروبية. حيث تشير ورقتها الخضراء حول الطاقة إلى "مخاطر الكوارث الطبيعية والتهديدات الإرهابية، فضلا عن الأمن ضد المخاطر السياسية بما في ذلك انقطاع الإمداد ... ". وتتطرق لاحقا إلى "اضطرابات إمداد محتملة"، في إشارة إلى مخزونات النفط والغاز[2].

وأوردت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها "مشهد الطاقة العالمي" لعام 2007 (World Energy Outlook 2007) تعريفا موسعا إلى حدّ ما لأمن الطاقة. حيث عرّفت أمن الطاقة بأنّه "إمدادات طاقة كافية، وموثوقة وبأسعار معقولة." وعلى ضوء ذلك، تشير وكالة الطاقة الدولية

[1] "Background Note", in *Energy Security*, op. cit., 18.

[2] Commission of the European Communities. "A European Strategy for Sustainable, Competitive and Secure Energy." Communication Green Paper, Brussels, 8.3.2006. http://eur-lex.europa.eu/.

إلى أمن الطاقة "من الأفضل النظر إليه على أنّه مسألة إدارة مخاطر، وهذا ما يخفض إلى مستوى مقبول مخاطر وعواقب الانقطاعات والاتجاهات السلبية للسوق على المدى الطويل". وتصف وكالة الطاقة الدولية التهديدات القصيرة الأجل للأمن بأنّها فجائيّة سواء كانت سياسية أو تقنية أو عرضية أو ذات طبيعة خبيثة، في حين أن التهديدات على المدى الطويل تتعلق بعدم التّسليم النّاجم عن نقص الاستثمار المتعمد أو غير المقصود في القدرات[1].

وفي دراسة استقصائية أجراها معهد أكسفورد لدراسات الطاقة عن حوادث أمن الغاز منذ ثمانينيات القرن العشرين، تمّ تصنيف ثلاثة أنواع رئيسية من الحوادث التي تؤدي إلى اضطراب الإمدادات: المنبع والعبور والمرافق[2].

ثانيا. مستوى الأسعار غير الحرجة

إذا كان أمن الطاقة يتعلق بمستوى السّعر خلال الفترات غير الحرجة، فإنّ مصالح المنتجين والمستهلكين تكون متباينة. فعند مستوى أقلّ من الأسعار الاحتكارية، يفضل المنتجون ارتفاع الأسعار والمستهلكون انخفاضها. وحيثما يوجد تمييز للأسعار(الأسعار التفاضلية)، فإنّ المصالح تختلف باختلاف المستهلكين، حيث يرغب كل واحد منهم من أن يكون ضمن المشترين المميّزين بأقل سعر. وإذا تمّ فرض السّعر نفسه على جميع المستهلكين، فإنّه سيتم احتساب سعر أعلى لبعض المستهلكين ممّا لو كان هناك تمييز في الأسعار. تشير هذه الاختلافات في المصالح إلى أن أي توافق دولي بشأن تخفيض الأسعار غير الحرجة سيكون صعب المنال[3].

[1] IEA/OECD, *World Energy Outlook 2007*, op. cit., 160-161.
[2] Jonathan STERN, *The New Security Environment for European Gas: Worsening Geopolitics and Increasing Global Competition for LNG* (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2006), 17.
[3] "Background Note," in Energy Security and Competition Policy 2007, op. cit., 7.

تضمّن التّعريف الوارد في "توقعات الطاقة في العالم 2006" للوكالة الدولية للطاقة إشارة إلى مستوى الأسعار خلال الفترات غير الحرجة. في حين لم يتم تعريف أمن الطاقة بصفة مباشرة، حيث أشار تقرير "مشهد الطاقة العالمي" إلى "هشاشة البلدان المستهلكة تجاه الاضطراب الشديد للإمدادات والصدمة السّعرية الناتجة عنه"، والاعتماد على الواردات، وزيادة هيمنة بلدان قليلة على السّوق وقدرة هذه الأخيرة على فرض أسعار أعلى[1].

في وقت لاحق، نبه "مشهد الطاقة العالمي" إلى "الخطر المدرك لاضطراب وخطر سعي بعض البلدان إلى استغلال مركزها المهيمن في السوق لرفع الأسعار"، حين يزداد تركيز إنتاج النفط والغاز في عدد أقل من البلدان.

وهذا يدعم فكرة أن مستوى الأسعار خلال الفترات غير الحرجة يعتبر جزءا من تعريف أمن الطاقة. ويلاحظ تقرير "توقعات الطاقة في العالم2007 " أيضا أنّ " كثير من الظروف يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، بما في ذلك فقدان مفاجئ أو (متوقع) للإمداد، ونقص القدرة الاحتياطية في البنية التحتية للإمدادات، وحجب متعمد للإمدادات لأسباب سياسية وتخفيضات منسقة للإنتاج." [2]

وفي الوقت نفسه، وفقا لتوقعات الطاقة في العالم 2007، فإنّ اقتصادات البلدان المصدرة للطاقة معرضة أيضا وبشدة لتقلبات أسعار النفط، وتجلى ذلك بوضوح في عامي 1998 و1999، "عندما انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 10 دولارات أمريكية للبرميل. فهبوط الإيرادات يشكل ضغطا هائلا

[1] IEA/OECD, *World Energy Outlook 2006*, op. cit., 38-39.
[2] IEA/OECD, *World Energy Outlook 2007*, op. cit., 260.

على مالية الحكومة، بسبب استمرار الالتزامات تجاه القطاعات الحكومية الكبيرة والمكلفة، بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية، والتعليم، والإسكان، فضلا عن الطاقة والمياه المدعمة بشدة"[1].

كما تطرقت الورقة الخضراء 2006 للمفوضية الأوروبية أيضا إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز التي شهدها الاتحاد الأوروبي، حيث أظهرت بأنّ "سوق أوروبية للكهرباء والغاز موحدة وتنافسية فعلا سوف تحدث انخفاضا في الأسعار، وتحسينا لأمن امدادات الطاقة وتعزيزا للقدرة التنافسية"، فضلا عن توفير "بيئة ملائمة".[2]

ثالثا. أمن الطاقة كأمن قومي ورفاهية

يرتبط أمن الطاقة ارتباطا وثيقا بالسياسة، كما تؤثر قدرة الدولة على الوصول إلى إمدادات الطاقة على أمنها القومي. في خلاصتهما المنشورة في "الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة" يجادل محلّلا الطاقة الأمريكيين جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين بأنّ "أمن الطاقة خير عام، وهي دور مناسب للحكومة لتقوم باستثمارات إضافية لتلبية حاجات الأمن الوطني [القومي]"[3]. وحسب ما جاء في حديث للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر عام 2009، فإنّ القرارات المتعلقة بالطاقة تُحدّد "كيف يمكن للولايات المتحدة الحفاظ على مجتمع حيوي، وحماية مصالحها الاستراتيجية، واستعادة الريادة العالمية سياسيا واقتصاديا، ومواجهة تحديات تنافسية جديدة نسبيا، والتعامل مع الأمم الأقل حظا".[4]

ويشير تقرير توقعات الطاقة في العالم لعام 2007 إلى أن أمن الطاقة "ضروري للنمو الاقتصادي

---

[1] Ibid., 73.

[2] Commission of the European Communities, op. cit.

[3] جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، *"الخلاصة: الطاقة، الأمن، والسياسة الخارجية،"* في *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، محرر جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، 845.

[4] Jimmy CARTER, *Energy Security*, May 12, 2009, 5, https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/CarterTestimony090512p.pdf

والتنمية البشرية. وعلاوة على ذلك، ذكرت وكالة الطاقة الدولية أنّ "تأمين إمدادات الطاقة هو مصلحة عامة، لأن تعظيم استفادة أحد المستهلكين منها لا يقلّل من انتفاع شخص آخر. فالأسواق لوحدها لا تُظهر التكلفة بالنسبة للمجتمع نتيجة عجز في الإمداد لأنها تتعدى قدرة مورد بمفرده أو زبون على ضمان الأمن. وبعبارة أخرى، جميع العناصر الفاعلة في السوق تستفيد من إجراءات حماية أمن الطاقة، سواء ساهمت في ذلك أم لا. لهذه الأسباب، تَعتبر وكالة الطاقة الدولية الحكومات مسؤولة عن ضمان درجة كافية من الأمن في إطار أسواق مفتوحة وتنافسية. وينطبق هذا على المنتجين مثلما هو على المستهلكين: فهم يستفيدون من إمدادات طاقة أكثر أمنا إذا لم يكن هناك إنخفاض الطلب على مواردها بسبب آثار الاقتصاد الكلي السلبية مثل ارتفاع الأسعار أو مشاكل الإمدادات اللوجستية التي قد تنجم عن انقطاع الامدادات.[1]

كما ناقشت المفوضية الأوروبية أيضا في عام 2008 مسألة أمن إمدادات الطاقة هو مصلحة عامة، الأمر الذي قد يبرّر تدخلا حكوميا حينما تعجز السوق عن القيام بدورها في التوريد. على سبيل المثال، وفقا للمفوضية الأوروبية "السؤال الآخر هو ما إذا كان يتعيّن على الاتحاد الأوروبي تقديم دعم لمشاريع التي تتعرض لتكاليف إضافية للمساهمة في أهداف عامة (غير تجارية) مثل غاز احتياطي أو قدرة الطاقة (power capacity)، والتي من شأنها أن تساعد أمن امداد الاتحاد الأوروبي، ووصلات لجلب طاقة متجددة جديدة إلى الشبكة، أو كابل تحت الأرض لأسباب بيئية." وفي هذا أشارت المفوضية الأوروبية إلى حالة التمويل العمومي لخط أنابيب النفط لضمان الإمدادات، دون حاجة السوق لذلك، وهو القرار التشيكي لبناء خط أنابيب إنغولشتات – كراليبي – ليتفينوف في تسعينيات القرن العشرين لفتح طريق غربي إلى جانب الطريق الشرقي[2].

[1] IEA/OECD, *World Energy Outlook 2007*, op. cit., 161.
[2] Commission of the European Communities, op. cit.

هذه الرؤية الخاصة للبلدان المستهلكة تتماشى مع تصور منتجي الطاقة "أمن الطاقة كرفاهية وطنية." كما جاء في أحد منشورات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): "مثلما يحتاج مستهلكو النفط إلى إمدادات ثابتة منه، فإنّ المنتجين يعتمدون على طلب ثابت. فمن شأن تغير الطلب فجأة، أن يكون له تأثير مالي كبير على الدول المنتجة للنفط، واقتصاداتهم، و ... رفاهية شعوبها "[1].

ويحظى تعريف "الرفاهية الوطنية" لأمن الطاقة بدعم روسيا. فوفقا للتعريف الرّسمي الرّوسي فإنّ "أمن إمدادات الطاقة يعني حماية مضمونة للبلاد ومواطنيها والمجتمع الروسي والدولة والاقتصاد من التهديدات تُجاه إمدادات الوقود والطاقة الموثوقة. هذه التهديدات يمكن أن تتولد عن عوامل خارجية (جيوسياسية، ماكرو اقتصادية أو تقلبات السوق) فضلا عن الظروف الأساسية وأداء قطاع الطاقة الروسي ". وعلاوة على ذلك، يشار إلى أن أمن إمدادات الطاقة يشكل أحد أهم عناصر الأمن القومي لروسيا. لذلك، ضمان الأمن القومي هو أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الطاقة الروسية[2].

رابعا. المفهوم العسكري مقابل المفهوم الاقتصادي

يجب التفريق بين تصور أمن الطاقة كمفهوم اقتصادي أو عسكري. وهكذا، من الناحية الاقتصادية البحتة، يقاس أمن الطاقة بانقطاع الإمدادات المادية ومستوى الأسعار غير الحرجة. ومن الناحية العسكرية، يتمّ تعريف أمن الطاقة كمعادل للأمن القومي، أي عنصرا أساسيا لضمان الأمن العسكري للبلد. في مساهمتها ضمن طاولة مستديرة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) عام 2007 حول أمن الطاقة، جادلت الدولة الليتوانية بأن أمن الطاقة "باعتباره نوعا اقتصاديا" يجب تمييزه عن أمن الطاقة "كأداة سياسية في العلاقات الدولية" و"جزء من الدبلوماسية الخارجية"[3].

[1] OPEC, What is OPEC? April 2008, www.opec.org.
[2] "Russia's Energy Strategy for the period 2003-2020," *The Ministry of Industry and Energy of the Russian Federation website*, http://www.minprom.gov.ru/docs/strateg/1 (accessed 19/08/2017).
3 "Contribution by Lithuania," *Energy Security and Competition Policy 2007*, OECD Policy

وينبغي الفصل بين خصائص البيئة العامة التي تعتبر أمن الطاقة قضية اقتصادية وتلك التي ترى أمن الطاقة قضية أمن عسكري. وهذا التمييز بين مجالات شروط الأمن واللاأمن تم تحليله من قبل روبرت جرفيس Robert Jervis عام 1983 في مقالة له حول نظم الأمن[1].

أُعدت هذه الدراسة في خضم الحرب الباردة، وبالتالي ينبغي النظر إليها في سياق السباق نحو التسلح ومنطق التدمير المؤكد المتبادل الذى يتوافق مع الفروض التي اقترحتها النظرية الواقعية. ففي مجال أمن الطاقة، يتوقف تطبيق متطلبات مماثلة على مدى رؤية الجهات الفاعلة إلى أمن الطاقة "من الناحية العسكرية". وهكذا، ولوضع خط فاصل بين شروط الاعتماد المتبادل المركب والواقعية في مجال أمن الطاقة، من المفيد أولا، تطبيق نتائج تحليل روبرت جرفيس في مجال الطاقة.

يميز روبرت جرفيس في عمله، (متطلبات) نظم الأمن عن مناطق أخرى اللاأمنية". والعوامل الرئيسة التي تُميّز النظم الأمنية عن غيرها من أنواع النظم الاقتصادية الأخرى التي اقترحها المؤلف ترد في ما يلي:

أولا، غالبا ما تنطوي المسائل الأمنية على قدرة تنافسية أكبر من تلك التي يحتوي عليها الاقتصاد. وبعبارة أخرى، على عكس ما في النظم الاقتصادية، فإنّ في النظم الأمنية يتبع الفاعلون تلقائيا حكم لعبة محصلتها صفرية. ويوضح **جرفيس** هذا بقوله: "إذا كانت دولة ما تمارس الخداع أو التفرد في نظام اقتصادي، فإنّها قد تكون أفضل حالا، والدول الأخرى أسوأ حالا، ممّا لوكان هناك تعاون بينها. لكن،

Roundtables, 2007, OECD, DAF/COMP (2007)35, http://www.oecd.org/d .

[1] Robert JERVIS, "Security Regimes," in *International Regimes*, ed. Stephan D. Krasner (Ithaca and London: Cornell University Press, 1983), 174.

كون هناك دولة في وضع أفضل لا يجعل الدول الأخرى في أسوأ وضعية. وعلى النقيض من ذلك، عندما تطبق المعضلة الأمنية فإنّ الصراعات بين أمن الدول يمكن أن تكون متأصلة."[1]

إذا طبقت هذه الحجة في سياق الطاقة، فإنّ ذلك سيعنى أن الجهات الفاعلة تنظر إلى أمن الطاقة من ناحية اقتصادية صرفة، لأن تعزيز مستوى أمن الطاقة أحد الفاعلين لا تنظر إليه الجهات الفاعلة الأخرى على أنّ له تأثير عكسي مباشر على مستوى أمن الطاقة باقي الفواعل. فإذا أخذنا مثلا ترتيب تقاسم النفط أو الغاز في حالات الطوارئ بين الدول المستهلكة للطاقة، وهذا يعنى أنّه إذا كان أحد الأعضاء ضمن ترتيب اقتسام طارئ يساهم أقل "من الأخرين" في الحفاظ على هذا التنظيم، فان الجهات الفاعلة الأخرى – التي تتحمل مزيدا من التكاليف المرتبطة بالترتيب – لا تعتبر تلقائيا أن سلوكه يمثل تهديدا لأمن الطاقة الخاص بها.

من جهة أخرى، بقدر ما يُدرك أمن الطاقة من الناحية العسكرية، فإنّ الجهات الفاعلة تكون أكثر عرضة لإظهار درجة أعلى من القابليّة للمنافسة. وبموجب شروط منافسة عالية في مجال الطاقة، فإنّ التّفرد يكون مستبعدا والتنافس بين الفواعل يشمل كل مسألة بعينها مع تأثير محتمل على مستوى أمن الطاقة لديها. فمثلا يمكنها اتباع استراتيجيات تنافسية في مجال الطاقة تتعلق باختيار مسارات خطوط أنابيب الغاز وتأمين الأموال اللازمة لإنشائها.

ثانيا، في النطاق الأمني تؤدي الدواعي الهجومية والدفاعية في كثير من الأحيان إلى إتباع السلوك نفسه. فوفقا لما ذكره روبرت جرفيس فإنّه "إذا أرادت دولة ما ضمان عدم تغيّر الوضع الراهن على حسابها أو ترغب في تغييره لصالحها، يمكنها طلب أسلحة تهدد بها الأخرين"[2]. ويُوضح المؤلف أن في المسائل غير الأمنية يمكن عادة لدولة الاستعداد للتهديد دون التّعدي التّلقائي على الدول الأخرى التي

[1] Ibid., 175.
[2] Ibid.

تسعى إلى الانتفاع من قيدها. على سبيل المثال، شراء بوليصة تأمين قصد الحماية هو عملية مكلفة، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة إلحاق الضرر أو الخطر بالأخرين، كما هو الحال عادة في المجال الأمني.

في سياق الطاقة – إعادة تطبيق نموذج ترتيب تقاسم طارئ للطاقة– وفي حالة النظر إلى أمن الطاقة من الناحية العسكرية، فإنّ ترتيب تقاسم طارئ للطاقة من نفط وغاز بين مستهلكي الطاقة في سعيهم الدفاع عن أنفسهم ضد انقطاع إمدادات الطاقة أو ارتفاع الأسعار من الممكن أن يعتبر تعديا على مصالح الدول المنتجة للنفط. هكذا فإنّه بالنسبة لمنتجي الطاقة يعدّ ترتيب تقاسم طارئ الطاقة بين الدول المستهلكة أمرا مجحفا، ذلك لأنّ نقص في إمدادات الطاقة أو زيادة أسعارها ستضع الدول المستهلكة في موقع سيطرة لفترة قصيرة على توافر موارد الطاقة ومستوى أسعارها.

ثالثا، يلاحظ جيرفيس أن "الرهانات عموما تكون عالية أكثر في حقل الأمن منها في المجالات اللاأمنية، بمعنى أنّه يمكن أن يكون لأخطاء صغيرة تداعيات كبيرة، وبالتالي ارتفاع تكاليف المعيشة بالقياس إلى نظام المعاشات في حين أن الرهانات الأخرى ليست كذلك. ويمكن أن يتسبب التّخلف مؤقتا عن الآخرين في إحداث ضرر دائم."[1] مثال ذلك، عندما ينظر إلى أمن الطاقة من الناحية العسكرية، فإنّ فشل دولة ما في التفاوض حول اتجاه خط أنابيب الغاز، الذي يؤدي إلى التوقّف النهائي لمشروع الإمداد قد "ينتج عنها ضررا مستديما"، أي أن مستوى أمن الطاقة لهذه الدولة سوف يتعرض للخطر في الأجل الطويل.

[1] Ibid.

رابعا، وفقا لروبرت جيرفيس فإنّ "غموض أكبر في المجال الأمني، كما في كثير من الحالات، لا تعرف الدولة سلفا من سيكون من حلفائها أو من أعدائها. حتى لو كانت تعلم ذلك، فإنّها نادرا ما يمكنها التنبؤ بثقة بنتيجة الحرب"[1].

وفى سياق الطاقة يعني هذه الادعاء أنّه طالما ينظر إلى أمن الطاقة من الناحية الاقتصادية، فإنّ الجهات الفاعلة تتخذ قرارات تستند فقط على الاعتبارات الاقتصادية، ممّا يجعل العلاقات الدولية أكثر شفافية ويقينية. وعلى العكس من ذلك إذا كان أمن الطاقة مفهوما عسكريا، فإنّ المنطق الاقتصادي يتحوّل أكثر إلى فكر سياسي، الأمر الذى يؤدي إلى أنماط تفاوض أكثر تعقيدا، ومن ثم زيادة عدم اليقين بشأن نتائج المعاملات بين الدول.

ويمكن القول أن المبادئ التي اقترحها روبرت جرفيس للتمييز بين حالات الأمن واللا أمن يمكن تطبيقها لأغراض تحليل أمن الطاقة. وبصفة عامة يمكن اعتبار أمن الطاقة مفهوما اقتصاديا وعسكريا. لذلك، تحديد ما إذا كانت الجهات الفاعلة تعتبر أمن الطاقة مفهوما عسكريا أو اقتصاديا هو إحدى نقاط البداية والرئيسية لمواصلة دراسة العلاقات القائمة على الطاقة في إطار نظرية الاعتماد المتبادل.

بدراسة هذا المبحث، يظهر بوضوح بأن النفط والغاز يشكلان دوما رهانا في حقل السياسة الدولية، مادام أنهما مستمرّان في تغذية المصالح الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية والجيوسياسية للدول. اقتصار الدراسة على إطار الأمن الدولي فقط، يقلّل من دورهما في الاقتصاد العالمي ومن التحديات الناجمة عنه.

[1] Ibid.

المبحث الثاني. نظريات الاقتصاد السياسي للطاقة وأمنها

تشكل المحروقات ميدانا استراتيجيا للاقتصاد الدولي. وهي تستمد أهميتها من ندرتها مقارنة بالاحتياجات العالمية من الطاقة المتزايدة باستمرار. لذلك فإنّ تفحص دورها في الاستقرار العالمي، يستدعي دراستها كأحد مواضيع الاقتصاد السياسي الدولي لتوضيح كيفية التفاعل بين الاقتصادي والسياسي. تفسير هذه العلاقة يكون من خلال مقاربة الاعتماد المتبادل الهادفة إلى إبراز أهمية التبادلات في الأمن الدولي.

المطلب الأول. الاقتصاد السياسي الدولي والاعتماد المتبادل

إنّ الاعتماد المتبادل سمة مهيمنة في الاقتصاد الدولي. فهو يُعبر عن وضعية التبعية المتبادلة المتنامية بين دولتين أو أكثر[1]. ونظرا لكونه مدفوعا بالعديد من العوامل منها التكنولوجيا، والنقل، والاتصال، وانتشار التبادلات التجارية ورؤوس الأموال، فإنّه أنتج وقائع دولية جديدة التي تشكك في التصور الكلاسيكي للأمن الدولي المبني على الأنركية والقوة العسكرية[2].

أولا. الاعتماد المتبادل وفق أهم النظريات

كانت هذه التحولات موضوعا لثلاثة تفسيرات مختلفة: الواقعية، والليبرالية، والبنائية.

1. الاعتماد المتبادل حسب المقاربة الواقعية

فيما يخص التيار الأول، يرجع الفضل لروبرت جيلبين Robert Gilpin وستيفن كراسنر Stephen Krasner في التفكير بأهمية الاقتصاد كوسيلة سياسية للتنافس بين الدول. حيث قام المفكران في مقاربتهما المتعلقة بـ"الواقعية التجارية"، ببحث مجال الاعتماد المتبادل في مسعى متميز بنواة صلبة

[1]Charles-Philippe DAVID et Afef BENESSAIEH, «La paix par l'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité,» *Etudes internationales* 28, no 2 (1997), 230.
[2] Mansour KEDIDIR, op. cit., 29.

تتكون من المصلحة الوطنية وقوة الدولة التي تحقق على أساس ثروتها الاقتصادية استقرارا مهيمنا، ومحيط نافذ مفتوح على التيارات المناوئة على غرار الليبرالية الجديدة[1].

رفض جيبلين المزاعم القائلة بأنّ الواقعية تركز أكثر على سياسات الأمن العسكري وتميل إلى التغاضي عن القوى الاقتصادية، حينما عمل على إعادة دمج دراسة السياسة الدولية، التي تُعنى بدور القوة وعناصرها في العلاقات الدولية، في القوى الاقتصادية، التي تهتم بطبيعة الشركات وحركياتها[2].

بالنسبة لهذا المفكر، الهيمنة الأمريكية لا ترتكز على الميادين العسكرية فقط، ولكن أيضا على القوى الاقتصادية. وفي هذا الإطار، فإنّه وضح كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دورا لضمان الاستقرار على المستوى العالمي. من خلال انطلاقه من انحطاط بريطانيا العظمى في بداية القرن العشرين، لاحظ جيبلين أن الولايات المتحدة استطاعت بعد الحرب العالية الثانية، إعادة تنظيم العلاقات الدولية لصالحها. لتفسير هذا الميل نحو الهيمنة قدّم **جيلبين** مثالين. الأول، جابهت الولايات المتحدة، في سياق الحرب الباردة، تنازعين، أحدهما عسكري، تجاه الاتحاد السوفياتي السابق السّاعي إلى توسيع مجال تأثيره، والأخر اقتصادي، إزاء الدول الأوروبية التي تشكل حواجزها الجمركية عوائقا أمام شركاتها. بمنح تغطية عسكرية لدول غرب أوروبا، استطاع الأمريكان بفضل تغطيتهم العسكرية لدول غرب أوروبا، ومساهمتهم في إعادة بناءها، ضمان مصالحهم الاقتصادية. هذا ما يفسر أن اعتزاز دولة بقوتها لا يقتصر على القدرة العسكرية فحسب، ولكن أيضا بقوتها الاقتصادية. ويُبرز المثال الثاني إدراك أمريكا لدورها كقوة حيال منافسين لها: أوروبا واليابان. حيث خشيت الولايات المتحدة– التي خرجت منهكة من حرب الفيتنام– هاذين المنافسين المتحررين من ثقل أعباء النفقات العسكرية، من أن يتجاوزاها[3]. بمعنى

[1] Ibid., 29-30.

[2] مارتن غريفيش، *خمسون مفكرا في العلاقات الدولية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 22.

[3] Christian CHAVAGNEUX, *Economie politique internationale* (Paris : Editions La Découverte, 2004), 18.

بتصرفها "كفرسان أحرار"(Free Riders)، فإنّهما كانا يتحيّنان الفرصة ليصبحا منافسين حقيقين لها. حينئذ، واجهت الولايات المتحدة المعضلة التالية: كيف السّبيل للحفاظ على قوتها الاقتصادية لتفادى ضعفها عسكريا، وبالتالي تعرّضها لحرب زعامة عالمية مع السوفيات؟ قاد هذا التحليل **جيلبين** إلى إعداد نظريته حول الاستقرار المهيمن الذي يتطلب قوة عالمية لضمان احترام قواعد اللعبة. ولتفادي أن تؤدي التكاليف المرتفعة للغاية الناجمة عن تموين السلع المشتركة إلى أفولها، فإنّها دخلت في مرحلة "هيمنة ناهبة" (*Predator hegemonic*) التّي تميّزت بسياسات حمائية أثرت تداعياتها بشدّة على النظام الاقتصادي الدولي[1]. وللخروج من هذا النهج والبحث عن وسيلة أخرى للحفاظ على هيمنتها، فإنّ خيار إنشاء كيان قرار أكثر سعة على المستوى العالمي فرض نفسه، حينها تمّ التفكير في نظرية النظم.

ينطلق س. **كراسنر** من نقد الدوليين الذين يعتبرون أنّ الاعتماد المتبادل هو نتيجة لفواعل فوق الدول وأي نظام مُستحدث من طرفها[2]. في مقابل ذلك، دافع عن فكرة مفادها أنّ تحرير التّجارة يحظى باهتمام الدول الصناعية الكبرى التي تعمل على تكريس هيمنتها على السوق العالمي[3]. وجهة النظر الواقعية هذه جعلت **كراسنر** يُعرف النظم الدولية على أنّها: "مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة تتجمع حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية"[4]. في هذه الصياغة، تتعلق المبادئ بالقيم الأساسية المشتركة بين مجموعة من الدول، بينما الضوابط هي تصرفات معيارية. وهي –أي المبادئ والضوابط– دائمة في كل نظام. أمّا قواعد وإجراءات

[1] Robert GILPIN, *The Political Economy of International Relations* (New Jersey: Princeton University Press, 2016), 88, 90.

[2] Stephen D. KRASNER, "State Power and the Structure of International Trade," *World Politics* 28, no 3 (April 1976), 317.

[3] Lahouari ADDI, «Le courant réaliste dans le champ de l'économie Politique Internationale» (Communication présentée au *8èmeCongrès de l'Association Française de Science Politique(AFSP)*, Lyon: 14-16 septembre 2005), 9.

[4] جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 495.

أخذ القرار، فهي توافق تعليمات للتصرف وممارسات من أجل القيام بخيارات مشتركة[1]. عند تطبيقها، تطرح عناصر النظم مسألة تحديد سيادة الدول. والإجابة توجد في المحدّدات الثلاثة التالية: امتداد النظام، وشكله ومحتواه. فإذا كان المحدّد الأول يستند إلى مجالات محددة مثل(البيئة، النفط أو التجارة)، فإنّ الثاني يحيل إلى ترتيب صِنافيّ (Taxinomic order)، الذي يتطلب اتفاقا بين العديد من الدول من أجل معالجة مجموعة من معطيات العلاقات الدولية، في حين أنّ الثالث منظم وفق ميثاق أساسي من أجل التوفيق بين تصرفات غير متجانسة[2]. هذا التحليل يؤكد أن الدول لا يمكنها الاعتزاز بميزة السّيادة الكاملة. أمام هذا الوضع الناشئ عن النظم، تخلى كراسنر عن صورة كرات البِلِيار واستبدله بصورة صفائح التكتونية التي تتوافق في حركة هيكلية ودائمة، وأحيانا، في زلازل[3]. بعبارة أخرى، يدافع كراسنر كليا عن المصلحة الوطنية ودور القوة، ويقرّ للتيار لليبرالي بالتعاون، لكنّه لا يتغاضى عن مسألة الأرباح النسبية. هذا التّوجه الواقعي قاده إلى نقد بلدان العالم الثالث (الجنوب حاليا) التي تعترض على هيمنة الغرب وتقاوم آليات السوق، فهي بذلك حسبه تبحث "عن إفساد المؤسسات الدولية الموجودة أو عن إنشاء أخرى جديدة تكون أكثر توافقا مع مبادئهم وضوابطهم"[4].

2. الاعتماد المتبادل المركب وفق المقاربة النيوليبرالية

في مقاربتهما للنظم، أتخذ كل من روبرت كيوهانO. Robert KEOHANE وجوزيف ناي S. Joseph NYE كمنطلق لنظريتهما الاعتماد المتبادل المركب المتميزة بتعدد الفواعل، وغياب التدرّج في معالجة المشاكل/الأولويات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...) وعدم جدوى اللجوء إلى القوة

[1]Stephen KRASNER, " Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables," *International Organization* 36, no. 2 (Spring 1982), 186.
[2]Gérard KEBADJIAN, *Les théories de l'économie politique internationale, La pensée économique contemporaine* (Paris: Editions Le Seuil, 1995), 141-142.
[3]Lahouari ADDI, op. cit., 10.
[4]Stephen KRASNER, *Structure Conflict. The World against Global Liberalism* (Berkeley, CA: University California Press, 1985), 6.

العسكرية[1]. فهما في هذا الاطار يعرفان النظم "كمجموعة من المعايير، ومن القواعد، ومن الاجراءات التي تحكم الاعتماد المتبادل في مختلف المجالات". الفكرة الخفية التي تبرز، تبين أنّه على الرغم من البنية الفوضوية للنظام الدولي، فإنّ السّلوك الدولي يبقى مؤسّسا[2]. بنقدها لفكرة مركزية الدولة في النظم، فإنّ هذه المقاربة ترتكز على التعاون، وعلى الدولة التي تتصرف كفاعل عقلاني، وعلى البحث عن المكاسب المطلقة.

يمكن للتعاون أن يمثل آلية فعالة لضمان الحكم الراشد للنظام الدولي[3]. والتّي تسمح للفواعل بوضع ترتيبات، وتسهل تقارب مصالحهم، وبالتالي فهي تخفض الشكوك. ويساهم التعاون، من خلال التوصل إلى إنشاء إطار لحل المشاكل عن طريق التفاوض، في تنظيم الاقتصاد العالمي. وينتج عندئذ، عدم الحاجة إلى قائد مهيمن لاستقرار النظام الدولي.[4] وهذا ما يفسر أن الهيمنة ليست ضرورة حتمية لإنشاء النظم.

في موضوع الدولة، فإنّ دورها لا يندرج ضمن منطق البحث عن القوة، ولكن في مسعى عقلاني تيسره النظم التي "تزيد من الإعلام، وتقلّل من الشكوك المتبادلة، وتنقص تكاليف التبادل، وتمنح قائمة بالأفعال الممكنة[5]. في هذا الإطار، يتم تشجيع الدول على إقامة نظم في نطاق يسمح فيه بمعالجة كلّ المشاكل الخاصة بمجال موضوع التعاون على أساس "من الإنصاف".

[1]O. Robert KEOHANE and S. Joseph NYE, *Power and Interdependence, World Politic Transition* (Glenview, IL: Pearson Education, Inc., 4 Edition, 2011), 51.
[2]O. Robert KEOHANE, S. Joseph NYE, "Power and Interdependence Revisited," *International Organization* 41, no. 4 (Autumn 1987), 732-733.
[3]Gérard KEBADJIAN, op. cit., 199.
[4]Christian CHAVAGNEUX, op. cit., 21.
[5]SMOUTS Marie-Claude, sous sa direction, *Les nouvelles relations internationales, Pratiques et théorie* (Paris : Editions Presses de Sciences Po, 1988), 164.

فيما يتعلّق بالأرباح المطلقة، تهتم الدول بتكاليف المعاملات وباللجوء إلى حساب على أساس لعبة معضلة السجين*. في شأن التكاليف، يجب توفر أربعة شروط: معلومات وافية عن مختلف الأوضاع الاقتصادية، وغياب تكلفة للتفاوض، وتعويض للخاسرين، وتنفيذ العقود. بالنسبة لمعضلة السجين، تثير هذه اللعبة مشكلة بافتراضها لاعبين يحظون بالأهمية نفسها، في حين أنّ في الحقل الدولي، ليس لجميع الفواعل القوة ذاتها. وهذا يفسر عدم لجوء الدول الضعيفة إلى هذه اللعبة وتفضيلها لحماية "مهيمن خير" [1] (*benevolent hegemon*).

وعلى الرغم من أن النموذج الليبرالي الجديد يسمح بفحص أهمية النظم في تطور الاعتماد المتبادل، فإنّه هوّن من دور القوة المهيمنة في استقرار الاقتصاد العالمي. وأمام تعذر تطبيق النظم في المجالات العسكرية والأمنية وفي قطاعات أخرى حسّاسة جدا، راجع كل من كيوهان وناي مقاربتهما القائمة على التخلي عن رؤية مركزية الدولة واتجها نحو دور القوة بشكلها الناعم[2].

بوضعه لهذا المفهوم، فكر ناي في طريقة ممارسة السلطة في الاقتصاد العالمي. في هذا الشأن، عرّف القوة النّاعمة بأنّها "جعل الآخرين يريدون ما تريد، تختار الناس بدلا من إرغامهم"[3]. منطلقا من فكرة أنّه في النظام الدولي، أصبح استعمال القوة الصلبة غير فعال، ومن ثمة فهو يقترح بديلا يتجسّد من

* معضلة السجين: هي من نماذج المباراة غير الصفرية التي تشمل بعدين هما التناقض أو التضارب في المصالح من جهة، ووجود مصالح مشتركة من جهة ثانية، وبالتالي فإنّ النتيجة ليست صفرا. كذلك تفترض هذه المباراة على غرار الصفرية أن التنافس بين الطرفين يدار بطريقة عقلانية.

[1] Gérard KEBADJIAN, op. cit., 205, 209.

[2] Mansour KEDIDIR, op. cit., 34.

[3] جوزيف س. ناي، *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ترجمة محمد توفيق البجيرمي(الرياض: مكتبة العبيكان، ط 2، 2012)، 25.

خلال: "قدرة الجذب والإغراء الممارس على أساس موارد غير ملموسة مثل الثقافة، والقيم الديمقراطية والحدسيات بهدف حثّ الفواعل على إتباعها"[1].

ويقدم كيوهان وناي مفهومين يمثلان وسيلتين تحليليتين، هما:

– الحساسية (Sensitivity): وهي "تلك الكلفة التي تتحملها دولة ما، الناجمة عن تأثيرات عناصر فاعلة خارجية، قبل أن تلجأ هذه الدولة إلى محاولات تعديل سياساتها وتغييرها."

– الهشاشة (Vulnerability): وهي "قدرة الفواعل على تحمل التكاليف المفروضة عليها من قبل أحداث خارجية بعد تعديل سياساتها."[2]

يسمح هذين المفهومين بقياس مستوى الاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر العلاقة، حيث أنّه يمكن من خلالهما معرفة ما إذا كان جميع الفواعل في نظام معين يتأثرون بشكل متساوي: حالة *الاعتماد المتبادل المتناظر* (*Symmetrical interdependence*)، أو حالة *الاعتماد المتبادل غير المتناظر* (*Asymmetrical interdependence*) عندما يكون أحد الفاعلين في النظام غير متأثر نسبياً بتغيير ما في العلاقات، في حين أنّ فاعل آخر يتأثر كثيراً من جراء ذلك التغيير، ممّا يؤدي إلى مجموعة علاقات تخضع لدرجة عالية من التأثير يكون فاعل أو مجموعة فاعلين معتمدين غالباً على فاعل ما أو مجموعة فاعلين[3].

3. الاعتماد المتبادل حسب المقاربة البنائية

من خلال دراسة المقاربتين الواقعية والليبرالية الجديدة، يتّضح بأنّهما لا تسمحان بضبط جميع مظاهر النظم، بفعل كونهما تركزان على متغيرات خارجية من مصلحة أو من قوة. لهذا فإنّ البنائية تندرج

[1] S. Joseph NYE, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York, Public Affairs, 2004), 5-6.
[2] O. Robert KEOHANE, S. Joseph NYE, *Power and Interdependence*, op. cit., 10.
[3] Ibid., 10-11.

في منظور أخر يأخذ في الحسبان "السيرورات الاجتماعية، وظواهر التّدرّب، والبناءات الهوياتية، وانتقال الأفكار، التي تقود الدول إلى تعديل تفضيلاتها وسلوكها في إطار الدبلوماسية الاقتصادية[1]". في هذا الجانب، تُحيل النظم إلى "أنساق رمزية ومناهج إدراكية، ومواقف وجدانية التي تمنح نماذج تصرّف ثابتة"[2]. عاملة في مسعى هو بالأحرى تفسيري، تستمد البنائية قوتها من إدراج تغيرات اجتماعية– اقتصادية داخلية في تحليل دور الدول ضمن الاقتصاد العالمي[3].

على ضوء دراسة الاعتماد المتبادل، إبداء الرأي حول الفائدة النظرية للمقاربات الثلاث في تحليل العلاقات الجزائرية– الأوروبية يبقى مهمة صعبة، نظرا لوزن الأدوات التصورية المقدمة من قبل النظريات الثلاث التي تساعد على فهم بعض الجوانب، ولكنّها لا تسمح بالحصول على مقاربة شاملة. على الرغم من أنّ القوة الناعمة تجد تبريرها في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه جيرانه في الجنوب، تبقى رؤيته مجزأة دوما.

ثانيا. أمن الطاقة وفق نظرية الاعتماد المتبادل المركب

بالنسبة لسياق الطاقة فإنّ فكرة الاعتماد المتبادل المركب تدّل ضمنا على أنّ أمن الطاقة ينظر إليه اقتصاديا– وليس من الناحية العسكرية، لا سيما لو توافق مع الشروط التالية.

في ظل الاعتماد المتبادل المركب فإنّ كل من الطاقة والأمن العسكري يعتبران من القضايا المهيمنة في الأجندات الدولية والوطنية. وهناك العديد من المسائل الأخرى، محلية وخارجية على حد سواء، ذات أهمية مماثلة تتعاون فيها الفواعل. والأمر لا يقتصر على إعادة توزيع القوة داخل مجال مسألة أمن الطاقة أو المجال العسكري. وإذا كانت الدولة ضعيفة في هذا المجال وقوية في المجالات

[1]Jean-Christophe Graz, «Les nouvelles approches de l'économie politique internationale,» *AFRI* I (2001), 563.
[2] Pierre DE SENARCLENS et Yohan ARIFFIN, *La politique internationale: Théorie et enjeux contemporains* (Paris : Editions Armand Colin, 6e édition, 2015), 160.
[3]Jean-Christophe Graz, op. cit., 563.

الموضوعية الأخرى، فإنّها لا تخسر تلقائيا ضد الجهات الفاعلة الأخرى. وحسب روبرت جرفيس فإنّ "الرهانات ليست عالية ولذا فإنّ التراجع مؤقتا وراء الفواعل الأخرى بشأن قضية أمن الطاقة، لا يسبب ضررا دائما".

في ظل افتراضات الاعتماد المتبادل المركب، الدول القومية ليست هي الفواعل الوحيدة في مسألة أمن الطاقة. بل على العكس من ذلك، هي تعمل جنبا إلى جنب مع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى عبر الحكومية وعابرة للحدود، فضلا عن ذلك هناك العديد من القنوات بين دولية تربط المجتمعات والتعاملات في مجال أمن الطاقة. وهكذا، على سبيل المثال فإنّ شركات الطاقة المتعددة الجنسيات وقادة الأعمال المعنيين، والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالطاقة وجماعات الضغط المختلفة، والمنظمات البيئية وحتى المنظمات الدولية هي أطراف متساوية مع الدول من حيث العلاقات الطاقوية الداخلية والخارجية على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، فإنّ العلاقات القائمة على الطاقة في ظل افتراضات الاعتماد المتبادل المركب تتميّز ببعض الشّكليات، منها تعاون الجهات الفاعلة في إطار المنظمات المتعددة الأطراف التي تفرض قواعد مؤسسية معينة تتعلق بقضايا أمن الطاقة التي ينبغي على الجهات الفاعلة اتباعها، حتى وإن كانت على الفواعل التّقيّد بهذه اللوائح حتى وإن كانت هذه اللوائح تتعارض أحيانا مع بعض مصالحهم الحيوية. وبهذه الطريقة يمكن للمؤسسات التأثير على السياسة الخارجية لدولة معينة فيما يتعلق بقضايا الطاقة وقراراتها خلال ايجاد أرضية مشتركة يمكن لمختلف السياسات الوطنية تبنيها[1].

وفي ظل افتراضات الاعتماد المتبادل المركب، فإنّ الحكومات لا تستخدم القوة العسكرية أو سلاح الطاقة في إطار حِلف. بل تعّمد إلى وسائط أخرى على غرار المنظمات الدولية والجهات الفاعلة عبر

[1] Nataliya ESAKOVA, op. cit., 51-52.

الوطنية. هذه الفواعل عبر الوطنية تسعى إلى تحقيق الأهداف الخاصة بها بدلا من رغبة الدول التي يمثلونها. وبالتالي، تؤدي المنظمات الدولية دورا مهما في ضبط الأجندات الأمنية وهي أيضا صوت الدول الضعيفة. وهي تساهم أيضا في زيادة اليقين في مجال الطاقة، لأنّه بفعل وجود المؤسسات المتعددة الأطراف يمكن للفواعل أن تحاول التأثير على النتائج من خلال المساومة السّياسيّة.

وبذلك فإنّ الدول الأضعف والأصغر تكون قادرة على إنشاء تحالفات ومن ثمّ تعزيز مصالحها عن طريق المساهمة في وضع الأجندة الدولية. وتتمتع الدول الضعيفة وفقيرة الطاقة بالمساواة أو حتى بوضعية الانتفاع المجاني – أي الحالة التي تستفيد فيها الجهات الفاعلة من النظام بصرف النظر عن مساهمتها فيه – التي توفرها شروط الاعتماد المتبادل المركب.

وفق شروط الاعتماد المتبادل المركب، سيؤدي التصعيد، الذي يتميز باستعمال الأسلحة العسكرية أو سلاح الطاقة – المتماثلة من حيث تأثيراها – إلى تكاليف عالية في مجالات أخرى من العلاقات بين دولية، وبالتالي فإنّ التهديد بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية هو وارد أساسا.

وإذا كان هناك إعادة توزيع القوة داخل مجال الطاقة – مثلا إذا اكتسبت بعض الفواعل مزيدا من النفوذ على مستوى سياسة الطاقة – فإنّ ذلك لن يؤثر على الأجندة السياسية لباقي المجالات. وهكذا فإنّ الروابط بين الدول الغنية بموارد الطاقة لا تسمح عادة بالمساومة في مجالات أخرى[1].

إنّ اقتصاديات الدول المنتجة للمحروقات المنتمية لدول الجنوب هي اقتصاديات هشّة. هذه الخاصية ليست ناجمة عن طبيعة علاقاتها الاقتصادية مع الدول المصنعة فحسب، لكن أيضا بسبب توزيع الرّيع النفطي الذي يفاقم التّأخّر الاقتصادي للدول النفطية أو الغازية. يقوم تحليل هذا السبب على مقاربة: مفهوم الدولة الريعية.

[1] Ibid., 52-53.

المطلب الثاني. مفهوم الدولة الريعية

كان حسين مهداوي Hussein Mahdavy أول من وضع مفهوم الدولة الريعية، بعد دراسة قام بها لاقتصاديات دول الشرق الأوسط لمدة عشر سنوات (1948-1962). والذي عرّفها "هي تلّك التّي تجني حصة كبيرة من ميزانيتها العامة من الريوع الخارجية"[1]. هذه الريوع تتأتى من عدّة مصادر(تصدير الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، وعبور السّفن، والمساعدات الخارجية...). وأظهر في تحليله كيف كبح الريع الخارجي سياسات الحكومات التي بدلا من ترقية التّنمية الاقتصادية، وجهت النفقات نحو القطاع الاستهلاكيّ. عشرين سنة فيما بعد، قام حازم ببلاوي بتطوير مفهوم الدولة الريعية من خلال إبراز أربع خصائص مهمة، منها[2]:

-اقتصاد ريعي هو ذلك الذي يهيمن فيه الرّيع.

- الرّيع الخارجي هو أساس الاقتصاد الرّيعي، ولذلك فإنّ الرّيع الداخلي لا يكفي لتمييز اقتصاد ريعي، لأنّ هذا الشّكل من الرّيع يرتكز على تحويل الثروات نحو قطاع انتاج. في المقابل، يمكن للريع الخارجي أن يدعم الاقتصاد في غياب هذا القطاع.

- في اقتصاد ريعي، يوجّه جزء ضئيل من الريع لإنتاج الثروة، ويوزع الباقي على القطاعات الاجتماعية والاستهلاك.

- الحكومات هي المتلقي الحصري للريوع الخارجية. هذه الأخيرة ينتفع منها في النهاية، مجموعة ضيقة من السّكان.

[1]Hussein MAHDAVY, "The Patterns and Problems of Economies Development in Rentier State. The Case of Iran," in *Studies in Economic History of the Middle East,* ed. M.a Cook (New York: Routledge, 2014), 428.
[2]Hazem BEBLAOUI,"The Rentier State in the Arab World," *Arab Studies Quarterly* 9, no. 4 (Fall 1987), 384-385.

من هذه السمات، يتضح بأن المداخيل الخارجية هي التي تشكل الرّيع، الذي هو أساس الدولة الرّيعية. التساؤل عن هذا الموضوع، يقود إلى البحث عن النظريات التي يستند عليها مفهوم الدولة الرّيعية. يمكن في هذا المقام التطرق إلى ثلاث نظريات: الأولى ناتجة من الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، والثانية تخص البحث عن الريع *(Rent–seeking)* والثالثة العلة الهولندية *(Dutsh disease)* التي تتفحص أثار الرّيع الطاقوي على الاقتصاديات النفطية والغازية[1].

أولا. الريع في الاقتصاد السياسي الكلاسيكي (النظرية التقليدية للريع)

في الفكر الاقتصادي، تعود فكرة الرّيع في الأصل إلى ديفيد ريكاردو الذي عرّفه: "لرّيع جزء من منتج الأرض يتم دفعه لمالك الأرض مقابل استخدام قوى التربة الأصلية التي تبقى سالمة[2].

هذا المبلغ الذي يدفعه المزارع للمالك العقاري ناجم عن الطلب المرتفع، وندرة الأرض، وسعر كراءها، المتغيرة بحسب خصوبة التربة. ولا يرتبط الرّيع بنمط إنتاج معين، كظاهرة سوسيو–تاريخية مرتبطة بالندرة، استمرّ الرّيع في النظام الرأسمالي[3]. وتمّ تعميقه بنظريتين: نظرية قيمة العمل أو كلفة الانتاج ونظرية التبادل[4].

في مجال الاقتصاد النفطي، يلعب الرّيع دورا أساسيا في تشكل الأسعار بسبب ندرة النفط والغاز، وقيمة استخدامهما الاستراتيجي، التي هي أصل رهانات الاستحواذ بين الدول والشركات المتعددة

[1]Fatiha TALAHITE, « La rente et l'Etat rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui?» *Revue Tiers Monde*, no 210 (2012/2), 143-160.

[2] ديفيد ريكاردو، *مبادئ الاقتصاد السياسي*، ترجمة يحي العريضي وحسام الدين خضور (دمشق: دار الفرقد، 2015)، 49.

[3]Lahouari ADDI, «Rareté, rente et plus-value,» *Les Temps Modernes*, no 440 (mars 1983), 6.

[4]Fatiha TALAHITE, *Le concept de rente appliqué aux économies de la région Mena: pertinence et dérives* (Document de travail du CEPN, no 7- 2005), 8.

الجنسيات، وقيمة تبادلهما التي يحدّدها السوق[1]. هذه العناصر الثلاثة تجعل من المحروقات موردا سياسيا. يظهر هذا الجانب في أشكال الرّيع التالية: الرّيع التّفاضليّ، والرّيع المطلق، وريع الاحتكار*.

في الصناعة النفطية والغازية، يأخذ الرّيع التّفاضلي، المسمّى ذو جودة، شكلين: ريع الوضع والريوع التكنولوجية[2]. يعتمد الأول على عامل المسافة. بسبب تكاليف النقل، فإنّ المُنتِج القريب أوفر حظا من ذلك الذي يكون حقله بعيدا. أمّا الثاني، يخص إدخال تقنيات في سيرورة الإنتاج. ما يجعل المُنتِج الذي يستخدم وسائل تقنية بأقل تكلفة، يمكنه الحصول على الرّيع التّكنولوجيّ[3].

بشأن الرّيع المطلق، فإنّه يظهر فقط في حالات وجود معوقات الاستثمار وعندما تكون قيمة المنتجات النّفطية أقل من مستواها عند الانتاج. هذا الشكل من الرّيع لا يظهر في الصناعة النفطية بسبب أهمية حاصل رأسمال ثابت/رأسمال متغير.

أمّا ريع الاحتكار، يقدم على أنّه محدّد بالطلب والقدرة الشرائية للزبائن، والذي يعود للملاك الذين يطالبون بإتاوة لبدء تنفيذ عمليات الاستخراج والانتاج. كان هذا الشّكل من الرّيع مصدرا لخلافات عرفها تاريخ النفط والغاز بين الدول المنتجة والشركات عبر قومية[4].

يُشكِّل مجموع هذه الرّيوع المحصّلة جبائيا، الرّيع الطاقوي المسمّى الطبيعي. والذي يتبع عوامل خارجية بعيدة عن نفوذ الدول المنتجة للمحروقات، وهو فئة توزيع غير محدد[5]. في داخل النظام، توزّع

[1]Lahouari ADDI, « Rareté, rente,» op. cit., 7.

* هذه الأصناف الثلاثة للرّيع شرحها كارل ماركس في كتابه الرأسمال.

[2]Jean-Pierre ANGELIER, *La rente pétrolière* (Paris : Editions CNRS, 1976), 34.

[3] Mansour KEDIDIR, op. cit., 54.

[4]Jean-Pierre ANGELIER, op. cit., 35, 37-38.

[5] Samir BELLAL, «Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie» (Thèse de doctorat, Université Lyon 2, 2011), 47.

الدولة هذا الرّيع في شكل تحويلات، فتولّد هكذا "ريوعا غير طبيعية" تمثّل مصدرا لتوترات في الاقتصاد المحلي[1].

ثانيا. نظرية البحث عن الريع

في هذا الإطار، تتدخل نظرية البحث عن الرّيع* لتفسير كيف ينتج توزيع الدولة ومؤسساتها للريوع الاصطناعية أثارا سياسية واقتصادية داخل النظام.

على المستوى السياسي، بتوزيعها للرّيع الطاقوي في شكل تحويلات، فإنّ الدولة الرّيعية تحوز على استقلالها حيال المجتمع بتحرّرها من الجباية العادية التي تلغيها أو تخففها، وتمول الإنفاق العام والحاجات الاجتماعية، وتقوم بشراء ذمم المعارضين السّياسيين، وتصل حتى إلى نزع الصِّفة السياسيّة عن النّخبة، للحصول على السّلم الدّاخلي. في هذا المنظور، تجنح الدولة الريعية حتما نحو التّسلّطيّة. ولضمان استمراريتها، فإنّها تسمح للجماعات الاجتماعيّة باقتطاع جزء من الرّيع في إطار إرثيّة جديدة والمحسوبية[2]. وبخلاف رجال الأعمال ومقاولي الدول المصنعة، فإنّ نظراؤهم في الاقتصاديات النفطية يميلون إلى نشاطات المضاربة بأساليب غير قانونية، منجذبين نحو العقار، واستيراد المنتجات الاستهلاكية، والخدمات. بهذه التصرفات، فإنّ الدولة الرّيعية تصبح سببا لهشاشة داخلية وخارجية للاقتصاد.

ينطوي الاقتصاد النّفطي على عيبين. يتأتّى الأول من خاصيته كاقتصاد منعزل والذي يظهر من خلال الضعف الشديد لقوة سحبه لباقي الاقتصاد. والأخر، يرتبط بالعجز عن استيعاب الرأسمال الناشئ

[1] Fatiha TALAHITE, « La rente et l'Etat,» op. cit., 3.

* آن أوسبورن كروجر Anne Osborn Krueger عالمة الاقتصاد، والأستاذة الجامعية من الولايات المتحدة الأمريكية، هي التي قامت بوضع مفهوم البحث عن الرّيع.

[2] Yasuyuki MATSUNAGA, «L'Etat rentier est-il réfractaire à la démocratie ?» *Critique Internationale,* no 8 (juillet 2000), 49-50.

عن المداخيل الخارجيّة. بهذا الصّدد، فإنّ جميع الدول الرّيعية لا تستطيع الاضطلاع بالتّنميّة لغياب البنية التحتية الأساسية، والصناعات، ومورد بشري مؤهل، وإطار مؤسّساتي مناسب. وأمام الكتلة النقدية الناتجة عن الرّيع الطاقويّ، فإنّ الدول المنتجة للنفط أو الغاز، المعززة بميزان مدفوعات فائض دوما، تكون مشجعة على تمويل النفقات العسكرية وقطاعات الاستهلاك، وهي بذلك توطد روابط التبعية تجاه الخارج، وهي الوضعية التي تؤدي إلى المعضلة الهولوندية[1].

ثالثا. نظرية العلة الهولندية

ظهرت هذه النظرية في سبعينيات القرن الماضي، حينما عرف الاقتصاد الهولندي صُعوبات، نتيجة استغلال حقول غرونينغ الغازية. في سياق إرتفاع أسعار النفط في *الأسواق العالمية*، جاذِبة معها أسعار الغاز، وبذلك، تواجد الاقتصاد الهولندي أمام مفارقة: من جهة، ركود الإنتاج الصناعي منذ 1974، وتناقص الاستثمارات، وتزايد البطالة باستمرار، ومن جهة أخرى، سجلت الحسابات الخارجية فائضا. هذا التناقض سميّ لأول مرة بالعلة الهولندية في مقال نشر بمجلة "ذي إيكونوميست" (The Economist) البريطانية الصادرة في نوفمبر 1977[2].

هناك العديد من الأبحاث التي تناولت هذه الظاهرة من خلال دراسة اقتصاديات الدول الصناعية، والدول المصدرة للموارد الطبيعية. في النظرية الاقتصادية، هناك مقاربتان مختلفتان تناولتا هذه المعضلة. في الأولى، يفسّرها الكلاسيكيون الجدد بالفائض الناتج عن صادرات المواد الأولوية والذي يؤدي إلى زوال الصناعة التحويلية وتناقص الصادرات خارج الموارد الطبيعية. هذا الاختلال يوثّر على سعر الصرف الحقيقي أصل تضخم عالي لأسعار السّلع غير القابلة للتبديل. حيث أنّ الفوائض الإضافية هائلة، وفورية

[1] Marie-Claire AOUN, «La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs» (Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris-Dauphine, 2008), 90.

[2] جان ماري شوفالييه، مرجع سابق، 258.

واستمرارها غير معلوم مسبقا. وهذا ما جعل الاقتصاديات التي تحصلت على تلك العوائد تجابه تعقيدات في استيعابها وشجع على الانفاق التضخمي والتبديد[1].

بإتباعها مسعى أخر، فإنّ نظرية التبعية تعتبر العلة الهولندية إحدى نتائج التبادل غير المتكافئ والتقسيم الدولي للعمل. فعندما تصاب اقتصاديات دول المحيط بهذه العلة، فإنّها تصبح جد هشة لدرجة أنها لا تستطيع مقاومة تقلبات أسعار المواد الأولية في السوق العالمي. هذه الوضعية تدفع هذه الدول إلى زيادة الضغط على استغلال مواردها لموازنة ميزان المدفوعات[2].

ولدراسة التأثيرات السلبية *للعلة الهولندية على* المؤسسات، استُخدمت عبارة "لعنة الموارد" (Resource curse). حيث حلّلت العديد من المساهمات هذه الظاهرة من جوانب مختلفة اقتصادية وسياسية. يجد كارل تيري لين Karl Terry Lynn في كتابه "مخاطر الدولة النفطية" الذي يعتبر حُجّة، أنّ مفهوم العله الهولندية غير مناسب لتحليل الآثار السلبية لاستغلال الموارد الطبيعية على الاقتصاد، وعلى السياسة، وعلى مؤسسات البلد المُصدر[3]. بإشارته من خلال مقاربة انتقائية إلى نظريات التبعية، والدولة الرّيعية، والبحث عن الرّيع، يدرُس تيري لين الإفلاس الاقتصادي وعدم استقرار النظم في فترات الأزمات الطاقة العالمية[4]. يفسّر في بحثه أيضا كيف أدت التبعية تجاه النفط إلى تشكيل سلوك الفواعل الاجتماعية، ونمط الأنظمة، ومؤسسات الدولة، وإطار أخذ القرار. وبتفحص الوضعية السياسية والمؤسسية في العديد من الدول النفطية، تبرز العلاقات السببية بين لعنة الموارد، وعدم الاستقرار السياسي، وعقبات التنمية الاقتصادية والديمقراطية[5]. وهناك من يعتبر أنّ النفط، وبصورة عامة كل الموارد الطبيعية والمواد

[1] توبي شيللي، *النفط: السياسة، والفقر، والكوكب*، ترجمة دينا الملاّح (الرياض: مكتبة العبيكان، 2010)، 55.

[2] Celso FURTADO, *Le mythe du développement économique* (Paris : Edition Anthropos, 2006), 87-88.

[3] Terry Lynn KARL, *The Paradox of Plenty : Oil Booms and Petro-states Studies in International Political Economy* (Berkeley, CA : University of California Press, 1997), 5.

[4] Ibid., 7.

[5] Ibid., 15.

الأولية، الدافع الرئيس وراء العنف والحروب الأهلية. وردا على هذه الأعمال التي عُدت ذات طابع اختزالي من وجهة النظر التّحليلية، ظهرت أدبيات نقدية أثبتت تعذر نسب ظواهر بالغة التّعقيد مثل العنف والحروب الأهلية وغياب الديمقراطية إلى سبب مفرد[1].

يتأتى من تحليل البناء النظري للدولة الرّيعية (الرّيع، والبحث عن الرّيع، والعلة الهولندية) منفعة لهذه الدراسة والتي لا تقتصر فقط على هذه دعائم الثلاث، بل أيضا على تأثير التفاعل بين الريوع الخارجية والداخلية على الدولة الرّيعية. وينصرف هذا التفاعل في اتجاهين:

– الرّيع الطاقوي الناتج عن السوق العالمي هو تعبير عن علاقات القوة على المستوى الدولي. فمن خلال تحويله إلى ريوع مُصطنعة، فإنّه يعيد إنتاج علاقات الهيمنة حيال المركز داخل البنى السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للدولة النفطية.

– الرّيوع المعادة التوزيع التي تضع من الانتاج المحلي في المقام الثاني وتضعف الدولة، تمارس ضغطا لتثمين المحروقات بهدف تحقيق الحد الأمثل للصادرات بقصد الاستجابة للطلب الكبير للاستهلاك الداخلي، هذه الوضعية تثبت بأنّ هذه الريوع تمثل أخر حلقة لسيرورة ذات دينامية معولمة[2].

وأخيرا، فإنّ هذين النوعين من الرّيوع (الخارجية والمصطنعة) يجعل البلد بأسره رهينة السوق العالمي والتي "تأثر تحولاتها على كامل الاقتصاد الوطني والسياسات التوزيعية للحكومة"[3].

من خلال هذا الاسقاط، يمكن تناول تأثيرات الرّيع على تطور العلاقات الغازية بين الجزائر وأوروبا، مع التركيز على مفهوم الدولة الريعية لدراسة معضلة الرّيع في الجزائر.

[1] لوي مارتيناز، *عنف الريع البترولي: الجزائر، العراق، ليبيا*، ترجمة عبد القادر بوزيدة (الجزائر: دار التنوير، 2016)، 9–10.

[2] Fatiha TALAHITE, « La rente et l'Etat rentier…,» op. cit., 149.

[3] Francesco CAVATORTA, «La configuration des structures de pouvoir en Algérie, Entre le national et l'international,» *Revue Tiers- Monde*, no 210 (2012), 18.

بدراسة المبحثين السابقين، يظهر أن النهج المتبع لا يسمح بعرض جميع أوجه مسألة المحروقات في أمن الطاقة، بدون تفحص فضاءها الجيوسياسي.

المبحث الثالث. البعد الجيوسياسي لفضاءات إنتاج الطاقة

إنّ الفضاء الذي كان مقتصرا لفترة طويلة على تصور محدود مقترن بالإقليم وسيادة الدولة، لم يعد عنصر الجيوسياسة الأساسي لتصور العالم[1]. كما أنّ توافر الموارد الطبيعية والاستحواذ عليها هما عنصران يؤثران ولاعتبارات جيوسياسية على هذا الفضاء من خلال طرحهما لرهانات اقتصادية وأمنية أمام الاقتصاد العالمي. فتحديد أهمية الفضاء الجيوسياسي للطاقة يسمح بفهم المجموعة الفرعية الأورومتوسطية للغاز.

المطلب الأول. الفضاء الجيوسياسي للطاقة

يعد الفضاء العنصر الأساسي الذي يرتكز عليه كل مسعى جيوسياسي. هذا الاهتمام الخاص أفضى إلى العديد من الصيغ المستندة إلى تفاعلاته مع الإنسان. أشملها تلك التي يظهر أنّها تأخذ في الاعتبار كامل الأبعاد والتي مفادها أنّها:" نظام ميداني، بمعنى فضاءات خاصة مُهيكلة من قبل فواعل الذين يفضلون شكلين متوافقين : الإقليم والشبكة[2]. تفسير هذين العنصرين تتقاسمه مدرستين مختلفتين.

في فكر رواد الجيوسياسة، يمثل الإقليم، البرّي أو البحري عامل قوة، وتُدرك هذه القوة من خلال حجمه، وتشكيله، وموقعه. العنصر الأول يخص حجم الإقليم، وعمقه ومركزيته داخل منطقة أو قارة. ويوافق الثاني مميّزات تضاريسه (جبال، هضاب، وصحراء)، ومسألة المناخ، وموارده الطبيعية. أمّا الثالث، فهو يرتبط بالجوار، عدائي أم متعاون، وبالانحصار أو بالجُزُريّة، وبموقعه الاستراتيجي مثل

[1]Gérard DUSSOUY, «Conceptualiser et (re)problématiser la géopolitique sans faire de théorie,» *L'espace politique*, no 12 (03/2010), 5-6.

[2] Gérard DUSSOUY, «Vers une géopolitique systémique,» *Revue internationale et stratégique*, no 47(automne 2002), 56.

كونه يوجد في ملتقى طرق بحرية أو اتصالات دولية[1]. هذا التصور الذي يمرّ عبر تعيين حدود الإقليم بقصد تفسير التنازعات في العالم، لا يسمح باستيعاب الوقائع الجديدة في العلاقات الدولية[2].

في المقابل، بابتعاده عن هذا التّصور الكلاسيكي (التقليدي)، حاول إيف لاكوست Yves Lacoste، رائد المدرسة الفرنسية، تكييف المبادئ الجيوسياسية مع الواقع المعاصر، فحسبه جميع التّصورات الجيوسياسية تعمل إلاّ "لتحديد الطموحات التنافسية للهيئات السلطوية والمتعلقة بمناطق محدّدة وبالبشر الذين يقطنوها". وينطبق هذا الأمر على العلاقات الدولية والقضايا المحلية الضيقة الأبعاد[3]. لذلك، تطرق لموضوع الإقليم من خلال التمثيلات الإقليمية. هذا المفهوم يعني بأن كلّ فاعل يطور تصوّره الخاص للإقليم، والذي قد يشمل المطالبة باسترداد إقليم، وتراتبيته (منطقة–موضع)، وبنمط تسييره (مركزي–فدرالي)[4]. سمح هذا المفهوم، الذي يستند أساسا على إدراك الفواعل، بفكّ رموز بعض النزاعات الهوياتية المتعلقة بجزء من إقليم. مع ذلك، يمكنه أيضا أن يشكل أداة لفهم اختصاصات سياسات الطاقة.

على الرغم من أنّ مقاربات هذين التّيّارين الفكريّين مازالت صالحة كاطار تحليل، إلّا أنّها تبقى قاصرة عن شرح الرّهانات الجيوسياسية الجديدة. في ضوء العولمة، وبخاصّة الموجة الثالثة لها، المتميّزة ببروز فواعل جدد غير دولاتية وهيمنة القوى الاقتصادية، جعلت من إعادة صياغة الجيوسياسة ضرورة ملحة، والتي تتعلق بنهج موضوعي، والذي يعني: "أن عامل القوة يمرّ عبر مُراقبة الموارد وليس الأقاليم"[5]. تسمح هذه المقاربة الجديدة بتفحص مسألة السيطرة على العالم من خلال حلّ طلاسم مراقبة

[1]Tanguy DE WILDE D'ESTMAEL, «L'espace, facteur de puissance,» *Louvain* 165, (2006), 19, 20.
[2]Kattalin GABRIEL-OYHAMBURU, « Le retour d'une géopolitique des ressources,» *L'espace politique*, no 12 (03/2010), 3-17.
[3] ألكسندر دوغين، *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي*، ترجمة عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، 174.
[4] Stéphane ROSIERE, «Géographie politique, géopolitique et géostratégie: distinctions opératoires,» *L'information Géographique* 65, no 1 (2001), 39.
[5]Ibid., 3, 4.

الموارد التي تضمن البقاء، ولكنها مع ذلك لا تستبعد فكرة الإقليم. يكمل التصوران الموضوعي والنطاقي بعضهما البعض في القوة الجيوسياسية؛ لأنّ أية دولة لا يمكنها أن تكون قوية، ليس بفضائها الإقليمي فحسب، ولكن كذلك بوضع يدها على الموارد في مناطق أخرى من العالم، والولايات المتحدة خير مثال على ذلك. حاليا، حتى الصين سمح انتشارها في إفريقيا الوصول إلى موارد هذه القارة.

وفي هذا الصدد، أظهر تطور الاقتصاد العالمي أماكن استراتيجية جديدة، التي دخلت لاحقا في شبكة قراءة جيوسياسية موضوعية. فأمام ندرة الموارد الأحفوريّة، أصبح البحث عن وسائل استِيلاء عليها، واستغلالها، وانتاجها وتسويقها، رهانا جيوسياسيا الذي يَصف المناطق التي تكنُزُها والأماكن التي توجه منها بأنّها "عقد جيوستراتيجية". هذه الخاصية تنطبق جيدا على الشّرق الأوسط، والقوقاز، والقرن الإفريقي، وحتى المحيط الهندي الذي يشهد حركة كبيرة نحو آسيا[1].

عن هذه الجيوسياسة الموضوعية، تتجلى قيمة فضاء الطاقة الذي يّدين بأهميته الجيوسياسية، ليس فقط لإقليم تواجد موارد الطاقة فحسب، ولكن كذلك للتنافس بين الدول والشركات لاحتكارها. مع ذلك، فإنّ كلا من الإقليم واحتكار الموارد يساعدان على فهم الفضاء كنظام ميداني[2].

إنّ الشبكات التي تعود إلى استراتيجية الفواعل هي التي تحدّد شكل الفضاء أو إعادة تشكيله، من خلال قيام الجهات الفاعلة ببناء شبكة حول المشاريع والنشاطات التي تمّ مباشرتها بهدف التأثير على سياسة معينة لتلبية مصالح خاصة. وبما أنّها أصبحت عاملا كونيا، فإنّه بإمكانها أن تفلت من رقابة الدولة، لكن في بعض الحالات، هي تخدمها بتسهيل تدخلها في دول أخرى. هذه الشبكة تخص جميع قطاعات النشاط الوطني والدولي. في الفضاء الاقتصادي، هي "الشكل المفضل في تنظيم العمل وفي

[1] Ibid., 10.
[2] Mansour KEDIDIR, op. cit., 63.

تراكم المعاملات الرأسمالية[1]. في هذه المرحلة، هي تلعب دورا حاسما في العلاقات الاقتصادية الدولية. ولإدراك هذا البعد، فإنّ دقّة التحليل تتطلب الاعتماد على صيغة جديدة من جيوسياسة العولمة: جيواقتصاد الذي يمنح الأفضلية للواقع الاقتصادي المحض في علاقته مع الفضاء (المكان) بدل العوامل الإيديولوجية، والأثنية، والدينية وما سواها من العناصر التي تشكل لب التصور الجيوسياسي[2]. فهو مقاربة تهتم بالاستراتيجية ذات الطابَع الاقتصاديّ للدول والمؤسسات للحصول على حصص في السوق العالمي، مانحة بذلك للفاعل الذي يحوز على منتَج حسّاس أو مراقبته عامل قوة. في هذا المنظور، فإنّ القوى الاقتصادية لم تعد تعمل في إقليم معين، بل في فضاء افتراضي حدوده متحركة باستمرار[3].

من هذا السند النظري المتعلق بالفضاء الجيوسياسي، تقتصر الدراسة على الجيوسياسة الموضوعية وجيواقتصاد وذلك من أجل حصر إطار تحليل حقل الطاقة. فيما يخص المحروقات، التي هي موارد استراتيجية بالنسبة للاقتصاد العالمي، تتكامل المقاربتان لعدم كفاية كل واحدة على حدة في هذا المسعى أمام الرّهانات التي تمثلها الطاقة سواء في بعدها الجيوسياسي أو الجيواقتصادي، لذلك فإنّ معاينة الفضاء المعني تتعلق بمقاربة مركبة عناصرها: اقليم تواجد موارد الطاقة، والسباق نحو احتكار هذه الاخيرة، ودور الدول، والمنافسات بين القوى، واستراتيجية مختلف الفواعل من أجل الحصول على حصة سوقية.

إنّ الشرق الأوسط، الذي يعد "قلب العالم النفطي" *(Oil Heartland)* يقدم نموذجا لفضاء جيوسياسي مركب للطاقة نتيجة غنى هذه المنطقة المدعوة لتأمين 70% من صادرات المحروقات

[1] Gérard DUSSOUY, *Quelle géopolitique au XXI^{ème} siècle ?* (Paris : Editions Complexe, 2001), 50, 52, 119.

[2] ألكسندر دوغين، مرجع سابق، 170.

[3] Pascal LOROT, *Introduction à la Géoéconomie* (Paris : Editions Economica, 1999), 15.

العالمية من الآن وإلى غاية نهاية القرن الحادي والعشرين.[1] هذا التركيز للموارد يُفسر النزاعات الجيوسياسية والجيوستراتيجية المثارة بالتداول بين الطريقة الصلبة والناعمة، من قبل القوى العالمية، خاصّة بريطانيا العظمى والولايات المتحدة[2]. الأولى، التي كانت حاضرة منذ العقد الأول للقرن العشرين، كمدير مشروع لسياسة السيطرة على كافة حقول النفط في المنطقة. من جهتها توصلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مستحكمة على هذه الموارد. والحال أنّ ذلك لم يكن دون ردّ فعل من بعض الدول على غرار العراق وإيران، من حيث النزاعات والتوترات الدّائمة في المنطقة. لهذا العامل، من المناسب إضافة النفوذ المتنامي للشركات الأمريكية والأوروبية واستراتيجياتها التي تُديم علاقة السيطرة على مصير النفط والغاز، من بداية استغلالهما حتى تسويقهما. مجموع هذه العناصر يُفسِّر لماذا أصبح الشرق الأوسط منطقة أزمات وحروب[3].

من خلال هذا التنوير النظري للفضاء الجيوسياسي، ثمة سؤال يثير نفسه: كيف يمكن تصوّر الفضاء الغازي الأورومتوسطي؟

المطلب الثاني. الفضاء الجيوطاقوي الأورومتوسّطي

إنّ الوجهة الطبيعية للغاز الجزائري هي السوق الأوروبي، والذي ينقسم إلى ثلاث مجموعات دون إقليمية: فضاء جيوطاقوي أورومتوسطي (EuroMed) (دول أوروبا الجنوبية مع الجزائر، ليبيا، مصر)، وفضاء جيوطاقوي أوراسي (EuroAsie) (أوروبا الوسطى والشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق بما فيها روسيا) وفضاء جيوطاقوي أوروشمالي (EuroNord) (المملكة المتحدة وأوروبا الشمالية)[4]، (أنظر الخريطة رقم 1).

[1] Gérard DUSSOUY, *Quelle géopolitique*, op. cit., 148.
[2] William ENDGAHL, op. cit., 83-123.
[3] Mansour KEDIDIR, op. cit., 65.
[4] Aurélia MANE-ESTRADA, op. cit., 10-11.

الخريطة رقم 1: *الفضاءات الغازية الأوروبية الثلاثة*

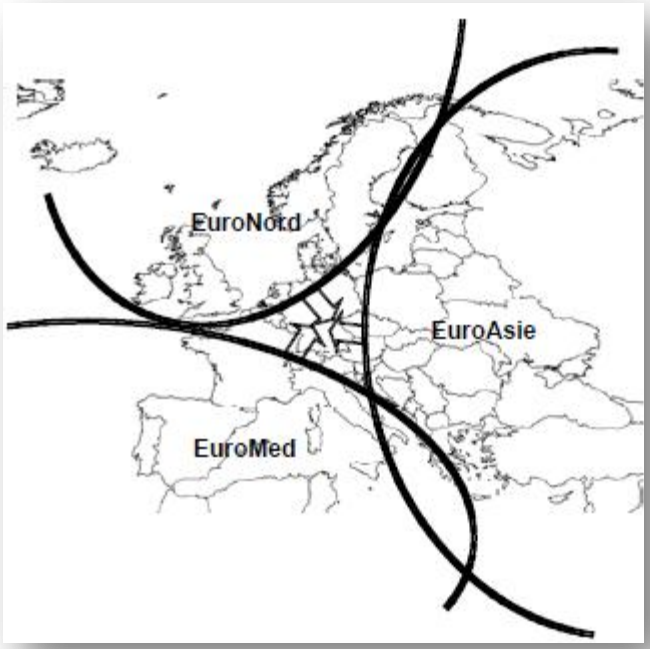

Source : Aurélia MANE-ESTRADA, 2008.

من الواضح أنّ أول هذه الفضاءات هو الأهم بالنسبة للغاز الجزائري، وذلك لاعتبارات عدة: طلب مضمون لتنامي استهلاك دول أوروبا الجنوبية للغاز الطبيعي، والقرب الجغرافي بين الضفتين، وتواجد شبكة من خطوط أنابيب الغاز، وتلاحم التحالفات بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات المتعددة الجنسيات التابعة لهذه البلدان.

يربط الفضاء الجيوطاقوي الأورومتوسطي ضفتي المتوسّط، وهو يشمل من جهة الدول المنتجة للغاز، على رأسها الجزائر، متبوعة بليبيا ومصر، ومن الجهة المقابلة الدول المستهلكة، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، والبرتغال. هذا البلد الأخير رغم كونه لا يقع في الضفة الشّمالية للمتوسّط، إلاّ أنّه يُعدّ جزءا من هذا الفضاء، فوضعه كزبون للغاز الجزائري أكسبه هذا الانتماء. أمّا بالنسبة للمغرب الأقصى وتونس

فإنّهما يستكملان هندسة الفضاء الغازي باعتبارهما دولتي عبور. غير أنّ الجزائر المُصدر الكبير للغاز والتي تحوز شبكة أنابيب غازية كثيفة تبقى الفاعل الأهم الذي يقوم عليه بناء هذا الصَرح المكاني. هذا الفضاء ما دون إقليمي (جهوي) ينتمي إلى مجموعة غازية كبرى بان أوروبية[1]. الذي يُبرز تاريخه العوامل التي لعبت دورا حاسما في تكوينه، وخصائصه الجيوسياسية، وحالة نضوجه الراهن.

تتمثل العوامل المتعلقة بالوحدة العضوية للمتوسط في: جوار الضفة الجنوبية التي جعلت منها مجالا لتوسع الاستثمارات الأوروبية، والشراكة الأورومتوسطية، ودور الطاقة في صياغة مشروع التكامل الاقليمي المأمول.

فيما يخص العامل الأول، تنطوي البلدان السّاحلية لضفتي المتوسط، وبالأخص تلك الواقعة في المنطقة الغربية منه، على أسس وحدة عضوية مبنية على الجيولوجيا، الغطاء النباتي، الثقافة، التاريخ، والتبادل. فضلا عن العناصر الفيزيائية، شكلت المكونات المتعلقة بالثقافة، والتاريخ، والتبادلات الذاكرة المشتركة لشعوب المنطقة وسمحت بتقاسم الرؤى حول بعض الملفات الاقتصادية والأمنية الراهنة. كما أنّ التاريخ المضطرب لهذا الجزء من المتوسط طيلة قرون عديدة والعلاقات الاقتصادية جعلت منها "اقتصاد–عالم"* (économie-monde) تتخطى حدود الحضارات منذ نهاية القرن الخامس عشر، لتساهم بذلك في تكوين قاعدة "صلبة" تسمح بتهيئة هذه المنطقة لتكامل اقتصادي.

العامل الثاني والمتعلق بالجوار جعل من شمال إفريقيا منطقة توسع القوى المنتجة الأوروبية التي يحتاج رقيها فضاءات جديدة. وأخذ هذا التّمدّد للرأسمال الأوروبي شكلين، أحدهما عنيف، جسده الاستعمار والآخر خاص باكتساح الأسواق. ساد الاتجاه الثاني منذ نهاية عهد الاستعمار، الأمر الذي

[1]Aurélia MANE-ESTRADA, op. cit., 10.

* عبارة "اقتصاد–عالم" تحدث عنها المؤرخ الفرنسي فرنان بروديل Fernand Braudel في كتابه عن "عالم المتوسط"، ويعني بها أي وحدة تاريخية لها نسق اعتمادها المتبادل وتلاقحها الحضاري، بغض النظر عن الاختلاف الديني أو العرقي.

جعل الدول المُستعمَرة سابقا في علاقة تبعية اقتصادية، مضطربة أحيانا، مع القوى الاستعمارية السابقة. ميّزت هذه الوضعية العلاقات بين الضّفتين طيلة فترة طويلة لكن ليس دون حصول تقارب حذر. إلاّ أنّه بعد سقوط جدار برلين، أدى السياق العالمي الجديد بأوروبا الغربية، التي كانت بصدد البناء، إلى إيلاء عناية خاصة لجيرانها في الجنوب.

ويعتبر مسار برشلونة منذ انطلاقه في نوفمبر 1995، العامل الثالث من التحليل، محطة فاصلة في تشكل الفضاء الأورومتوسطي. فاطلاق الشراكة، جمع لأول مرّة دول الضفتين حول فضاء سياسي واقتصادي محدّد، والذي يهدف إلى هيكلة العلاقات السياسية والاقتصادية لهذه البلدان باتباع نهج تطوّريّ وتدرّجي. من خلال هذه السياسة، تشكّل الفضاء الأورومتوسطي. في الأخير، وفي إطار هذه الشراكة، فإنّ قطاع الطاقة مدعو للعب دور مُهيكل في العلاقات الاقتصادية. حيث أوصى إعلان برشلونة بالتعاون الطاقوي، وفتح القطاعات الخاصة بالطاقة، وإصلاح الأحكام المتعلقة بأسواق الطاقة المحلية في سبيل تكامل إقليمي، ووضع الأطر الملائمة للاستثمار[1].

هذا العرض التاريخي للهندسة الأورومتوسطية يبرز الرؤية الجيوسياسية التي قادت إلى تكوين الفضاء الغازي.

منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين شكلت الغزوات الإقليمية لأوروبا مورد قوة. طيلة هذه الفترة، كان كلّ ما في الإقليم مثل المحروقات ملكا للدول الاستعمارية. هذا الأمر يندرج ضمن نطاق المقاربة الجيوسياسة النطاقية. في المرحلة الثانية التي تمتد من بعد نهاية الاستعمار، فضل الأوروبيون النهج الموضوعي الذي يهدف إلى تملك الموارد الطبيعية ومراقبتها تحت ستار التعاون والمساعدات بمختلف الأشكال. أمّا المرحلة الثالثة، الحالية، تتعلق بالقوى الاقتصادية التي،

[1] Ibid., 4.

في إطار الاستراتيجيات الدول الأوروبية، انتشرت في الضفة الجنوبية للمحافظة على حصصها السّوقية في قطاعات الطاقة[1].

من خلال هذا التحليل الجيوسياسي للفضاء الغازي، يتّضح أن هناك قلّة من الدول الأوروبية التي لديها رؤية جيوسياسية وجيوستراتيجية واضحة لمصالحها. في حين دول الضفة الجنوبية المنتجة للغاز ليس لديها منظور. منذ تصدع العالم الثالث وفقدان الأوبك لمكانتها، أصبحت هذه الدول، الجزائر بالأخص، لا تنظر أبعد من أمن الطلب الغازي[2]. وأضحي الفضاء الغازي الإطار الذي يسمح بتأمين الصادرات وضمان استمرار الدولة الريعية.

إنّ الفضاء الغازي المبني على قاعدة جيوسياسية، دون توترات واضحة، ثبت بوضوح. حيث تُظهر حالته الحالية بأنّه بلغ درجة النضج، والعوامل التالية تأكد ذلك:

– شبكة كثيفة من الأنابيب الغازية والتي سيتم تدعيمها أكثر بتنفيذ مشروعين أخرين.

– تواجد الشركات الأوروبية في كامل السلسلة الغازية (المنبع والمصب).

– مشاركة البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل مشاريع الطاقة الكبرى.

– وضع إطار للحوكمة الطاقوية مؤمنة من طرف المرصد المتوسطي للطاقة الذي يجمع شركات من الضفتين، والفوروم المتوسطي للطاقة الذي يضم الحكومات والمؤسسات[3].

في إطار أعم، يشكل الفضاء الغازي قطعة أساسية في صرح الشراكة الأورومتوسطية المرتكزة على محاور أخرى مثل حوار 5+5، والحوار المتوسطي للناتو، وبرنامج مساعدة الإصلاحات الاقتصادية الذي

[1] Mansour KEDIDIR, op. cit., 67.

[2] هو الطرح الذي قدمه جيرار ديسوا Gérard Dussouy، المثمثل في أن العالم الثالث لم يعد قوة جيوسياسية، أنظر:
Gérard DUSSOUY, *Quelle géopolitique*, op. cit., 146.

[3] Aurélia MANE-ESTRADA, op. cit., 5.

باشره اتحاد الأوروبي. هذا الفضاء المبني على العلاقات بين إفريقيا الشمالية وأوروبا، هو الأكثر استقرارا، وتعزيزه للشراكة الأورومتوسطية أكيد.

أدى "الفضاء الغازي" إلى دعم تنمية علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف الفواعل في مجال الطاقة للضفتين، أساسا بين سوناطراك والشركات الأوروبية، فهو بذلك يلعب دورا مهما في تعزيز أمن الطاقة لأوروبا، ويشارك في الأمن الاقليمي في المتوسط. هذا الجانب يبرز أهمية الفضاء الجيوسياسي في أمن الطاقة.

بالنتيجة، أظهر تحليل هذا الفصل، أن التوليفة النظرية المتناولة في المباحث الثلاثة، تسمح بتأطير الأفكار التي سيتم مناقشتها في الفصول المتبقية.

الفصل الثاني

رهانات الغاز الجزائري وخياراته الاستراتيجية

على اعتبار أنّ الجزائر بلدا منتجا للغاز الطبيعي أكثر منه للنفط، فإنّه يمثل لها اهتماما استراتيجيا، وهي أيضا من البلدان الرّيعية التي تعتمد على تصدير مواردها المتضائلة من الطاقة الأحفورية، التي تشكل عائدتها رافدا أساسيا لتمويل اقتصادها الوطني، ولذلك كله فهي ملزمة باختيار أفضل البدائل الاستراتيجية لمواجهة التحديات المستقبلية، أهمها حدة التنافس مع الموردين الحاليين والمحتملين مثل دول شرق المتوسط التي تشهد طفرة غازية، وأيضا كسب رهانات جديدة لتعزيز المكانة الجيوسياسية والاستراتيجية للغاز الجزائري في السوق الأوروبية.

إنّ مساهمة الجزائر في تحقيق أمن الطاقة في بعده الغازي للمنطقة الأورومتوسطية لا يقتصر على أمن العرض فحسب، بل أيضا من خلال تأمين سلسلة عرض طاقة الغاز بدءا من اكتشاف مصادرها ثمّ إنتاجها إلى نقل منتجاتها إلى الأسواق. بمعنى أخر، تواجه الجزائر من هذا المنظور، رهانات رئيسة وخيارات استراتيجية لتحقيق أمن الطاقة على المستويات المذكورة آنفا. هذا الموضوع يمكن دراسته من خلال المباحث الثلاثة الموالية:

- الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهان والخيارات
- الخيارات الاستراتيجية لرهان قدرات الإنتاج
- الأسواق الغازية للجزائر: الرهان والخيارات

المبحث الأول. الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهان والخيارات

مسألة تنويع الجزائر لمصادر غازها الطبيعي لها أهميتها في تجديد احتياطاتها منه في العقود المقبلة، بما يسمح لها المحافظة على موقعه كمزود أساسي للطاقة الغازية لا يمكن التغاضي عنه، والحل هنا يكون من خلال خيارين استراتيجيين غير تقليدين لا ثالث لهما: أحدهما خيار تطوير مصادر الغاز الصخري الذي تحوز الجزائر موارد ضخمة منه تفوق احتياطاتها المؤكدة من الغاز التقليدي، وثانيهما خيار التنقيب البحري (Offshore) عن الغاز في البحر المتوسط، حيث صنف حوض المشرق الذي يقع في المياه العميقة للمنطقة المتوسطية الشرقية كأحد أغنى مناطق العالم غير المكتشفة بالغاز الطبيعي.

ولذلك فإنّ هذا المبحث يحاول الإجابة على السؤال التالي:

ما هي الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الجزائر لتعزيز احتياطاتها الغازية؟

المطلب الأول. الاحتياطات الغازية

قبل بحث حقيقة الاحتياطات الغازية التي تزخر به الجزائر، لا بد أولا من معالجة موضوع التمييز بين الموارد والاحتياطات.

أولا. مفهوم الاحتياطات الغازية:

في معناها الأساسي، الموارد (Resources) هي الكميات المتاحة من المحروقات في باطن الأرض والحبيسة في مكمنها، والتي لم تجر فيها أعمال تنقيب وحفر، وإنّما ما تزال مجرد تقديرات أولية،

الاحتياطات (Reserves) والتي نقصد بها مخزون الكميات القابلة للاسترداد بمستوى معين من اليقين[1]، وهذا المخزون يصنف على النحو التالي[2]:

- الاحتياطي المحتمل (Possible reserves): وهو يمثل مخزون الكميات المكتشفة، ولكنها بحاجة إلى دراسات جيولوجية لتقدير مستوى المحروقات.
- الاحتياطي المرجح (Probable reserves): وهو عبارة عن الكميات المعروفة والمكتشفة علميا، لكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، وهي أيضا كمية المحروقات الإضافية، بحسب المعلومات الجيولوجية والتقنية التي تسمح باستردادها في المستقبل القريب، هذا النوع من المخزون يبقى مرتبطا بالظروف الاقتصادية والعوامل التقنية.
- الاحتياطي المؤكد (المثبت) (Proven reserves): هي الكميات التي تشير البيانات الهندسية والجيولوجية المتاحة – بشكل واضح لا يقبل الشك – إلى إمكانية استخراجها مستقبلا من الحقل، مع افتراض استمرار الظروف التكنولوجية والاقتصادية الحالية.

بتعبير آخر، الاحتياطي المؤكد هو الاحتياطي الذي يمكن إنتاجه بمستوى يقين يتجاوز 90%، أمّا الاحتياطي المرجح يقارب مستوى اليقين 50 %، بينما الاحتياطي المحتمل لا يتجاوز مستوى اليقين 10%.[3]

وهكذا، فإنّ الانتقال من الموارد إلى الاحتياطات يمكن تمثيله بالاجتياز المُتعاقب لكل واحدة من المراحل التالية(أنظر الشكل رقم 1)[1]:

---

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, *GEOPOLITIQUE DE L'ENERGIE: Besoins, ressources, échanges mondiaux* (Paris: Editions TECHNIP, 2009), 76.

[2] شموئيل إيفن وعوديد عيران، "ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل"، ترجمة يولا البطل في شلومو بروم، عنات كورتس، *تقييم استراتيجي لإسرائيل 013 2-2014* (تل أبيب: منشورات معهد دراسات الأمن القومي، جانفي 2014)، محمل من الموقع: http://www.palestine-studies.org/ (تاريخ التحميل: 12/09/ 2016، 15:30:57).

[3] Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 76.

الشكل رقم 1: *من الموارد إلى الاحتياطات*

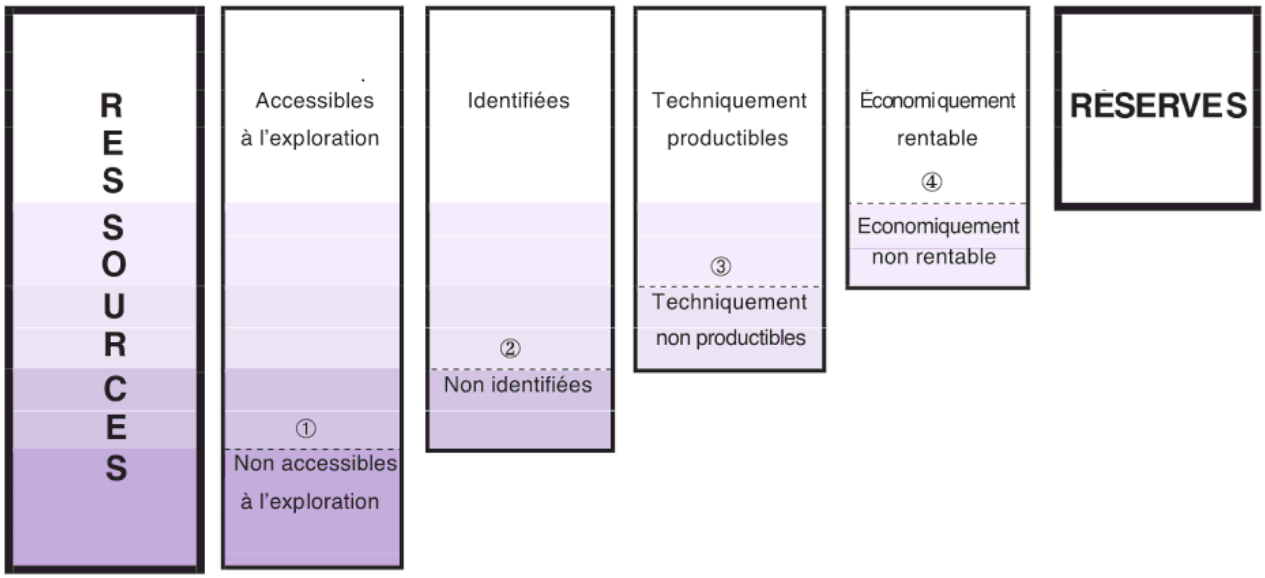

Source : Nadine BRET-ROUZAUT, Jean-Pierre FAVENNEC, *Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contrats***,** 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف التقني–الاقتصادي للاحتياطات يهم أكثر شركات النفط والغاز، بينما على مستوى باقي الفواعل الدولية، من الأجدر الاعانة بمفهوم الاحتياطات النهائية (Ultimate reserves) القابلة للاسترداد التي هي مجموع:

- ✓ الكميات المنتجة والمستنفدة (منذ بداية استهلاك المورد إلى غاية اليوم).
- ✓ الاحتياطات المؤكدة.
- ✓ الاحتياطات غير المكتشفة.
- ✓ الاحتياطات الإضافية الممكن الحصول عليها من خلال تحسين تقنيات الاسترداد[2].

[1] Nadine BRET-ROUZAUT, Jean-Pierre FAVENNEC, *Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contrats* (Paris: Editions TECHNIP, 2e Edition, 2011), 99.
[2]Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 76.

ويشير مصطلح الغاز الطبيعي غير التقليدي (Unconventional gas) إلى حالة عدم تواجد الغاز الطبيعي في المكامن التقليدية، ولكنه يأخذ شكلا مغايرا أو يتواجد في تكوين مميز، مما يجعل عملية استخراجه مختلفة عن تلك المتعلقة بالموارد التقليدية[1]، فموارد الغاز غير التقليدي تتطلب –بعد حفر البئر الأولى– مزيدا من المعالجة قبل تدفقها، على حين أن الغاز التقليدي، لا يستلزم ذلك، بل يتدفق بشكل طبيعي[2].

وللغاز غير التقليدي مصادر مختلفة، أهمها[3]:

- ✓ هيدرات الميتان (الغاز المائي) (Methane hydrate): توجد جزيئات الغاز، محصورة في بلورات الثلج في الأراضي المتجمدة وقاع البحار، وتقدر موارد هذا الغاز، بأنّها الأضخم من باقي مصادر الغاز الطبيعي مجتمعة، لكن التقنيات المتاحة حاليا، لا تسمح بإنتاج تجاري لمعظمه.
- ✓ ميثان الطبقة الفحمية (Coalbed methane): وهو غاز محصور في طبقات الفحم الحجري، وتعد أحواض الفحم الحجري في الغالب دون المستوى الأمثل تجارياً.
- ✓ غاز الرمال المحكمة أو الغاز المحكم (Tight sand gas): والمقصود به مكامن الغاز الموجودة في تكوينات الصخور الرملية القليلة النفاذية، التي تتطلب التكسير لتحرير الغاز منها.

[1] مجلس الطاقة العالمي، *دراسة موارد الطاقة: نظرة مركّزة على الغاز الصخري* (لندن: مجلس الطاقة العالمي، 2010)، 32.

[2] بول ستيفنز، *ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم* (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011)، 11.

[3] المرجع السابق، 26–25.

✓ الغاز الصخري (Shale gas): وهو ناتج مكامن في الطفل الصفحي (هذا التكوين يعرف بصخور المنشأ بما أنه مصدر الهيدروكربون[1])، وتعدّ هذه الصخور الحجرية مصدرا استثنائيا للغاز ووسائل لتخزينه.(أنظر الشكل رقم 2).

<u>الشكل رقم 2:</u> *رسم بياني لجيولوجيا موارد الغاز الطبيعي*

<u>Source</u>: U.S. Energy Information Administration (EIA), 2011.

ثانيا. واقع الاحتياطات الغازية للجزائر

بالنسبة للجزائر، فإنّ الاحتياطات الغازية المؤكدة حسب تقديرات سنة 2002 قد قاربت 4700 مليار متر مكعب ($م^3$)، لكن ينبغي التأكيد على أن هذه التقديرات تبقى غير ثابتة، فهي متغيرة بحسب

[1] مجلس الطاقة العالمي، مرجع سابق، 7.

نسق الاستكشافات والتقنيات المستخدمة، فعلى سبيل المثال كانت تقديرات سنة 1960 تقارب 600 مليار م^3، لتقفز إلى أكثر من 2875 مليار م^3 سنة 1970، لتصل إلى التقدير الحالي لسنة 2016[1].

وحسب أخر تقرير سنوي لمنظمة أوبيك لسنة 2018، فإنّ احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي استقرت عند 4504 مليار م^3 [2]. وينبغي الإشارة إلى أن البيانات الرّسمية للاحتياطات الغازية للجزائر توقفت عن الصدور منذ سنة 2002[3].

وتتمركز هذه الاحتياطات في خمس مناطق غازية، وهي[4]:

- أهمها حقل حاسي الرمل المكتشف في عام 1956، وهو حقل غازي ضخم حجمه يفوق 2415 مليار م^3، على عمق 2200 متر، وهو بذلك يمثل أكثر من نصف الاحتياطات الإجمالية للغاز.
- المنطقة الثانية: رورد نوس، المتكونة من ستة حقول باحتياط إجمالي يساوي 500 مليار م^3، أهمها أكتشف عام 1962.
- المنطقة الثالثة: ألرار، الواقعة بولاية إيليزي، المكتشفة عام 1961، وتقدر احتياطاتها المؤكدة بما يقارب 317 مليار م^3.
- المنطقة الرابعة: قاسي طويل، الواقعة جنوب شرق حاسي مسعود، اكتشف هذا الحقل سنة 1961، باحتياطات تبلغ 195.3 مليار م^3.
- المنطقة الخامسة: عين صالح، الواقعة شرق أدرار والمتضمنة العديد من الآبار، التي تمّ استكشافها خلال عقد تسعينيات القرن المنصرم، وقدرت مخزوناتها الغازية بنحو 300 مليار م^3.

[1] Mansour KEDIDIR, op. cit., 222.
[2] OPEC, *OPEC Annual Statistical Bulletin 2017* (Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2017), 120.
[3] Mansour KEDIDIR, op. cit., 222.
[4] Ibid., 223-224.

وبحسب تقرير صادر عن الشركة العربية للإستثمارات النفطية Apicorp، فإن مخزون المكامن الناضجة في انحدار، وهذا يعني إنخفاض الاحتياطات الغازية بشكل محسوس، ويقابل ذلك تزايد مضطرد للطلب الداخلي على الطاقة، وهذا الأمر من المحتمل أن يشكل عائقا أمام قدرة الجزائر على المحافظة على المستوى الحالي لصادراتها الغازية، وبالتالي تهديداً حقيقياً على إيرادات البلد[1].

وعلى الرغم من النقاشات حول الكميات الحقيقية للاحتياطات المؤكدة القابلة للاسترجاع*، فإنّ الهدف يبقى تنشيط العمليات الاستكشافية، وتطوير حقول الغاز الطبيعي غير التقليدي، والحقول الهامشية المكتشفة، و/أو غير المكتشفة، وجعل البحث عن المحروقات أكثر استقطابا للشركات الأجنبية في المناطق قليلة الاستكشاف(الشمال، والجنوب الغربي، وأيضا في البحر)[2].

ويمكن للفئتين الأولى والرابعة من مصادر الغاز غير التقليدي، الغاز المائي والغاز الصخري، أن تكونا ضمن الخيارات الاستراتيجية للسلطات الجزائرية، وذلك في مسعى بحثها عن كسب رهان تنويع مصادر الغاز، وتعزيز احتياطاتها منه.

المطلب الثاني. الخيارات غير التقليدية لتعزيز الاحتياطات الغازية

هناك خيارين غير تقليدين أمام الجزائر لتجدد احتياطاتها من الغاز الطبيعي، هما:

أولا. خيار تطوير مصادر الغاز الصخري

[1] Mustapha BENKHAMOU, «Vérité et stabilité,» *Perspectives*, no 10 (1er trimestre 2014), 61.

* بخصوص هذا الأمر، يعتقد بعض المحللين ومن بينهم خبير الطاقة شمس الدين شيتور أن الاحتياطات الحالية من الغاز الطبيعي تراجعت إلى 2700 مليار م3.

[2] Mustapha BENKHAMOU, «La nouvelle loi sur les hydrocarbures: Eléments d'analyse,» *Perspectives*, no 8 (2eme trimestre 2013), 102.

الجدير بالذكر، إنّ أول بئر غاز طبيعي، والتي حفرت سنة 1821 في ولاية نيويورك الأمريكية، كانت في الحقيقة بئرا للغاز الصخري، وعلى الرغم من ثبوت وجود ثروات في صخور المنشأ حول العالم منذ سنوات عديدة (أنظر الخريطة رقم 2)، فإنّ أغلب هذه الصخور لم تعتبر مصادر محتملة لكميات تجارية من الغاز الطبيعي، لعدم نفاذيتها الطبيعية لتدفق سوائل ذو أهمية إلى حفرة البئر[1].

الخريطة رقم 2 : *تمركز الغاز الصخري حول العالم*

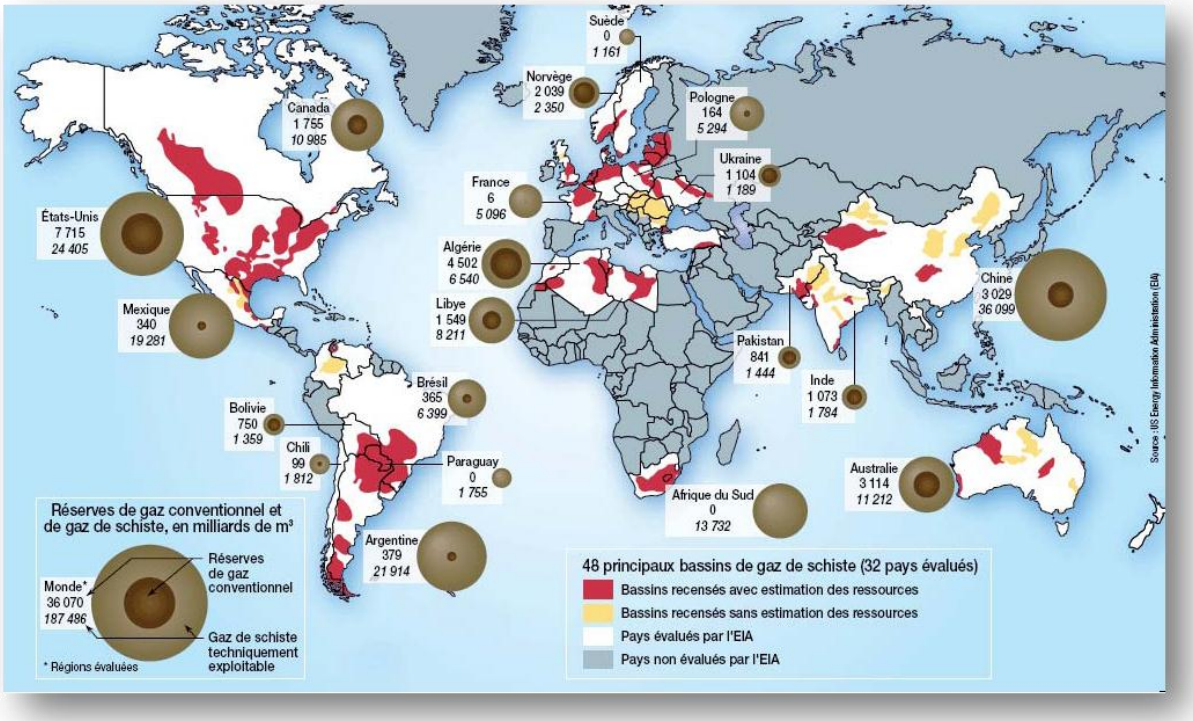

Source: U.S. Energy Information Administration (EIA), 2011.

وتنسب طفرة الغاز الصخري إلى تطوير وتطبيق تقنيات جديدة (الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي)، التي مكنت بفعالية من "إحداث مكامن نفاذة" وتحقيق معدلات إنتاج مرتفعة، ولذلك يعتبر

[1] مجلس الطاقة العالمي، مرجع سابق، 7.

هذا الأمر بالأحرى مسألة استغلال موارد، وليس اكتشاف موارد جديدة، أو إعادة تقييم لتقديرات سابقة لموارد[1].

ولقد توصل الباحثون في الغاز إلى مجموعة واسعة من التقديرات حول الغازات الطبيعية غير التقليدية، القابلة للاستخراج على المستوى العالمي، ومع ذلك حتى أكثر التقديرات سلبية تبقى مرتفعة كثيرا، فهي تشير إلى زيادة نسبة مساهمة الغاز الصخري لوحده على الأقل 20% في الاحتياطات العالمية من الغاز لطبيعي[2].

وفي هذا السياق قررت الجزائر – وهي سابع أكبر مصدر للغاز في العالم[3]– تطوير مصادر الغاز الصخري فيها، فوفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية(2013)، فإن موارد الغاز الصخري للبلد تصل إلى 17 مليار م^3، منها 6540 مليار م^3 قابلة للاسترداد تقنيا[4]، متجاوزة بذلك احتياطاتها الحالية المعلنة من الغاز الطبيعي.

وتمتلك الجزائر مؤهلات كبيرة لا جدال فيها لتطوير الغاز الصخري، منها جيولوجيا واعدة، ووجود صناعة خدماتية نشيطة، وجغرافيا مناسبة، حيث تتراكب مناطق تواجد الموارد غير التقليدية مع المناطق الغنية بالموارد التقليدية (أنظر الخريطة رقم 3)، وهذا يعني إمكانية استغلال البنى التحتية القريبة نسبيا لنقل الغاز. لكن، وبالرغم من وجود موارد شاسعة من هذا الغاز غير التقليدي، فإنّ هناك العديد من

[1] المرجع السابق.

[2] أحمد طرطار وطارق راشي، "الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية: الفرص المتاحة، والتهديدات المطروحة ضمن إطار حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الأول حول *السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 7–8 أفريل 2015)، 4.

[3] Organization of the Petroleum Exporting Countries, op. cit**.,** 126.

[4] EIA, "Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States."

التحديات التي تجابه تطويره، منها: القبول الجماهيري لتفادي الاحتجاجات الرافضة التي صاحبت حفر بئر من طرف سوناطراك في حوض أحنات بالقرب من عين صالح، ومشكلة التداعيات البيئية، وخاصة ما يتعلق منها بإدارة المياه، وأمن المنشآت، وعدم الاستقرار السياسي والبيروقراطية، وهي تحديات قد تقلق المستثمرين المحتملين[1]، وهو ما تأكد فعلا حين تمّ الإعلان عن المناقصات في الفترة الممتدة من 2008-2011، حيث مُنحت سبع كتل فقط لشركات الصف الثاني[2].

الخريطة رقم 3: *أحواض الغاز والنفط الصخريين بالجزائر*

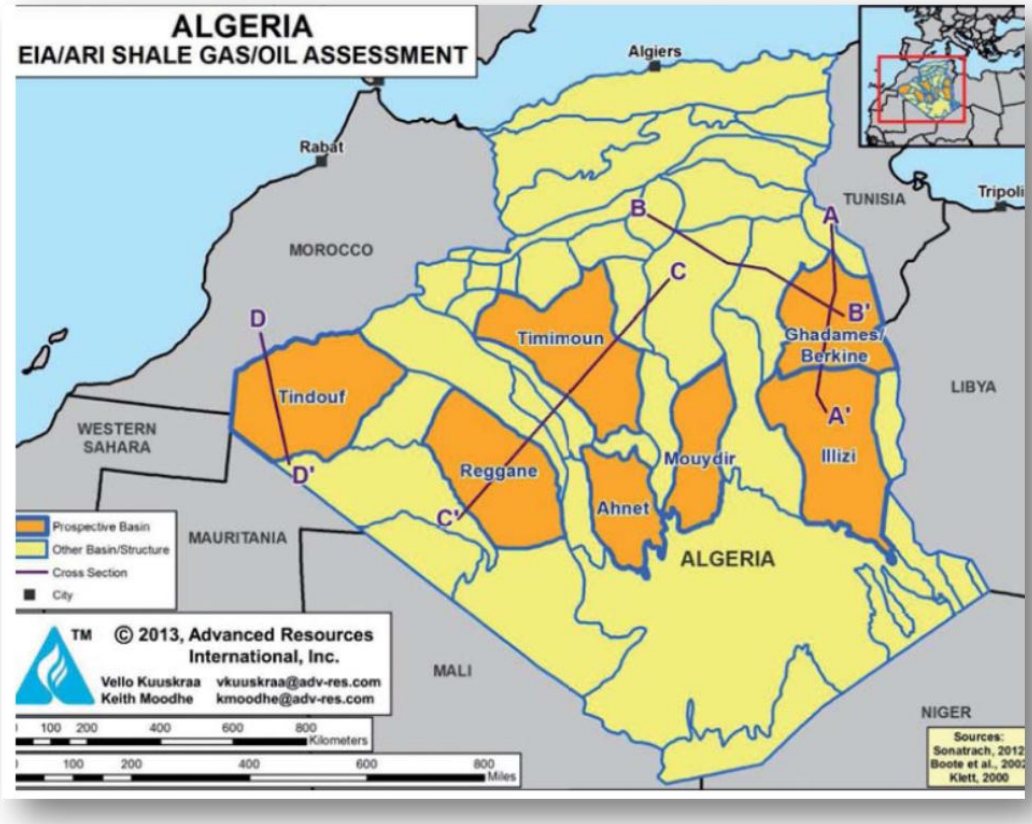

Source : Advanced Resources International, 2013.

[1] Tim BOERSMA, Marie VANDENDRIESSCHE and Andrew LEBER, "Shale Gas in Algeria: No Quick Fix," *Policy brief*, no. 15-01 (November 2015), 11-13.
[2] Mustapha BENKHEMOU, «Vérité et stabilité», op. cit., 100.

ولذلك، تمّ تعديل الإطار القانوني والتشريعي للنشاطات النفطية والغازية، حيث ألغيت خمس مواد من القانون 05-07، وأضيفت سبع أخرى، وهذا ليس لتصحيح الأوضاع فقط، بل أيضا لتهيئة الأرضية المناسبة لاستغلال المحروقات غير التقليدية[1]، ومن أهم التعديلات إزالة صفة الحظر عن التعاقد بالتراضي، فالإعلان عن المناقصات لم يعد إلزاميا، فمثلا فيما يخص الكتل البحرية، يكفي شركة سوناطراك القيام باستشارة محدودة للشركات المتخصصة مثل (Statoil) أو (Petrobras)، وحتى التعاقد المباشر مع إحداها، وأيضا تمّ التمديد في مدة عقود البحث والاستغلال المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية، وهذه التعديلات من شأنها أيضا أن تجعل البحر الجزائري – الذي تمّ تجاهله من قبل الشركاء المحتملين لغاية الآن – أكثر جاذبية[2].

يبدو أن خيار استغلال موارد الغاز الصخري يعد بديلا مهما عن المصادر التقليدية لتدعيم الاحتياطات الغازية للبلد، على اعتبار أن الجزائر من البلدان التي تحوز على موارد كبيرة منه حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة، لكن ما يعيق اللجوء إلى هذا الخيار في الوقت الراهن هو القيود الاقتصادية والبيئية وأيضا نقص الخبرة الفنية والافتقار إلى تكنولوجيا متخصصة وعدم التحكم الكامل في تقنيات الإنتاج الجديدة، ولذلك، فإن العمل بنظام الامتيازات الأجنبية قد يكون الحل عند التنقيب وإنتاج الغاز غير التقليدي وبخاصة في حالة الغاز المائي.

ثانيا. خيار التنقيب عن الغاز في البحر

[1] أنظر: القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات.

[2] Mustapha BENKHEMOU, «Vérité et stabilité,» op. cit., 102-103.

يعود اكتراث الشركات النفطية بموارد بحر الشمال إلى سنة 1959*، ومع ذلك، بقي الاهتمام خلال تلك الفترة باستكشاف المحروقات في هذا البحر محدودا، وبالفعل، استمرت الدول الأوروبية بتلبية النصيب الأكبر من احتياجاتها من منطقة الشرق الأوسط، لسهولة الوصول إلى الآبار فيها وقلة تكاليف استغلالها، فهي في ذلك الحين لم تعرف بعد الضغوط الجيوسياسية، أو إرتفاع الأسعار أو ندرة الموارد.

لكن الصدمتين النفطيتين 1973 و1979، جعلت مسألة تنويع مناطق الإمداد أمرا ملحا، فتضاعف مجهود الاستكشاف، الذي سمح باكتشافات مهمة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، أبرزها برنت (Brent) ببريطانيا، و(Statfjord) و(Troll) وهو حقل غازي عملاق بالنرويج[1].

ولقد ساهم التطور التكنولوجي المستمر وتنامي الإهتمام بالآثار البيئية في جعل انتاج الغاز البحري أمرا لا يمكن التغاضي عنه، للمساهمة الفعالة في الامدادات الطاقوية العالمية، حيث أصبح الإنتاج البحري يمثل 30 % من الإنتاج الإجمالي العالمي من النفط، و27 % من إنتاج الغاز، وهذه النسب ظلت ثابتة منذ بداية الألفية الثالثة، وهذا رغم التطور الذي عرفته المحروقات غير التقليدية الأخرى، مثل الرمال المحكمة والمحروقات الصخرية، ومن المفترض ثبات أهمية التنقيب البحري لسنوات طويلة أخرى، حيث يقدر أنّها تمثل 20 % من الاحتياطات العالمية النفطية، و30 % من تلك الغازية[2].

* تاريخ إكتشاف أول حقل غازي مهم في المنطقة الساحلية لغرونينغ(Groningue) الهولندية. وشهد عقد ستينيات القرن المنصرم تطوير تقنية التنقيب البحري، التّي سمحت في سنة 1965 بإكتشاف حقلين غازيين من الحجم المتوسط في الجزء الجنوبي من المنطقة البحرية البريطانية؛ (West Sole) (78 مليار م^3) و(Viking South) (35 مليار م^3) وبدأ الإنتاج بهما سنتي1967 و1973 على التوالي.

[1] Bernard BENSAID et Guy MAISONNIER, «Découverte d'hydrocarbures en mer du Nord,» *Encyclopædia Universalis* [en ligne], http://www.universalis.fr/: (accès le 27/10/2016).

[2] Sylvain SERBUTOVIEZ, «Production pétrolière en mer (offshore),» *IFP Energies nouvelles(IFPEN)*, http://www.ifpenergiesnouvelles.fr/ (accès le 27/10/2016).

ويشهد شرق البحر المتوسط فترة تحول تاريخية مشابهة للفترة الذهبية لبحر الشمال في القرن الماضي، حيث بدأت تلك التغيرات المتسارعة مع ظهور تقنيات تنقيب وحفر بحري حديثة، في مطلع القرن الحادي والعشرين، تسمح بالحفر تحت عمق يتجاوز 2000 متر، وللسبب نفسه تشهد البرازيل طفرة اقتصادية مشابهة[1].

وحسب تقديرات المجلة الجيولوجية الأمريكية جيولوجيكال سرفي (U.S. Geological Survey) فإنّ موارد الغاز في المنطقة البحرية لشرق المتوسط تبلغ 3450 مليار م^3 من الغاز الطبيعي[2]، بما يعادل الناتج العالمي السنوي منه، وأحدثت اكتشافات 2009 و2010 بحقلي تمار ولوثيان* العملاقين، طفرة بأنشطة التنقيب بشرق المتوسط، نتج عنها اكتشاف حقل "شروق" قبالة السواحل المصرية، وهو أكبر حقل معروف للغاز في البحر المتوسط، حيث قدرت احتياطاته بنحو 30 تريليون قدم مكعب** (أنظر الجدول رقم 1).

[1] نائل شافعي، "ثروات مصر الضائعة في البحر المتوسط،" *موقع معرفة*، أطلع عليه بتاريخ 2016/09/13، http://www.marefa.org/

[2]Bouchra RAHMOUNI BENHIDA et Younes SLAOUI, *Géopolitique de la Méditerranée* (Paris: Presses Universitaires de France, 2013), 77.

*اختلفت التّسمية حسب المراجع بين لوثيان ولفيتان.

**واحد تريليون قدم مكعب يساوي تقريبا 28.316 مليار متر مكعب.

الجدول رقم 1: *أكبر حقول غاز مكتشفة في البحر المتوسط*

الوحدة: (تريليون قدم مكعب)

اسم الحقل	الحجم	الموقع	عام الاكتشاف	الحالة
البحر المتوسط: "شروق"	30	قبالة مصر	2015	لم يتم تطويره
لوثيان	17	قبالة فلسطين المحتلة	2010	لم يتم تطويره
التحدي	9–10	قبالة لبيبا	1999	ينتج منذ 2006
تمار	7.9	قبالة فلسطين المحتلة	2009	ينتج منذ 2013
سلامات	5	قبالة مصر	2013	لم يتم تطويره
آتول	1–5	قبالة مصر	2015	لم يتم تطويره
أفروديت	4.5	قبالة قبرص	2011	لم يتم تطويره

المصدر: جريدة القدس العربي، يومية لندنية،02-09-2015. www.alquds.co.uk/

وتأتي هذه الاكتشافات الكبرى في البحر الأبيض المتوسط – خلال السنوات الأخيرة – في سياق سعي الجزائر لتعزيز احتياطاتها الغازية من المصادر غير التقليدية، ومن الخطوات التي أنجزتها الجزائر في هذا الاتجاه من غير تعديل الإطار القانوني، ما يلي:

- ترسيم حدودها البحرية مع تونس، وذلك بعد مفاوضات طويلة تواصلت من عام 1995 إلى عام 2011، وتضمنت اتفاقية الترسيم، تحديد إحداثيات ووضع خطوط مائية افتراضية، تمتد بين مدينة طبرق التونسية والطارف الجزائرية الساحليتين، وتنص الاتفاقية أيضا على تبادل المعلومات في حال التنقيب

لإستكشاف أو استثمار الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحدود البحرية، وتعد هذه الاتفاقية خطوة مرحلية في انتظار خطوات مماثلة مع دول أخرى، ومنها المغرب الأقصى[1].

- إنشاء منطقة صيد خالصة، يتراوح عرضها بين 32 و52 ميلا بحريا[2].

- كسب شركة سوناطراك لخبرة أولية في مجال التنقيب البحري، حيث شكل مشروع "مهدية 2" بالمياه الإقليمية التونسية أول اكتشاف بحري لها سنة 2012، ودامت أشغال الاستكشاف في هذا الموقع 73 يوما بتكاليف لم تتجاوز 30 مليون دولار أمريكي، وهناك أيضا، مشروعان للحفر البحري في أعالي البحار الجزائرية في بجاية ووهران، بعد استكمال إنجاز الدراسات الأولية في المياه الإقليمية لهذين الموقعين[3].

ينبغي على الجزائر، فضلا عن ذلك، تمديد حدودها البحرية لتشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة، على غرار دول حوض المشرق التي إكتشفت الغاز الطبيعي في هذه المناطق[4] (أنظر الخريطة رقم 4).

---

[1] "الجزائر تُرسِّم حدودها البحرية مع تونس في انتظار المغرب،" *هسبريس*، أطلع عليه بتاريخ 2016/09/13، http://www.hespress.com/international/91009.html

[2] European Commission study, Exploring the potential of maritime spatial planning in the Mediterranean Sea, *Country reports (February 2011)*, 2, 11.

[3] «Forage offshore en Tunisie : l'expérience de SONATRACH, une réussite parfaitement prouvée,» *Revue Algérienne de l'Energie*, no 7 (Novembre-Décembre 2015), 44.

[4] عدنان بوزيدي، "الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهان والخيارات"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، العدد 8 (ديسمبر 2017)، 41-48.

الخريطة رقم 4: *تقسيم البحر الأبيض المتوسط إلى مناطق*

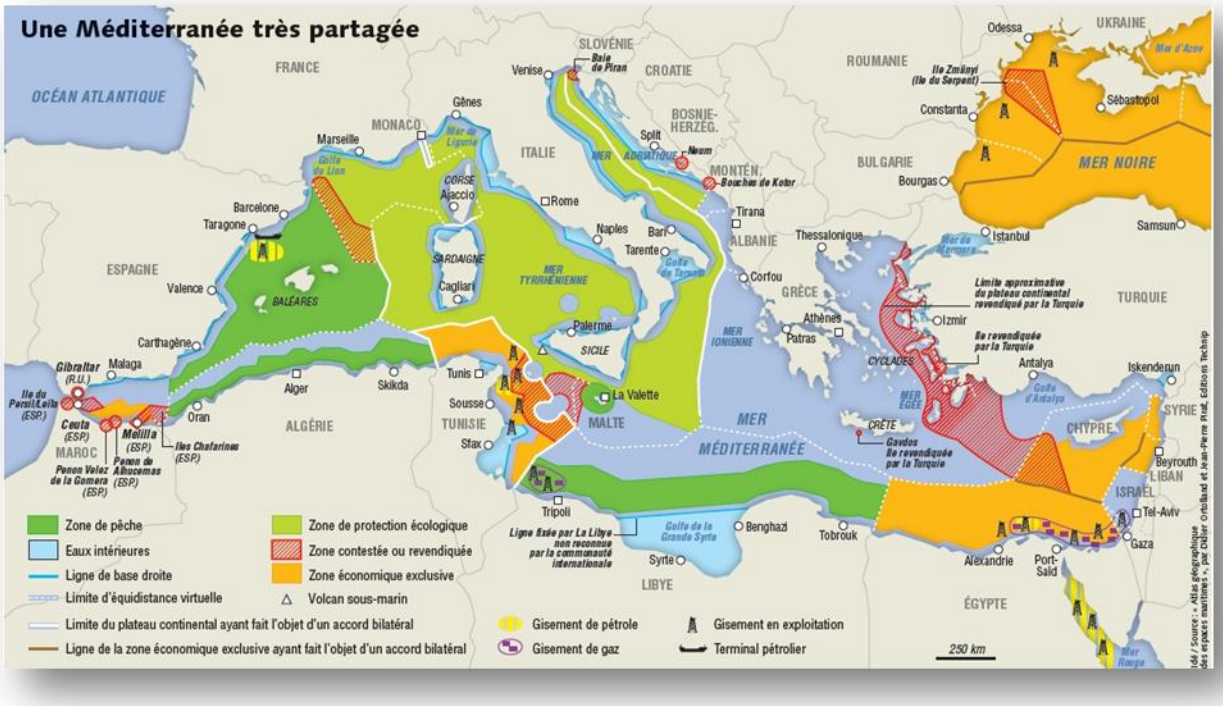

Source : Didier ORTOLLAND et Jean-Pierre PIRAT, *Atlas Géographique des espaces maritimes*, Editions TECHNIP, 2010.

ولإستيعاب أهمية المنطقة الاقتصادية الخالصة، ينبغي الرجوع إلى القانون الدولي للبحار، الذي يميز بين ثلاث مناطق من البحار على الوجه التالي[1]: (أنظر الشكل رقم 3).

[1] للمزيد راجع المادة 56 من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، جاميكا، 1982. محملة من موقع هيئة الأمم المتحدة: www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf (تاريخ التحميل: 27/10/2016، 14:33:27).

الشكل رقم 3: *الحقوق الدولية في مياه البحار*

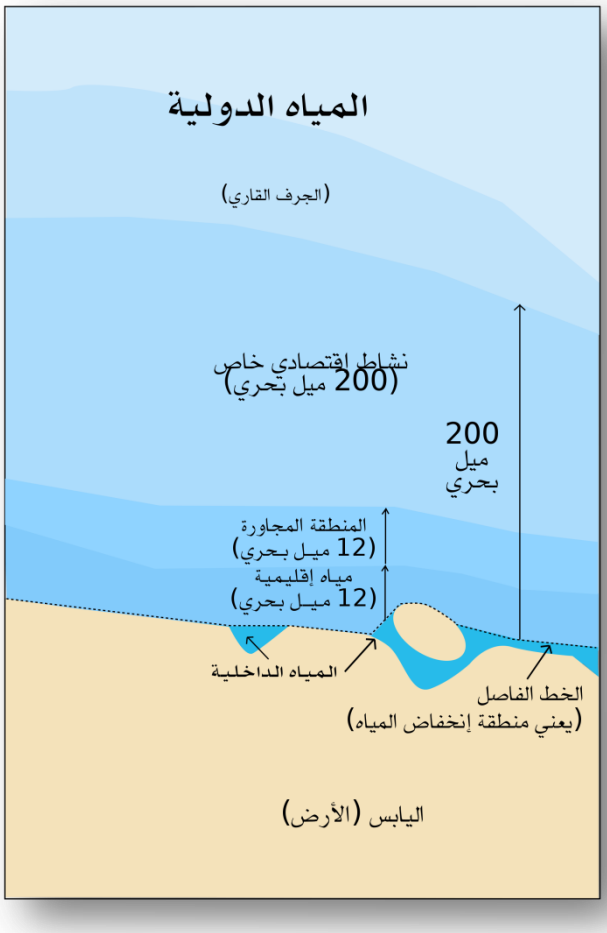

المصدر: ويكيبيديا

المنطقة الأولى: تعد بمثابة جزء من إقليم الدولة تمارس عليه سيادتها وتشمل المياه الداخلية والمياه الإقليمية (Territorial waters) (12ميل بحري).

المنطقة الثانية: وهي المنطقة التي تمارس عليها الدولة بعض الحقوق والسلطات، ولكنها لا تعد جزءًا من إقليم الدولة، وتشمل المنطقة المجاورة (Contiguous zone) (12 ميل بحري)، والمنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone) (200 ميل بحري) والإمتداد (الجرف) القاري (Continental shelf).

المنطقة الثالثة: وهي تخرج عن سيادة الدولة بصفة كاملة، ولا تمارس عليها الدولة أية اختصاصات أو سلطات، وتشمل أعالي البحار أو المياه الدولية(International waters).

وعليه، يمكن أن يكون للجزائر كدولة ساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصّة بها، ووفقا لإحكام هذا القانون حقوقا سيادية بغرض الكشف واستغلال الموارد الطبيعية الحية وغير الحية لمياه البحر وباطن أرضه، وحفظ هذه الموارد وإدارتها.

يظهر ممّا سبق، وعند المقارنة بين الخيارين الاستراتيجيين لتنويع الجزائر لمصادر غازها الطبيعي، وتدعيم احتياطاتها منه في السنوات القادمة، لما لهما من أهمية في تعزيز مركزها كممول أساسي وموثوق للطاقة الغازية، أنّ خيار التنقيب عن الغاز قبالة السواحل وفي المياه العميقة للبحر المتوسط، يعد بالنسبة للسلطات المعنية بديلا ثانويا مقارنة بخيار تطوير موارد الغاز الصخري، على الرغم من كون هذا لبحر يصنّف من بين أغنى مناطق العالم غير المكتشفة بالغاز الطبيعي، والملاحظ أيضا تأخر الجزائر عن تحديد منطقتها الاقتصادية الخالصة أسوة بالبلدين الجارين تونس والمغرب الأقصى*، ربما لتفادي توترات سياسية وجيوسيايسة التي قد تنجم عن التنافس المحتمل على الاستحواذ على الحقول الغازية عند إكتشافها في المناطق المتنازع عليها.

* تمّ تدارك هذا الأمر من خلال مرسوم رئاسي رقم 18- 96 مؤرخ في 20 مارس 2018، يؤسس منطقة اقتصادية خالصة عرض السواحل الجزائرية، أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 18، المنشورة بتاريخ 21 مارس 2018، 4-7.

المبحث الثاني. الخيارات الاستراتيجية لتطوير قدرات الإنتاج

يقتضي قطاع الطاقة تركيزا عاليا لرأس المال، ولذلك فإنّ تنفيذ السياسات والاستراتيجيات في هذا المجال يتطلب حتما أموالا معتبرة، لا سيما حينما تكون الأهداف طموحة[1]. وهو حال قطاع الغاز في الجزائر، حيث تمثل المحافظة على ترتيبها في التصنيف العالمي للدول المنتجة للطاقة وبخاصة الغاز أهم تحدي بالنسبة لها[2].

وبمراعاة مفاهيم ملكية الموارد الطبيعية لباطن الأرض، فإنّ الجزائر أمام خيارين لتطوير قدراتها لإنتاج الغاز الطبيعي حسب التنفيذ الممكن: إمّا التنفيذ المباشر أو غير المباشر.

المطلب الأول. خيار وطنية الطاقة (السيادة والاعتماد على الموارد الذاتية)

كانت السيطرة على الموارد الطاقة، النفطية منها والغازية، تستجيب لهدف مزدوج: وضع حد لحالة السيادة المنقوصة للدول المستقلة حديثا، بفعل السيطرة المفروضة من قبل الشركات الأجنبية على استغلال المحروقات، وتمكين الحكومات من موارد مالية مهمة.[3] حيث تمثل نزعة الوطنية الطاقوية ثابتا ديمومته مطلوبة[4].

أولا. التنفيذ (الاستثمار) الوطني المباشر

يعتمد هذا النمط في تطوير قطاع المحروقات على قيام الدولة أو شركاتها الوطنية باستغلال ثروة البلد الأحفورية بالاعتماد أساسا على القدرات الذاتية. بدأ هذا النوع من الاستثمار الوطني في الاتحاد

[1] Francis PERRIN, «Les enjeux énergétiques de demain,» *Revue internationale et stratégique*, no 80 (2010/4), 89.

[2] Z. KHIAT, S. FLAZI et Boudghene STAMBOULI, «Pluralité énergétique : enjeux et stratégie pour l'Algérie,» *Revue des énergies renouvelables*, no 7 (2007), 41-46.

[3] لوي مارتيناز، مرجع سابق، 25.

[4] Christophe-Alexandre PAILLARD, «Défis énergétiques et enjeux stratégiques au XXI[e] siècles,» *Sécurité globale*, no 15 (2011/1), 49-60.

السوفياتي السابق عام 1917 تبعه المكسيك عام 1938 ثمّ العراق نهاية ستينيات القرن الماضي[1]. فالتنفيذ إذن يقوم به الكادر الفني المحلي ذو الخبرة العالية في شؤون الحفر والانتاج والنقل، وعمليات تقدير الاحتياطي وحساب انتاجية الآبار وادارة المكامن وغيرها، وعليه هنالك حقول يمكن لتلك الكوادر أن تقوم بتطويرها بالاعتماد على الخبرات الوطنية فحسب. وفي حالة الاحتياج إلى أجهزة متطورة أو تكنولوجيا غير متوافرة يمكن التعاقد مع عدد من الشركات الأجنبية لتجهيزها، أمّا في حالة مواجهة تلك الكوادر لبعض الصعوبات في التعامل مع التكنولوجيا المتطورة يمكن التعاقد بإرسالهم بدورات تدريبية[2].

يحقق هذا الأسلوب مزايا منها[3]:

- الاستحواذ الكامل على كل نشاطات صناعة المحروقات.
- العوائد المادية والخبرات الفنية التي تتحقق للبلد المنتج.
- التخلص من سيطرة الاحتكارات العالمية.
- وضع المورد الأحفوري في خدمة التنمية الاقتصادية.

ويمكن الاعتماد إلى جانب أسلوب الاستثمار الوطني المباشر عددًا من العقود مع الشركات الأجنبية العالمية لتوفير ما تحتاجه الدول المنتجة من خبرة ادارية وأساليب حديثة في الادارة وتوفير الخدمات الفنية لإدخال التكنولوجيا الحديثة الى قطاع الانتاج.

ثانيا. عقود تسمح بخيار الوطنية الطاقوية

من العقود التي تسمح بترسيخ هذا الخيار، نجد:

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، *اقتصاد الطاقة*(العين: دار الكتاب الجامعي، 2017)، 197.

[2] أمجد صباح عبد العالي، "عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق"، *العلوم الاقتصادية*، العدد21، المجلد الخامس (حزيران 2007)، 1-44.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 198.

1. عقود الإدارة (Management Contract)

يمكن تطوير الصناعة الغازية وفقا لهذا الأسلوب من خلال نقل القدرات التنظيمية والإدارية إلى المشروع الصناعي الغازي بالاعتماد على برامج التدريب والممارسة العملية للفنين والإداريين، أي أن هذا الأسلوب يتضمن إدارة عملية الإنتاج والصيانة والخدمات الفنية والتسويق والمشتريات والإدارة المالية وشؤون تنظيم الإدارة والسلامة والأمن والتدريب، ويتم ذلك عن طريق التعاقد مع خبراء أجانب بصفة فردية أو مؤسسات متخصصة في هذا المجال من أجل تطوير إدارة المشاريع الغازية حتى يتمكن الطرف المحلي من اكتساب الخبرات الضرورية[1].

2. عقود الخدمة

وفقا لهذه العقود تمنح الشركات الوطنية للدول المنتجة للشركات النفطية الأجنبية حق القيام لحسابها بأشغال البحث، والتطوير و/أو الاستغلال. يُلجأ إلى هذه العقود خاصة في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، لكن تطورها يبقى محدودا.

ويمكن تمييز صنفين من عقود الخدمة بحسب درجة المخاطرة التي تعتمدها الشركة النفطية:

– عقود خدمة الخطورة (المسماة أيضا عقود المؤسسة أو الوِكالة agence)، وبموجبها فإنّه لا تسدّد نفقات المقاول إلاّ في حالة الإنتاج.

– عقود الخدمة الفنية(المعونة الفنية) أو التعاون التقني، بدون مخاطرة، ومن خلالها يتّم القيام بأشغال معينة مقابل أجر مناسب[2].

تتميز عقود الخدمة بآجال وشروط متغيرة جدا، ويمكن تلخيص أهم أحكامها فيما يلي.

1.2 عقد خدمة الخطورة (Risk Service Contract)

[1] أمجد صباح عبد العالي، مرجع سابق، 19.

[2] Nadine BRET-ROUZAUT et Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 213.

وفقًا لهذا العقد تقوم الشركة الأجنبية بتجهيز رأس المال اللازم للاستثمار في المشروع، وصولا الى مرحلة الانتاج، الذي بعده تُعوض الشركة عن رأس المال المستثمر إضافة إلى أجر محدد لكل كمية محددة منتجة من المحروقات، هذا الأمر يمنع الربح المفرط، ويسمح للشركة زيادة أرباحها برفع الانتاج، لكن في المقابل عليها تحمل مخاطر التكاليف الناجمة عن فشل الاستكشاف النفطي أو الغازي. خصوصًا في حالة غياب دراسات مسبقة[1].

تمثل هذه العقود شكلا قديما نسبيا للعلاقات بين الدول المضيفة والاستثمارات الأجنبية في إطار البحث والاستغلال. ويرجع أصلها إلى البلدان التي قامت بتأميم محروقتها أو تلك التي تمّ فيها منح الاحتكار للشركات الوطنية، على غرار الأرجنتين، والبرازيل، وإندونيسيا، وإيران والعراق.

بموجب عقد خدمة الخطورة تقوم الشركة المتعاقدة بعملية البحث عن الحقول وتحمل المخاطر والتكاليف لوحدها لحساب شركة وطنية مقابل استرداد المصاريف المستحقة وأجر مادي بشرط نجاح عمليات البحث، في حين يعود كامل الإنتاج للشركة الوطنية، وأحيانا يُسمح للمتعاقد بشراء حصة منه وفق شروط متفق عليها.

ويحوز المتعاقد على إدارة العمليات بمتابعة من قِبل الشركة الوطنية، التي يمكنها أحيانا أن تتحول إلى متعامل ابتداء من مرحلة التطوير والإنتاج، وينبغي الإشارة إلى أن مِلكية الإنشاءات (مجموع الأدوات والمباني والتجهيزات) تعود للشركة الوطنية، مع حيازة الشركة الأجنبية على حق استغلال هذه البنى التحتية[2]. وينبغي الإشارة إلى أنّ الشركات العالمية العاملة في المجال لا تفضل هذا النوع من العقود

[1] أمجد صباح عبد العالي، مرجع سابق، 19.

[2] Nadine BRET-ROUZAUTet Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., p. 213.

وبخاصة تلك التي تتطلب استثمارات كبيرة، لأنّ استرجاع النفقات يستغرق فترة طويلة فضلا على أنها لا تستفيد من ارتفاع أسعار المحروقات[1].

2.2 عقد الخدمة الفنية(Technical Services Contract)

وفقًا لعقود الخدمة الفنية تقوم الشركة الوطنية بعقد مع شركة أجنبية (مقاول) حينما تحتاج إلى الاستفادة من خبرة أو قدرة إضافية من أجل القيام بنشاطات التطوير والانتاج، ويتعهد المقاول بموجب هذا العقد بتقديم خدمات معينة خلال مدة محددة ومقابل أجور ومكافآت مثبتة في العقد، مع تحمله كافة تكاليف رأس المال المستثمر وتمويل وتنفيذ عمليات التطوير والتشغيل والإنتاج، وعندما يُشرع في الإنتاج يسترجع استثماراته نظير أجر مقطوع عن كل كمية منتجة، يدفع نقدا أو عينا[2]. ولقد بينت الدراسات أن المكاسب والفوائد الفنية والمالية التي يتم جنيها من جراء العمل بهذه الاتفاقيات تفوق أضعاف ما تمّ صرفه[3].

3. عقود شراء المباع(Buyback Contracts)

هذه العقود مشابهة لعقد خدمة الخطورة، لكن مدة العقد تكون لفترة أقصر حوالي 5 سنوات للإنتاج ومن سنتين إلى ثلاث سنوات للتطوير، ثم لاحقا تستلم شركة النفط الوطنية الحقل وتحتفظ بجميع العوائد. إن الأجر المستحق للشركات الاجنبية يدفع عينا وليس نقدًا ويحتسب على أساس نسبة الاستثمارات التي وضعتها، على أن يتضمن نسبة عائد متفق عليها مع شرط الوصول الى معدلات إنتاج محدّدة في العقد[4]، وفي حالة عجز الشركة عن تحقيق هذا المعدل، فإنّها تتحمل المجازفة وخسارة أموالها[1].

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 193.

[2] المرجع السابق، 191.

[3] أمجد صباح عبد العالي، مرجع سابق، 19.

[4] المرجع السابق، 20.

تعدّ إيران أول من استخدم هذا الصنف من العقود في سياق خاص بها. فالدستور الإيراني يمنع منح حقوق نفطية في شكل امتيازات. لكن قانون النفط لعام 1987 جاء ببعض التسهيلات، والذي يسمح بإبرام عقود بين وزارة النفط والشركات الوطنية والشركات المحلية أو الأجنبية أو الأشخاص. حيث عقدت شركة كونوكو (Conoco) الأمريكية في مارس1995 أول اتفاق والمتعلق بتطوير حقول النفط بمنطقتي "سيريA" و"سيريE." وبعد إلغاء هذا الاتفاق من جانب حكومة الولايات المتحدة، تولت توتال المشروع، وعقد اتفاق جديد في جويلية 1995.

وتقتصر مدة العقد على مرحلتين قصيرتين: مرحلة تطوير متبوعة بمرحلة استرداد التكاليف والمكافآت (الأجور). وتتراوح المدة الإجمالية للعقد من 4 إلى 6 سنوات. وفيه يتم تحديد جدول زمني، وبرنامج وقيمة الأعمال في خطة التنمية الرئيسية المرفقة بالعقد. وتشرف على هذه العمليات لجنة إدارة مشتركة التي تضم ثلاثة ممثلين عن كل طرف، وتصبح الشركة الوطنية الإيرانية للنفط نيوك (NIOC) المتعامل عند بدء العمليات، مع تخصيص نسبة من النفقات إلى المناولين المحليين.

وتثير هذه العقود للمستثمرين عددا من القيود المحددة: هي عقود قصيرة الأجل، وغير مرنة بما يكفى خلال مرحلة التطوير، الأمر الذي يستلزم متابعة الخطة عن كثب. والحصة الممنوحة للمتعهد تبقى صغيرة نسبيا، وهي غير مجدية لدعم احتياطاته. وبالإضافة إلى ذلك حقيقة أن الأجور وتكلفة الاستثمار التي يتم تحديدها عند توقيع العقد، تضيف عنصرا من المخاطر التي يجب أن تُدار. ونتيجة لهذا، رفض بعض المستثمرين أي عقد جديد لإعادة شراء المباع، ولذلك، قد يتم في المستقبل إدخال تعديلات عليها من قبل الحكومات[2].

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 193.

[2] Nadine BRET-ROUZAUT et Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 213-214.

إجمالا، تتمثل أهم ميزة لخيار الوطنية الطاقوية في السيادة الكاملة على الثروات، في المقابل، يشكل تحمل أغلب المخاطر من قبل الدولة المضيفة وشركاتها الوطنية أهم عيب له.

المطلب الثاني. خيار الشراكة الأجنبية (الاستفادة من الخبرات والاستثمارات الخارجية)

الخيار الثاني المتاح للجزائر لتطوير قدراتها الإنتاجية هو الشراكة الأجنبية التي تسمح بالاستفادة من الخبرات والاستثمارات الخارجية. ومن بدائل هذا الخيار: عقود الامتياز، عقود اقتسام الإنتاج، والمشروعات المشتركة.

أولا. عقود الامتياز أو التراخيص

الشكل التعاقدي الأول الذي ظهر للوجود في مجال المحروقات هو عقد الامتياز، هذا النوع من العقود الذي كان يمنح امتيازات لامتناهية للشركات النفطية، تطور مع تحول الظروف الاقتصادية والسياسية ليتم تعديل مضمونه لصالح الدول المنتجة[1].

أحيانا يسمّى نظام الضرائب والرّيع (Tax and Royalty System)، حيث تقدم الحكومات امتيازًا الى شركة أو مجموعة شركات (كونسورتيوم)*، قد تكون هذه الشركات خاصة أو أجنبية، ويشمل الامتياز تقديم رخصة لاستخراج المحروقات والتي تكون ملك الشركة عند استخراجها، وبالمقابل تدفع الشركة صاحبة الامتياز ضرائب وريع متفق عليهما[2].

[1] خلفي عبد الرحمان، "التحكيم التجاري الدولي في عقود البترول مع الاشارة إلى القانون الجزائري" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر السنوي الحادي والعشرين الطاقة بين القانون والاقتصاد، كلية القانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 20-21 ماي2013)، 1396.

* في بعض الحالات قد تكون الدولة شريكة في الكونسورتيوم.

[2] أمجد صباح عبد العالي، مرجع سابق، 43.

تطورت عقود الامتياز كثيرا منذ ظهورها أول مرة خلال الطفرة النفطية بالولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، حينها كانت عقودا ملزمة لطرف واحد، ثمّ صُدرت هذه الفكرة إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية حينما كان العديد منها مستعمرات أو محميات لدول أخرى أو إمبراطوريات[1].

وتستند هذه العقود على النظام الأمريكي لملكية الأراضي، الذي يجيز لصاحب الأرض حيازة كل الموارد تحت الأرض المملوكة له، ونظريا حتى جميع الموارد في الهواء فوقها. وبسبب هذا الأصل التاريخي، يمنح الامتياز على نحو مماثل مساحة من الأرض لشركة، وعادة ما تتضمن الحقوق جوف الأرض فقط، وبالتالي، إذا وجدت الشركة النفط تحت السطح، فإنّه من حقها امتلاك هذا المورد. وبموجب هذا الامتياز سيكون للمقاول أيضا الحق الحصري في استكشاف ضمن منطقة الامتياز[2].

وغالبا ما يمنح الشكل الحديث لهذا الصنف من العقود حقوقا حصرية للشركة صاحبة الامتياز في التنقيب، والاستغلال، والبيع، وتصدير المحروقات في منطقة معينة لمدة زمنية محددة. وتتنافس الشركات لتقديم عروض، غالبا ما تكون مقترنة بمبالغ إضافية عند التوقيع، للحصول على امتياز هذه الحقوق. يعد هذا النوع من العقود أمرا شائع جدا في جميع أنحاء العالم، وهو مستخدم في دول مختلفة منها الكويت، والسودان، وأنغولا أو الإكوادور[3].

ونجد في أي عقد مبرم بموجب نظام الامتياز بنودا منها بند الغاز الطبيعي. يمكن لهذا النوع من العقود أن يشكل اتفاقا نفطيا حقيقيا، أو أن يمثل فقط تطبيقا للشروط العامة والخاصة لمنح رخصة البحث أو الامتياز في إطار التشريع النفطي السائد ومصحوبا بدفتر شروط خاص بالترخيص[4].

[1] Jenik RADON, «Notions de base sur les contrats pétroliers: Contrats de concession, joint-ventures, et contrats de partage de production,» dans *Le pétrole: guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes,* dir. Svetlana TSALIK et Anya SCHIFFRIN (New York : Open Society Institute, *2005*), 73.
[2] Tim BOYKETT and others, *Oil Contracts: How to Read and Understand a Petroleum Contract* (Austria: Times Up Press, 2012), 26.
[3] Jenik RADON, op. cit., 73 -74.
[4] Nadine BRET-ROUZAUT, Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 202.

وتتمثل أهم خصائص عقود الامتياز في ما يلي:

- علاوة الإمضاء:

تشترط بعض عقود الامتياز تسديد صاحب الامتياز مبلغا واجب الدفع بتاريخ إمضاء العقد أو منح رخصة البحث، والذي يدفع في قسط واحد أو أكثر لفائدة الدولة المضيفة، ويختلف المبلغ المستحق حسب العقد، فقد يصل عدة ملايين وحتى مئات الملايين من الدولارات الأمريكية. وهذا يمثل مجهودا ماليا مهما من قبل صاحب الترخيص، خصوصا وأنّ هذه العلاوة تسدّد قبل الانطلاق في الإنتاج. وبالنسبة للدولة، فهو يمثل مدخولا مباشرا جذابا.

وهناك بعض الدول لا تفرض بصفة مباشرة علاوة الإمضاء، لكنها تتولى منح رخص البحث بالمزاد (Bidding). ويمكن تشبيه التسوية الذي يقوم به صاحب الامتياز بعلاوة الإمضاء. وهو الحال في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالرخص الممنوحة في المناطق الفيدرالية.

ومنذ عام 1986 إلى غاية نهاية تسعينيات القرن العشرين، فإنّ الاتجاه حينها مال نحو تخفيض قيمة علاوات الإمضاء، وحتى إلغائها، باستثناء حالة الدول التي عادت للانفتاح من جديد، بعدما كانت مؤصدة أمام النشطات المباشرة للشركات النفطية العالمية. أفضل مثال فنزويلا، حيث بلغت علاوات الإمضاء مستويات عالية جدا عند أول مناقصة دولية لكتلة الاكتشاف المنعقدة عام 1998، الأمر نفسه بالنسبة للبرازيل عامي 1999-2000، ومنطقة التطوير المشترك بين نيجيريا وساو تومي وبرينسيب عام 2004، وليبيا بداية القرن الحادي والعشرين[1].

- إتاوة أراضي الاستكشاف:

[1] Ibid., 204.

يمكن لدولة أو هيئة محددة أن تفرض على صاحب الامتياز دفع إيجار سنوي يتناسب مع مساحة رخصة البحث. عموما، فإنّ الإيجار حسب وحدة السطح تبقى ثابتة طيلة فترة استكشاف، وعند كل تجديد لفترات الاستكشاف، فإنّ هذا الأجر عادة ما يتزايد مع المردودات الإجبارية، على سبيل المثال في حالة أول تجديد للفترة الابتدائية للاستكشاف الذي يكون مشروطا بمردود إجباري قدره 50% على الأقل من المساحة الأصلية، فإنّ السّعر الوحدوي لإيجار الأراضي سوف يتضاعف. ويحصل أحيانا أن تكون الإيجارات مقايسة* سنويا.

حاصل هذه الإتاوات يكون عموما قليل نسبيا، ولا يشكل عبئا على صاحب الامتياز بالنظر إلى مساحة رخصته التي تكون عادة معتبرة.

- علاوة الإنتاج:

تتمثل علاوات الإنتاج في تسديد قسط أو عدة أقساط لفائدة الدول، بحسب بلوغ عتبة معينة من الإنتاج انطلاقا من إكتشاف تجاري. فالعقد يحدد المبالغ واجبة الدفع لمّا يبلغ الإنتاج لأول مرة معدلات محددة، طيل فترة زمنية معلومة.

وتبلغ علاوات الإنتاج هذه مبالغ متغيرة للغاية بحسب المناطق وهي تتبع المخزون النفطي للبلد المستهدف. وعلى غرار علاوة الإمضاء، فإنّ هذه العلاوات بمكنها أحيانا أن تمثل عبئا ماليا بملايين (وحتى عشرات الملايين) من الدولارات الأمريكية بالنسبة لصاحب الامتياز.

من جهة أخرى، فإنّ الدول لا تقوم باستهلاك جبائي لعلاوات الإمضاء والإنتاج بصورة متشابهة، بعضها يتقبل اعتبارها كعِبء[1].

المزايا والعيوب:

* مقايسة: عملية ربط تبدّلات سعر عنصر بتبدلات سعر مادة أساسية معتبرة كمرجع.

[1] Ibid.

بالنسبة للدول المضيفة، فإنّ أهم ميزة لعقود الامتياز هي كونها واضحة نسبيًا مقارنة بأنماط أخرى من الاتفاقيات، كما أن درجة الدعم المهني والخبرة المطلوبة تكون في كثير من الأوقات أقل إشكالا من تلك التي يحتاجها التفاوض على مشاريع مشتركة أو اتفاقات لتقاسم الانتاج.

– أهم عيب من وجهة نظر الدول النامية، هو تجاري، فالمعلومات عن الثروات الكامنة لمنطقة الامتياز هي في الأغلب غير كافية، لعدم القيام بمسح زلزالي شامل. وبذلك، فإنّ نظام المناقصات يتحول إلى مجرد بيع بالمزاد[1].

– تمنح الامتيازات حصانة سياسية للشركات التي أصبحت مثل دولة داخل دولة[2].

– إن الأطراف المنتفعة من هذه العقود هي شركات أجنبية تتمتع بحقوق التملك والتصرف في كامل سلسلة صناعة النفط أو الغاز.

– يستلم البلد المانح للامتياز مبلغا مُقطوعا وزهيدا عن كل كمية منتجة دون السماح لهذه الدولة بالإشراف على نشاطات الشركة.

– إنّ أغلب المنافع المتحققة تكون لفائدة الشركات الأجنبية.

– تمثل عقود الامتياز أعلى صور الاستغلال الاحتكاري لموارد البلدان المنتجة[3].

وعليه، كيف السبيل حتى تحافظ الدولة المضيفة على ثرواتها مع الاستفادة من الاستثمار الأجنبي؟

ثانيا. عقود اقتسام الإنتاج

يُعدّ الربع الأخير من القرن العشرين أكثر الأوقات شيوعا لعقود اقتسام الإنتاج كواحدة من الأشكال التعاقدية المتعلقة بالتنقيب عن الموارد ومن بينها النفط والغاز الطبيعي وتطوير انتاجهما[1]. شُرع في

[1] Jenik RADON, op. cit., pp .74,76.

[2] لوي مارتيناز، مرجع سابق، 30.

[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 190.

تطبيق هذه الصيغة لأول مرة في إندونيسيا عام 1966، حينما قررت هذه الدولة كإجراء "وطني" التخلي عن منح الامتيازات غايتها في ذلك الحفاظ على ملكية النفط الموجود في باطن الأرض، ومنحت للشركات الأجنبية حق التنقيب عنه فحسب في بادئ الأمر، مع إعطائه الحق في تملكه أو بيعه (أو بيع جزءًا منه) فقط في حالة الاستخراج الفعلي له. اضطرت إندونيسيا حينها إلى توقيع عقود تقاسم الانتاج مع الشركات الأجنبية كصيغة توافقية بديلة لأسلوب عقود الامتياز، تراعي سيادة الدولة على مواردها وتزيد بموجبها عوائدها، وبالوقت نفسه تسمح لها بتفادي تكرار فشل التجربة الإيرانية في تأميم نفطها عام 1954[2]. ولتزامن هذا الأمر مع حصول العديد من البلدان المنتجة للمحروقات على استقلالها، فإنّه شكل جزءا من الموجة الأولى لما سمّي بالنزعة القومية للموارد. وكان التطور الرئيسي الآخر حينذاك إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الذي أدى الى مزيد من "اعادة التوازن" للعلاقات بين الحكومات والشركات[3].

في البداية، عارضت الشركات العالمية النفطية الكبرى بقوة هذه العقود، وذلك لخشيتها من أن تزيح عقود اقتسام الإنتاج عقود الامتياز الشائعة آنذاك، في المقابل، كانت الشركات المستقلة مستعدة لتقديم بعض التنازلات للحصول على مثل هذه العقود وخصوصا في غمرة التنافس على مصادر المحروقات العالمية[4]، وبهذا وُقع العقد الأول بين الشركة الوطنية الإندونيسية (Pertamina) وشركة نفطية أمريكية مستقلة تسمّى (IIAPCO)، وفي صيغة مماثلة تبعها البيرو عام 1971[5].

---

[1] المرجع السابق، 194.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 194.

[3] Tim BOYKETT and others, op. cit., 26.

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 194.

[5] Nadine BRET-ROUZAUT et Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 208.

ومنذ ذلك الحين شاع أسلوب اتفاقيات تقاسم الإنتاج على الصعيد العالمي، حيث اختير من قبل عدة دول، الكثير منها مصدرة للنفط، مثل إندونيسيا، ومصر، وماليزيا، وسوريا، وعمان، وأنغولا، والغابون، وليبيا، وقطر، والصين، والجزائر أو تونس. والبعض الأخر منها ليست كذلك، أو قليلة الإنتاج على غرار تنزانيا، وكوت ديفوار، وموريتانيا، وكينيا وإثيوبيا وجمايكا. فضلا عن تبني العديد من دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق هذا النظام.

ويكمن نجاح هذه الصيغة في الدول النامية منها والصاعدة في جوانبها المبدعة: الطبيعة القانونية للروابط التعاقدية حيث الشركة الأجنبية ليست المالك المباشر للرخص المنجمية، ومفهوم "تقاسم" إنتاج حقل، وكذا زيادة إرتفاع درجة الرقابة المخولة نظريا للدولة على الأعمال النفطية التي تنفذها الشركة المتعاقدة، التي لا تتصرّف إلاّ كمزود خدمة أو كمتعاقد.

غير أنّ الملاحظ في الواقع، هو أنّ درجة الرقابة الممارسة من طرف الدولة يمكنها أن تكون مُتماثلة بين الامتيازات الحديثة وعقود اقتسام الإنتاج. ففي كلتا الصيغتين، تتحمل الشركة الأجنبية لوحدها المخاطر المالية، والتي غالبا ما تكون مسؤولة عن إدارة وتوجيه العمليات بإشراف من الدولة. بالنسبة للشركات، بعض الامتيازات يمكن الحكم عليها أنها أكثر إكراها من عقود اقتسام الإنتاج، سواء على مستوى توجيه العمليات أو على المستوى الاقتصادي[1].

الفرق بين عقود الامتياز وعقود اقتسام الانتاج:

بموجب اتفاقيات اقتسام الانتاج، ملكية الأراضي التي تحوي المورد الأحفوري تنقل إلى الدولة، في حين يعكس مسار تدفق المدفوعات من الدولة الى الشركات. امّا في ظل اتفاقية الامتيازات، تمتلك الشركات الأجنبية النفط الموجود في باطن الأرض، وتقوم بتعويض الدولة المضيفة نظير الاستحواذ على

[1]Ibid., 208- 209.

مواردها من خلال الضرائب والأرباح، بينما المشاركة في الانتاج تبقى ملكية المورد قانونيًا للدولة وتُعوض الشركات استثماراتها في البنية التحتية والمخاطرة عن طريق أخذ حصة من الإنتاج متفق عليها مع الدولة وتخضع للمفاوضات[1].

الفرق بين عقود الخدمة وعقود اقتسام الإنتاج:

بمقتضى عقود الخدمة، لا يتم نقل الملكية على الإطلاق، في حين تمنح عقود اقتسام الإنتاج حيث للشركة النفط الأجنبية الحق في الحصول على حصة من النفط المنتج[2].

خصائص اتفاقيات اقتسام الإنتاج[3]:

– يتحمل الطرف الأجنبي كافة نفقات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج، ولا يسترد هذه المصاريف سوى في حالة إكتشاف المورد بكميات تجارية، في المقابل فإنّه لا يقوم بأداء أية ضرائب أو رسوم تجاه الدولة المتعاقدة معه.

– تعتمد إدارة العمليات عدة أساليب، ففي مرحلة البحث والتنقيب تختلف الإدارة عن تلك الخاصة بمرحلة التطوير والاستغلال، وذلك بحسب اتفاق الشركة الأجنبية مع الدولة المنتجة.

– أمّا في يخص مسألة اقتسام الإنتاج، فإنّ الشركة الأجنبية التي حققت إنتاجا كافيا للاستغلال التجاري، يمكنها استرجاع مصاريفها بنسبة معينة. أمّا الكمية المتبقية بعد سداد المصروفات فيتصرف فيها الطرفان وفقا لحصص يتم التوافق عليها.

[1] أمجد صباح عبد العالي، مرجع سابق، 10.

[2] Tim BOYKETT and others, op. cit., 26.

[3] عبد الرحمان خلفي، مرجع سابق، 1403.

المبادئ:

من الناحية القانونية، تقوى دور الدولة في عقود اقتسام الإنتاج بتطبيق المبدأين التاليين:

1. تبقى الدولة، سواء بصفة مباشرة، أو عن طريق شركتها الوطنية، المالك الحصري للرخص والحقوق المنجمية وبالتالي للإنتاج. وهذا ينشأ إذن قانونا احتكار الدولة لبحث واستغلال حقول المحروقات. الشركات النفطية لا يمكنها التدخل إلا كمتلقي خدمة (و"متعاقد")، في إطار عقد مُماثل لعقود الخدمة.

2. الدولة أو الشركة الوطنية، حتى وهي تستدعي المهارة التقنية والمالية للشركة النفطية (التي تقدم القرض أو تقوم بتمويل مسبق للاستثمارات اللازمة)، فإنّها تبقى مالكة لحصة مهمة من الإنتاج. ولا يتلقى المتعاقد، مقابل تسديد نفقاته وأجرة الخدمات المقدمة، سوى حصة ضئيلة من الإنتاج.

لذلك، فإنّ هذا النظام المبني على مبدأ اقتسام الانتاج بين الدولة المضيفة أو شركتها الوطنية، صاحبة الحقوق المنجمية، والشركة النفطية الدولية (أو كونسورتيوم)، التي تقوم بدور المتعامل المسؤول عن سير وتمويل العمليات، الذي يتقاضى أجره عينا نظير خدماته، في حالة تطوير إكتشاف تجاري حصرا[1].

المزايا والعيوب

[1] Nadine BRET-ROUZAUT et Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 209.

عند تنفيذ اتفاقيات تقاسم الإنتاج، تقع العوائق المادية والتنفيذية كلها على عاتق شركات النفط العالمية، وتتمتع الحكومة المضيفة بميزة إضافية هي اشتراكها مع الشركة في أي إيرادات محتملة دون مشاركتها في عملية الاستثمار، إلّا إذا وافقت على القيام بذلك[1].

وتتمثل المخاطر الحقيقية لهذه الاتفاقيات في ما يلي:

– يكون للدولة المضيفة نظريا سيادة نهائية على المورد، في حين يقتصر دور الشركة الأجنبية على استخراجه واستنفاذه حسب العقد الموقع بينهما، لكن من الناحية العملية وفي معظم الأحيان تقيد هذه العقود تصرفات الحكومة بشكل كبير.

– لا تستخدم الشركات النفطية الأجنبية أفضل طرائق الاستخراج الفنية للمحافظة على سلامة المكمن النفطي أو الغازي، فالهدف الأساسي لها هو الحصول على أكبر ربح ممكن وبأقل تكلفة.

– من البديهي أن المنافسة ستفضي لصالح الشركات الأجنبية وذلك لما تتمتع به من ميزات لا تستطيع الشركات النفطية الوطنية توفيرها(استخدام التقنيات الحديثة والإدارة المتطورة فضلا عن استثمار رؤوس أموال ضخمة).

– تسعى الشركات الأجنبية إلى رفع الطاقة الإنتاجية بحسب المصالح التجارية، في حين أنّ الدول المنتجة تتبع سياسة إنتاجية محددة، إذ تعمل على رفع الانتاج في حال إرتفاع أسعار المحروقات، وخفضه عند انخفاضها حفاظا على السعر الملائم.

[1] Jenik RADON, op. cit., 80-81.

– من سمات هذه العقود بأنها توقع لمدد طويلة تتراوح ما بين 25–40 سنة، وهي في الوقت نفسه تتضمن على فقرة ثابتة تسمى (شرط الاستقرار) الذي بموجبه يمنح العقد موضوع الاتفاق حصانة للشركات الأجنبية ضد أي قوانين أو قواعد تنظيمية أو سياسية مستقبلية.

– أن أي نزاع بين الحكومة والشركات الأجنبية لا يحل بالمحاكم الوطنية بل في المحاكم الدولية التي لا تراعي المصالح العامة للدول المضيفة[1].

ثالثا. عقود المشروعات المشتركة (Joint-venture)

يرتكز هذا الأسلوب على اتفاق الطرفين (المحلي والأجنبي) على تنفيذ مشروع معين برأسمال مشترك متفق عليه، يحدّد حصة كل شريك، وبموجبه يقوم الشريك الأجنبي بتوفير كافة الخبرات اللازمة لإقامة المشروع وتشغيله وصيانته والمشاركة في إدارته. ويقوم هذا الأسلوب على الملكية المشتركة بين الشركة المحلية والشركة الدولية[2]. ووفقا لهذا الترتيب، فإنّ المشروع المشترك نفسه هو الذي يحصل على حقوق لاستكشاف وتطوير، فضلا عن إنتاج المحروقات وبيعها[3].

ويهدف هذا الأسلوب إلى[4]:

– اكتساب خبرات فنية وإدارية وتكنولوجية متطورة التي يتمتع بها الشريك الأجنبي في إنشاء وإدارة المشاريع المتعلقة بالمحروقات.

– في حالة وجود طاقة إنتاجية فائضة عن حاجة السوق المحلي، يمكن الاستفادة من أسواق الشركاء الأجانب.

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 197–198.

[2] أمجد صباح عبد العالي، مرجع سابق، 20.

[3] Tim BOYKETT and others, op. cit., 27.

[4] أمجد صباح عبد العالي، مرجع سابق، 20–21.

– يساهم الشريك الأجنبي في إجراء دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وتنفيذ المشاريع في مدة أقصر من أساليب تنفيذ المشروعات، وهذا لحرص هذا الشريك تجنب الخسائر الناجمة عن التأخير.

نظرا للطابع غير المحدد لهذه الصيغة من العقود، ليس من المُفاجئ أن تكون المشروعات المشتركة قليلة الاستعمال كاتفاق أساسي* بين شركة أجنبية وحكومة مضيفة. مع ذلك، تمثل نيجيريا الاستثناء، حيث اختارت شركتها الوطنية للنفط هذه الصيغة إلى غاية عجزها عن تلبية التزاماتها المالية في المشاريع المشتركة. حاليا، أغلب العقود الجديدة المبرمة مع هذا البلد هي عقود اقتسام الإنتاج.

ترجع القائمة الطويلة للمشاكل الواجب حلها إلى طبيعة عقود المشروعات المشتركة ذاتها. فعند امتناعها عن حل المشاكل المهمة قبل تنفيذ أي مشروع مشترك، فإنّ الأطراف التي يتطلب منها التصرف معا، لا تقوم إلا بإرجاء خلاف محتمل أو انسداد، خصوصا في الحالة التي يكون فيها المشروع المشترك وفق قاعدة 50/50. كما تستلزم المشروعات المشتركة مفاوضات طويلة ودقيقة لفترة ممتدة، حتى التأكد من معالجة كافة المسائل بدقة وأن الأطراف متفقة على شروط تعاونها.

خصائص المشاريع المشتركة[1]:

– هي شراكة بين شركة نفط وطنية وشركة نفط دولية.

– المخاطر والتكاليف تكون مقسّمة بين شركة نفط وطنية وشركة نفط دولية (أنظر الشكل رقم 4).

مزايا وعيوب:

الميزة الوحيدة للمشاريع المشتركة بالنسبة للدولة المضيفة هي أنّها لا تقوم وحيدة باتخاذ القرارات وتحمل كامل المسؤولية لمشروع، بل يمكنها الاعتماد على خبرة شركة دولية كبرى. وهي أيضا تتقاسم الأرباح، ضمن تعويضات أخرى مثل الضرائب أو الإتاوات.

* اتفاق أساسي: هو الاتفاق الذي يتم إبرامه بين طرفين، ويمكن إلحاق اتفاقات أخرى تكميلية.

[1] Jenik RADON, op. cit., 76-77.

في حين تتمثل العيوب فيما يلي:

– يمثل التقاسم عيبا، فالأخطار والتكاليف يجب تقاسمها، وهذا الأمر يجعل من الدول المضيفة شريك مباشر ومسؤول في استخراج المورد الطبيعي. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المسؤولية يصاحبها التزامات، لا سيما في حالة أضرار بيئية.

– كون صيغة المشروع المشترك مبهمة بطبيعتها، فإنّها بإمكانها تعقيد وتكثيف المفاوضات. كما أنّ المشروع المشترك لا يمنح أية ميزة خاصة مقارنة بأي شكل أخر من العقود، والذي قد يقتضي على الأرجح مفاوضات مطولة. باختصار، يتطلب مشروع مشترك استشارات قانونية أكثر توسعا لخبراء العقود النفطية، بما يكلف الشركات والحكومات أثمانا باهظة أكثر[1].

<u>الشكل رقم 4</u>: *أشكال تقاسم المخاطر في المشروعات المشتركة*

<u>Source</u> : Open Society Institute, 2005.

[1] Ibid.

المبحث الثالث. الأسواق الغازية للجزائر: قدرات التصدير والخيارات

يُعدّ أمن إمدادات الغاز، أكثر إشكالا من أمن إمدادات النفط، لأنّ قطع التموينات النفطية، قد تكون له تداعيات مهمة على الاقتصاد، نظرا للتكاليف الناجمة عن الانقطاع، ولكن، حالما يزاح هذا العائق، يمكن ببساطة استئنافها، ومن الأسهل أيضا، إحلال إمدادات النفط الضائعة، نظرا إلى مرونة نقل هذا مورد وتسويقه، على عكس الغاز الطبيعي. كما أنّ وقف تموينات الغاز وفتحها، يتميزان بالصعوبة والتكلفة والخطورة، وهذا الأمر من شأنه زيادة الهواجس المرتبطة بأمن وسلامة شبكة الغاز[1].

وهنا يبرز سؤال رئيس من هذا التقديم هو: ***ما هي الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمام الجزائر لاقتحام أسواق الغاز وتأمين إمدادات نحوها؟***

المطلب الأول. صادرات الغاز الطبيعي الجزائري

قبل التّعرف على الخيارات الاستراتيجية للجزائر لاكتساح أسواق الغاز وتأمين الإمداد إليها، ينبغي الاطلاع على حقيقة حالة قطاع الغاز فضلا عن تطور صادراته، لأنّ تحديد أحسن البدائل الاستراتيجية يتوقف على الإمكانات التصنيعية والتصديرية في مجال الغاز.

أولا. واقع قدرات قطاع الغاز الجزائري

تُعدّ صناعة تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل مثل النافثا والديزل من الصناعات الناشئة التي تسعى الجزائر إلى اقتنائها إلى جانب توسعة صناعة الميثانول في إطار توجهاتها لتنويع منتجات صادراتها

[1] بول ستيفنز، مرجع سابق، 13.

إعطاء قيمة مضافة لغازها الطبيعي. وفي هذا الصدد، هناك مشروع لإقامة مصنع GTL في منطقة تنهيرت بحوض إليزي[1].

ولحاجتها تصدير وتأمين إمدادات الغاز، قامت السلطات الجزائرية بتطوير بنى تحتية لتمييع الغاز الطبيعي، وشبكة خطوط أنابيب لنقل الغاز فضلا عن أسطول ناقلات الغاز.

في يتعلق بمجمعات التمييع بلغ إجمالي إنتاجها من غاز طبيعي مميع وغاز النفط المميع GPL ما يعادل ... مليون TEP خلال عام 2016 (أنظر الجدول رقم 2)

[1] أنيسة بن رمضان، *دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي* (الجزائر: دار هومة، 2014)، 302-303.

الجدول رقم 2: *مجمعات ومعامل تمييع الغاز الطبيعي في الجزائر وطاقتها الإنتاجية*

الموقع	المصنع	الغاز المميع	الإيثان	البروبان	البوتان	غازولين	غاز الهليوم المخصب	ايزوبيوتين	طريقة التمييع	عدد الخطوط الإنتاجية	تاريخ بدأ الإنتاج
أرزيو	COMPLEXE GL1Z	17,56 Millions m_3/an				123 000 T/an			MCR-APCI	6	1978
	COMPLEXE GL 2Z	17,820 Millions m_3 /an		410 000 T/an	327 000 T/an	196 000 T/an			MCR-APCI	3	1981
	Méga Train GL3/Z	10,5 millions m_3	300 000طن متري	275 000طن متري	58 000 طن متري	47 000 طن متري	115,5 millions m_3 par an		Air Products Inc. (APCI)		2014
سكيكدة	Méga train GL1K	9,978 millions m3	164 700 طن متري	275 000 طن متري	171 400 tonnes	108 700 tonnes métrique	163 millions Nm3 par an	2 640 tonnes	Air Products Inc. (APCI)		2013

المصدر: سوناطراك.

لتصدير غازها الطبيعي لأوروبا، تعتمد الجزائر على ثلاث خطوط أنابيب عاملة، بالإضافة إلى مشروعين أخرين قيد الإنجاز.

الأول، **خط غاز ترانس ميديترانيان** (Trans mediternean) المسمّى **إنريكو ماتي** (Enrico mattei)، يمتد من حقل حاسي الرمل إلى إيطاليا عبر تونس، بدأ العمل به عام 1983 بطاقة تصديرية

أصلية 18 مليار متر مكعب، وتمّ توسيع المنظومة سنه 1994 لتصل طاقته النهائية 33.15 مليار متر مكعب.

الثاني، **خط أنابيب الغاز المغرب– أوروبا** الذي يعرف **بيدرو دوران فاريل** (Duran Pedro Farell)، بدأ العمل في المشروع في 1 نوفمبر 1996 وتمّ التنفيذ في 9 نوفمبر. افتتح القسم الإسباني في 9ديسمبر1996. وابتدأ القسم البرتغالي في 27 فيفري1997. يمتد من الجزائر مرورا بالمغرب الأقصى والبحر المتوسط ليصل إلى إسبانيا ثم الى البرتغال.

الثالث، **خط ميدغاز**، يربط الجزائر مباشرة بإسبانيا انطلاقا من ميناء بني صاف ويصل عبر قناة بحرية إلى ميناء ألميريا الإسبانية. يبلغ طوله حوالي 210 كم، وتبلغ سعته التصديرية 8 مليار متر مكعب سنويا (أنظر الجدول رقم 3).

الجدول رقم 3: خطوط أنابيب تصدير الغاز الجزائري العاملة

اسم الخط	المصدر/الوجهة	تاريخ التشغيل	الطول ب كلم	السعة (مليار م^3/السنة)
خط إنريكو ماتي (GEM)	الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس	1983	1647 (منها 550 في القسم الجزائري)	33.15
خط بيدرو دوران فاريل (GPDF)	الجزائر إلى إسبانيا عبر المغرب الأقصى	1996	1370 (منها 521 في القسم الجزائري)	11.6
خط ميدغاز (MEDGAZ)	الجزائر إلى إسبانيا مباشرة	2011	210	8

المصدر: سوناطراك.

فضلا عن هذه الخطوط، هناك مشاريع أخرى جديدة يتم العمل عليها لإنجازها لزيادة صادرات الغاز الجزائري، هي[1]:

– مشروع **قالسي** (Galsi): سيبلغ طول خط أنابيب الغاز 850 كم، ومن المتوقع أن ينقل الخط في المرحلة الأولى 8 مليارات متر مكعب في السنة إلى سردينيا الإيطالية. ووفق المخطط فقد كان مقررا الانتهاء من عملية الإنشاء نهاية 2012.

– مشروع **نقل الغاز عبر الصحراء الكبرى** (TGSP): يبلغ طول الأنبوب الناقل للغاز الطبيعي من نيجيريا نحو أوروبا 4188 كم من ضمنها 2310 كم تقطع الأراضي الجزائرية. ويرجع التعطل في تنفيذ هذا المشروع إلى عدم استقرار منطقة الساحل وكذا الحاجة إلى استثمارات معتبرة لتشييده(أنظر الخريطة رقم5).

***<u>الخريطة رقم 5:</u>** أنابيب الغاز من الجزائر نحو أوروبا*

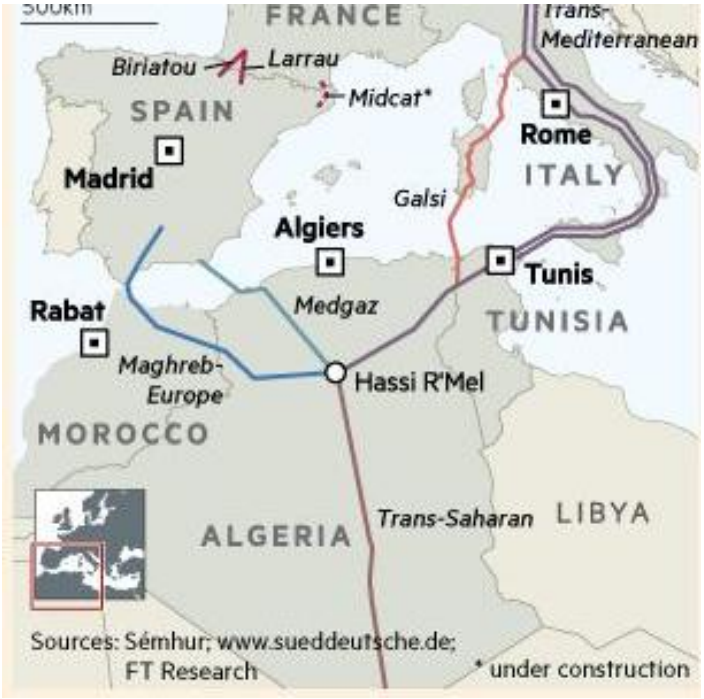

<u>Source</u>: FT, "France, Spain and Portugal look to unlock Algeria gas exports", June 2015.

[1] المرجع السابق، 306.

وعلاوة على ذلك، تحوز الجزائر أسطولا من ناقلات الغاز الطبيعي المميع يتشكل من 9 ناقلات تتراوح حمولتها ما بين 75000- 145000 متر مكعب بطاقة إجمالية تساوي 1.104 مليون متر مكعب. وبذلك فهي تساهم في استكمال حلقة صناعة تمييع الغاز الطبيعي وتسويقه[1].

ولتسويق انتاجها من الغاز بنوعيه الطبيعي والمميع، اختارت الجزائر الصيغة التعاقدية الأسلم لضمان صادرتها واستقرار الأسعار. في هذا الإطار، فإن العقود طويلة الأجل هي الصيغة الوحيدة التي تستجيب لهذه انشغالات[2]. وينبغي الإشارة إلى أن أغلب العقود اقترب تاريخ انقضائها، ما يشكل عامل ضغط إضافي على الجزائر.

ثانيا. لمحة عن تطور الصادرات الغازية

كانت الجزائر البلد الرائد في العالم في تسويق الغاز الطبيعي المميع، من خلال صادراتها منه للملكة المتحدة عام 1964، وغدت المُنتِج الأول للغاز الطبيعي المميع بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، بامتلاكها لأربعة مجمعات للتمييع تنتج نحو 27 مليار متر مكعب من هذا الغاز في السنة. وقد صارعت الجزائر لأعوام طويلة للحصول حسبها على ريع عادل لغازها الطبيعي المميع. حيث كانت الأسعار في بدايات تسويق هذا الغاز، بخاصة في عقود تصديرها للولايات المتحدة، مقترنة بتقييس تكاليف المعمل الثابتة والتضخم. وبعد الأزمة النفطية لعام 1973، بدأت شركة سوناطراك، تعمل على تغيير تسعيرها للغاز الطبيعي المميع حسب تقييس جديد مرتبط أساسا بأسعار النفط الخام.

كانت هذه الاستراتيجية ناجحة في أوروبا، حيث كان المشترون أكثر قدرة وجاهزية لتحمل هذه الزيادات في السّعر فضلا عن قلة البدائل، لكنّها في المقابل فشلت في الولايات المتحدة بسبب تراجع حاد

[1] أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، 306.

[2] Mansour KEDIDIR, op. cit., 227.

لأسعار الغاز الطبيعي في السوق الأمريكية نتيجة سياسة "الدخول المفتوح" إلى خطوط الأنابيب، هذا الأمر قوّض الشروط الاقتصادية لعقود الغاز الطبيعي المميع الجزائرية اللاحقة[1].

واتجهت الجزائر لاحقا من خلال شركة سوناطراك إلى إنشاء خطوط الأنابيب لضمان أمن طلب الغاز*. فبَنت خط المسمّى إنريكو ماتي عام 1983، الذي يربط الجزائر بإيطاليا عبر تونس بشراكة مع (Snam) الإيطالية، وعملت بعد ذلك إلى توسيع خطوط مبيعات الغاز الطبيعي إلى إيطاليا وإسبانيا. وقد شكلت هذه الخطوط للجزائر منفذ سوق أمن. وسمحت مشاركة سوناطراك كمالك لأسهم في شركات الخطوط إلى تعزيز التزامها بالإمداد.

وبحلول نهاية ثمانينيات القرن الماضي، استأنفت الجزائر مبيعاتها من الغاز الطبيعي المميع إلى الولايات المتحدة، بالاعتماد على عقود مبتكرة تأخذ في الحسبان الظروف المتعلقة بسوق الغاز الأمريكية[2].

من حيث الكميات المصدرة، قفزت صادرات الغاز الجزائري من 1.532 مليار م^3 عام 1970 إلى حوالي 57.70 مليار م^3 عام 2010، وقد سجلت أعلى قيمة لها في تاريخ صادرات الغاز الجزائري عام 2005 حين بلغ حجمها 64.266 مليار (م^3)[3] (أنظر الجدول رقم 4).

[1] غوردن شيرر، "شمال إفريقيا والبحر المتوسط،" في *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، محرر جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، 361.

* قبل افتتاح خط الأنابيب الأول عام 1983، كانت الجزائر تعتمد كليا على مبيعاتها من الغاز الطبيعي المميع إلى أوروبا.

[2] المرجع السابق، 362.

[3] أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، 307.

الجدول رقم 4: *تطور إنتاج الغاز الجزائري وصادراته*

السنوات	إنتاج الغاز الطبيعي	صادرات الغاز الطبيعي
2005	152	65.27
2006	150	61.56
2007	153	59.00
2008	154	54.50
2009	151	54.00
2010	146	57.70
2011	140	52.00
2012	132	51.80
2016	189	53.97

المصدر: سوناطراك

المطلب الثاني. الخيارات الاستراتيجية لاقتحام الأسواق الغازية

على الرغم من وفرة الغاز الطبيعي بمقادير ضخمة في أنحاء عديدة من العالم، إلاّ أنّ توزيع يبقى غير متساو، إذ تحوز دول الأوبك وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق على أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من هذا المورد، الأمر الذي نجم عنه تعقيدات تتعلق بطريقة ضمان إمدادات الغاز إلى مراكز الطلب وبالكلفة التي تناسب المُورد والمستهلك على السواء عن طريق سلسلة إنتاج الغاز وهي: الإنتاج، التمييع، النقل، والتغويز[1].

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، *اقتصاد الطاقة* (العين: دار الكتاب الجامعي، 2017). 329.

وتتمثل عملية نقل الغاز في توجيهه من منطقة استخراجه إلى غاية مركز طلبه بهدف تغذية شبكات التوزيع. على المستويين الوطني والدولي، يسمح نقل الغاز بالربط بين الحقول وشبكات التوزيع بطريقة فعالة.

ونظرا لتباين تواجد الغاز في العالم، فإنّ وسائل نقل الغاز تستلزم أحيانا تغطية مسافات طويلة جدا وعابرة للحدود من أجل ربط الدول المنتجة بتلك المستهلكة.

ولنقل الغاز بفعالية، هناك وسيلتين متكاملتين لذلك، اللتان ترتكزان على تقنيات مختلفة:

– أنابيب الغاز: وهي وسيلة نقل الغاز الأكثر شيوعا لأنّها موثوقة ومُربحة.

– التمييع الغاز الطبيعي: تسمح هذه التقنية بنقل الغاز لمسافات طويلة جدا. فعندما يصبح سعر النقل عبر الأنابيب باهضا جدا أو مستحيلا (مثل عبور المحيط الأطلسي)، يتم تمييع الغاز ثمّ يشحن عن طريق ناقلات خاصة نحو مناطق استهلاكه[1].

في السابق، كان الغاز الطبيعي وقودا وطنيا أو إقليميا، ولكن توسع خطوط الأنابيب لمسافات طويلة، وتطور الغاز الطبيعي المميع أحالا الغاز الطبيعي إلى تجارة عالمية أكثر فأكثر[2].

أولا. خيار التركيز على سوق الغاز الأوروبية (نظام خطوط الأنابيب)

نقل الغاز الطبيعي بالأنابيب هو الأكثر شيوعا والأجدى اقتصاديا حينما تسمح طبيعة تضاريس الأرض والمساحة بذلك. ووفقا لهذه الطريقة يشحن الغاز من خلال شبكة معقدة من الأنابيب انطلاقا من آبار إنتاجه وصولا إلى مناطق استهلاكه بسرعة وأمان.

[1] http://www.estoppey-chauffage.com/gaz

[2] يوسف خليفة اليوسف، *مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية* (بيروت: مركز الوحدة العربية، شباط، فبراير 2011). 391.

يتطلب أي مشروع غازي، تأمين الإمدادات لضمان التشغيل بالطاقة الكاملة، وتُعدّ العقود طويلة الأجل، أفضل خيار لتحقيق ذلك. وقد وُطد هذا الأمر، لأنّ العديد من مشاريع الغاز الكبيرة، على غرار بناء خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، تستلزم عند انطلاقها، رأس مال كبير، بشكل يفوق مشروعات النفط حتى البحرية منها في المياه العميقة، ومن ثمّ لا بد من اللجوء إلى التمويل الخارجي عن طريق الاستدانة، وهذا ما يفسر الحاجة إلى عقود طويلة الأجل، لضمان خدمة الدّين، والمساهمة في تقاسم المخاطر بين الطرفين[1].

لذلك فإنّ معظم العقود طويلة الأجل تشتمل على الأرجح مادة **خذ** أو **ادفع** الشرطية (Take or pay) أو بنودا مشابهة لها، والمرشحة للاستمرار كإحدى السّمات المميّزة لعلاقات إمداد الغاز، لأنّها توفر الأساس للبائع والمشتري على السواء لتبرير الاستثمارات اللازمة في البنية التحتية للغاز الطبيعي المحفوفة بالمخاطر لأمد طويل، والتركيز الرأسمالي العالي، ومدة الإيراد البطيئة بعض الشيء[2].

بفعل عنصر "طغيان المسافة"، فإنّ تجارة الغاز بحاجة لسوق إقليمية لا عالمية، وكون هذا المورد سلعة كبيرة الحجم ومنتجا منخفض القيمة، فإنّ تكاليف نقله تُعدّ مرتفعة، وهذا معناه أنّ فارق السّعر بين الأسواق الإقليمية المختلفة، يفترض أن يكون كبيرا نسبيا، حتى يكون توصيل الإمدادات بين هذه الأسواق، مجديا حقا من منظور تجاري، وهذا يتطلب أيضا وجود بنى تحتية كافية لنقل إمدادات الغاز في المقام الأول، وتوفر عملية المراجحة* الفعلية، وسعرا عالميا عبر مختلف الأسواق، ودون ذلك فلا وجود لشيء اسمه "سعر الغاز العالمي"[3].

---

[1] بول ستيفنز، مرجع سابق، 14-15.

[2] غوردن شيرر، مرجع سابق، 353.

* المراجحة: هي التجارة القائمة على الاستفادة من الفروق في السعر، بين سوقين أو أكثر، للسلعة نفسها.

[3] بول ستيفنز، مرجع سابق، 11-12

مزايا: لقد أكد نقل الغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب، مع مرور الوقت وفي كامل مناطق العالم أنّه الوسيلة الأدنى تكلفة، لا سيما لمسافات قصيرة، فهو أكثر اقتصادا من شحن الغاز الطبيعي المميع، الذي لا يصبح تنافسيا إلاّ في حالة بلوغ مسافات تتجاوز آلاف الكيلومترات[1] (أنظر الشكل رقم 5)، وهو ما أفضى إلى تطور تداول الغاز الطبيعي بشكل كبير في الأسواق الإقليمية والوطنية التي كان وصلها بشبكات الأنابيب ممكنا[2].

الشكل رقم 5: تكاليف نقل الغاز: غاز الأنابيب مقابل الغاز الطبيعي المميع

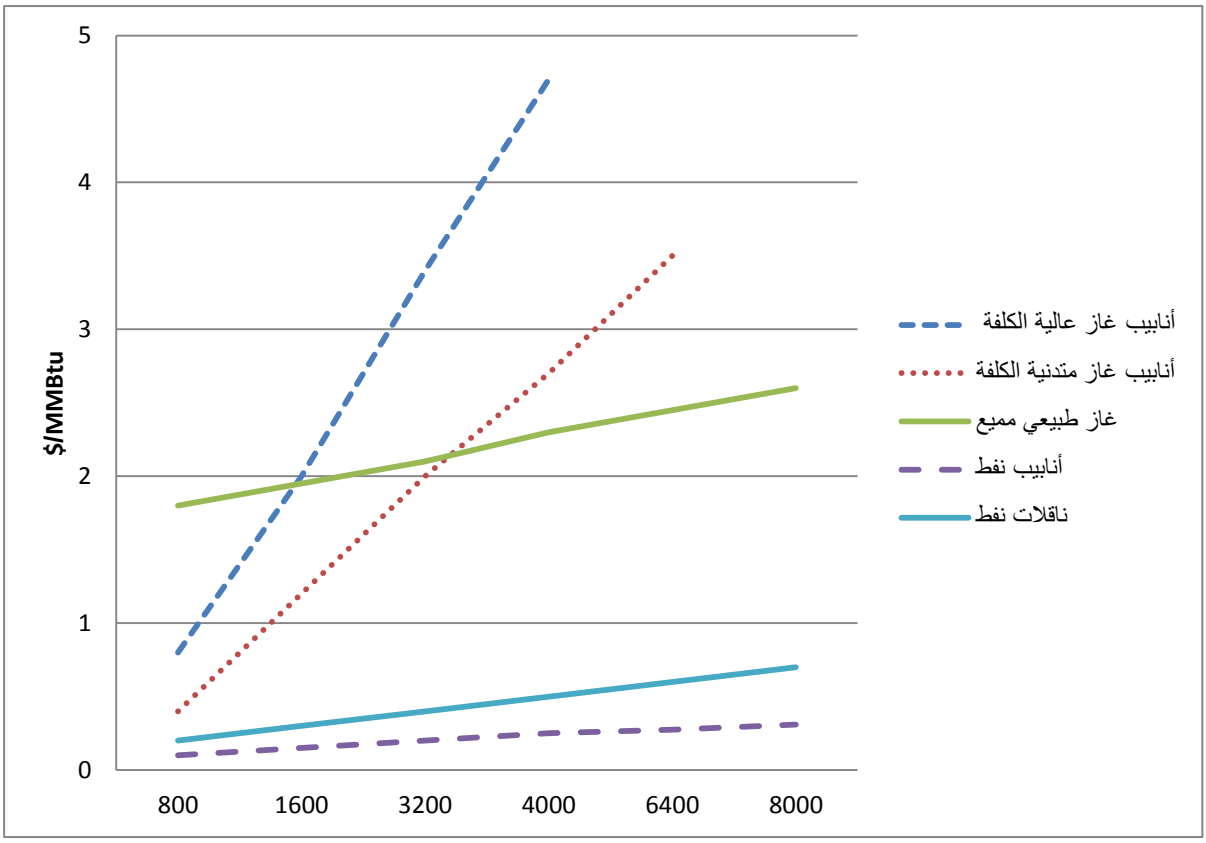

Source : IFP.

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 21.

[2] دونالد إ. جَكِت وميشيل ميكوت فَس، "هل يمكن إنجاز سوق غازي طبيعي عالمية؟" في *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، محرر جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، 796-797.

عيوب: إلّا أنّ نقل الغاز بالأنابيب قد كون مصدرا لصراعات ومشاكل ذات طبيعة مختلفة (اقتصادية، سياسة، قانونية، وجيوسياسية) منها المتعلقة ببناء الأنابيب الناقلة، لأجل هذا عمدت بعض الدول المصدرة للغاز إلى جعل تسويقه يقتصر على المناطق القريبة[1]، ولعل أوضح مثال لذلك هو النزاع الروسي الأوكراني، الناجم عن خلافات حول أسعار الغاز والديون المتعلقة به. نشب الخلاف حينما بادرت أوكرانيا عام 2006 باقتطاع حصة من الغاز الروسي الموجه نحو أوروبا عبر الأنابيب العابرة لأراضيها، والذي تأجج نهاية عام 2013 وطيلة عام 2014، عندما عرفت أوكرانيا أزمة سياسية حادة على خلفية رفع سعر الغاز الروسي من 268 دولار أمريكي إلى 465 دولار أمريكي لكل 1000 (م^3)[2].

يتصف النقل عبر خطوط الأنابيب أيضا بعدم المرونة، فمثلا مسار أنبوب الغاز الذي ينطلق من روسيا ليصل إلى أوروبا ليس من اليسير تغيير وجهته نحو آسيا. هذا الأمر يستدعي توافق كافة الشركاء في المشروع (البلدان المنتجة، والمستهلكة، ودول العبور)[3].

أي مشروع لبناء خط أنابيب الغاز يكون محدّدا بدقة بين الأطراف المعنية، فمثلا نهاية خط المتفق عليها تكون باتة، وإذا لم يظهر شيء، فسيكون من العسير للبلد المستهلك إيجاد إمدادات غاز بديلة، من حيث العوامل اللوجستية، فضلا عن الأمور التجارية[4].

يفضي النمو السّريع لاحتياجات الدول المستهلكة من الغاز الطبيعي واضطرارها إلى اللجوء إلى مصادر إنتاج أكثر فأكثر بُعدا عن الأسواق الكبرى، فضلا عن رغبة تنويع الأسواق لدى البلدان المصدرة، إلى زيادة الحاجة إلى نقل الغاز الطبيعي في شكله المميع.

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 330.

[2] http://www.estoppey-chauffage.com/gaz

[3] Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 126.

[4] بول ستيفنز، مرجع سابق، 14.

ثانيا. خيار تنويع الأسواق الغاز (نقل الغاز الطبيعي المميع (GNL) بالناقلات)

اعتبر الغاز الطبيعي المميع بديلا مكلفا، لكنّه لم يعد كذلك. فقد تناقصت تكاليفه نحو 30 % في السنوات القليلة الماضية، ممّا جعله أكثر تنافسية مع غاز الأنابيب[1]. حيث تضاعفت مبادلات الغاز الطبيعي المميع في مدة عشر سنوات، لتمثل أكثر من 30 % من التبادلات الدولية للغاز، ونسبة 7 % من الاستهلاك العالمي منه. أمّا من حيث المنشآت، فقد أحصي نهاية عام 2008، 36 وحدة تصدير أو تمييع نشطة في 16 دولة، موصولة ب60 وحدة استيراد عبر 443 ناقلة عاملة (مقابل حوالي 100 فحسب في عام 1998)، وهذه الأرقام مرشحة للزيادة بقوة بالنظر إلى عدد مشاريع البناء وعمليات الاستلام الحالية[2]. وبحلول 2035، فإنّ الغاز الطبيعي المميع سيمثل حسب توقعات بريتيش بتروليوم أكثر من نصف المبادلات الخاصة بالغاز الطبيعي[3].

يُظهر الجدول رقم 5 تطور التجارة الدولية للغاز الطبيعي، من خلال الإشارة إلى الكميات المنقولة سنويا عبر أنابيب الغاز وبالناقلات. ويمكن الملاحظة أن حصة الغاز الطبيعي المميع في هذه المبادلات تنامت خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2016 من 6% إلى 32%.

[1] يرغن، دانييل. "أمن الطاقة والأسواق،" في *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، محرر جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، 117.

[2] Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 21.

[3] BP, *BP Statistical Review of World Energy 2016* (London: BP p.l.c., 2016), 35.

الجدول رقم 5 : *تطور التجارة الدولية للغاز الطبيعي (مليار م³)*

	1970	1980	1985	2000	2011	2016
غاز الأنابيب	42.9	169.6	178.0	516.3	694.6	755.7
الغاز الطبيعي المميع (الناقلات)	2.7	31.3	50.9	137.7	330.8	355.6
المجموع	45.6	201.0	228.8	654.0	1025.4	1111.3

Source: Cornot-Gandolphe, 1993, CEDIGAZ, BP Statistical Review.

إنّ إمكانية هذه التجارة العالمية الكبيرة من الغاز الطبيعي المميع تستمد من ظاهرة مادية وحيدة، حين يضغط الغاز الطبيعي، ويبرد إلى درجة حرارة −260 فهرنهايت (−162 درجة مئوية)، فإنّه يتخذ شكلا سائلا، وهكذا، يتقلص حجمه إلى 600/1 من الحيز الذي يشغله في حالته الغازية، الأمر الذي يسمح بضخه إلى ناقلة مصممة خصيصا، ويشحن بحريا إلى مسافات بعيدة، ومن ثم يخزن ويعاد تحويله إلى غاز (عملية تغويز) ويضخ عبر خطوط الأنابيب ويرسل إلى المستهلكين[1].

تطور الغاز الطبيعي المميع، بدا أنّه يزيل الحواجز ويدمج الأسواق، بشكل يسمح بإقامة سوق غاز طبيعي عالمية تكون فيها الأسعار متقاربة[2]. حاليا، لا وجود لهذه السوق وإنّما هناك ثلاث أسواق إقليمية في أمريكا الشمالية، وأوروبا، وشمال شرق آسيا.

لمدة طويلة بقي سعر الغاز في أمريكا الشمالية متدنيا، لأن الإنتاج المحلي، المدعم بواردات من كندا، يكفي لتلبية الحاجات المحلية. فسعر الغاز والحالة هذه ينجم عن منافسة تسمّى غاز−غاز. مع ذلك، هناك صلة وثيقة بين أسعار كل من الغاز والمنتجات النفطية: إذا ارتفع سعر الغاز (مثلما كان

[1] يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، 466.

[2] المرجع السابق، 448.

عليه الحال غداة أزمة كاليفورنيا) فإنّ المستهلكين يتجهون نحو الوقود المحلي، بالإضافة إلى ذلك، لوحظ منذ عهد قريب، أنّ بعض الصناعات التي يتمّ تموينها بالغاز الطبيعي، تتوقف ببساطة عن العمل حينما تبلغ أسعار الغاز مستوى عال بشكل مفرط[1].

بالمقابل، فإنّ أوروبا صارت بشكل سريع تابعة للواردات القادمة من روسيا والجزائر وفيما بعد النرويج أيضا. هذه الواردات تتطلب إنشاء بنى تحتية (أنابيب غاز، وحدات تمييع، ناقلات، ووحدات إعادة التغويز) والتي تستلزم استثمارات مكلفة لا يمكن تثميرها إلاّ عندما يتعهد الزبائن عقدا بشراء الغاز لمدة قد تبلغ 20 سنة. وينبغي أيضا طمأنة الزبائن من خلال إبقاء الغاز تنافسي مع باقي المنتجات، الوقود المنزلي والوقود الثقيل، الأمر الذي أفضى إلى وضع صيغة التقييس التي تربط بين أسعار كل من الغاز والمنتجات النفطية البديلة.

بينما في شمال شرق آسيا، وبالأخص اليابان، أكبر مستورد عالمي، تجلب كامل مواردها من الغاز من إندونيسيا، وماليزيا، وروسيا والشرق الأوسط. وهنا كذلك، تبقى صيغ تقييس تسعير الغاز بأسعار المنتجات النفطية ضرورية لضمان تنافسية هذا المورد.

تقليديا، كان سعر الغاز أكثر ارتفاعا في أوروبا منه في أمريكا الشمالية، وأكثر زيادة في آسيا منه في أوروبا، فآسيا اقتصرت واردتها على الغاز الطبيعي المميع لوحده، الأغلى ثمنا من الغاز التقليدي. وخلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته احتفظت الأسعار نسبيا باستقرارها: من 1إلى 3 دولارات أمريكية /MMBTU في الولايات المتحدة، ومن 2 إلى 4 دولارات أمريكية/MMBTU في أوروبا ومن 3 إلى 5 دولارات/MMBTU في اليابان. وفي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008، تضاعفت الأسعار

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, op. cit., 70-71.

تصل ثلاثة أضعاف في كافة الأسواق. وهي تتجه نحو التقارب وتُظهر تقلبا أكثر، نتيجة الموجة الأخيرة لتحرير الأسواق الغازية. في عام 2009، تهاوت الأسعار لمستويات أكثر تدنيا[1](أنظر الجدول رقم 6).

<u>الجدول رقم 6:</u> *تطور أسعار الغاز الطبيعي حسب مناطق استهلاكه الكبرى (2012-2016)*

الوحدة: $/MBtu

2016	2015	2014	2013	2012	
2.5	2.6	4.4	3.8	2.8	Henry Hub
4.8	6.8	10.1	11.8	11.5	Europe - Average
6.9	10.2	16	16	16.6	Japan LNG
7.5	9	17.1	18.7	19.3	Brent

<u>Source:</u> *CEDIGAZ, US EIA, Reuters.*

مزايا: وممّا لا ريب فيه، أن الكثافة العالية لطاقة الغاز الطبيعي المميع، تكاليف نقله البحري المنخفضة، سمحت لهذا الغاز أن يشكل ركيزة أساسية لتجارة الغاز الدولية، وكذا ميزته التنافسية، من حيث تكلفته التي تقل عن تكلفة الأنابيب، وقدرته على الوصول إلى أسواق كان الوصول إليها مستحيلا، ومرونته الكبيرة في تعزيز أمن الإمدادات، فالغاز الطبيعي المميع في إمكانه مواصلة توسعه، كونه نموذج السلعة الأسرع نموا والأكثر تداولا في العالم[2].

عيوب: تزداد تكاليف نقل الغاز المميع طرديا مع ارتفاع كلفة بناء الناقلات، لما تتطلبه من شروط فنية تختلف عن باقي الناقلات الخاصة بموارد أخرى للطاقة، حيث تُعدّ عملية تمييع الغاز مكلفة لاعتمادها على استعمال أوعية مصنوعة من أمزجة الحديد- النيكل باهظة الثمن، كما تستوجب توفر

[1] Ibid., 72.

[2] بول ستيفنز، مرجع سابق، 20.

وحدات تبريد عند المصدر، ووحدات تغويز في مناطق الاستهلاك. إضافة إلى ارتفاع التكاليف الضرورية لبناء مرافق استقبال الغاز وتفريغه وتوزيعه إلى هذه المناطق[1].

ولتوسعة تجارة الغاز الطبيعي المميع أبعاد أمنية متضاربة. فهي تساهم في المزيد من تنوع إمدادات الطاقة ومصادرها. غير أنّها، في الوقت ذاته، تخلق اعتمادات عالمية جديدة عرضة للتوقف[2].

قد تمثل السوق العالمية لغاز الطبيعي المميع، منفعة للمصالح الاقتصادية الجزائرية والأورو متوسطية، وفي الوقت نفسه، تعزز مصالح أمن الطاقة، من خلال تنوع العرض، والمرونة تجاه انقطاع الإمدادات، وتقلل هذه العوامل من ضغط الهواجس المقترنة بالاعتماد على الاستيراد[3].

وهناك تطورات أخرى، أكثر حداثة، ترتبط بنقل الغاز الذي يمكن أن يوسع تجارة الغاز الدولية، وتشمل هذه التطورات: الغاز الطبيعي المضغوط (GNG) وتحويل الغاز إلى سوائل (GTL) والغاز عبر الأسلاك (gas by wire) والغاز المتجسد (embodied gas)[4]، من شأن هذه التطورات أن تمثل هذه خيارات مستقبلية إضافية أمام الجزائر لتصدير غازها للأسواق الخارجية، بشرط تحكمها في هذه التقنيات وأيضا تحقيقها للجدوى الاقتصادية.

قدّم هذا الفصل، الرّهانات الرّئيسة للجزائر لتأمين سلسلة عرض طاقة الغاز الطبيعي بدءا من تعزيز احتياطاتها وزيادة قدراتها الإنتاجية إلى تسويق منتجاتها، وتواجه الجزائر خيارات حاسمة لكسب هذه الرهانات.

الأول، لقد تبين أنّ رهان توسيع الاحتياطات الغازية يعد الأولوية القصوى لدى الجزائر في قطاع الطاقة، وأنّ خيار استخراج الغاز الصخري في البلاد، ما يزال في مراحله المبكرة، ومن المستبعد أن يكون

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، 330.

[2] دانييل يرغن، "أمن الطاقة"، مرجع سابق، 118.

[3] بول ستيفنز، مرجع سابق، 21.

[4] المرجع السابق، 20.

هناك إنتاج لهذا الغاز غير التقليدي بكميات تجارية في الأمد القريب، وإن اعتبرت نتائج التنقيب التجريبي واعدة على الأمدين المتوسط والبعيد.

ويعد استغلال الاحتياطات الغازية في بحر المتوسط فرصة غير متوقعة لاقتصاديات دول شرق المتوسط، وقد يكون خيارا مثمرا في المستقبل بالنسبة للجزائر، لكن، الملاحظ أنّ القيود الاقتصادية والبيئية تبقى – على غرار الغاز الصخري– أهم القيود التي تواجه تطوير التنقيب البحري.

الثاني، رهان تطوير قدراتها الإنتاجية. هناك خيار الوطنية الطاقوية (السيادة على الثروات) التي تتطلب الاعتماد على التنفيذ والاستثمار الوطني المباشر مع إمكانية الاستعانة بالشركات الأجنبية من خلال بعض العقود على غرار عقود الخدمة. والخيار الثاني يتمثل في الشراكة الأجنبية حيث يتطلب بعض التنقيب عن بعض الحقول استثمارات رأسمالية كبيرة، وخبرات متطورة، وتقنيات متقدمة وتمويلا مستمرا لخطط الاستكشاف.

والثالث، رهان الولوج إلى الأسواق الغازية وتأمين الامدادات نحوها، والذي يرتكز على خيارين استراتيجيين هما: خيار التركيز على السوق الأورومتوسطية، وخيار تنويع الأسواق، من خلال التنقيب عن زبائن جدد في مناطق جديدة.

لمعرفة قدرة قطاع الغاز الجزائري على كسب الرهانات السابقة الذكر، وكذا دوره في تعزيز أمن الطاقة الأورومتوسطي، ينبغي تشخيص استراتيجي لواقعه ومدى تنافسيته، وتحديد مكانة الغاز الطبيعي في أمن الطاقة في هذا الفضاء الجيوسياسي من خلال سياسات الطاقة والاستراتيجيات الخاصة بهذا المورد، الفردية منها والمشتركة، للجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

الباب الثاني

في مجال الغاز الطبيعي، الجزائر منتج مصنف عالميا، وهي مالك موارده المهيمن في منطقة المتوسط، وهي أيضا ثالث أكبر مصدر في السوق الأوروبية، بعد روسيا والنرويج، والتي سيكون لها في هذا الدور تأثيرها الأقوى على أمن الطاقة الأورومتوسطية.

كمسألة استراتيجية، ينبغي للجزائر لتعزيز دور غازها الطبيعي في أمن الطاقة الأورومتوسطي، أن تعمل لوحدها ومع المستثمرين الأجانب على تطوير قاعدة الاحتياطي الغازي، وتوسعة قدراتها الإنتاجية منه والتنافس من أجل المحافظة على حصتها سوقية وعائداتها في السوق الأوروبية للغاز.

وأمام هشاشة الاقتصاد، وزيادة التنافس داخل هذه السوق، ينبغي على الجزائر لتحسين هذا الوضع الصعب، صياغة استراتيجية جديدة لغازها أكثر جدوى، وهذا الأمر يتطلب اعتماد تخطيط استراتيجي الذي نعني به الطريقة التي يخصص بها قطاع الغاز موارده وينظم جهوده الرئيسة لتحقيق أغراضه ومنها تعزيز دوره في أمن الطاقة الأورومتوسطي، والذي يكون من خلال تشخيص مسبق لواقع القطاع الغازي وتنافسيته، والتّعرف على مختلف السّياسات والاستراتيجيات المعتمدة في هذا المجال من قبل الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي لاسيما في إطار الاعتماد المتبادل، وهذا ما يعرضه الباب الثاني من البحث.

الفصل الأول

التشخيص الاستراتيجي لواقع القطاع الغازي الجزائري وتنافسيته

يعدّ تحليل سوات (SWOT) من أهم المداخل في التشخيص الاستراتيجي، والذي يقوم على تحليل العلاقة بين المتغيرات الأربعة الرئيسة لبيئتين الداخلية والخارجية، وهو نظام يعتبر من أفضل النظم لبناء استراتيجيات للوصول إلى الأهداف المرجوة ونجاح القطاع. وعليه، يتضمن هذا الفصل المباحث الثلاثة التالية:

- تحليل البيئة الداخلية: نقاط القوة والضعف
- تحليل البيئة الخارجية: الفرص والتهديدات
- المنافسون للغاز الجزائري في الفضاء الأورومتوسطي

المبحث الأول. تحليل البيئة الداخلية

يقوم تحليل البيئة الداخلية لقطاع الغاز الجزائري على متغيرين أساسيين. الأول، مكامن القوة الهيكلية أو الظرفية التي قد يعتمد عليها لتدعيم دوره في أمن الطاقة الأورومتوسطي والثاني، بؤر الضعف الهيكلية أو الظرفية التي تضعف مناعة القطاع، وقدرته على تحقيق الأهداف المحدّدة.

المطلب الأول. نقاط القوة

تتمتع الجزائر بمقومات كبيرة "مواطن قوة"، وهي تمثل الأوراق الرابحة لها، التي يجدر استثمارها لتعزيز قدرات تصدير غازها، وتتمثل أهم هذه المقومات في:

- احتياطات غازية هامة (شباب جديد لحقل حاسي الرمل + الغاز الصخري).
- شبكة خطوط أنابيب غاز عابرة للقارات.
- خبرة في صناعة الغاز الطبيعي المميع.
- القرب الجغرافي.
- مصدر موثوق (الجزائر شريك استراتيجي موثوق)*.

أولا. القرب الجغرافي

حسب جون لويس ميكيائيلي وتيري مايير Jean louis Mucchielli, Thierry Mayer، فإنّه في التجارة الدولية "يمثل القرب الجغرافي محددا أساسيا لأحجام السّلع المتبادلة بين الدول"[1]. ولتأويل أهمية

* يقتصر التحليل في هذا الفصل على العنصرين الأخيرين، لأنّ الثلاثة الأولى سبق تناولها في الفصل السابق.

[1] Jean- Louis MUCCHIELLI et Thierry MAYER, *Economie Internationale* (Paris : Editions Dalloz, 2eme édition, 2010), 227.

هذا القرب في أي تبادل تجاري، من المناسب تحديد المسافة المأخوذة في إطار عام لصفقة تجارية بين بلدين. لأنّ تكاليف النقل المتغيرة حسب البعد الجغرافي تنعكس دوما على سعر السّلعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي إضافة مسألة تكاليف الاتصال المترتبة عن هذا البعد الذي يزيد المبادلات تعقيدا[1]. وتجدر الإشارة إلى أنّ مسارات إمدادات الغاز تكون أكثر اعتمادا على القرب الجغرافي والاستثمارات من مسالك إمدادات النفط؛ إذ لا يمكن للغاز الطبيعي أن يضخ بسهولة في سفينة أو يحمل على عربة قطار بل يجب أن ينقل بخطوط أنابيب أو يعالج ليشحن عبر البحر، ورغم أنّ تكاليف تمييع الغاز وإعادته إلى حالته الأولية تشهد تراجعا، إلاّ أنّ هذه العملية لاتزال تحتاج إلى رأس المال كثيف بشكل ملموس[2]. في شأن علاقات الجزائر بأوروبا في مجال الغاز، يمثل القرب الجغرافي عنصرا أساسيا في جعل الغاز الجزائري أكثر تنافسية، نتيجة قصر المسافة (أنظر الجدول رقم 7).

[1] Ibid., 230.

[2] توبي شيللي، مرجع سابق، 31.

الجدول رقم 7: *عامل المسافة بين أهم موردي الغاز للاتحاد الأوروبي*

الوحدة: كلم

الغاز الطبيعي المميع	المسافة	أنابيب الغاز	المسافة
الجزائر/ فرنسا (من ميناء إلى ميناء)	530	الجزائر/ إسبانيا (انطلاقا من الحقل): خط بيدرو دوران فاريل	1370
الجزائر/ إسبانيا (من ميناء إلى ميناء)	370	الجزائر/ إيطاليا (انطلاقا من الحقل):	2475
الجزائر/ إيطاليا (من ميناء إلى ميناء)	310	روسيا/ أوروبا	4170
		حقل يامال (سيبيريا)	5500
نيجيريا/ فرنسا	3980		
نيجيريا/ إسبانيا	3359		
نيجيريا/ إيطاليا	4000		
قطر/ فرنسا	5940		
قطر/ إسبانيا	4710		
قطر/ إيطاليا	4000		

المصدر: سوناطراك.

بهذا المستوى المتدني من التكلفة، فإنّ الغاز الجزائري من هذا الجانب يرتب على رأس قائمة موردي الغاز لجنوب أوروبا، متقدما عن النرويج وروسيا، التي تتراوح تكاليف نقل غازيهما من 2 إلى

3.2 $/Mbtu[1]. هذا العامل الأساسي المتمثل في القرب الجغرافي، يسمح فضلا عن ربط ضفتي المتوسط من خلال شبكة من القنوات، تطوير منشآت التمييع وإعادة التغويز.

على صعيد أنابيب الغاز، فإنّ قدرة التصدير تبلغ حاليا 42.75 مليار متر مكعب، ومن المرتقب مضاعفة حجمها بعد إتمام إنجاز مشروع غالسي الذي يربط الجزائر بإيطاليا، وتنفيذ مشروع (TSBG)الذي ينقل غاز نيجيريا إلى أوروبا عبر الأراضي الجزائرية. إذا كان من الواضح أن القرب الجغرافي يعمل لصالح الأنابيب، فإنّه من المؤكد أيضا في مصلحة الغاز الطبيعي المميّع بفعل قصر المسافة التي تفصل ضفتي المتوسط، والتي تجعله أكثر مرونة على مستوى البيع. لذلك فإنّ تطوير قدرات تمييع الغاز الطبيعي المقدرة حاليا ب55.85 مليون طن، يمثّل انشغالا أساسيا للسلطات الجزائرية.

في الجانب الأوروبي، الطموح المشترك نفسه، حيث تمّ تطوير صناعة إعادة تغويز من قبل أكبر ثلاثة زبائن للغاز الجزائري. في إسبانيا، إلى جانب المصانع الثلاثة القديمة، هناك منشآت جديدة شيّدت بدءا من عام1995[2]. في إيطاليا، سمحت السياسة ذاتها ببناء وحدات إعادة التغويز، إضافة إلى برمجة ثمانية مشاريع أخرى. بالنسبة لفرنسا، فإنّه لديها أربع وحدات منها اثنان جديدتان. في حين، يبقى البرتغال إلى غاية الآن الدولة الوحيدة التي لم ترغب في تنمية قدراتها في هذا المجال.

ما يسترعي الانتباه هو أنّ مجموع هذه البنى التحتية يشجع على ظهور سوق طاقة إقليمي، حيث تجسد في كل من إسبانيا وإيطاليا على الخصوص، دور بلدان عبور الغاز الجزائري لتموين باقي دول أوروبا[3]. مع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن بداية تشكل ملامح الفضاء الغازي الأورومتوسطي، ترجع أساسا إلى عامل قرب السوق.

[1] Aurélia MANE-ESTRADA, op. cit, 96.
[2] Ibid., 14.
[3] Ibid., 15-16.

ثانيا. مصدر موثوق (الجزائر شريك استراتيجي موثوق)

مهما كان شكل التصدير (بالأنابيب أو بالناقلات)، فإنّ سوق الغاز الأوروبية على غرار باقي الأسواق الإقليمية مرشحة للتوسع بشكل كبير، لذا فإنّ السمعة الجيدة التي تتمتع بها الجزائر داخل هذه السوق، باعتبارها المصدر الاستراتيجي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف وبإمداد ثابت ودائم إلى دول الاتحاد الأوروبي، تسمح بتوفير عدة مزايا وتحفز تكامل الجزائر ضمن الاستراتيجية الأوروبية لتعزيز أمن طاقتها[1].

ويمكن اعتبار الجزائر مزودا أكثر رسوخا وأمنا للغاز الطبيعي المميع بشكل رئيسي وغاز الطبيعي جزئيا بسبب تبنيها تسعير السوق، والانفتاح على الرأسمال الأجنبي في الاستكشاف والإنتاج في قطاع الغاز. حتى في عزّ الأزمة الأمنية التي شهدها البلد، لم تنقطع صادرات الغاز، إلاّ مرة وحيدة لفترة مقتضبة بعد هجوم على خط أنابيب أنركو ماتي، الذي أعيد تشغيله بسرعة[2].

هذا الأمر، جلب للجزائر احترام مفاوضي الدول المستوردة، الذين وصلوا إلي اعتقاد راسخ بأن هذا البلد، يمثل شريكا جادا وجديرا بالتصديق، والذي يمكنهم الارتباط به على المدى الطويل[3]. حيث تدعم الحوار بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في قطاع الطاقة، في 7 جويلية 2013، بالتوقيع على اتفاق إقامة شراكة استراتيجية بين الطرفين في هذا الميدان[4].

---

[1] الشريف بقة ونبيل زغبي، "واقع قطاع المحروقات الجزائري في ظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة" (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الأول حول *السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 7-8 أفريل 2015)، 14.

[2] غوردن شيرر، مرجع سابق، 365-366.

[3] Belaid ABDESSELAM, *Le gaz algérien: stratégies et enjeux* (Alger : Editions Bouchène, 1989), 99.

[4] Farida SI-MANSOUR et Djamel SI-MOHAMMED, «Problématique énergétique et reconfiguration du marché mondial: Quelle(s) options(s) pour l'Algérie dans le cadre du partenariat avec l'Union Européenne?» (Colloque sur *Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques: entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux* UFAS, Sétif, 7-8 avril 2015), 13.

المطلب الثاني. نقاط الضعف

على الجانب المقابل، فإنّ واقع قطاع الغاز في الجزائر يبقى منخورا بمجموعة من بؤر ومواطن الخلل والتي ينبغي معالجتها، من بينها:

- نقائص في إدارة الموارد البشرية وتبعية تكنولوجية.
- معضلة الريع الطاقي.
- تزايد الاستهلاك الطاقوي (الغازي) الداخلي وتراجع الإنتاج.
- زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الاستثمار.
- الفساد وانعدام الشفافية.
- عدم جاذبية النظام التعاقدي والجبائي وتعديلاته المتكررة.

أولا. نقائص في إدارة الموارد البشرية وتبعية تكنولوجية

تتمثل النقائص في إدارة الموارد البشرية لمجموعة سوناطراك خصوصا فيما يلي[1]:

- خسارة الشركة كفاءاتها (التقاعد، الاستقالات...) لفائدة الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر نفسها أو في دول منتجة أخرى، بسبب سياسة الموارد البشرية المتبعة، والتي تفتقر إلى الحوافز الملائمة (الأجور، ترقيات، المزايا...)، فضلا عن قضيتي سوناطراك 1 و2 ودورهما في تثبيط همة عدد كبير من الإطارات المتميزة.

[1] Abdenour Kashi, «L'Algérie du pétrole et du gaz,» *El Watan*, 16 avril 2016.

– غياب سياسة حقيقية للتكوين: فنمط التكوين المعتمد غير ملائم بالأخص لافتقاره المعابر والتبادلات بين الجامعات، ومراكز البحث والشركة.

– نقص الاستثمارات اللازمة للحصول على التكنولوجيا والتحكم فيها على طول السلسلة الغازية.

أمّا التبعية التكنولوجية فإنّها تتجلّى في كثافة اللجوء إلى الخبرة الأجنبية لعدم التحكم في التقنيات الحديثة في مجال التنقيب، والتطوير والاستغلال، وبالأخص تقنية الاسترجاع الثلاثي* المسمّاة (Enhanced Oil Recovery) في الحقول الكبيرة على غرار حاسي الرمل.

وعلى الرغم من الإقرار بهذه التبعية منذ سبعينيات القرن العشرين بصفتها محورا استراتيجيا مهما، الذي يستلزم تخصيص استثمارات كافية لتقليصها، غير أنّ استمرار اللجوء إلى عقود الخدمة التي تكلف حسب السنوات ما لا يقل عن 15 مليار دولار أمريكي، يُؤكد بقاء التبعية التقنية تجاه الشركات الأجنبية الخدمية.

وهكذا، فإنّ الجزائر بفضل شساعة احتياطاتها المؤكدة وتلك المحتملة من الغاز غير التقليدي، لديها امكانات حقيقية لتلبية حاجات الدول الأوروبية من هذا المورد، بشرط التحكم في التقنيات واستيعاب التأثيرات على البيئة[1].

ثانيا. معضلة الريع الطاقوي

* استرجاع ثلاثي: استخراج إضافي، لا سيما عن طريق استخدام إحدى طرائق الاسترجاع المحسنة (الحرارية أو الكيماوية أو الممزوجة) لاحتياطات المحروقات الصعبة لتحقيق من خلال الاسترجاع الأولي أو الثانوي.

[1] Abdenour Kashi, «Algérie: Pression sur les ressources et stratégie de développement (2e partie et fin),» *El Watan*, 18 septembre 2016.

في غياب موارد الطاقة الأحفورية، سينهار الاقتصاد الجزائري. أُكدت هذه الفرضية المتقاسمة بين الرأي العام الوطني والدولي، والتي تخص موضوع تمويل اقتصاد يرتكز في معظمه على الرّيع المتحصل من بيع المحروقات.

ولذلك فإنّ الإحاطة بآثار هذا الرّيع على الجزائر، تستلزم الاستعانة بالنظريات المتعلقة بمفهوم الدولة الرّيعية، لا سيما "البحث عن الريع" لتفسير اختلالات السوق والسلوكيات الرّيعية، و"العلة الهولندية" لإظهار تداعيات الرّيع على اقتصاد حبيس.

حسب التعريفات التي قدّمها كلّ من أ. مهدوي وح. ببلاوي*، فإنّ الجزائر تنطبق عليها صفة الدولة الرّيعية. في هذه الحالة، فإنّ الطبيعة السياسية للنظام هي التي تُتيح الاستخدام المفرط وغير الشرعي للرّيع في الاقتصاد وداخل المجتمع. تحليل توزيع الرّيع في الجزائر يشير إلى خاصيتين يمكن تفسيرهما من خلال العلّة الهولوندية والبحث عن الرّيع.

بالرغم من وضعها انطلاقا من تجارب دول مصنعة، فإنّ نظرية العلّة الهولندية تخصُ أيضا اقتصاديات نفطية حبيسة. في الجزائر، وهي تظهر من خلال التصنيع المتبع بعد تأميم المحروقات عام 1971 وارتفاع أسعار النفط الناجم عن صدمة عام 1973. نتيجة الحصيلة الموجبة لميزان مدفوعات، انتهجت السلطات الجزائرية استراتيجية مرتكزة على نموذج الصناعات المُصنِّعة** التي اقتضت استيراد سلع التجهيز، في حين أنّ باقي الاقتصاد(الزراعة، الحرف التقليدية، إنتاج الخدمات) عرف جمودا. بهذه

* هذه التعريفات مذكورة في المبحث الثاني من الفصل الأول للباب الأول.

**استراتيجية الصناعات المُصنِّعة (Industries industrialisées): تتمحور هذه الاستراتيجية لصاحبها جيرار دستان دوبرنيس Gérard Destanne De Bernis حول منح الأولوية للصناعات الثقيلة استنادا على نظرية أقطاب النمو لفرنسوا بيرو François Perroux، فحسبها ينبغي الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو واعتبارها الكفيلة بتزويد باقي القطاعات بالمعدات الضرورية التي تتيح زيادة إنتاجية العمل وبالتالي إعادة هيكلة الاقتصاد.

السياسة، لم تدرك الجزائر بأنّ هذا الخيار سيزيد من تبعتيها نحو الدول المصنعة ويعرّض اقتصادها لتقلبات أسعار النفط[1].

من جانب البحث عن الريع، فإنّ النظام، الذي اعتمد نهجا شعبويا، أعطى الانطباع بالرفاهية من خلال الالتزام بالإنفاق العام في قطاع التربية، والصحة، والاستيراد المكثف للسلع الاستهلاكية. أدت إعادة توزيع الريوع المصطنعة إلى ظهور فئات اجتماعية وتصرفات ريعية عجّلت بظهر تسرّب في الاقتصاد الجزائري*.

إنّ العلّة الهولندية والبحث عن الرّيع لا يقتصران على الحقبة الاشتراكية (1970–1989) وحدها، ولكن أيضا تلك المستمرة منذ عام 1999. فمن خلال استغلالها ارتفاع أسعار المحروقات أثناء هذه الفترة، واصلت السلطات الجزائرية، التي تستمد خياراتها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية من الطبيعة الرّيعية للدولة، التزامها بالإنفاق العام. حيث خلقت عملية إعادة توزيع الرّيع المكثف على القطاعات الاجتماعية والاستهلاكية، وضعية تميزت باقتصاد هش، ودولة فاقدة للانسجام، وبروز جماعات مستحوذة على الثروة، في حين أنّ غالبية السّكان تعاني الهشاشة. يحيل هذا الواقع إلى لعنة الموارد التي تعرض "الآثار الضارة" للنفط والغاز على الدولة الجزائرية، واقتصادها، ومجتمعها[2].

من تحليل إعادة توزيع الرّيع، تتجلى معضلة الدولة في عجزها عن الاضطلاع بالتنمية الاقتصادية للبلد، رغم أنّها تحوز على مداخيل خارجية مهمة. هذه المعضلة تفسّر تبعية الجزائر حيال المحروقات،

[1] Lise GARON, «Crise économique et consensus en Etat rentier : le cas de l'Algérie socialiste,» *Etudes internationales* 25, no 1 (1994), 29-30.

* التسرب في الاقتصاد الكلي نعني به الجزء غير المنفق من الدخل القومي على الإنتاج المحلي، مصادره: الادخار، الضرائب، والواردات.

[2] Michael L. ROSS, "What Have We Learned about the Resource Curse," *Annual Review of Political Science* 18 (2015), 239.

حيث تتيح عملية المقارنة بين صادرات الجزائر وارداتها خلال السنوات الأخيرة، وبين مبيعاتها للخارج من المحروقات مع باقي المنتجات، إظهار هشاشة الاقتصاد الجزائري (أنظر الجدولين رقم 8 و9).

الجدول رقم 8: *تطور الميزان التجاري الجزائري (2007-2017)*

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	51702	47089	46059
الصادرات	60163	79298	45194	57053	73489	70866	64974	62886	34668	30026	35191
الميزان التجاري	32532	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4306	- 17034	- 17063	- 10868
(%)التغطية	218	201	115	141	156	143	118	107	67	64	76

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

الشكل رقم 6: *منحنى تطور الميزان التجاري الجزائري (2007-2017)*

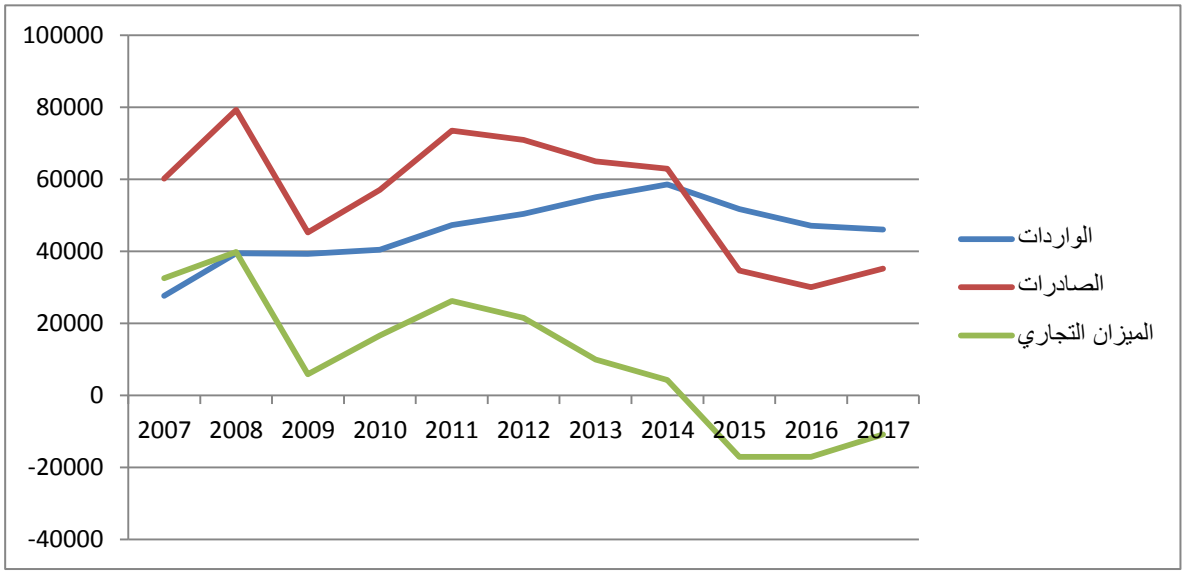

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

ممّا سبق يظهر أنّ الصادرات التي كانت تغطي الواردات بنسبة 218% عام 2007 (حالة فائض تجاري)، أصبحت تغطي ما نسبته 76% فحسب عام 2017 (عجز تجاري)، هذا التراجع سببه انخفاض قيمة الصادرات الناتجة عن انهيار أسعار المحروقات، مع تزايد الواردات.

الشكل رقم 7: *منحنى بياني لصادرات الجزائر حسب فئة المنتجات (عام 2017)*

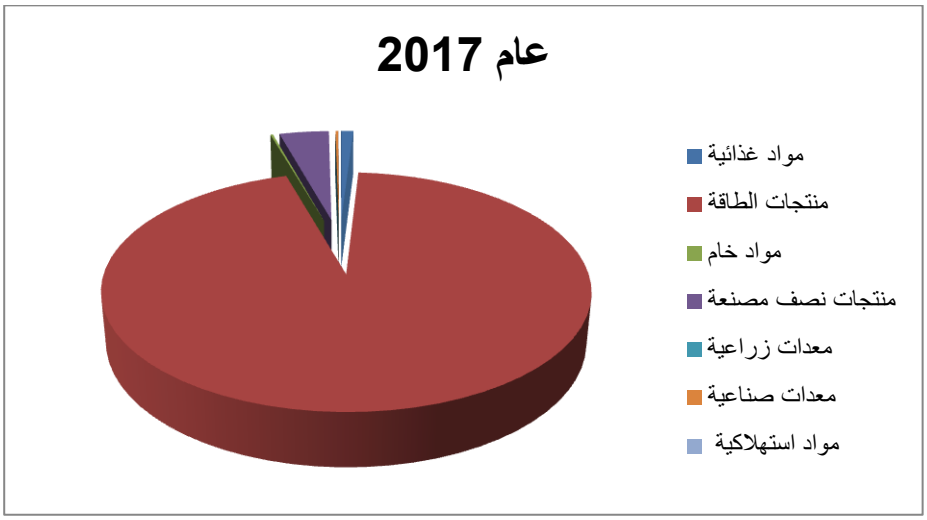

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

الجدول رقم 9: تطور صادرات الجزائر حسب فئة المنتجات للفترة 2007-2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

فئة المنتجات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مواد غذائية	88	119	113	315	355	315	402	323	235	327	349
منتجات الطاقة	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	28221	33261
مواد خام	169	334	170	94	161	168	109	109	106	84	73
منتجات نصف مصنعة	993	1384	692	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410
معدات زراعية	1	1	-	1	-	1	-	2	1	-	0.29
معدات صناعية	46	67	42	30	35	32	28	16	19	54	78
مواد استهلاكية	35	32	49	30	15	19	17	11	11	19	20
المجموع	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	30026	35191

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

يظهر من الجدول والمنحنى السابقين أنّ المحروقات (منتجات الطاقة) مثلت دوما الحصة الكبرى من مبيعات الجزائر للخارج (في 2017 بلغت نسبتها 94.51% من الحجم الإجمالي للصادرات)، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية.

ثالثا. تزايد استهلاك الطاقة (الغاز) الداخلي وتراجع الإنتاج

تشير الأرقام المنشورة إلى تضاعف الاستهلاك الداخلي من الطاقة في الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2014، والذي يصل ثلاث أضعاف إذا ما قورن بذلك الخاص بتسعينيات القرن الماضي، منها 79% تمثل حصة الاستهلاك المنزلي والنقل. وهكذا، فإنّ استهلاك الغاز، الذي بلغ 32 مليار متر مكعب نهاية عام 2015، ستتجاوز 60 مليار متر مكعب في 2020 (حسب تقديرات السيناريو المتوسط)،

تاريخ دخول المراكز الكهربائية الجديدة والمركبات البتروكيماوية المبرمجة مرحلة الاستغلال. تثير هذه المستويات من الاستهلاك بالنسبة للاحتياطات والإنتاج إشكالية المخزونات الاستراتيجية في العقد المقبل[1].

تضاعف الاستهلاك المحلي في الأعوام الأخيرة، يعني أنّه لا يمكن تحقيق أهداف التصدير في حالة استمرار هذا الاتجاه[2]. لا سيما حينما تزامن هذا الأمر مع انخفاض الإنتاج الذي أدى إلى تراجع الصادرات. ولذلك ينبغي التحكم في الاستهلاك الوطني من الطاقة (الغاز)، من خلال محاربة التبذير ومراجعة التّسعير.

رابعا. زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الاستثمار

هناك عاملين، يمكن أن يشكلا عائقا لتطوير الصناعة الغازية بما فيها الغاز الطبيعي المميع في الجزائر، هما:

- زيادة تكاليف الإنتاج.
- وبدرجة أقل، نقص الاستثمارات[3].

إنّ إنخفاض الإنتاج، وقلة معدل الاسترجاع، وحشد استثمارات جديدة، وأهمية عقود الخدمة، وزيادة الأعباء الثابتة كلها تؤدي حتما إلى زيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثمّ تناقص هوامش الرّبح. كما أنّ هذه المؤشرات الاقتصادية تلخص الوضع الهش للقطاع وتنذر بتأثيرات متعددة على الأوضاع

[1] Abdenour Kashi, «L'Algérie du pétrole et du gaz,» op.cit.
[2] Francis CHATEAURAYNAND, Josquin DEBAZ, «Scénariser les possibles énergétiques. Les gaz de schiste dans la matrice des futurs,» *Mouvements*, no 75 (2013/3), 53-69.
[3] Benabbou SENOUCI, «Expansion du marché mondial du gaz naturel liquéfié et stratégies des acteurs: Etude comparative des stratégies algérienne, qatarie et russe,» *Innovations*, no 37 (2012/1), 27-54.

الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية للبلد، الذي يواصل الاعتماد على الموارد المالية المتأتية أساسا من تصدير المحروقات، خاصة وأنّ إنخفاض الإنتاج، بعيدا عن كونه يعكس ظرفا مؤقتا، يبدو أنّه سيطول[1].

في عام 2015، اعلنت شركة سوناطراك استثمار مبلغ 100 مليار دولار منها حصة هامة مخصصة لتطوير التنقيب والإنتاج. لكن حسب تصريحات المسؤولين، خفض المبلغ إلى 50 مليار دولار أمريكي، وهذا يدل على وجود صعوبات لتعبئة الأموال اللازمة لذلك، لأنّ قدرات سوناطراك على التمويل الذاتي تقلصت نتيجة تراجع مداخيلها. وهذا الأمر ينبغي ربطه بإحصاءات الهيئات المختصة ومنها تلك التي تصنف سوناطراك ضمن الشركات الوطنية للنفط والغاز (NOC) ذات الاستثمارات الأكثر أهمية والأقل مردودية. هذا الأمر يبين عجز سوناطراك لوحدها على تحقيق الاستثمارات المطلوبة لتدعيم قدرات إنتاجها من الغاز* وتحسين مستوى احتياطاته. هذه الصعوبات المالية والتقنية المجتمعة معا تُبرز ضرورة الاستعانة العاجلة بالشراكة الأجنبية للاستفادة من المساهمة المالية والخبرة التقنية لأجل إنعاش نشاطات القطاع وكذا إتاحة تجديد أسرع للاحتياطات[2].

خامسا. الفساد القطاعي وانعدام الشفافية

تعدّدت قضايا الفساد بقطاع الطاقة**، منها قضية سوناطراك 1، التي تعود حيثياتها إلى أكتوبر 2007 خلال توقيع صفقة بتفاهم ثنائي وفق إجراء غير قانوني بين شركة تعبئة وتسويق الغاز الطبيعي

[1] Abdenour Kashi, «L'Algérie du pétrole et du gaz,» op. cit.

* رفع الإنتاج إلى نحو 144 مليار متر مكعب لعام 2018 و165 مليار متر مكعب في آفاق 2020.

2 Abdenour Kashi, «Sonatrach : quelle vision stratégique ?» El Watan, 27décembre 2017.

** لمزيد من المعلومات حول قضايا الفساد في قطاع المحروقات، راجع كتاب "القصة السرية للنفط الجزائري" للخبير حسين مالطي:

Hocine MALTI, *Histoire secrète du pétrole algérien* (Paris: Editions la Découverte, 2nd édition, 2012).

والشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجازات، والتي تقضي بإنشاء مركز تخزين الأزوت السائل بكلفة 743 مليون دولار، في حين أنّ كلفتها الحقيقية هي 595 مليون دولار فقط[1].

وقضية سوناطراك 2 التي تخص تورط شركة إيني الإيطالية وفرعها "سايبام" مع وزير طاقة جزائري أسبق ومعاونيه المشتبه بهم بتلقي رشاوي وعمولات تقدر بـ256 مليون دولار أمريكي، مقابل تسهيلات في منح صفقات في مجال النفط والغاز للمجموعة الإيطالية. ومن بين أكبر العقود التي شملها التحقيق الذي أجرته النيابة في ميلانو الإيطالية: العقد الخاص بمشروع خط أنبوب الغاز (كي جي 3) الذي حصلت عليه سايبام والذي تبلغ قيمته 580 مليار دولار أمريكي[2]. وامتدت تبعات هذه الفضيحة إلى الشركة الكندية العملاقة في مجال الهندسة "أس. أن. سي. لافالان[3].

وفي هذا المقام ينبغي التأكيد على أنّ تفشي الفساد في الجزائر ليس ظرفيا ولا هو قطاعيا، وإنّما هو مؤسّسي ومُعمّم"[4]. وهذا الأمر تؤكده تقارير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافيةالدولية*، حيث حلت الجزائر في المركز 105 على مستوى العالم بين 180 دولة حسب مؤشّر مدركات الفساد لعام 2018.

سادسا. عدم جاذبية النظام التعاقدي والجبائي وتعديلاته المتكررة

[1] "سجن المدير السابق لشركة سوناطراك"، على موقع الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/news/

[2] "تحقيق بفساد في شركة سوناطراك الجزائرية"، على موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/news/

[3] "سوناطراك: فضائح الفساد "أفعال فردية"، على موقع الجزيرة نت: http://www.aljazeera.net/news/

[4] Mohammed HACHEMAOUI, «La corruption politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme,» *Esprit* (juin 2011), 111-135.

* يشار هنا إلى أن مؤشر الفساد يعتمد في قياسيه على بعض السلوكيات المرتبطة بالفساد كالرشوة واختلاس المال العام، واستغلال السلطة لمصالح شخصية، والمحسوبية في الخدمة المدنية. كما تقيس بعض البيانات الآليات الموضوعة لمكافحة الفساد مثل آليات محاسبة المسؤولين الفاسدين وقدرة الحكومة على تطبيق آليات تعزز النزاهة، ووجود قوانين كافية حول الإفصاح المالي ومنع تضارب المصالح.

هذا الأمر لم يسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية؛ لا سيما منذ 2005، مثلما يؤكده نقص الاهتمام بالمناقصات التي أعلنتها الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط"، وتكمن الأسباب البارزة في كون الإطار التعاقدي الحالي أقل جاذبية من عقد تقاسم الإنتاج السابق وبخاصة من حيث ثقل الإجراءات البيروقراطية في المستوى التشغيلي، التي تؤدي إلى التأخير المفرط في بدأ استغلال الاكتشافات[1].

إنّ النّظام التّعاقدي لقانون 86-14، والذي شرع في تنفيذه منذ عام 1990، والقائم على عقود اقتسام الإنتاج، سمح في الفترة بين عامي 1990 و2000 لسوناطراك إبرام من خمسة إلى عشرة عقود تنقيب/إنتاج سنويا مع الشركاء الأجانب. ساهمت هذه العقود في توسيع الاحتياطات ورفع إنتاج المحروقات السائلة (2 مليون برميل عامي 2005/2004، مقابل 1.2 مليون برميل عام 2000، والغازية 3.2 TCF عام 2005 بدل 1.5 TCF عام 2000، وحسب مصادر US EIA لشهر مارس 2016، يرجع الفضل في ذلك إلى:

- استغلال الاكتشافات الجديدة.

- زيادة معدل الاسترجاع بالاعتماد على الخبرة التكنولوجية للشركاء الأجانب في بعض الحقول (العقرب، زوتي، روض البغل)*.

- الاكتشافات الجديدة، أكثر أهمية تلك المسجلة عامي 1995/1994 حوض بركين من قبل أناداركو، إيني، (CEPSA) ,(Burlington), (BHP) (حيث قدرت الاحتياطات حوالي خمسة مليارات برميل).

[1] Abdenour Kashi, «Algérie: Pression,» op.cit..

*حاليا، معدل الاسترجاع هو من 15 إلى 20% في حين أنّه يمكن بلوغ 50%.

- وأخيرا، سمح هذا النظام بتجديد الاحتياطات عام 2000، وذلك بفعل مساهمة الشركاء الأجانب.

لكن تعديل قانون المحروقات الذي حصل في عامي 2005 و2006 (قانون 05-07) عدّل قواعد العمل وأدى إلى نظام هجين، يجمع بين اقتسام الإنتاج والامتياز، ما يميزه الجباية أثقل وتنفيذ بيروقراطي أقل فعالية، وهذا ما يظهره المستوى المتواضع للتعاملات المبرمة (أقل من 10 خلال عقد من الوجود وأربع مناقصات فقط)، هذا النظام كان له الأثر الطارد بالنسبة للشركات الأجنبية، التي هي دوما بحاجة لوضوح الرؤية حول موضوع الاستثمار.

خلّف هذا القانون تداعيات سلبية على قطاع الطاقة:

- صعوبات التي تواجه وكالة ألنفط لتحقيق عقود مع الشركاء الأجانب.

- غياب الاهتمام من قبل الشركاء الأجانب.

- عدم تجديد الاحتياطات بسبب قلة التوفيق في عمليات التنقيب التي نفذتها سوناطراك.

- ضعف معدل الاسترجاع بالنسبة للنفط* (في الحقول القديمة خلال مرحلة الاستغلال).

- تراجع مستمر للإنتاج.

ولذلك، فإنّ لجوء سوناطراك إلى التعاقد بالتراضي معناه أنّ الشركة الوطنية تبحث عن حلول أخرى من خلال سياق تعاقدي جديد أكثر تنافسية وتحفيز، وأقل بيروقراطية. لأنّ ثبات تلك الوضعية، في محيط

* مسألة ضعف معدل الاسترجاع الخاص بالغاز الطبيعي هي غير مطروحة، لأنّها تتجاوز 80 %.

دولي غير ملائم، أدى إلى مغادرة عدة شركات أجنبية، نحو أفاق أخرى(إيران، موميبق،...) من بينها: (Conoco Philips) المملوكة لشركة (Pertamina)، والأمريكية (Amerada HESS)، (EON)الأسترالية، (BG) البريطانية. ويضاف إلى ذلك مغادرة مستخدمي (Statoil) وبريتيش بتروليوم، رسميا بسبب الإرهاب.

وقد أدى التّوسع في هذا القانون، والذي طبق بأثر رجعي لرسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار النفط 30 دولار أمريكي/برميل، وأيضا ما يسمّى قاعدة 49/51%، إلى عرقلة قطاع الطاقة، وأفضى فضلا عن ذلك إلى لجوء العديد من الشركات المتضرّرة إلى التحكيم الدولي (منها على سبيل المثال، شركة أنادركو التي حصّلت خمسة مليار دولار أمريكي كتعويضات). هذا القانون أسفر أيضا عن نُفور الشركات الدولية، ممّا اضطر سوناطراك إلى التدخل في التنقيبات الصغيرة المرجعة من قبل هذه الشركات[1].

تجدر الإشارة إلى أنّ هناك بعض المستثمرين لا يتجنبون القانون النفطي لأي بلد والجزائر ليست الاستثناء، بل أسعار البرميل المنخفضة هي من تثنيهم، هذا الوضع يمس كامل الوسط النفطي والغازي. بالنسبة لوضع الجزائر الخاص، فإنّه في حالة ما إذا كانت المناقصات غير مثمرة (عقيمة)، فإنّ هذا لا يرجع إلى القانون النفطي بشقيه القانوني والجبائي، وإنّما الإشكال يكمن في غياب استراتيجية طاقوية للجزائر. فمختلف القوانين وتعديلاتها العديدة الصادرة منذ إلغاء قانون النفط الصحراوي لعام 1958 كانت مجرد صيغ قانونية غالبا ما تتحكم فيها الظروف لكنها لا تهدف إلى أي غاية استراتيجية.

[1] Abdenour Kashi, «L'Algérie du pétrole,» op. cit.

المبحث الثاني. تحليل للبيئة الخارجية

يعتمد تحليل البيئة الخارجية لقطاع الغاز الجزائري، الممثلة في الفضاء الأورومتوسطي، على محورين، أولهما، الفرص المتاحة التي قد يوفرها هذا الحيز الجيوسياسي، وثانيهما، التهديدات والمخاطر المحتملة التي قد تجابه هذا القطاع.

المطلب الأول. الفرص

بديهة كل تحدي يحمل فرصة، تأكد أكثر من أي وقت مضى، بوضوح في السّياق الطاقوي الحالي[1] في كل أرجاء العالم، ومن ضمن أهم الفرص المتاحة أمام الغاز الجزائري في بيئته الخارجية (المنطقة الأورومتوسطية) يمكن ذكر ما يلي:

أولا. الانتقال الطاقوي: إحلال الغاز الطبيعي في المزيج الطاقوي الأوروبي

تمنح السياسات الأوروبية لحماية البيئة امتيازا للغاز الطبيعي باعتباره طاقة نظيفة، وهي بذلك تمثل فرصة لتعزيز دور الغاز الجزائري في أمن الطاقة الأورومتوسطي.

وتجلت أهمية الغاز الطبيعي في الاستهلاك الأوروبي منتصف خمسينيات القرن العشرين، حينما أخذ الفحم، المستعمل في انتاج الصلب، الذي صنع رفاهية أوروبا الغربية، في التراجع، نتيجة القيود الجيولوجية وارتفاع تكاليف إنتاجه واستغلاله[2]. وتسارع هذا التدهور مع تفاقم مشاكل التلوث الناجمة عن استخدام الفحم. ومن جانب أخر، شجع إكتشاف الغاز خاصة في منطقة غرونينغ وبحر الشمال أوروبا الساعية إلى الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة، على البحث عن إحلال الغاز الطبيعي مكان الفحم.

[1]Jan Horst KEPPLER, «L'Union Européenne et sa politique énergétique,» *Politique étrangère* (2007/3 Automne), 529-543.
[2]Léopold JANSSENS, «Quel avenir pour le charbon ?» *Géologues*, no 144 (2005), 19.

إتباع هذه السياسة أدى إلى تراجع حصة الفحم خلال الفترة (1990–2006) في المزيج الطاقوي الأوروبي من 27 % إلى 18%، وتزايد نصيب الغاز الطبيعي من 18% إلى 24%[1].

في عام 2002، صادق مجلس المجموعة الأوروبية على بروتوكول كيوتو. ومن خلال هذا القرار، يلتزم الاتحاد الأوربي بتخفيض انبعاث غازات الدفيئة، مع أنّه سبق له أن باشر هذه السيرورة منذ تطبيق اتفاق– إطار نيويورك لتنفيذ المبادئ الأساسية للمجهودات الدولية للحد من التغيرات المناخية، الذي أقرّه في 15 ديسمبر1993[2]. وفرضت القاعدة التي تمّ اعتمادها داخل الاتحاد الأوروبي على كل دولة عضوة، ما عدا بعض الاستثناءات، الالتزام بتخفيض 8% من نسبة انبعاث غازات الدفيئة الناتجة عن استهلاك الكهرباء، والتدفئة، والتكييف، والنقل، والصناعة. هذا التقيد حُكم عليه بأنّه غير كافي بالنظر إلى كمية انبعاث غازات الدفيئة التي قدرت في عام 2009 ب35777 مليار طن من ثاني أوكسيد الكربون (ما يعادل 12% من الانبعاثات العالمية)، هذا ما يفسر أن ما تمّ إقراره في الاتحاد الأوروبي لم يكن سوى إجراء أولي نُفذ احتراما لالتزاماته الدولية. مع ذلك، اندرجت سياسة الاتحاد الأوروبي لإزالة الكربون على المدى الطويل في وثيقتين مُرشدتين:

– "حزمة طاقة–مناخ" المقدمة من قبل المجلس الأوروبي في 23 جانفي 2008 والتي تبناها البرلمان الأوروبي في وقت لاحق.

– "ورقة طريق للطاقة في أفاق 2050" المعتمدة في 2011.

في الأولى، حدّدت السلطات الأوروبية ثلاثة أهداف ينبغي بلوغها قبل 2020:

[1]Véronique PAQUEL, «Le point sur l'approvisionnement en gaz naturel,» Commissariat général du développement durable, Ministère de l'Ecologie, de l'énergie, du développent durable et de la mer, République française, no 26 (octobre 2008), 1.

[2] أنظر بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية على الموقع: www.Europa.eu

- ✓ تخفيض 20% من انبعاثات الغاز مقارنة بمستويات عام 1990.
- ✓ رفع 20% من الموارد المتجددة في استهلاك الطاقة.
- ✓ تحسين بنسبة 20% من الكفاءة الطاقوية.

في ما يتعلق بورقة الطريق، فإنّه تمّ فيها التّشديد على تحويل سوق الطاقة، وعلى الصيغة اللازمة لإعادة التفكير فيها، والسبيل الذي يمكن من خلاله تعبئة الاستثمارات المطلوبة.

صدور الوثيقتين على التوالي، في ظرف ثلاث سنوات، يؤكد تكاملها، لأنّهما تأسسان لتحول طاقوي يهدف إلى جعل أوروبا دون كربون، يمثل فيه الغاز دورا مُحركا. هذا النصيب المتنامي من الغاز كان بفضل ميزته كمورد أحفوري أقل تلويثا من الفحم والنفط، وأفضليته من حيث تنفيذ تقنية التقاط الكربون، ومن حيث إنخفاض تكاليفه مقارنة بالطاقات المتجددة.

فيما يخص الجانب المتعلق بالوقود الأقل تلويثا، من المهم الإشارة إلى أن الموارد الأحفورية الثلاثة (الفحم، والنفط، والغاز)، التي تنبعث منها غازات الدفيئة بدرجات متفاوتة عند احتراقها لإنتاج الكهرباء، والصناعة، ووسائل النقل، والاستهلاك المنزلي، فضلا عن نشاطات استخراج، ونقل، وتوزيع الموارد الأحفورية[1]. من ضمن الأوقدة الأحفورية الأكثر انبعاثا للكربون، يأتي الفحم على رأسها، يليه النفط، بينما يشكل الغاز المورد الأقل تلويثا.

احتراما لالتزامات الاتحاد الأوروبي في المجال البيئي، فإنّه من المفترض تراجع اللجوء إلى الفحم لإنتاج الكهرباء لصالح الغاز الطبيعي. غير أنّ هذا الإحلال يصعب تحقيقه في المدى القصير بسبب مسألة التكاليف، كون الفحم أقل تكلفة، لا يُحفز بلدان الاتحاد الأوروبي على اعتماد الغاز الطبيعي. وحتّى يكون الغاز تنافسيا، يجب تخفيض سعره، والدليل على ذلك هو أنّه للسنة الثالثة على التوالي،

[1]Joseph V. SPARADO, Lucille LANGLOIS et Bruce HAMILTON, «Evaluer la différence : Emissions de gaz à effet de serre provenant des chaînes de production d'électricité,» *Bulletin de l'AIEA* 42, n°2 (2000), 19-24.

عرف الاستهلاك الأوروبي لهذا المورد نموا عام 2017، المقدر بحوالي 5%، وهذا بعد تراجعه المستمر خلال الفترة 2010- 2014 (أنظر الشكل رقم 8). وعليه، فإنّ إنخفاض أسعار الغاز الطبيعي يساهم في تنامي الطلب عليه[1]. أمّا النّفط، فإنّ استبداله بالغاز الطبيعي قد بلغ مستويات عالية في إنتاج الكهرباء عبر تحويل المراكز الحرارية العاملة بالفيول، في النقل وفي الاستهلاك المنزلي. أمّا في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي، فإنّ استخدامه يتوقف على تطوير التكنولوجيا ومسألة التحكم في التكاليف. على الرغم من تراجعه مقارنة بالفحم، نتيجة الأزمة الاقتصادية في أوروبا، وسعره الذي بدأ في الانخفاض في سوقها، فإنّ الغاز من شأنه أن يصبح في العقدين المقبلين ثاني مورد للطاقة بعد النفط. منفعة الغاز الطبيعي لا تقتصر على درجة انبعاثاته لثاني أوكسيد الكربون الذي ترتبه ثالثا خلف الفحم والنفط فحسب، ولكن أيضا على عامل التقاط الكربون التي تجعله في المستوى نفسه للطاقات المتجددة.

الشكل رقم 8: *تطور استهلاك الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي 2010-2017*

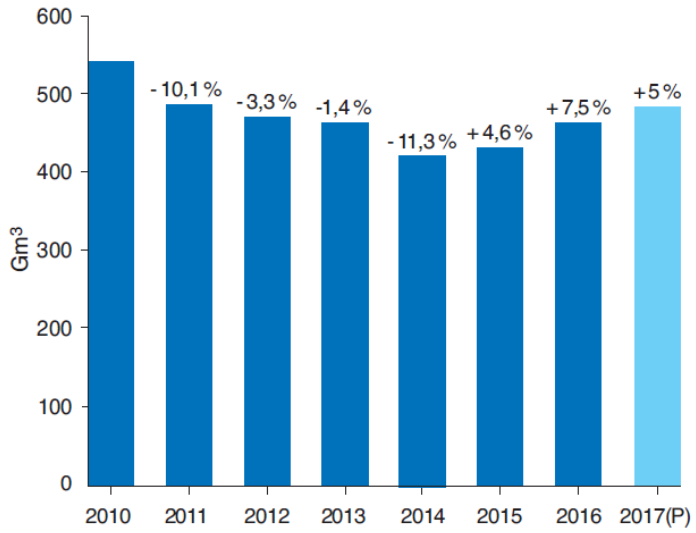

Source : Cedigaz.

[1]Armelle LECARPENTIER, «Développements récents et perspectives du marché gazier» (Note de synthèse présentée lors du colloque *Panorama* 2018 d'IFP Énergies nouvelles, Rueil-Malmaison, 8 février 2018).

فيما يخص التقاط الكربون، من المناسب الإشارة إلى إمكانية أن تصبح تقنياته عنصرا مُهما في النموذج الأوروبي للتحول الطاقوي. هذه التقنيات المستخدمة في المراكز الحرارية تسمح بتحقيق عوائد أكثر أهمية، بخاصّة تلك المُشغلة بالغاز الطبيعي، مع العلم أن هذا الوقود إصداره لثاني أوكسيد الكربون أقل وضياع الطاقة عند التحويل منخفض[1]. بمُجرّد احتجازه، فإنّ الكربون يُنقل، إمّا عبر شاحنة صهريج، أو من خلال أنابيب الغاز وهي الطريقة المناسبة. وجهة هذا الغاز قد تكون إمّا نحو التخزين في مختلف المواقع الجيولوجية، أبارا كانت أو تجاويف ملحمة (مناجم الملح)، أو نحو استخدامه "لإنتاج أوقدة اصطناعية، كمنتج أولي في العمليات الكيميائية وفي تطبيقات بيو تكنولوجية، وفي صناعة تشكيلة واسعة من منتجات أخرى"[2].

إنّ انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون لا تشكل عائقا للغاز الطبيعي في مجال حماية البيئة، لأنّ سياسة التقاط الكربون تسمح للغاز الطبيعي بمواصلة تطوره ضمن مزيج الطاقة للاتحاد الأوروبي. تبقى فقط مسألة تنافسيته مع الطاقات المتجددة التي تحتل مكانة مهمة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي المكرسة في "ورقة الطريق من أجل الطاقة في أفاق 2050"[3].

تتشكل الطاقات المتجددة من الموارد الهوائية، والمائية (السدود)، وشمسية فوتو فولتية (كهروضوئية)، وجيوحرارية، وبيوماس (خشب ونفايات)، حصتها في الاستهلاك الداخلي الخام للطاقة الأولية ما انفكت تتزايد منذ عام 2007.

[1] France. Parlement. Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques, *Rapport sur Les apports de la science et de la technologie au développement durable*. *Tome 1: Changement climatique et transition énergétique: dépasser la crise*, par MM. Pierre LAFFITTE et Claude SAUNIER, sénateurs. Paris : Assemblée nationale, 2006, 12 (Rapport/Assemblée nationale : no 3197- T1).

[2] COMMISSION EUROPÉENNE, *L'avenir du captage et du stockage du carbone en Europe* (*Communication* de la *Commission au* Parlement Européen, *au* Conseil, *au* Comité Economique *et* Sociale Européen, *et au* Comité *des* Régions), 4, https://eur-lex.europa.eu/

[3] COMMISSION EUROPÉENNE, *Feuille de route pour l'énergie à l'horizon 2050* (Communication au Parlement européen, au Conseil, au Comité économique et sociale européen et au Comité des Régions, Bruxelles, 15/12/2011), 10, https://eur-lex.europa.eu/

في استراتيجية أوروبا خالية من الكربون، حصة هذه الطاقات مرشحة للإرتفاع، في جميع سيناريوهات الممكنة، لتبلغ 55% على الأقل من إنتاج الطاقة النهائي الخام في2050[1]. مع ذلك، وبمراعاة بعض القيود المناخية، والتقنية، والإدارية، والتقبل من قبل السكان، فإنّ هذا الهدف لا يمكن تحقيقه عند هذا التاريخ.

فيما يخص القيد الأول، فإنّ الطاقات المتجددة أكثر تأثرا بالتقلبات المناخية من الطاقات الأحفورية[2]. فالجفاف مثلا قد ينجم عنه إنخفاض مستوى سد ضروري لتشغيل مركز إنتاج الكهرباء، ومن شأن نظام الرياح وتناقص الإشعاعات الشمسية الناجمة عن طقس غائم باستمرار، تخفيض مردودية محرك هوائي أو ألواح فوتو فولتية.

في جانب القيد التقني، فإنّ المشكل يتواجد على مستوى التخزين، فإذا كان من اليسير التنبؤ بتموين الخشب والنفايات لطاقة البيوماس، فإنّه من العسير تخزين الطاقة الهوائية وبخاصة الشمسية[3]. في جانب أخر، لدى الطاقات المتجددة خاصية سلبية مقارنة مع باقي الموارد، لا سيما في مستوى شُغل أسطح الأرض. فمثلا إذا كانت خمسة مراكز حرارية تستهلك 2.6 مليون طن من الفحم أو كمية أقل من الغاز الطبيعي يمكنها إنتاج 1 GW لمدة سنة، في حين يلزم لذلك:

- إمّا 12 سدا من حجم سد (Serre-Ponçon)*،
- أو1500 مروحة هوائية بطاقة 2 ميغا واط، موزعة على امتداد 150 كم،

[1] Ibid., 8.

[2] Benjamin DESSUS, « Energies renouvelables: le contexte,» *Les Cahiers de Global Chance*, no 23 (4/2007), 10.

[3] Cécile BORDIER, «Développent des énergies renouvelables: quelle contribution au marché du carbone ?» *Etude Climat*, no 16 (décembre 2008), 11.

* سد (Serre-Ponçon)أحد أكبر السدود الفرنسية، تبلغ طاقته الاستيعابية 1272 مليون م^3.

– أو أيضا 18 محطة طاقة المد والجزر مماثلة لتلك الواقعة في مصب النهر (La Rance) بفرنسا،

– أو من 70 إلى 100 كم من الألواح الشمسية[1].

فيما يتعلق بالقيد الإداري، فإنّه يظهر من خلال الإجراءات الطويلة والمُضجرة المتعلقة إجمالا بمنح رخص البناء المشروطة بدراسات قد تدوم أكثر من سنة. بالنسبة لمسألة التكاليف، فإنّ الاستثمارات في الطاقات المتجددة تبقى مكلفة للغاية. وهي تخص شراء المعدات، والتشييد، والاستغلال، والصيانة. ويتطلب تثمير وحدة إنتاج الكهرباء عاملة بالطاقة المتجددة، استيفاء التكاليف في مدة قصيرة. هذا الشرط صعب التحقيق، لأنّ هذه الأعباء تشمل النشاط، والاستثمارات، والصيانة. وعلى النقيض من ذلك، فإنّ الغاز الطبيعي تكلفة توليده لواحد ميغاواط/ساعة MWh قد تصل إلى 78% من سعر السوق[2].

في دراستها لعام 2010 حول التكاليف التقديرية لإنتاج الكهرباء، أظهرت وكالة الطاقة الدولية، من خلال بيان مُقارن لأسعار تكلفة واحد MWh حسب مختلف موارد الطاقة، فتبين أنّ التكاليف الخاصة بالطاقات المتجددة بعيدة عن كونها تنافسية (أنظر الجدول رقم 10).

[1] Pierre LAFFITTE, Claude SAUNIER, op. cit., 98.
[2] Cécile BORDIER, op. cit., 11.

الجدول رقم 10 : *التكاليف التقديرية لإنتاج الكهرباء*

الوحدة: دولار/ MWh

% التكلفة من الرأسمال	النووية	الفحم	الغاز	الرياح	شمسية كهروضوئية
%5	59	65	85	97	411
%10	99	80	92	137	611

Source : AIE/EN : «Coûts prévisionnels de production d'électricité, 2010»

هذه الأرقام ليست ثابتة. كونها تتغير من بلد إلى أخر وتتقلب بحسب أسواق الموارد الأحفورية.

زيادة عن هذه القيود، تجدر الإشارة إلى أنّ تطوير الطاقات المتجددة يقتضي استثمارات ثقيلة التي قدرتها اللجنة الأوروبية عام 2006 بنحو165 مليار أورو للفترة الممتدة 1997-2010. فضلا عن ذلك، خصصت الهيئة نفسها في جانب الإبداع العلمي والتكنولوجي في السنوات الأخيرة فقط مبلغ 4.5 مليار أورو، فضلا عن منحتين إضافيتين قيمتهما 1.7 و4.7 مليار أورو على التوالي، من أجل ترقية هذه الطاقات وتمويل صندوق التماسك[1]. بالنظر إلى هذه القيود والاستثمار الكثيف المطلوب، يمكن التساؤل عن قدرة الاتحاد الأوروبي على تحقيق هدف بلوغ حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة 50% في أفاق 2050.

[1] COMMISSION EUROPÉENNE, *Energies renouvelables: un acteur de premier plan sur le marché européen de l'énergie* (Communication au Parlement européen, au Conseil, au Comité économique et sociale européen et au Comité des Régions, Bruxelles, 6/6/2012),11, https://eur-lex.europa.eu/.

في سياق أزمة اقتصادية، أين تسجل أوروبا تباطؤا في استهلاكها للطاقة، يصبح تحقيق هذا الهدف أمرا صعبا. على الرّغم من هذا القيد، فإنّ الغاز الطبيعي، من منظور أوروبا خالية من الكربون، يبقى دوما المورد الأحفوري الذي يرتكز عليه الانتقال الطاقوي[1]. بمراعاة الوضع الحالي لكافة العوامل المحددة للسوق الأوروبي للطاقة، فإنّ نصيب الغاز الطبيعي في استهلاك الطاقة الخام لأوروبا سيزداد خلال العقود الثلاثة المقبلة.

لذا فإنّ الصعود القوي لموضوع البيئة في أوروبا، الذي أدى بسلطات الاتحاد الأوروبي إلى التخلي عن الطاقة النووية واعداد استراتيجية لإزالة الكربون، عزّز مكانة الغاز الطبيعي ضمن خيار الطاقة للاتحاد الأوروبي، ليكون بمثابة مورد لا مناص منه لتجسيد الأهداف المرسومة. إلى حد ما، فإنّ هذه السياسة سوف تخدم مصالح الغاز الجزائري.

ثانيا. الرغبة الأوروبية في التخلص من الارتهان للغاز الروسي

يمثل تكامل سوق الغاز، أفضل خيار لدول الاتحاد الأوروبي، لتأمين نفسها في حالات انقطاع الامدادات في المدى القصير، في حين يسمح التنويع بتفادي الهيمنة الروسية ويوفر حماية ضد حالات الاختلال الناجمة إمّا عن المناورات السياسية أو عن نقص الإمدادات داخل روسيا نفسها[2].

في عقيدتها الطاقوية المُعدّة عام 2003، عزمت روسيا على بناء سياستها الداخلية والخارجية عبر التحكم في مواردها النفطية والغازية[3]. هدفت "اقصدة السياسة"* (économisation de la politique) هذه

[1] COMMISSION EUROPÉENNE, «Feuille de route,» op. cit., 12.

[2] جفري مانكوف، مرجع سابق، ص. 54.

[3] Liliana TROFIM, «Le secteur énergétique de la Russie entre économie et politique» (Mémoire de diplôme des hautes études européennes et internationales, Institut Européen des Hautes Etudes Internationales, 2008/2009), 14.

*اقصدة السياسة هو مفهوم يعني الاعتماد على الأدوات الاقتصادية لتحقيق غايات سياسية.

إلى جعلها فاعلا دوليا قوي بثقله الاقتصادي بدل اعتزازها بقوتها العسكرية فقط[1]. لذلك فإنّ العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجال الغاز مثلت الميدان المفضل لتطبيق هذه المقاربة. فروسيا التي تنظر إلى توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وانضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية التابعة لها سابقا كتهديد لأمنها القومي، لذلك فهي تراهن على غازها الطبيعي لإعادة التموضع على الصعيد الجيوسياسي[2]. من جهته، فإنّ الاتحاد الأوروبي الذي تستند سياسته للطاقة على تنويع الموردين وتحرير السوق، يحدّد علاقاته مع روسيا من منظور أمن الإمدادات، القائم على إدراك تهديدات الانقطاع، المتمثلة في الأزمات الغازية بين روسيا وجيرانها وهيمنة شركة غاز بروم في الفضاء الغازي الأوراسي.

قبل الخوض في هذه الأزمات، من الأنسب تحديد أهمية الغاز الروسي في إمداد أوروبا والدور الاستراتيجي للعبور. روسيا التي صدرت 162.7 مليار متر مكعب نحو الاتحاد الأوروبي في 2016، تحوز على احتياطات مقدرة ب 50 ألف مليار متر مكعب، وإنتاج تجاوز 579 مليار متر مكعب عام 2016، والذي تستخرجه من مناطقها المختلفة، أهمها أول حقل مكتشف في غرب أورال والذي شرع في استُغِلاله في 1942، والثاني المكتشف عام 1967 في سموتلور Samotlor والذي يصنف كأكبر حقل غازي. لاحقا، عزّزت ثلاثة حقول عملاقة أخرى، مكتشفة في سيبيريا الغربية، القدرات الطاقوية الروسية. لم يبدأ حرص السلطات السوفياتية على تطوير الغاز إلّا منتصف ستينيات القرن المنصرم، لمّا شُيّدت بنى تحتية لشحن الغاز نحو المراكز الصناعية السوفياتية الكبرى وأوروبا، وبناء أول أنبوب غاز "أخوة" (Bratstavo) في 1968، الذي يصل الحقول الغازية بشرق كييف وتشكوسلوفاكيا مع امتدادين إلى كل من النمسا وبولونيا[3]. وانطلاقا من عقد سبعينيات القرن العشرين، أوجب تطور التبادلات الغازية مع بعض

[1] Ibid., 11.
[2] Isabelle FACON, «La politique européenne de la Russie : ambitions anciennes , nouveaux enjeux,» *Questions Internationales*, no 15 (septembre-octobre 2005), 84-89.
[3] Susanne NIES, «L'énergie, l'UE et la Russie,» *Hérodote*, no 138 (2010/3), 82-83.

دول أوروبا الغربية بناء أنابيب جديدة لشحن الغاز نحو تشكوسلوفاكيا، النمسا، إيطاليا، الألمانيتان، فرنسا، رومانيا، بلغاريا، والمجر[1].

من خلال هذه الشبكة الكثيفة لأنابيب الغاز، فإنّ دول العبور، لا سيما بيلاروسيا وأوكرانيا، أضحت قطعا أساسية في العلاقة الغازية. وتعزّزت هذه الوضعية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور جمهوريات مستقلة جديدة. ضمن هذا المشهد الجديد لتدفق الغاز الروسي نحو أوروبا، هناك أنبوبان لشحن الغاز يتقسمان الكميات المسلمة: "يمال"(Yamal) المنجز في 1992 والذي يعبر بيلاروسيا باتجاه بولونيا وألمانيا، و"بلو ستريم" أو السيل الأزرق (Bleu Stream) وهو الأهم يشحن الغاز من حقول داخل روسيا ومن تركمنستان ويقطع البحر الأسود، فضلا عن أربعة أنابيب أخرى، التي تعمل بالتوازي، تعبر عن طريق أوكرانيا[2]. الأنبوبان الأولان هما، رفقة مشروع عبور الغاز من آسيا الوسطى، مصدر لأزمات غازية وتوترات.

بخصوص الأزمة الغازية مع بيلاروسيا، التي يرجح أنّها تحمل صبغة تجارية. هذا البلد الشديد الارتباط بروسيا، يستورد الغاز والنفط منها بأسعار تفضيلية ويستفيد من الكهرباء عبر شبكة مشيدة منذ الحقبة السوفياتية. في ظل الدعم الروسي، يتلقى الاقتصاد البيلاروسي إعانة مالية سنوية من 2 إلى 4 مليارات دولار أمريكي[3]. إضافة لهذه التبعية، تبقى بيلاروسيا على علاقة قوية مع روسيا من الناحية السياسية على الرغم من مساعي الاتحاد الأوروبي لحثّها على الانضمام إليه. وتكمن أهمية بيلاروسيا في الاستراتيجية الغازية الروسية في موقعها كدولة عبور. فأنبوب الغاز "يامال" الذي يجتاز الأراضي البيلاروسية وبولونية يساهم في شحن 20% من صادرات الغاز الروسي لبلدان الاتحاد الأوروبي، عرف

[1] Susanne NIES, *Gaz et pétrole vers l'Europe: perspectives pour les infrastructures - Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie - Tome 4* (Paris : Publication de l'Ifri, 2008), 28.
[2] Liliana TROFIM, op. cit., 31- 33.
[3] Yann RICHARD, «Les Etats entre Russie et Europe (Moldavie, Biélorussie, Ukraine), entre-deux ou Etats satellites ?» *Cafés Géographiques de Mulhouse* (décembre 2008),11, www.cafe-geo.net

انقطاعين: فيفري 2004 وجوان 2010. الأول، كان بسبب مسألة التّسعير، أمّا الثاني، وهو الأهم، جاء نتيجة لوم موسكو لمينسك على عدم استفاء دين مقدر بنحو 192 مليون دولار* العائد إلى المتأخرات الناتجة عن الفرق بين السّعر الحقيقي لتحويل الغاز والسعر المدفوع[1]. طيلة هذه الأزمة، بلغت نسبة الانقطاع 60 % من كمية الغاز المفروض تسليمها. هذا النزاع يستمد مصدره من تفسيرين: الأول، يعتبر أنّ الخلاف يتعلق بالمتأخرات، وهي الوضعية التي تعقدت نتيجة الضغوط الروسية على الشركة بيلاروسية (Bertransgaz) لإرغامها على التنازل عن حصصها لفائدة غازبروم، وأيضا موضوع عبور النفط، بما أنّ واحد من أكبر أنابيب النفط الروسية "دروجبا" (Droujba) المار بأراضي دولة بيلاروسيا، سمح لها الحصول على كميات مهمة من النفط بأسعار تفضيلية، والتي تُعيد بيعه في السوق العالمية. ويستند التفسير الثاني على تصريح المحافظ الأوروبي للطاقة، الذي أكد أنّ الأمر يتعلق ب"هجوم ضد أوروبا قاطبة"[2]. بهذا التأكيد، تظهر أوروبا خشيتها أمام تهديد انقطاع الغاز الروسي.

تفاقم هذا الإحساس أكثر مع الأزمة الغازية الأوكرانية. دوما ما احتلت أوكرانيا مكانة مركزية في جيوسياسية الروسية، فحصولها على تركة من العهد السوفياتي تمثلت في بنية تحتية صناعية كبيرة في مجال شبكات أنابيب الغاز، ومصانع أنابيب الفولاذ، ومحطات الضغط، صارت عقدة استراتيجية لمرور من 105 إلى 110 مليار متر مكعب من الغاز الروسي نحو أوروبا سنويا[3]. ببلوغها هذا الحد من تطور المبادلات، أصبحت العلاقات بين هذين البلدين حساسة. وفي السياق الأوروبي، أمست متوترة، منذ إعلان أوكرانيا عن رغبتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي والناتو.

*حسب اتفاق بين الطرفين، حدّد سعر الغاز الروسي ب169 دولار لكل ألف متر مكعب. والحال أنّ بيلاروسيا دفعت 150 دولار فقط، وهذا ما يفسر الدين المقدر ب192 مليون دولار.

[2]Fabrice NODE-LANGLOIS, «La crise du gaz entre Minsk et Moscou irrite Bruxelles,» *Le Figaro*, 24 juin 2010, www.le.figaro.fr.

[3]Marc-Antoine EYL-MAZZEGA, «La crise du gaz entre l'Ukraine et la Russie: un défi major pour l'Europe,» *Questions d'Europe*, no 125 (26/01/2009), 2.

هذه التوترات تحولت إلى أزمات متعاقبة. أهمها تلك التي حدثت في جانفي 2010، والتي أظهرت الرهانات الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي ولروسيا. حيث تعلق الخلاف بمسائل أسعار بيع الغاز المسلم لأوكرانيا، وبسعر العبور، وبدين يقدر ب2.4 مليار دولار أمريكي على عاتق شركة نافتوغاز الأوكرانية واجب التسديد لغازبروم. في غضون الفصل الأخير من عام 2009، طالبت غازبروم بتسديد هذا الدين تحت تهديد قطع الغاز عن أوكرانيا. أوصلت نافتوغاز، التي رفضت مبلغ الدين، الاختصام أمام محكمة التحكيم بستوكهولم. دون انتظار الحكم، قامت غازبروم بتنفيذ تهديدها في الفاتح من جانفي 2010. غير أنّها، واصلت شحن الغاز لبلدان الاتحاد الأوروبي ومولدافيا عبر طريق العبور نفسه. خمسة أيام فيما بعد، اتُهمت أوكرانيا بسرقة هذه الكميات، في حين أنّ هذه الأخيرة، تحوز على مخزونات غاز طبيعي، قامت باستخراج 200 مليون متر مكعب منها لاستهلاكها الوطني. وعليه، قررت روسيا في 7 جانفي التوقيف الكامل للإمدادات المارة بأوكرانيا. في ظرف أزمة مالية، عجزت أوكرانيا عن استفاء دينها. وهكذا، بعد تعرضها لضغوط لتعديل سياستها الداخلية والخارجية المستمدة من "الثورة البرتقالية"، توصلت أوكرانيا مع وروسيا إلى التوقيع، في أعقاب القمة الرئاسية المنعقدة بينهما بمدينة خاركوف في 21 أفريل 2010، على اتفاقية تنص على تخفيض سعر الغاز لأوكرانيا إلى ما يعادل نحو ثلث من سعره مقابل تمديد فترة مرابطة أسطول البحر الأسود الروسي في القرم[1]. بذلك، تقربت أوكرانيا من روسيا فيما ابتعدت أفاق انضمامها للاتحاد الأوروبي والناتو. هذا النجاح الجيوسياسي الروسي، باهض الثمن، لم يعمر.

حيث أظهرت الوقائع الحديثة في أوكرانيا هشاشة الفضاء الروسي الجديد الذي يستند فقط على سلاح الطاقة. أخذ هذا الأمر في الاعتبار من قبل أوروبا وأمريكا صاحبتا رؤى استراتيجية مُتعارضة مع تلك الروسية وهذا ما فاقم الوضع السياسي في أوكرانيا.

[1] "مدفيديف ويانوكوفيتش يوقعان اتفاقية تمديد مرابطة أسطول البحر الأسود الروسي في أوكرانيا،" *قناة روسيا اليوم العربية*، أطلع عليه بتاريخ 2017/08/19، https://arabic.rt.com/

في نطاق أخر لكنّه لا يزال محكوما بمنطق جيوسياسي، قرّرت روسيا، بهدف تفادي دول العبور، تشييد أنبوبي غاز كبيرين. الأول "نورث ستريم"، الذي ينقل الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق. وبذلك تفادى بيلاروسيا وبولونيا. والثاني "سوث ستريم"، يمر عبر البحر الأسود ويحول الغاز الروسي، دون العبور بأوكرانيا، نحو أوروبا الجنوبية (أنظر الخريطة رقم 6). من خلال هذا التوسيع للشبكات الغازية، تهدف روسيا من خلاله إلى خنق أوروبا. تواصل هذا التصميم الجيوسياسي في الجنوب الشرقي من خلال العمل على إفشال مشروع "نابوكو" الذي كان من المقدر له شحن الغاز من بلدان أسيا الوسطى نحو أوروبا مرورا ببحر قزوين.

الخريطة رقم 6: *شبكة قنوات الغاز الروسية نحو أوروبا*

Sources : médias, Gazprom.

في الأصل، الغاز القادم من أسيا الوسطى (أذربيجان، وكازخستان، وتركمنستان) والموجه لدول أوروبا الجنوبية، يعبر أنبوب الغاز (BTE) (باكو– تبليسي–أرزروم)، الشغال منذ 2007[1]. هذا الأنبوب المشيد أساسا بتمويل أوروبي، ازدادت أهميته لدرجة أنّ الأوروبيين، لمواجهة تبعيتهم الغازية، فكروا في تصميم ممر (رواق) غازي جنوب أوروبي؛ فكان نابوكو أول مشروع. وهو يتعلق ببناء أنبوب غاز يقطع بحر قزوين ويشحن، في مرحلة أول، الغاز لثلاث جمهوريات في آسيا الوسطى، ومن ثمة دول أخرى في الشرق الأوسط مثل إيران والعراق. هذا المشروع استقطب اهتمام الدول الغازية المحاذية، وثلاثة بنوك دولية (البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، وانترناشيونال فيناس كوربوريشن)، وأيضا المؤسسات الألمانية، والفرنسية، والإيطالية. من جهتها، قدمت اللجنة الأوروبية مبلغ 200 مليون أورو للدراسات. ورغم هذا الإقبال، فإنّ المشروع لم ينطلق. فتركمنستان لم تمنح موافقتها على كمية الغاز المطلوب توريدها، وعبور بحر قزوين بقى معلقا نتيجة الخلافات بين هذا البلد وإيران. ويرجع السبب الرئيس لذلك إلى المناورات الروسية: جعلها تركمنستان تقوم بتمرير غازه عبر الأراضي الروسية، وعملها على تشتيت صفوف المؤسسات الأوروبية من خلال جذبها نحو بناء أنبوبي الغاز "نورث ستريم" و"ساوث ستريم". بقيت تركيا، مركز عبور هام، التي تمّ إغراؤها بزيادة حصتها من الغاز المستورد وبناء ازدواج "بلوستريم"[2].

أظهر إخفاق مشروع "نابوكو" وأيضا بناء خطوط شبكة كبيرة من أنابيب الغاز في أوروبا كيفية استخدام روسيا سلاح الغاز لتشكيل فضاءها الجيوسياسي.

ثالثا. شتاء أوروبا القارس وتزايد الطلب الموسمي على الغاز

[1] Annie JAFALIAN, «Pétrole et gaz de la mer caspienne : ambitions européennes, perspectives asiatiques», dans *Eurasie au cœur de la sécurité mondiale*, dir. Gaidz Minassian (Paris : Éditions Autrement, 2011), 25.
[2] Ibid., 26-29.

من خلال المفاضلة بين مختلف الأوقدة يظهر أن الغاز الطبيعي هو النوع الأكثر شيوعًا لمصادر الطاقة المستخدمة للتدفئة، والذي يتم توصيله إلى أكثرية المنازل مباشرة عبر قنوات ناقلة له. فبعد استخراجه من باطن الأرض، يمر بعملية معالجة لفصله إلى سوائل وغازات يمكن شحنها إلى جميع أنحاء العالم (لاسيما في شكله السائل)، ومحليًا في خطوط الأنابيب[1].

إنّ إنخفاض درجات الحرارة تحت معدلها الطبيعي وبشكل خاص خلال فصول الشتاء ذات البرد القارس يؤدي إلى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي بصورة حادة، كون نصف الأسر الأوروبية تلجأ إلى استهلاك كميات منه أكبر من المعتاد لتدفئة منازلهم (أنظر الشكل رقم 9).

الشكل رقم9: *الاستهلاك اليومي للغاز الطبيعي في فرنسا (2011/01/01- 2015/01/01)*

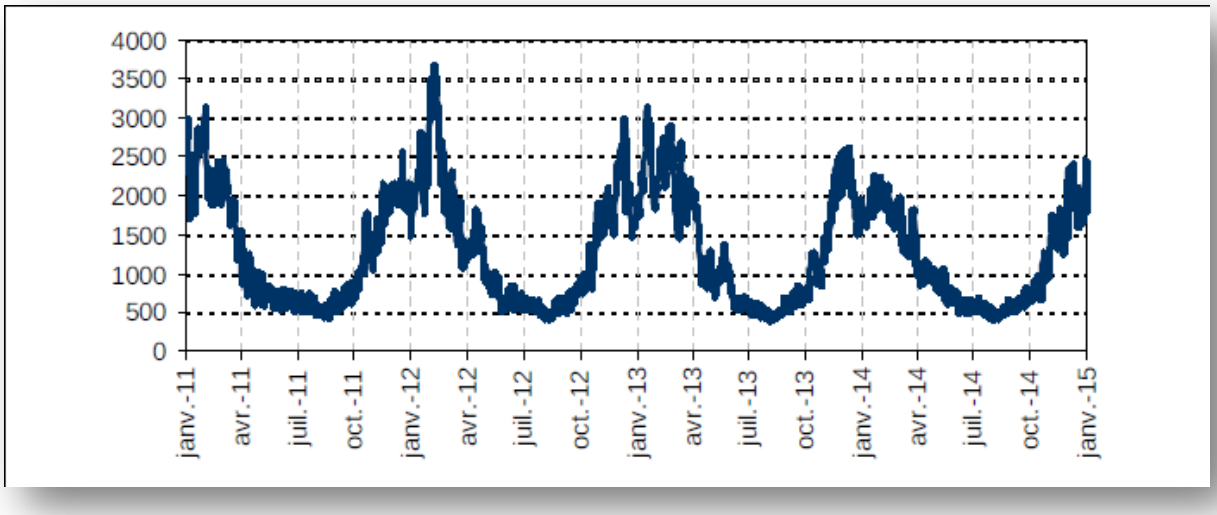

Source :177DGEC d'après GRTgaz et TIGF

[1] "مقدمة إلى تداول الغاز الطبيعي وزيت التدفئة والبنزين،" *شارب تريدر*، أطلع عليه بتاريخ 2016/09/13، https://www2.sharptrader.com/ar

يظهر الشكل أعلاه أنّ متوسط الاستهلاك اليومي للغاز الطبيعي في فرنسا–أحد أهم زبائن الجزائر– خلال الفترة الممتدة من الفاتح جانفي 2011 إلى 01 جانفي 2015، تراوحت من 390 GWh/j إلى 3671 GWh/j[1]. وهذا يبين أنّ الطلب على الغاز يرتبط بالتغيرات المناخية، على اعتبار أنّ حصة كبيرة منه تستخدم للتدفئة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّه في الوقت الذي يطلب فيه زيت التدفئة بشدة بصورة موسمية، فإنّ الغاز الطبيعي يبقى مطلوبًا باستمرار طوال العام. ويرجع ذلك إلى حقيقة استخدام زيت التدفئة في المقام الأول وقودًا للتدفئة، وهو سوق موسمي بدرجة كبيرة ويعتمد الطلب إلى حد كبير على طقس الشتاء، وبشكل خاص فصول الشتاء ذات البرد القارس. وفي المقابل فإنّ الشتاء الأكثر دفئًا يؤدي إلى نقصان الطلب. في حين أنّ موسمية الغاز الطبيعي مختلفة؛ وذلك لأن الطلب يرتفع شتاءً عندما تكون التدفئة مطلوبة، ويرتفع أيضًا مرة أخرى في أشهر الصيف عندما يكون هناك زيادة في استخدام الكهرباء المولدة من الغاز، وذلك بسبب استخدام مكيفات الهواء[2].

ولتجنب انقطاعات في إمداد الغاز، تلجأ الدول الأوروبية المستهلكة إلى زيادة حجم استيراد الغاز لتغطية العجز المحتمل في تغطية احتياجات محطات الكهرباء العاملة بالغاز والأخرى المتعلقة بالاستخدام المنزلي. ومع ذلك فإنّ زيادة الطلب على الغاز الجزائري خلال شتاء أوروبا القارس يبقى فرصة ظرفية محدودة الزمان.

[1] Ministère de l'Environnement, de l'Energie et de la Mer, *PPE- Volet relatif à la sécurité d'approvisionnement et au développement des infrastructures et de la flexibilité du système énergétique de la programmation pluriannuelle de l'énergie*, 14.

[2] مقدمة إلى تداول الغاز الطبيعي وزيت التدفئة والبنزين، مرجع سابق.

المطلب الثاني. التهديدات

في مقابل الفرص التي توفرها البيئة الخارجية لقطاع الطاقة الجزائري (الفضاء الأورومتوسطي)، هناك العديد من التهديدات التي ينبغي الاستعداد لها، والتي تتمثل أهمها في الآتي:

- المخاطر الأمنية
- انهيار أسعار المحروقات
- المنافسون الجدد في لشرق المتوسط

أولا. المخاطر الأمنية والجيوسياسية: العجز عن حماية المنشآت

ليست الجزائر بمعزل عن التهديدات التي تواجه أمن الطاقة مثلها مثل بقية الدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط أو في مناطق أخرى تعرف غياب الاستقرار السياسي والأمني. تأتي العمليات الإرهابية وعمليات القرصنة على رأس التهديدات الأمنية للبنية التحتية للطاقة لا سيما الأهداف المحتملة ذات القيمة العالية*، فامتداد صناعة الطاقة انطلاقا من منشآت الاستخراج إلى خطوط الإمداد عبر الأنابيب ومراكز الشحن البحرية عن طريق الناقلات يجعل من هذه الصناعة تمتد على خطوط جغرافية تشمل كل العالم تعاني من هشاشة أمنية رغم كلفة التأمين العالية، وتأتي على رأس الأهداف الإرهابية والقرصنة عمليات النقل التي تتم عبر أنابيب النفط والغاز أو عن طريق الناقلات النفطية والغازية وهي عمليات تتم عبر آلاف الكيلومترات بريا وبحريا مما يجعل من مراقبتها وتأمينها كلية أمرا مستحيلا.

* تتمثل الأهداف المحتملة ذات القيمة العالية في البنية التحتية للطاقة في: المفاعلات النووية، السدود الكبيرة، المصافي، أماكن تخزين النفط، ناقلات الغاز الطبيعي المميع أو محطاته النهائية...

ما يميز مناطق إنتاج النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط أنها تقع في بيئة صحراوية شاسعة ومعزولة ذات بيئة صعبة ومناخ قاس منعدمة الكثافة السكانية تقريبا وذلك ما يجعلها "أهدفا سهلة" لضربها[1]. مثلها مثل أنابيب النقل الممتدة من تلك المناطق نحو السواحل من الجماعات الإرهابية التي تكيفت على النشاط في مثل تلك البيئات القاسية. ففي مصر مثلا شهدت أنابيب الغاز المزودة لإسرائيل هدفا لهجمات متكررة في السنوات الماضية، وشهد العراق هجمات إرهابية استهدفت أنابيب النفط، كما عرفت سوريا عمليات مماثلة، بل وركز تنظيم داعش على الاستيلاء على منشآت لاستخراج النفط لزيادة موارده المالية. وبالتالي، فالهدف من شل عمليات كتلك قد يكون إما لإلحاق أضرار اقتصادية وسياسية بالدول سواء المنتجة أو المستهلكة بتعطيل أو تقليص عمليات الإنتاج والتزويد وإحداث اضطرابات في أسعار الطاقة، أو لتحقيق موارد مالية بالاستيلاء على كميات من الإنتاج وإعادة بيعها أو مقايضتها.

في ظل عدم قدرة الجزائر على رفع إنتاجها من الغاز الطبيعي بسبب عدم اكتشاف احتياطات كبيرة جديدة، أتت حادثة تيقنتورين (منطقة عين أمناس) في جانفي 2013، وهي الأولى من نوعها، واستهدفت منشأة غازية مشتركة بين شركات سوناطراك الجزائرية وبريتيش بتروليوم البريطانية وستات أويل النرويجية وتم فيها سيطرة مجموعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على المنشأة واحتجاز عمالها كرهائن لتضيف مأزقا جديدا للقطاع الغازي الجزائري، إذ رغم تدخل الجيش الجزائري في غضون 36 ساعة للقضاء على المجموعة المهاجمة وتحرير الرهائن (قُتل عدد من الرهائن أثناء عملية الجيش)، إلا أنّ تداعيات هذه الحادثة كانت وخيمة على قطاع الغاز الجزائري أهمها: الانسحاب المؤقت لشركتي بريتيش بتروليوم وستات أويل من المواقع الغازية بعين صالح وعين أميناس، وتكرّر هذا الأمر بعد

[1] ميلاني كندرين وإيرنست ج. مونيز، "تطور التكنولوجيا وأمن الطاقة،" في *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، محرر جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور(دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، 683.

محاولة الاعتداء الإرهابي على الموقع الغازي في خريشبة بين المنيعة وعين صالح عام 2016[1]، فضلا عن انخفاض إنتاج الجزائر وتراجع صادراتها من هذا المورد الأحفوري، نتيجة توقف الإنتاج بالمركب المستهدف لفترة طويلة، والذي لم يسترجع طاقته الإنتاجية الأولية المقدرة ب9 مليار متر مكعب إلا بعد مرور خمس سنوات عن هذه الحادثة[2].

ثانيا. انهيار الأسعار

إنّ تأثير انهيار أسعار النفط يكون سلبيا على الدول المصدرة، وهو أمر يعاكس ما يحصل في البلدان المستوردة، حتى وإن كان التركيز في العادة يكون في الصادرات أكثر منه في الواردات، بمعنى أنّ الدول الموردة للمحروقات أكثر اعتمادًا عليه، وأكثر تأثراً به، ولكنّ ذلك سيكون بدرجات متفاوتة، وفقا لنسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول. عموما، تتدنى مداخيل الدول المصدرة، وبالتالي تكون مُوازناتها وحساباتها الخارجية تحت الضغوط، وفي هذا المجال توجد مخاطر على المجال المالي، لا سيما في حالة بقاء الأسعار المتدنية لفترة طويلة[3].

هناك خيارين لمواجهة تأثير إنخفاض الأسعار: إماّ تعويضه بخفض استثمارات البحث والتنقيب، أي على حساب اكتشاف موارد جديدة للمحروقات اللازمة لتلبية الطلب المستقبلي، وبالتالي تسريع وتيرة استنفاذ الموارد الأحفورية مصحوبة بارتفاع أسعارها[4]، أو السماح بعجز الميزانيات مع اللجوء إلى استغلال

[1] عبد الحفيظ العيد، "هجمات "إرهابية" طالت قواعد بريطانية ونرويجية: الشركات النفطية الأجنبية تسحب موظفيها من الجزائر"، موقع إيلاف: http://elaph.com

[2] "ارتفاع انتاج المركب الغازي لتيقنتورين إلى حوالي 9 مليار م^3 في 2017"، على موقع وكالة الأنباء الجزائرية: www.aps.dz

[3] خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، *سلسلة: دراسات* (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015)، 9.

[4] Farida SI-MANSOUR, Djamel SI-MOHAMMED, op. cit., 5.

صناديق الاحتياطي لتغطية العجز لفترة من الزمن، وهذا يعد أمرا مناسبا للدول المصدرة التي شكلت احتياطات مالية من الارتفاعات السابقة في الأسعار[1].

بهذا المعطى المتعلق بالانهيار المفاجئ لأسعار النفط ومن ورائها تلك الخاصة بالغاز الطبيعي في الأسواق الإقليمية. هل تبقى الجزائر محافظة على طموحتها في شأن تصدير هذا المورد؟[2]

ثالثا. المنافسون المحتملون في شرق المتوسط

إنّ حقول الغاز المكتشفة في السنوات الأخيرة بالقسم الشرقي من المتوسط، بإمكانها، على افتراض وجود تقييم قاطع لها وتسوية النزاعات في المنطقة، قلب المعطيات الجيوسياسية الغاز في البحر المتوسط. محاولة إدراك إن كان استغلال هذه المكامن يمكن أن يشكل تهديدا للغاز الجزائري، يرجع إلى دراسة الحقول الغازية للكيان الصهيوني، والمواقع الممكنة للبنان، والمكامن الغازية المحتملة السورية، ونتائج التنقيب في سواحل لقبرص وبحر إيجه.

قبل إكتشافها للغاز الطبيعي في المنطقة البحرية، كان الكيان الصهيوني يعتمد على الخارج في مجال المحروقات. فإمداداته من الغاز كانت مصر مصدرها من خلال فرع من أنبوب الغاز لسيناء، والذي يمتد من العريش إلى عسقلان على سواحل فلسطين المحتلة. إنّ الاحتياطات الغازية الحالية لهذا الكيان تتألف من عدة حقول مكتشفة على فترات متباعدة والمتواجدة على طول شواطئها. خضوعه "لإجهاد طاقوي" دفعه إلى التنقيب في كامل السواحل منذ عام 1976[3]. الاكتشافات الأولى كانت غير مهمة، لكنها سمحت عام 2000 باستغلال حقل متوسط الأهمية سمي "ماري – ب" (Mari-B). هذا الحقل باحتياط تساوي 28 مليار م^3 كان من المفترض تغطية استهلاك هذا الكيان لسنوات معدودة فقط.

[1] خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، 10.

[2] Benabbou SENOUCI, op. cit., 44.

[3] David AMSELLEM, *La guerre de l'énergie, la face cachée du conflit israélo-palestinien* (Paris: Editions Vendémiaire, 2011), 76.

بشكل مُوازٍ لهذا البحث، وقعت السلطة الفلسطينية عام 1996 على اتفاقيات بريتيش غاز بقصد استطلاع المنطقة البحرية لقطاع غزة. سمحت أشغال التنقيب المنجزة عام 1999 باكتشاف جيب غازي كبير 30–40 مليار م^3. الأمر الذي أدى بسلطات الاحتلال إلى عزمها التزود من هذا الحقل للتحرّر من تبعية الطاقوية للخارج. لكنّه في جو من العِداء الدائم، فشلوا في التفاهم مع السلطة الفلسطينية، مع أنّه في مرحلة أولى، أُبرم اتفاق لشراء هذا الغاز بسعر تمييزي[1]. منذ ذلك الوقت، أعلنت هذه السلطات منذ صيف 2009، عن اكتشاف عدد من الحقول الكبيرة للغاز قبالة سواحلها الشمالية: حقل "تمار" الذي يقع على مسافة 90 كم غرب شاطئ حيفا، وقدّرت الاحتياطات فيه ب 184 مليار م^3، وحقل "دليت" الواقع على بعد 60 كم غرب شاطي مدينة الخضيرة، والذي يقدّر حجمه ب 14مليار م^3، وحقلا "لفيتان"، أحدهما ويطلق عليه "عميت" غرب "تمار" والآخر "راحيل" جنوب غرب "تمار"، وتقدّر الاستطلاعات الأولية أنّ حقل "عميت" تقارب كمية الغاز فيه 453 مليار م^3، في حين يقل حجم حقل "راحيل" ب50% عن هذه الكمية، وحقل "ألون" الذي يعد من أكثر حقول الغاز المكتشفة قربا من الحدود البحرية مع لبنان[2]. وحسب مدوّنة تحليلية للوكالة الأمريكية للطاقة لشهر مارس 2014 فإنّ احتياطات هذا الكيان من الغاز بلغت ألف مليار متر مكعب، بما يسمح بتغطية الاستهلاك المحلي وتصدير قسم منه[3]. على أساس هذا التحليل، يمكن التوصل إلى الاستنتاج التالي: إذا أُخذ في الاعتبار المدة اللازمة لمباشرة إنتاج حقل غازي (من 5 إلى 10 سنوات)، مع نمو الاقتصادي الذي يتطلب بالضرورة زيادة الاحتياجات من الطاقة، فضلا عن تواصل التوترات الجيوسياسية في المنطقة، فإنّ "الغاز الإسرائيلي"، حسب التقديرات الحالية، لا يمكنه منافسة الغاز الجزائري.

---

[1] Ibid., 77,83.

[2] صالح النعامي، "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية"، ***سلسلة تقييم حالة*** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011)، 1–2.

[3] U.S. Energy information, *Israel, country Analysis note* (Marsh 2014), www.eia.gov

بالنسبة للبلدان المجاورة الأخرى، فإنّ التحول إلى إنتاج وتصدير الغاز يبقى أمرا مستبعدا. فيما يتعلق بلبنان، الذي تحوي سواحله، حسب تقديرات مؤقتة، احتياطي يبلغ 708 مليار م^3، والحقل المعني لم يتجاوز مرحلة الاستكشاف[1]. على الرغم من المناقصات العديدة المعلن عنها لمباشرة عملية التنقيب في المنطقة البحرية، فإنّ كافة محاولات الاستغلال قد تعثرت نتيجة مشكلة تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تبقى مثارة مع "إسرائيل"[2]، والتي ظهرت للسطح مع اكتشاف الغاز البحري في المنطقة، حقل لفيتان تحديدا، الذي يمتد داخل القسم الذي تُطالب به لبنان. حتّى في حالة حدوث تقاسم للمنطقة البحرية المتنازع عليها، وهو أمر غير مرجح في الأمد المتوسط، فإنّ حصة الغاز التي ستعود للبنان تكاد لا تكفي لتغطية حاجياتها الداخلية منه.

بالنسبة لسوريا، يمثل رهان الغاز خاصية مزدوجة: التحول إلى بلد منتج للغاز وتأمين عبور الغاز الإيراني. في شأن وضعها الغازي، أصبحت سوريا، بإنتاج لا يتعدى 24.4 مليون متر مكعب، مستوردا صافيا للغاز منذ 2008. لذلك فإنّها شرعت عام 2013 في البحث عن المحروقات في سواحلها بالتعاقد مع شركة (Soyuznefetegaz) الروسية لمدة 25 سنة على مساحة تنقيب تتربع على 2190 (كم^2)^3. إنّ الاحتياطات المؤكدة من الغاز تبلغ حاليا 300 مليار متر مكعب حسب تقرير بريتيش بتروليوم لعام 2016. غير أنّ الحرب الأهلية التي تمزق هذا البلد تمنع زيادة الكميات المستخرجة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ السلطات السورية ترتقب من أشغال التنقيب البحري العثور على حقول أخرى في عرض مياهها الإقليمية. إضافة إلى ذلك، فهي تعتمد على دور العبور الذي يمكنها الاضطلاع به من خلال السماح للغاز الإيراني القادم من حقل البارس الجنوبي(South Pars) مرورا بالعراق بالعبور على أراضيها لإمداد

[1] Jean-Dominique MERCHET, «L'enjeu des nouvelles réserves de gaz en Méditerranée orientale,» *Opinion*, 1 avril 2014.
[2] U.S. Energy information Administration, *Syria Overview*, full report (February 18, 2014).
[3] «Pétrole/gaz : la Syrie a signé un important accord de prospection avec la Russie, » *L'Orient le jour*, 26 décembre 2013.

السوق الأوروبية انطلاقا من شرق المتوسط. هذا المشروع الذي قدرت تكلفته بعشر مليارات دولار، أجّج الخصومة بين سوريا وقطر. لأنّ تجسيده يعني أنّ الغاز الطبيعي المميع القطري المار عبر مضيق هرمز، سيكون أقل تنافسية مع الغاز الإيراني. إضافة إلى هذا الأمر، حاولت قطر، دون نتيجة، تشييد أنبوب غاز يقطع الأراضي السورية. وهذا ما يفسر، حسب بعض الآراء، تدخل هذا البلد في النزاع السوري[1]. وبما أنّه من الصعب توقع تاريخ نهاية الحرب في هذا البلد، فإنّه من العسير التفكير بأن حصة الغاز سواء المنتج محليا أو العابر لأراضيها، تسمح بتناول احتمالات التصدير نحو السوق الأوروبية.

في الجهة المقابلة من البحر، فإنّ التوقعات الغازية في قبرص واليونان تبقى أفضل حالا، ليس من حيث قربهما من المستهلك الأوروبي فحسب، ولكن أيضا، لأن التوترات فيهما أقل حدّة من تلك عند جيرانهما في الجنوب الشرقي. هكذا، بالنسبة لقبرص التي انطلقت في التنقيب منذ عام 2000، على الرغم من أنّها راهنت على احتياطات تتجاوز 1770 مليار متر مكعب، فإنّ التنقيب في الكتل اثنى عشر الممنوحة في عرض مياهها الإقليمية أبان عن وجود احتياطي مؤكد قدره 1133 مليار متر مكعب. من خلال عزمها إنتاج 26 مليار متر مكعب منها 11 مليار متر مكعب للتصدير نحو السوق الأوروبية، فإنّ قبرص تخطط لمد أنبوب غاز طوله 1150 كم، يربطه باليونان عبر جزيرة كريت، حيث سبق للمفوضية الأوروبية منح موافقها لتمويل دراسة الجدوى[2]. مع ذلك، فإنّ إكتشاف حقول الغاز الطبيعي لا يؤدي بالضرورة إلى استغلال خال النزاعات والتوترات. فالسلطات في جمهوريّة شمال قبرص التركية وفي تركيا لا تعترف بحق قبرص في تنقيب واستغلال المنطقة الاقتصادية الخالصة المشتركة بينها. على

[1] William ENGDAHL,"Syria, Turkey, Israel and the Greater Middle East Energy War," *Global Research* (2012), 3.

[2] Jean-François DREVET, « A quoi peut servir le gaz chypriote ?» *Revue Futuribles* (July- August 2014), 1,2.

خلفية هذا النزاع، باشرت تركيا أيضا أعمال الحفر في المنطقة المتنازعة تحت حماية الطائرات الحربية[1]. أمام هذه الوضعية، أبرمت قبرص عام 2012 اتفاقية دفاع مع الكيان الصهيوني، بموجبها يحمي جيش هذه الأخير مياهها الإقليمية وفضائها الجوي. في هذا الطور، يمكن لهذا الخلاف الكامن أن يأخذ مجرى أخر.

إلى الشمال من قبرص، فإنّ اليونان لا تظهر بأنّها بمعزل عن التوترات الناجمة عن اكتشاف حقول هامة للغاز في المنطقة البحرية جنوب جزيرة كريت. حيث سمحت التنقيبات بتقدير الاحتياطيات الحالية ب3500 مليار متر مكعب. شجعت هذه الاكتشافات اليونان على التنقيب في مياهها الإقليمية، في بحري إيجة والأيوني، لكن، ليس دون خلافات مع تركيا وألبانيا حول موضوع تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة[2].

ما يبرز من تحليل وضعية الغاز في شرق المتوسط هو أنّ دول المنطقة تحيط بجيب غازي هام احتياطاته حسب جيولوجيكال سرفي (U.S.Geological Survey) قدرتها بنحو 9700 مليار متر مكعب[3] .استغلال هذه الاحتياطات الكامنة من شأنه قلب أوضاع الفضاء الغاز الأورومتوسطي في حالة غياب العراقيل فقط. أولها، الميزة الجيوستراتيجية للمنطقة التي تتواجد فيها أمم متعادية: من جهة هناك تركيا– قبرص–اليونان، ومن جهة أخرى، "إسرائيل" وجيرانها، السلطة الفلسطينية، ولبنان، وسوريا. هذه الدول التي تتعايش في جو تطبعه التوترات المستمرة، لا يمكنها بسهولة إيجاد أرضية وفاق لتحديد مناطقها الخالصة الخاصة. ثانيها، عجّل اكتشاف الغاز الطبيعي في المنطقة نشوب الصراعات الجيوسياسية بين

[1] Guillaume HUET, *La découverte du gaz offshore en Méditerranée oriental: un nouveau défi pour la stabilité du Proche-Orient* (Publications Cargo Marine – Géopolitique, Paris: Centre d'études supérieures de la Marine, 2013), 23.

[2] Guennadi MELNIK, «Nouveaux gisements pétrogaziers en Méditerranée, source de rivalité,» *Alter Info*, http://www.alterinfo.net/ (accès le 25/02/2018).

[3] U.S. Geological Survey, *Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean* (Reston, VA.: U.S. Geological Survey, 2010), http://energy.cr.usgs.gov/oilgas/

القوى العالمية. حيث تبحث الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على منافسة الغاز الروسي من خلال اجتياح السوق الأوروبية[1]. وروسيا الساعية دوما إلى إبقاء نفوذها في أوروبا، سواء بتأمين مكانة متفوقة في استغلال الغاز من خلال حقولها غير المستغلة بعد، أو بكبح تطوره ي آسيا الوسطى. ثالثها، استغلال الغاز البحري يقتضي استثمارات كبيرة ووقت لتعبئة الموارد المالية اللازمة، خصوصا في منطقة معروفة بعدم الاستقرار. أخر هذه العراقيل، عامل الوقت الذي يجب أخذه في الحسبان. على أساس كل هذه المعوقات، من العسير تصور قدرة غاز شرق المتوسط على المنافسة بعد عشر أو خمس عشرة سنة القادمة. مع ذلك، هذا التهديد ليس الوحيد توقّعه.

لا يقتصر التشخيص الاستراتيجي لواقع القطاع الغاز الجزائري وتنافسيته على تحليل بيئته الداخلية والخارجية فحسب، وإنّما أيضا معرفة الوضع الحالي لأهم المنافسين في هذا المجال واستراتيجياتهم تجاه السوق الأورومتوسطية للغاز.

[1] Jean-Michel BEZAT, «L'arme gazière est risquée pour Gazprom,» *Le monde*, 05 mars 2014.

المبحث الثالث. المنافسون للغاز الجزائري في الفضاء الأورومتوسطي

إنّ الجزائر ليست المزود الوحيد لأوروبا بالغاز الطبيعي. فهي في الفضاء الغازي الأورومتوسطي، عليها مواجهة منافسين فعليين: روسيا وقطر. كونهما أكثر إنتاجا من الجزائر، فإنّ هذين البلدين بإمكانهما الحد من قدرة الجزائر على تصريف موردها الغازي في هذه المنطقة.

ومن الواضح، أنّ الجزائر لا يمكنها أن تضاهي روسيا وقطر من حيث الاحتياطات، والإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي. فالأولى ترتب على رأس القائمة في المجالات الثلاثة، بينما الثانية هي الثالثة من حيث الاحتياطات، والأولى عالميا في إنتاج الغاز الطبيعي المميع (أنظر الجدول رقم 11).

***<u>الجدول رقم 11:</u>** مقارنة بين الجزائر، روسيا الاتحادية، وقطر (عام 2016)*

	الجزائر	روسيا الاتحادية	قطر
الاحتياطات المؤكدة (بليون متر مكعب)	4504	50485	24072.5
الإنتاج (مليون متر مكعب)	93,152	642,242	182,830.3
الصادرات (مليون متر مكعب)	53,974	210,001	130,324

<u>Source</u>: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2017, 2017.

تتوقف منافسة الغازين الروسي والقطري على استراتيجية الفواعل التي تأخذ في الحساب السياسة الداخلية للبلدين، وتطور السوق الأوروبي للغاز الطبيعي والاعتبارات الجيوسياسية في الحوض المتوسطي.

المطلب الأول. روسيا – الفاعل المهيمن

عمل فلاديمير بوتين فور وصوله للكرملين على استخدام عنصر الطاقة، لا سيما الغاز الطبيعي، لتأكيد دور روسيا كقوة اقتصادية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي[1]. والتي أصبحت في غضون أعوام "فاعلا لا يمكن تجنُّبه في الجيوسياسة العالمية للطاقة"[2]. تستند روسيا لتحقيق مراميها الجيوسياسية، وبالأخص في أوروبا، على شركة غازبروم، التي تهدف إلى بسط هيمنتها على الفضاء الغازي الأوروبي من خلال ثلاثة محاور:

- مراقبة الإمدادات في آسيا الوسطى.
- تدويل الاستثمار.
- تنويع الأسواق.

أولا. غازبروم واستراتيجية روسيا في مجال الغاز الطبيعي

تستلزم هذه الجوانب، في البدء، استراتيجية روسية للطاقة التي يحدّد فيها دور غازبروم بوضوح. منذ بداية 2005، أصبح قطاع الطاقة الروسي تابعا مرة أخرى للدولة[3]. في هذه الاستراتيجية، تتقاسم مسؤولية قطاع الطاقة شركتين وطنيتين: غازبروم بالنسب للغاز وروسنفط (Rosneft) للنفط. ونظرا لوفرة

[1] Liliana TROFIM, op. cit., 10.

[2] Christophe-Alexandre PAILLARD, «Gazprom : mode d'emploi pour un suicide énergétique,» *Russie.Nei.Visions*, no17 (mars 2007), 10, www.ifri.org

[3] Jean-Sylvestre MONGRENIER, «Les relations énergétiques entre la Russie et l'Europe: une question géopolitique,» *Tribune*, no 42 (juin 2014), 8.

الغاز الطبيعي الروسي وحالة التبعية الأوروبية له، فإنّ جل مجهودات روسيا تركز على شركة غازبروم من أجل لعب دور هام كعنصر للقوة الطاقوية لها.

ورثت غازبروم، التي أُنشأت عام 1989، هياكل القطاع الغازي التي كانت تابعة في العهد السوفياتي لأحدى المديريات الوزارية. في البداية، فقدت هذا الشركة ثلث شبكتها لنقل الغاز الطبيعي، وفتح رأسمالها لتحوز منه 38% فقط، والباقي أُدخل البورصة، لكن هذه الوضعية لم تدم طويلا. ففي عام 2005، جلبت السياسة الجديدة تغييرات من خلال تدخل الدولة، التي امتلكت حينها 50.02% من رأس المال، في حين الأسهم المتبقية وزعت بين المستثمرين الخواص الروس بنحو30% وشركة (E.On/ Ruhrgas) الألمانية بنحو6.4%[1]. ولتعزيز وضعها في السوق الداخلي الروسي، فإنّ غازبروم تحوز على احتكار تصدير الغاز الطبيعي بنوعيه، القادم من الحقول الروسية، باستثناء حقل سخالين، لامتلاكها حصصا فقط. في السّياق نفسه، تُساهم هذه الشركة في رأسمال شركات الغاز الروسية المستقلة: نوفاتاك (Novatek)، نورثغاز (Northgaz) وإيتيرا (Etera) [2]. فضلا عن إعادة شراء(Sibneft) وهو خامس منتج نفط روسي و36% من شركة(Slaneft). وعلى اعتبار أنّها شركة محروقات مهمة، توسع نشاط غاز بروم إلى قطاع الكهرباء الروسي من خلال استحواذها على مراكز انتاج الطاقة الحرارية والمساهمة في رأسمال الشركة الوطنية للكهرباء بنسبة 10.5% و13% من الشركة المخولة بكهرباء منطقة موسكو(Mosenergo). ولتعزيز ماليتها، أصبحت مساهما في بنك غازبروم (Gazprombank) بنحو 20% من رأسمال. كل ذلك كان بالتوازي مع تواجد الشركات الأوروبية التي استثمرت في سوق

[1] Christophe DUFEUILLEY, «Gazprom,» *Flux*, no 76-77 (2009/2), 128.

[2] Catherine LOCATELLI, «Les stratégies d'internationalisation de Gazprom,» *Le Courrier des pays de l'Est,* no 1061 (2007/3), 34.

الطاقة الروسي بعد اغتنامها لفرصة تحرير مُنتهج من أجل تخفيف وطأة الضغوط المالية التي عرفتها روسيا مطلع القرن الحالي[1].

اتجهت غازبروم، المدعومة بمكانتها في مجال الطاقة، إلى تأمين الإمدادات في آسيا الوسطى. هذه الاستراتيجية تنفيذها لم يكن على مراحل، وإنّما كان غالبا بالموازاة مع تدعيم دورها الداخلي. فبعد ضمان تواجدها في رأسمال شركات دول العبور، المكلفة بشبكات توزيع الغاز والكهرباء، على غرار (Bertransgaz) البيلاروسية و(Naftogaz) الأوكرانية، اتجهت غاز بروم نحو حقول الغاز لبلدان آسيا الوسطى حيث تقع في أوزبكستان، وأذربيجان، وكازخستان، وتركمنستان، التي أنتجت 180 مليار م^3 عام 2016[2].

بالنسبة لأوروبا، تمثل هذه القدرات الغازية نعمة لها. لذلك، فإنّ الشركات الأوروبية والأمريكية قامت باقتحام مجال التنقيب والإنتاج في هذه حقول[3]. في هذا المقام، فإنّ موضوع شحن الغاز إلى أوروبا يُثار من حيث الجدوى لكن ليس دون تداعيات جيوسياسية في المنطقة. فمثلا فشل مشروع نابوكو، خدم روسيا لأنّها لم تسمح باستخدام هذه الاحتياطيات لخدمة دول أخرى، في حين أنها كانت بحاجة إليها لتموين الجزء الجنوبي من أراضيها، وزيادة صادراتها، لا سيما بعدما تبيّن أنّ استغلال حقول سبيريا الشرقية ومقاطعة يامال (Yamal) مكلف للغاية[4].

وانتهجت استراتيجية روسيا حيال هذه المنطقة مسارين:

[1] Ibid., 33- 34.
[2] OPEC, *OPEC Annual Statistical Bulletin 2017*, op. cit., 124.
[3] Sadek BOUSSENA et autres, *Le défi pétrolier, Questions actuelles du pétrole et du gaz* (Paris: Editions Vuibert, 2006), 156.
[4] Ibid., 162.

– الأول يتمثل في رغبة روسيا ابقاء نفوذها من خلال سيطرة ناعمة. وهكذا، توصل القادة الروس إلى تكوين جماعات ضغط بواسطة موالين لهم في الأجهزة الحكومية للدول الأربع وشبكة الاستعلام برعاية المخابرات الروسية والمشكلة من جواسيس من الفترة السوفياتية. تزود هذه القنوات معلومات في شأن الطاقة لروسيا وتساهم في عرقلة أي تقارب بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي[1].

– ويتعلق المسار الثاني بوضع يد روسيا على موارد الطاقة لمنطقة بحر قزوين. في ذلك، استهدفت استراتيجية غازبروم قطاعي الغاز والنفط، أيضا مجال الكهرباء. في هذه المقاربة، اتبعت روسيا المنطق نفسه المتمثل في المساهمة في رأسمال المؤسسات الوطنية بغية مراقبة التدفقات الطاقوية القادمة من آسيا الوسطى. مثال ذلك تركمنستان، أكبر دولة منتجة للغاز في المنطقة، حصل أحد الفروع التابعة لغازبروم عام 2003 على عقد تسليم الغاز منها لمدة 25 سنة. وبموجب هذا الاتفاق، فإنّ الكمية المتفق عليها يمكنها بلوغ 80 مليار متر مكعب سنويا، وحتى أكثر[2].

في مجال النقل، الذي هو عنصر أساسي في منطقة حبيسة، أبرمت غازبروم عقدا مع الشركتين (Turkmengaz) و(Turkmenftegaz) التركمانيتين، لتجديد أنبوب الغاز المسمّى "أسيا المتوسطة" وتفرعاته في منطقة بحر قزوين. ولتدعيم قدرتها التصديرية، اتفقت بلدان آسيا الوسطى مع روسيا على تشييد أنبوب غاز أخر على امتداد بحر قزوين. يمكن لهذين الخطين نقل كمية سنوية قد تتجاوز 85 مليار متر مكعب[3].

[1] Victor BERNARD et autres, «Russie: Quelle stratégie de puissance?» *Base de Connaissance AEGE* (12/2006), 3, http://bdc.aege.fr (accès le 19/08/2017).

[2] Hélène ROUSSELOT, «La bataille du gaz turkmène ne fait que commencer,» *Diploweb.com*, www.diploweb.com (accès le 19/08/2017).

[3]. Ibid., 5.

مستندة على تواجدها الواسع ودورها في مراقبة كامل السلسلة الغازية لدول آسيا الوسطى، اقتحمت غازبروم مجال الاستثمار على المستوى الدولي، من خلال استهداف السوق الأوروبية الخاضعة بشدة للغاز الروسي (أنظر الجدول رقم 12). حينها، خططت روسيا لإنشاء مجموعة مصلحة على المدى الطويل مع بعض البلدان الأوروبية بهدف تطوير شبكتها داخل المنظومة الطاقوية الأوروبية[1].

حيث نفذت غازبروم استراتيجية تكامل منذ 1990، والتي تمثلت في النزول إلى المصب للحفاظ على منافذها في الأسواق الوطنية للدول الأوروبية والوصول للمستهلك النهائي دون المرور عبر أسواق الجملة لمنتجي الغاز حيث المنافسة المحتدمة[2]. لأجل ذلك، عملت على حيازة أصول في الشركات الأوروبية لنقل، وتوزيع وحتى إنتاج الكهرباء، والدخول في مشاريع مشتركة، وانشاء اتحادات (كونسورتيومات) كبرى مع المجموعات الأوروبية.

فيما يتعلق بامتلاك الأصول، فإنّ غابروم شريك مساهم في مؤسسات نقل المحروقات المتواجدة في البلدان التالية: بيلاروسيا حيث تحوز على 50% من رأسمال(Bertransgaz)، وبولونيا، وفنلندة، وبالأخص ألمانيا. في مجال التوزيع، سمح امتلاكها لأصول شركات في أكثر من 10 دول داخل الاتحاد الأوروبي بيع الغاز بصفة مباشرة للمستهلك الأوروبي.

[1] Yann RICHARD, «Les stratégies de Gazprom : un problème géopolitique ?» *Revue Géographique de l'Est* 50, no 1-2 (2010), 8.

[2] Catherine LOCATELLI, «Les stratégies d'exportation de Gazprom sous la contrainte institutionnelle du marché gazier russe,» *Cahier de recherche LEPII,* no 6 (février 2008), 2.

الجدول رقم 12: *تبعية بعض دول الاتحاد الأوروبي تجاه الغاز الروسي*

البلد	حجم الواردات من روسيا، Gm^3، 2014	الواردات من روسيا/ الواردات الإجمالية، %	الواردات من روسيا/ الاستهلاك، %
ألمانيا	40,3	63,8	56,8
النمسا	4,0	51,9	51,2
بلجيكا	9,9	67,3	67,3
بلغاريا	2,8	100,0	100,0
إستونيا	0,4	100,0	100,0
فنلندة	3,1	100,0	100,0
فرنسا	7,6	22,0	21,2
اليونان	1,7	73,9	63,0
إيطاليا	21,7	43,2	38,2
لاتفيا	1,0	100,0	100,0
ليتوانيا	2,5	100,0	100,0
المجر	5,4	64,3	64,3
بولندة	9,1	55,8	55,8
جمهورية التشيك	8,0	75,2	
سلوفاكيا	4,4	100,0	100,0
المملكة المتحدة	15,5	51,0	23,2

Source: *Gazprom, Rapport 2015*, BP *Energy statistical review*, 2015.

في سياق نفسه، فإنّ المشاريع المشتركة المنجزة شملت عدة دول أوروبية. من ضمنها، العقد المبرم بين(BSF) الألمانية وغازبروم، الذي بموجبه أُسسّت الشركة المختلطة(Wingas) عام 1993، المتخصصة في توزيع الغاز داخل ألمانيا والدول المجاورة. في عام 2007، تمّ الاتفاق على عقد جديد بين الشركة الأم (Basf) وغازبروم يشمل كامل السّلسلة الغازية. علاوة على تطوير حقل غاز في روسيا (Yuzhno–Russkoye)، تفاهم الشركان على انشاء (Wingas-Europe) بحصص متساوية لتسويق الغاز في أوروبا[1]. فيما يخص كونسورتيومات، فإنّ غازبروم تحوز على 51% من أسهم الشركة التي تُسير خط أنبوب الغاز "نورث ستريم" مع الشركات (E.On/Ruhrgas) و(Wintershall) من ألمانيا، و(Gasunie)الهولندية، و(GDF) الفرنسية[2].

تمثل هذه الشراكة قوة سوقية لغازبروم، لأنّ توصلها إلى غلق المنافذ إلى الأسواق الأوروبية، معناه أنّه بإمكان غازبروم ممارسة احتكارها كلما أتيحت لها الفرصة لفرض شروطها السّعرية، وتحديد كميات الغاز، وابرام العقود وفقا لمصالحها الخاصة[3].

ولتعزيز دورها والتأثير على السوق الأوروبية، اتجهت غازبروم نحو منطقة آسيا–الهادئ من أجل حيازة حصصا سوقية هناك[4]، حيث أصبحت الصين مقصدها الأول. بفضل معاهدة الصداقة الصينية–الروسية لعام 2002، المجددة عام 2011، تعزّز التعاون الطاقوي بين روسيا والصين لا سيما لتشييد خطوط أنابيب الغاز. الأول شرع في دراسات الجدوى الخاصة به منذ 1997. والذي من المفترض له ربط الحقول السيبيرية (Kovyktinskoye) بالبحر الأصفر على مسافة 3000 كلم. في عام 2011 تبعه

[1] Catherine LOCATELLI, op. cit., 7.
[2] Yann RICHARD «Les stratégies de Gazprom », op. *cit.*, 11.
[3] Dominique FINON et Catherine LOCATELLI, «L'interdépendance gazière de la Russie et l'Union européenne. Quel équilibre entre le marché et la géopolitique ?» *Cahier de recherche LEPII*, Série EPE, no 41 (Décembre 2006), 17.
[4] Jean-Sylvestre MONGRENIER, op. cit., 16.

مشروعان أخران لشحن الغاز من الحقول سيبيريا الشرقية ومن جزيرة سخالين. فضلا عن تطوير هذه البنى التحتية التي من شأنها السماح باقتحام قوي لسوق آسيا– الهادي، قامت غازبروم ببناء مصانع الغاز الطبيعي المميع بقدرة إنتاجية تصل إلى 90 مليون طن، أي 4% من الإنتاج العالمي. هذه الكميات سوف توجه لتزويد كوريا الجنوبية واليابان بالغاز الطبيعي. بالنسبة للسوق الصينية المستهدفة من قبل الاستراتيجية الروسية، أمضت غازبروم في ماي 2014 على عقد توريد 38 مليار متر مكعب لمدة ثلاثة عقود[1]. إضافة إلى مقاصدها الجيوسياسية في آسيا–الهادي، فإنّ هذ السياسة تمارس شكلا من توازن القوى اللين(Soft balancing) تجاه الغرب بغرض فرض ضغط دائم على الزبائن الأوروبيين[2].

بعد عقود من تنفيذ هذه الاستراتيجية، أصبحت غازبروم ثالث شركة عالمية من حيث رأسمالها_في البورصة خلف أيكسون موبيل وجنرال إلكتريك[3]. سيولتها المالية التي تجاوزت 300 مليار دولار أمريكي عام 2006، حيازتها لمحطات ضغط ولبنى تحتية لنقل الغاز على طول 144 ألف كلم، ، وتُشغيلها لأكثر من 300 ألف فرد، ومساهمتها بنسبة 25% في ميزانية الدولة الروسية يؤكد هذا الأمر[4].

من خلال تحليل الهواجس الأوروبية تجاه التهديد الروسي، تتجلى ثلاث ملاحظات:

– في الأولى، يظهر بوضوح بأنّ روسيا يبحث عن تجسيد دور جيوسياسي في أوروبا والعالم، من خلال تنفيذ وسيلتين: استخدام القوة صلبة في أزمات الطاقة مع جيرانها، والقوة الناعمة لجعل غازبروم فاعلا مهيمنا في السوق الأوروبية.

[1] Jean-Michel BEZAT, «La Chine devient le deuxième client du russe Gazprom, encore loin derrière l'Europe,» *Le Monde*, 22 mai 2014, www.Lemonde.fr.
[2] Jean-Sylvestre MONGRENIER, op. cit., 17.
[3] Christophe DUFEUILLEY, op. cit , 126.
[4] Christophe-Alexandre PAILLARD, « Gazprom, », op. cit , 10.

– في الثانية، هذه المدركات تأثر بشكل مباشر على سياسة الطاقة الأوروبية والاستراتيجية الغاز للأطراف المنافسة ومنها الجزائر. بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يتعلق الأمر بالبحث عن مصدر أخر للإمدادات موثوق وأمن، وهذا ما يفسر ميل هذا الاتحاد إلى تدعيم علاقاته مع الدول المنتجة للغاز في الضفة الجنوبية. فيما يخص الجزائر، فإنّ الأزمات الغازية الروسية – الأوروبية وأهمية دور غازبروم في السوق الأوروبية، أدت بها إلى تبني استراتيجية لتدعيم مكانتها كمزود غاز جدير بالثقة.

في الثالثة، يبرز التفاعل بين السياسي والاقتصادي في العلاقات بين الدول وكيف تستعمل دولة مثل روسيا موردها الطاقوي وشركتها الوطنية (غازبروم) للتأثير على السوق الأوروبي بغية تأمين انتشارها الجيوسياسي.

هذه الملاحظات السابقة تظهر مدى مُلاءمة الجيوسياسة الموضوعية التي تستند مقاربتها على الاستحواذ على الموارد واستخدامها لأغراض سياسية.

ثانيا. **مدى رغبة روسيا في منافسة الغاز الجزائري**

علاقات الجزائر بروسيا قديمة؛ حيث حافظ البلدان على روابط استراتيجية من حقبة الحرب الباردة، والتي ارتكزت على التعاون العسكري (التسليح والمساعدة التقنية) والتوافق في السياسة الخارجية حيال الشؤون الدولية المتعلقة بالدول الاشتراكية والعالم الثالث. وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي، مثلت روسيا البديل. لهذا لم تنقطع العلاقات رغم التغيرات التي عرفها البلدان بسبب أزماتهما الداخلية. فقد زودت موسكو الجيش الجزائري، بين عامي 2014 و2018، بما نسبته الثلثين من أسلحته، وكانت الجزائر

الزبون الأكبر للسلاح الروسي في إفريقيا، بما يعادل نصف مبيعاته لهذه القارة[1] . لكن تعاونهما لا يقتصر على هذا المجال فقط، فالبلدان، باعتبارهما مزودين أساسيين للغاز لأوروبا، يتواجدان منذ زمن بعيد على نفس الخط في مقابل مستهلك وحيد. أمام هذه الوضعية، فإنّ لهما خيارين: إمّا الاتفاق أو التنافس فيما بينهما. تعتبر الجزائر دائما روسيا حليفا تقليديا، وهي مدركة لدور روسيا كقوة عسكرية ولميزتها الغازية، ولا تملك الوسائل، ولا من مصلحتها الاستعداد لمجابهة شريك استراتيجي بانتهاج سياسة سعرية للغاز التي من شأنها الحاق الضرر بهذا الحليف. بل على العكس من ذلك، هي تحاول دوما التوصل إلى أرضية وفاق في إطار العلاقات الثنائية وضمن منتدى البلدان المصدرة الغاز. في الوقت الراهن، تستهدف الجزائر المحافظة على مكانتها كثالث مزود لأوروبا بتموين أربع دول من الفضاء الأورومتوسطي: إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال. إلى غاية الآن لم تبد روسيا أي اهتمام تجاه هذا الفضاء، ليس لكونه بعيدا عنها فحسب، ولكن أيضا لعدم رغبتها في إلحاق الضرر بزبون كبير لسلاحها وحليف استراتيجي لها يمكن الاعتماد على تضامنه في المسائل الدولية، وبالأخص في السياق الأوروبي المتميز بالأزمة الأوكرانية الأخيرة. إجمالا، هناك العديد من الدواعي التي تؤكد عدم رغبة روسيا منافسة الغاز الجزائري في الوقت الحالي، رغم قدرتها على شنّ حرب أسعار:

– الأول ذو طابع جيوسياسي، فالمتوسط لا يشكل منطقة حيوية لروسيا. فهي تبحث فقط عن مرتكزات لبحريتها، لذلك فإنّ يندرج تواجدها فيه للمشاركة إلى جانب الناتو والأسطول السادس الأمريكي يندرج ضمن موضوع مكافحة القرصنة والإرهاب. بسعيها إلى اضطلاع بدور الشريك الاستراتيجي، فإنّ

[1] ساميل راماني، "الحسابات الروسية الحذرة في الجزائر،" على موقع مركز كارنيغي للسلام الدولي، أطلع عليه بتاريخ 2019/03/24، https://carnegieendowment.org

روسيا تتابع عن قرب الاضطرابات في الضفة الجنوبية، وتنامي الإسلام الراديكالي الذي تخشى عودته إلى القوقاز[1].

– والثاني مُتعلق بقرب سوق أوروبا الشمالية والصيغة المكرسة لعقود طويلة الأجل. فروسيا مهتمة بإرضاء مستهلكي دول: أوروبا الشرقية، وألمانيا التي تمثل أكبر زبائنها، والنمسا، وبلجيكا، وفرنسا واحتياطيا أوروبا الجنوبية. ونظرا لموقعها القريب من روسيا، فإنّ هذه الدول ترتبط بشبكة كثيفة من أنابيب الغاز، كما أن تموينها مضمون بعقود طويلة الآجل. تحسبا لعودة النمو، فإنّ هذه الدول سيزيد استهلاكها منه، وهذا الأمر يحث روسيا على مضاعفة المجهودات. هذه الوضعية قد تجعلها تعاني صعوبات كبرى تتعلق باستنفاذ حقولها القديمة حيث الاسترجاع يتطلب استثمارات طائلة، ولقدم المنشآت، وبقدرتها على التحكم في الاستهلاك الداخلي للغاز الذي يمثل 30% من إنتاجها الإجمالي[2]. كما أنّ انشغالها بإشباع هذه السوق، يحد من اهتمامها بالفضاء الأورومتوسطي. الخيار الوحيد أمامها سيكون بيع الغاز الطبيعي المميع في سوق سبوت. الحال أنّه في نطاق إنتاجها للغاز الطبيعي المميع الذي لا يتعدى حاليا 10 مليون طن متر مكعب، يجعل تحقيق ذلك أمرا مستبعدا حتى في المدى المتوسط.

يرتكز ثالث الدواعي على تطور العلاقات التجارية والتحالفات بين لشركتي: غازبروم وسوناطراك. بالنسبة للشق الأول، أمضى البلدان عام 2001 على شراكة استراتيجية، لكن طيلة السنوات الأولى لها، لم يكن هناك تدفق تجاري مهم. من ضمن مجالات التعاون، يحظى القطاعين العسكري والطاقوي بالاهتمام المشترك. وهكذا، بمسحها لأربعة ملايير دولار أمريكي من الديون المقدرة بنحو 16 مليار دولار أمريكي، فإنّ روسيا بذلك ترغب في المحافظة على وضعها كممون أول للجزائر في مجال التّسليح. فيما

[1]Bastien ALEX, et autres, *Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée* (Rapport final, Paris: Institut des Relations Internationales et Stratégiques IRIS, octobre 2013), 31-34.

[2] Stéphane DUBOIS, «La Russie et ses hydrocarbures : La tactique à court terme aux dépens de la stratégie à long terme ?» *Géoéconomie*, no 48 (2009/1), 79.

يخص الطاقة، وقعت مذكرة وفاق في أكتوبر 2010، التي كرست دخول غازبروم، التي سبق لها العمل في الجنوب الجزائري، لاستغلال الحقل الغازي العسال بحوض بركين[1]. وتدعيما لتعاونهما، أبرم الطرفان الروسي والجزائري في جوان 2012 اتفاق مبادلة (Swap). بموجبه يرخص لسوناطراك بتوزيع الغاز الطبيعي المميع على زبائن غازبروم في أوروبا، فيما تقوم هي بتموين عملاء سوناطراك في آسيا[2].

على العموم، يتضح أنّ روسيا لا يمكنها منافسة الغاز الجزائري في المدى المتوسط لمجموع الأسباب المذكورة أعلاه.

المطلب الثاني. قطر والغاز الطبيعي المميع

بفضل حيازتها لثالث احتياط عالمي من الغاز الطبيعي، أصبحت قطر فاعلا في السوق العالمية للطاقة. بتربعها على مساحة ضئيلة قدرها 11400 كم^2، يقطنها 1.7 مليون ساكن أغلبهم من المهاجرين الأجانب، وامتلاكها لصندوق سيادي ب200 مليار دولار أمريكي، فإنّ فقطر تدحض محددات القوة المثبتة في النظرية الجيوسياسية الكلاسيكية. حيث يؤكد نشاطها الدبلوماسي في مراكز التوتر العربية وتواجدها المالي في الأماكن الدولية الكبرى دورها الجيوسياسي الذي ترغب في تجسيده بفضل قدرتها المالية المترتبة عن ريعها المتحصل عليه من بيع غازها الطبيعي.

بالنظر إلى إنتاجها النفطي المتضائل، بدأت قطر اعتبارا من عام 1984 الاهتمام باستغلال غازها لا سيما حقلها الضخم "القبة الشمالية"* (North Dome) المكتشف عام 1971 في عمق البحر[3]. والحال

[1] «Gazprom: un important gisement découvert en Algérie,» *Sputnik France*, https://fr.sputniknews.com (accès le 19/08/2017).

[2] Salem FERDI, « Une alliance Sonatrach-Gazprom pour le GNL : Accord entre Algériens et Russes,» *Le Quotidien d'Oran,* 6 juin 2012.

* في الحقيقة حقل القبة الشمالية هو نفسه حقل بارس الجنوبي (المذكور أنفا)، والذي يقع في الخليج العربي تتقاسمه كل من قطر وإيران، وهو أكبر حقل غاز بالعالم.

[3] Jean-Pierre SERENI, «Le Qatar à l'heure de la diversification, l'atout gazier,» *Le Monde Diplomatique* septembre 2011, 2.

أنه أمام القيد الجغرافي الذي لا يسمح بشحن غازها من خلال الأنابيب، باشر هذا البلد برنامجا طموحا لتمييع الغاز منذ 1994. يهدف هذا الخيار إلى جعل قطر أكبر منتج للغاز الطبيعي المميع في العالم. وهكذا، في غضون 10 سنوات، أقامت 14 خطا للتمييع التي تسمح بإنتاج 77 مليون طن من الغاز الطبيعي المميع الموجه في معظمه للسوق الآسيوية والباقي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. لتنفيذ هذا البرنامج، تمّ تأسيس شركتين: قطر غاز ورأس غاز ذات الرأسمال المملوك في أغلبه من قطر بتروليوم[1]. خلافا للجزائر، التي أصرت على تحمل تمويل صناعتها لتمييع الغاز لوحدها، فإنّ قطر نجحت في تكامل على مستويين: على المستوى المالي، اشتركت مع إيكسون الأمريكية وتوتال الفرنسية بحيازة كل واحدة منهما 10%، واليابانيتين (Mitsui) و(Marubeni) بمساهمة مشتركة قدرها 15%[2]. على مستوى سلسلة التمييع، سمح اعتماد الأسلوب نفسه بالتواجد في الإنتاج والتخزين فضلا عن إعادة التغويز في موانئ الدول المستهلكة. ولضمان شحن انتاجها، تمتلك قطر أكبر أسطول لنقل الغاز الطبيعي المميع على مستوى العالم والذي يضم 69 سفينة بعضها مملوك بالكامل لشركة ناقلات القطرية وبعضها مملوك بالشراكة مع شركات عالمية أخرى منها 24 ناقلة تقليدية (بقدرة استيعابية تتراوح بين 145000 – 170000م^3)، و31 ناقلة من طراز "كيوفليكس" (Q-Flex) (210000–217000 م^3) و14 ناقلة "كيوماكس" (Q-Max) (263000–266000 م^3)[3]. معززة بمواردها الغازي ومقدرتها المالية، رغبت قطر في الحصول على مكانة جيوسياسية، التي قد تسمح لها بمنافسة الغاز الجزائري.

[1] Benabbou SENOUCI, op. cit., 27.
[2] Jean-Pierre SERENI, op.cit., 2.
[3] أنظر: شركة ناقلات، أطلع عليه بتاريخ 2017/08/19، http://www.nakilat.com

برفض سوريا السماح لأنبوب الغاز القطري عبور أراضيها لتموين أوروبا، لمنافسة الغاز الروسي والإيراني، وهو الدافع المقدّم لتفسير تورطها في النزاع السوري، فإنّ قطر ليس بمقدورها في السياق الحالي الدخول في حرب غازية مع الجزائر[1]. والدواعي الثلاثة التالية تبرّر ذلك:

في الأول، كون التكامل في الفضاء الغازي الأورومتوسطي متقدم للغاية بين سوناطراك والشركات الأوروبية لدرجة أنه من صعب منافسة الغاز الجزائري[2]. علاوة على أنّ الجزائر تُعدّ مصدر إمدادات موثوق تدعمه شبكة أنابيب غاز صلبة.

ثانيا، أمام توسع السوق الآسيوية، فإنّ قطر ملزمة بتلبية الحاجيات المتنامية لهذه المنطقة.

في المقام الثالث، الخوف من فقاعة غازية(Bulle gazière) التي قد تنجم عن استخراج الغاز الصخري ودخول الولايات المتحدة السوق العالمية كمصدر، لهذا فإنّ قطر ليس من مصلحتها التّخلي عن غازها بثمن بخس، على اعتبار أنّها مجبرة على تثمير الاستثمارات الثقيلة التي يتطلبها تطوير صناعة تمييع غازها.

في الأخير، على غرار باقي الدول المصدرة للمحروقات، المهتمة بتحقيق الحد الأمثل من الرّيع، فإنّ قطر العضوة في منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF)، الذي تتمثل مهمته في حماية مصالح الدول المنتجة للغاز، والتي تمتلك 65% من الاحتياطات المؤكدة للغاز و50% من الصادرات على المستوى العالمي، حيث أصبح هذا المنتدى منذ إنشائه عام 2001، إطارا للتنسيق والتلاحم تجاه سوق عالمية للغاز، التي هي في غمرة التحول[3]. في هذا الشأن، أكد منتدى الدول المصدرة للغاز خلال قمة موسكو

[1] "سوريا في الرهانات الجيوسياسية للغاز"، مركز الأبحاث السورية، أطلع عليه بتاريخ 2018/05/30، http://www.recherches-syriennes.fr/

[2] Ihsane EL KADI, «Le gaz algérien en passe de changer de religion,» *Note de l'Ifri* (avril 2009), 5. www.ifri.org

[3] أنظر قرارات مختلف قمم منتدى الدول المصدرة للغاز على موقعه الرسمي: www.gecf.org

لعام 2013 على حماية العقود طويلة الآجل وتقييس أسعار الغاز بأسعار النفط[1]. في إطار رصّ الصّفوف (التعاون) بين الأعضاء، من الصعب تصور منافسة قطر للغاز الجزائري. هذا الاحتمال، حتى وإن كان افتراضيا، سوف يتوقف على تطور منتدى الدول المصدرة للغاز الذي يظهر أنّه يحاكي سيرورة الأوبيك في بدياتها[2].

من خلال تحليل موقف كل من روسيا وقطر تجاه الغاز الجزائري، يظهر أن الدول الثلاث، المجبرة على الدفاع عن نفس المصلحة، ليس لديها ما يبرّر التنافس فيما بينها. ومثّل منتدى الدول المصدرة للغاز وعلاقات التعاون دورا مهما في التقارب بين السياسات الطاقة لكل دولة وحماية الحصص السوقية لها.

يستخلص ممّا تقدّم في هذا الفصل ما يلي:

من خلال الاستعانة بتقنية (SWOT) للتشخيص الاستراتيجي للبيئة الداخلية لقطاع الغاز، تبيّن أنّ الجزائر تتمتع بمقومات كبيرة "مواطن قوة" التي يجدر بها أن تثمنها لتعزيز قدرات غازها الطبيعي، أهمها: احتياطات هامة مؤكدة من الغاز التقليدي ومحتملة من الغاز الصخري، شبكة أنابيب غاز عابرة للقارات، خبرة طويلة في صناعة الغاز الطبيعي المميع، القرب الجغرافي من السوق الأوروبي (سوقها الطبيعي). على الجانب الأخر، يُنخر القطاع مجموعة من مواطن الخلل "نقاط الضعف" التي ينبغي معالجتها: نقائص في إدارة الموارد البشرية والتبعية التكنولوجية، معضلة الرّيع الطاقوي، تزايد الاستهلاك الداخلي للغاز وتراجع إنتاجه، ونقص الاستثمارات، الفساد وعدم الشفافية، وعدم جاذبية النظام التعاقدي والجبائي وتعديلاته المتكررة. أمّا تحليل البيئة الخارجية (الفضاء الأورومتوسطي) أظهر وجود العديد من الفرص للغاز الجزائري أهمها: زيادة حصة الغاز في مزيج الطاقة الأوروبي، الرغبة الأوروبية في التخلص من

[1] «Gaz: les pays exportateurs unis pour demander des prix "justes",» *Agence-France-Presse*, www.AFP.com (accès le 24/02/2018).
[2] Abdelwahid HENNI, «L'idée d'une Opep du gaz ?» *Liberté*, 19 mars 2014, https://www.liberte-algerie.com/

الهيمنة الروسية وتهديدها باستخدام الغاز سلاحا. بالإضافة إلى فرص ظرفية مثل شتاء أوروبا القارس وتزايد استهلاك الغاز فيها حينها. في جانب التهديدات: العمليات الإرهابية ضد المنشآت الحيوية وخطوط الإمداد (حالة حادثة تيقانتورين 2013)، والتهديدات جيوسياسية (عدم الاستقرار في بلدان الجوار)، وانهيار أسعار المحروقات، وبروز منافسين جدد، فضلا عن المخاطر الاقتصادية مثل عدم انتظام الإمدادات (حالة إسبانيا) أو عدم الاتفاق على الأسعار، مخاطر العطب الفنية وانهيار أبار الغاز، التهديدات السبرانية (أنظر الملحق رقم3).

أظهر تحليل فرضية منافسة منتجي الغاز روسيا وقطر للجزائر عدم تحققها في الأمد المتوسط على الأقل، لعدم اهتمام هذين المنافسين بالفضاء الغازي الأورومتوسطي في الحوض الغربي للمتوسط، وتركيزهما على السوقين الأوراسية والآسيوية على التوالي.

الفصل الثاني

الغاز في استراتيجيات أمن الطاقة الجزائري –الأوروبي

بما أنّ المحروقات تمثل غالبية الصادرات الجزائرية فمن الواضح أن تكون معظم العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تخص قطاع الطاقة[1]. وهذا الأمر يتطلب وضع استراتيجيات لتطوير إنتاجها من الغاز الطبيعي والبحث عن تعزيز حصتها السوقية.

في المقابل، ومع إرتفاع أسعار المحروقات ونضوب الاحتياطات، أصبح تنامي الطلب الأوروبي يأخذ طابع أمن قومي أمام تهديد انقطاع الإمدادات. هذا الأمر لا يخص الاحتياجات من الطاقة فحسب، بل أيضا البحث عن مورد نظيف مثل الغاز الطبيعي يسمح بالوفاء بالالتزامات البيئية لاتفاقية كيوتو.

إنّ أولوية الاتحاد الأوروبي ليست هي تجنب الاعتماد الشديد على الغاز الطبيعي الخارجي، بل هي البحث عن انتظام عمل الاعتمادات المتبادلة وتحقيقها[2]، لأنّه في الواقع يوجد اعتماد متبادل في معظم الحالات. فليست أوروبا وحدها من تعول على إمدادات غاز من خارجها، بل حتى البلدان المنتجة ومنها الجزائر تعتمد بشكل مكثف على عائدات صادراتها من الغاز. لذلك فإنّ هذا الفصل الأخير يشتمل على مبحثين هما:

– مقاربات الجزائر للطاقة وأمنها

– الاعتماد الأمني الطاقوي (الغازي) المتبادل: أمن الطلب مقابل أمن الإمدادات

[1] Farida SI-MANSOUR et Djamel SI-MOHAMMED, op. cit., 8.

[2] Philippe ESPER et Claude MANDIL, «L'Europe et l'énergie: Economie et sécurité,» *Commentaire,* no 138 (2012/2), 321-332.

المبحث الأول. مقاربات الجزائر والاتحاد الأوروبي للطاقة وأمنها

لدى المستهلكين والمنتجين مصالح مُتباينة وأحيانا مُتعارضة؛ فإذا كان أمن الإمدادات يمثل مسألة جوهرية للفئة الأولى، فإنّ تحصيل ريع الصادرات من الموارد الناضبة يشكل مركز اهتمامات الثانية. وقد يكون هذا التباين مصدرا للعديد من الخلافات بين الدول المنتجة والمستوردة وبين الشركات المتعددة الجنسيات والحكومات ممثلة بشركاتها الوطنية[1]. وهكذا، فإنّ التّعرّف على المقاربات المختلفة للطاقة وأمنها في الفضاء الغازي الأورومتوسطي، يستدعي تناول السياسة الطاقوية للجزائر واستراتيجيتها الغازية من جهة، ومن جهة ثانية تحديد مكانة هذا الوقود الأحفوري ضمن سياسة الطاقة الأوروبية المشتركة.

المطلب الأول. السياسة الطاقوية للجزائر واستراتيجيتها الغازية

تعتبر المحروقات موردا شبه حصري لتمويل الاقتصاد الجزائري الرّيعي، ولذلك فهي تمثل مركز الانشغالات السياسية والاقتصادية للدولة، هذا الاهتمام جسدته سياسة الطاقة في الجزائر وعلاقاتها الغازية بزبائنها، وبالأخص الدول الأوروبية.

أولا. الإطار القانوني لسياسة الطاقة في الجزائر

تستند سياسة الطاقة إلى النظام القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات، الذي شهد تطوره ثلاث مراحل رئيسة، لكل مرحلة ظروفها وملامح تميزها.

1. مرحلة الامتيازات (1962-1971)

صاغت فرنسا أهدافها لاستغلال ثروات الجزائر- من نفط وغاز- المكتشفة عام 1956، فأصدرت قانون النفط الصحراوي بتاريخ 22 نوفمبر 1958 المتعلق بالبحث وامتيازات الاستغلال ونقل المحروقات

[1] Isabelle ROUSSEAU, «Introduction ,» dans *Défis et enjeux des énergies fossiles au XXI eme siècle, dir.* Isabelle ROUSSEAU (Paris: CERI, 2010), 3.

عبر الأنابيب وكذا نظامها الجبائي. ويبرز تحليل هذا القانون، أنّه لا يمثل تشريعا يسعى إلى جذب الشركات للتنقيب عن النفط واستغلاله فحسب، وإنّما هو أيضا ترتيب ضمن مشروع كبير يهدف إلى فصل الصحراء عن باقي الجزائر. ولكن فشل هذا المخطط، جعل الدولة الفرنسية تهتدي إلى طريقة أخرى للمحافظة على هيمنتها على محروقات هذه المنطقة، تمثلت في بنود اتفاقية إيفيان، حيث شكل النفط محورا أساسيا فيها من خلال تضمنها مسائل نفطية، من أهمها:

- الابقاء على نصوص قانون النفط الصحراوي.
- التعاون الثنائي لاستغلال الثروات الباطنية للصحراء الجزائرية من خلال مجلس إداري مشترك.
- اعتماد عملة الفرنك الفرنسي في التعاملات الخاصة بالمنتجات النفطية.

لقد أدركت السلطات الجزائرية من البداية أنّ إتفاقية إيفيان كرست سيادة صورية للجزائر على ثرواتها الطبيعية، نتيجة عدم امتلاكها حق الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقول المحروقات وقدراتها الإنتاجية[1]. إضافة إلى ذلك، اختصت الدولة الفتية بدور محصل للجباية النفطية[2]. هذه الوضعية، أجبرت الجزائر على التفكير في بناء سياسة طاقة خاصة بها، حيث كان تأسيس شركة سوناطراك نهاية سنة 1963 أول خطوة قامت بها في هذا الاتجاه، وقد كان دور هذه الشركة مقتصرا فقط على نقل وتسويق المحروقات ليتوسع نشاطها فيما بعد ليشمل أيضا الاستكشاف والانتاج وكذا تحويل المحروقات[3].

[1] Sid Ahmed GHOZALI, *Questions d'Etat, Entretien avec Mohamed Chafik Mesbah* (Alger: Casbah Editions, 2009), 47.
[2] Abdelatif REBAH, *Sonatrach : une entreprise pas comme les autres* (Alger: Casbah Editions, 2006), 67.
[3] Belaid ABDESSELAM, *Le pétrole et le gaz naturel en Algérie* (Rouiba: Editions ANEP, 2012), 219.

بالإضافة إلى التخلي الجزئي عن بنود إتفاقية إيفيان من خلال اتفاق جديد للتعاون حول كيفية استغلال النفط المبرم في جويلية 1965، والذي استجاب لبعض المطالب الجزائرية، ومنها[1]:

– تبني نظام الأسعار التفاوضية الذي أعاد النظر في نظام الأسعار الحرة المعمول به في قانون النفط الصحراوي، والذي يمنح للدولة الجزائرية حق التفاوض، غير أن هذا الاتفاق الجديد يحتفظ بحق الشركات النفطية في تحديد السّعر، وهذا يعني أن التعديل شمل فقط الوعاء الجبائي بحيث أنه لم يعد يحتسب طبقا لأسعار البيع بل وفق سعر مرجعي محدد مسبقا.

– جعل قانون النفط الصحراوي من الجباية النفطية مجرد إيجار سنوي تدفعه الشركات الأجنبية للدولة الجزائرية، ممّا ألحق اضرارا فادحة بالحقوق المالية للدولة نتيجة تكريسه لمبدأ التقاسم المتساوي للأرباح، وبغية التخفيف من الخسائر تمّ التوافق على الرّفع التّدريجي لحصة الجزائر من الأرباح إلى حدود 53 % مقابل 50% في السابق.

– إعادة تنظيم علاقات الجزائر مع الشركات الفرنسية من خلال تبني صيغة "المشاركة التعاونية" وهي نموذج جديد للاستغلال يقرّ مبدأ التوزيع المتساوي لدور المتعامل في هذه الشراكة، والذي أعاد النظر في الروابط الموجودة في تلك الفترة والتي تعتمد على قاعدة الفصل بين دور المسيّر ودور المتعامل، الذي كان حكرا على الشركات الأجنبية بموجب عقود الامتياز، سمح هذا الاتفاق للطرف الجزائري بالمشاركة في تأدية دور المتعامل إلاّ أنّها تبقى محدودة نظرا لقلة الكفاءات المحلية ونقص التحكم التكنولوجي. وفي الواقع، يمثل المتعامل حجر الزّاوية في المشاركة لأنّه يقوم بعمليات التنقيب والاستغلال.

[1] الجيلالي عجة، *الكامل في القانون الجزائري للاستثمار: الأنشطة العادية وقطاع المحروقات* (الجزائر: دار الخلدونية، 2006)، 213.

– كما أثارت الجزائر مشكل التّزيف المستمر لموارد الدولة من العملة الصعبة والذي تفاقم بسبب حق تحويل رؤوس الأموال من قبل الشركات الأجنبية إلى بلدانها الأصلية دون تحديد أي سقف، حيث جاء اتفاق 1965 ليميّز بين مرحلتين، في الأولى يجوز فيها للشركة الأجنبية الاحتفاظ بنحو 40% من رقم أعمالها خارج البلد وفي الثانية تنخفض فيها هذه النسبة إلى حدود 33.5 %.

وفي السياق نفسه، شكّل تأسيس شركة سوناطراك أول خطوة لتخلي عن عقود الامتياز، لأنّه منح الجزائر وسيلة للتدخل في قطاع المحروقات الذي تمّ عبر مراحل؛ بدءا بإخضاع قنوات النقل لرقابة سوناطراك، ثمّ الانتقال إلى عمليات التكرير عام 1966 من خلال استحواذها على مصفاة الجزائر العاصمة، ثمّ القيام بشراء حصص شركتي (BP) و(ISO MOBIL) عام 1967 و33% من أسهم شركة (TOTAL) عام 1968، وإنتهاءْ بنشاط التوزيع من خلال احتكارها لكافة القنوات التوزيعية، أمّا أنشطة البحث والتنقيب والاستغلال ظلت خارج اختصاصات شركة سوناطراك نظرا لتكنولوجياتها الدقيقة، وهو الأمر الذي أدى بالدولة إلى التفكير في صيغة تمكنها من الحصول على هذه التكنولوجيات مع المحافظة على ثرواتها من المحروقات، وفي هذا الصدد لجأت الجزائر إلى أسلوب المشاركة تحوز فيه على أغلبية رأس المال، حيث ابرمت من خلال شركتها الوطنية عقد مشاركة مع شركة جيتي (Guetti) الأمريكية عام 1968 الذي مهد لنظام جديد للاستثمار في قطاع الطاقة[1].

2. مرحلة التأميم والاحتكار (1971–1986)

كان لاتفاق سوناطراك جيتي دورا في تمهيد الطريق لفرض المشاركة بالأغلبية بقوة القانون من خلال التأميم الجزئي أو الكلي لبعض الشركات الأجنبية الذي تمّ الإعلان عنه بموجب سلسلة الأوامر

[1] المرجع السابق، 118، 220.

الصادرة بتاريخ 24 فيفري 1971، والتي أرست نظاما جديدا لاستغلال المحروقات قام على السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، ونصت هذه الأوامر على:

- **أمر 71-8:** نص هذا الأمر على تأميم جميع أنواع الأموال والأسهم والحقوق والفوائد التي تتألف منها- في الجزائر- مالية شركة استغلال الوقود لحاسي الرمل (SEHR) وأيضا كافة الشركات التي تحوزها أو تعود لها[1]، تأميم مجموع الفوائد المنجمية بما فيها تجهيزات الاستغلال القائمة في عين المكان وكذا التجهيزات والأنابيب المستعملة لنقل المنتجات والتي تمتلكها جميع الشركات في الامتيازات التالية: إن أمناس، تين فوبي الجنوبي، ألرار الشرقي، ألرار الغربي، النزلة الشرقية، بريدس، الطوال، غورد الشوف، وغورد أدرار. وأيضا تأميم الفوائد المنجمية المتعلقة بالغاز في الامتيازات التالية: امتياز قاسي الطويل، غورد نوس، النزلة الشرقية، زرزاتين وامتياز تقنتورين.

- **أمر رقم 71-9:** بموجب هذا الأمر، فإنّ الغاز المختلط بالوقود السائل المستخرج من جميع الحقول في الجزائر هو ملك حصري لها[2].

- **أمر رقم 71-11:** الذي ينص على تأميم 51% من جميع الأموال والحصص والأسهم والحقوق والفوائد المملوكة لبعض الشركات الأجنبية في الامتيازات الخاصة بالوقود[3].

فيما يخص الأموال المؤممة بموجب هذه الأوامر فتنقل إلى الشركة الوطنية سوناطراك بموجب المراسيم التالية 71-64، 71-65، و71-66.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 17، المنشورة بتاريخ 1971/02/25، 262.

[2] المرجع السابق، 263.

[3] المرجع السابق، 263-264.

ثمّ صدر الأمر رقم 71-22 بتاريخ 1971/04/12 الذي شكل إطارا لتنظيم قطاع المحروقات، حيث يشترط على أي شخص طبيعي أو معنوي أجنبي يريد ممارسة نشاطات في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله في الجزائر الاشتراك مع الشركة الوطنية سوناطراك بحيث تكون نسبة المساهمة 51 %على الأقل من نصيب هذه الأخيرة[1].

كما قامت الجزائر بمقتضى الأمرين 71-24 المؤرخ في 1971/04/12 و74-82 المؤرخ في 1974/08/26 بتعديل الأمر رقم 58-1111 (قانون النفط الصحراوي)، الذي مسّ بالخصوص النظام الجبائي للمحروقات.

مع ذلك، أثبت قانون التأميم لعام 1971 محدوديته وعجزه على تجاوز التحديات الجديدة لقطاع الطاقة بالنظر إلى قلة النتائج المحققة من حيث وتيرة الاكتشافات ومستوى الاحتياطات، الأمر الذي تطلب سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تحريك القطاع.

3. مرحلة الإصلاحات (1986-2013)

تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بوقع الصدمة النفطية لعام 1986 نتيجة تقلص الريوع المالية المحصل عليها الناجم عن تدهور أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وتجلى ذلك من خلال ارتفاع المديونية الخارجية، وأدركت الجزائر حينها حتمية معالجة الوضع من خلال إصلاحات قانونية تسمح بمشاركة الرأسمال الأجنبي بشكل أوسع ممّا كان عليه الحال حينها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم30، المنشورة بتاريخ 1971/04/13، 427.

- **قانون رقم 86-14 لعام 1986:** رخص هذا القانون للرأسمال الأجنبي الاستثمار في مجال المحروقات الجزائري من خلال الشراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك التي لا يمكن أن تقل نسبتها عن 51%، وتمثلت أهم التعديلات فيما يلي[1]:

* عقود الشراكة وأشكالها: طبقا للمادتين 20 و21 من هذا القانون، تحقق الشراكة لممارسة أعمال التنقيب والبحث من خلال عقد بين المؤسسة الوطنية والمستثمر الأجنبي يحدّد قواعد المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج، وكذا بروتوكول بين الدولة وهذا الشريك الأجنبي(أو الشركاء) الذي يضع إطار مباشرة الأعمال المزمع تنفيذها والالتزامات تجاه الدولة وفقا للقوانين والتنظيمات السارية. كما ينص البروتوكول أيضا على الالتزامات المالية للطرف الأجنبي وكيفية انتفاعه في حالة اكتشاف حقل ما. وأقرت المادة رقم 24 بوجود صيغتين مختلفين من العقود: إمّا اشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية أو شركة تجارية ذات أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.

* تعديلات النظام الجبائي قانون 86-14: تضمن هذا القانون جملة من التعديلات تخص النظام الجبائي المطبق عل نشاطات التنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها ونقلها بالأنابيب، وعلى تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة وفصلها عن بعضها.

سمح الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر المنصوص عليه في هذا القانون لشركة سوناطراك أفضل السبل لتمكينها من فتح مجال الشراكة وعرض المزايا المحفزة للشريك الأجنبي بغية ترقية مستوى البحث عن المحروقات واستغلالها فضلا عن الاستفادة من تكنولوجيا هذا الشريك وخبرته[2].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 35، المنشورة بتاريخ 08/27/ 1986، 1406.
[2] أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، 251.

- **قانون رقم 91-21 لعام 1991:** صدر القانون رقم 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 ليعدل ويتمم القانون رقم 86-14 والمتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات استغلالها ونقلها بالأنابيب، وتمثلت أهم التعديلات التي تضمنها ما يلي[1]:

- تنص المادة 4 على أنّه لا يمكن ممارسة أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب إلا مؤسسة وطنية، بيد أنه وفي إطار الشراكة يمكن للشريك الأجنبي أن يقوم بتمويل وإنجاز واستغلال لحساب المؤسسة الوطنية القنوات والمنشآت الخاصة بنشاط نقل المحروقات.

- تعديلات جبائية تخص أساسا بإمكانية تطبيق تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج تبعا لأهمية الجهد المقدم في مجال البحث أو الاستغلال ومختلف التقنيات المستخدمة وأيضا تشجيع البحث والاستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير اعتيادية.

- تعديل وتتميم المادة 63 كالتالي: تخضع المنازعات التي تنشب بين الدولة وأحد الأطراف عقد الاشتراك للجهات القضائية الجزائرية المختصة وفي حال فشل عملية المصالحة يمكن عرض النزاع على التحكيم الدولي.

- **قانون رقم 05-07 لعام 2005:** بإصدارها لقانون المحروقات لعام 2005، فإنّ الدولة الجزائرية تكون بذلك قد تخلت عن دورها كدولة منتجة للمحروقات إلى دور الدولة الضابطة لقطاع المحروقات، بحيث اتسم دور الدولة في ظل هذا القانون بالمرجعية الليبرالية التي تجسدت في الأسس القانونية التي أعتمد عليها[2]. حيث بمقتضى المادتين الأولى والثانية تراجعت الدولة عن صلاحية احتكار قطاع المحروقات من خلال تكريس انفصال سوناطراك عنها لتتغير تسميتها من الشركة الوطنية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 63، المنشورة بتاريخ 07 ديسمبر 1991، 2393-2394.

[2] أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، 256-257.

سوناطراك إلى سوناطراك – شركة ذات أسهم[1]. هذا الدور الذي كرسه قانون التأميم لعام 1971 الذي بموجبه فوضت الدولة هذه الصلاحية للشركة العمومية ذات الطابع الاقتصادي سوناطراك بوصفها مرفقا تابعا للدولة مزود بامتيازات السلطة العمومية. وجاء قانون 05-07 ليحصر دور الدولة في وضع الإطار المؤسساتي الذي يسمح بممارسة النشاطات المتعلقة بالمحروقات[2]. حيث نصت المادة 12 من هذا القانون على إنشاء وكالتين وطنيتين للمحروقات تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية: "سلطة ضبط المحروقات" وهي وكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات ووكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات "ألنفط".

تخلى قانون المحروقات لعام 2005 عن احتكار الدولة لقطاع المحروقات، والذي شمل المجالات التالية:

– التخلي عن صلاحية تحديد الأسعار: حيث نصت المادتين 8 و9 من هذا القانون على إزاحة نظام الأسعار المقننة واستبداله بنظام الأسعار الحرة[3].

– النظام الجبائي المطبق: بموجب هذا القانون فإنّ الجباية النفطية هي أداة لتحفيز المستثمرين أكثر منها موردا هاما للخزينة العمومية[4].

– تحرير سوق الصرف المتعلق بالمحروقات: بموجب هذا القانون الجديد حلّت وكالة "ألنفط" محلّ بنك الجزائر في مراقبة سير حركة حسابات المتعاملين الأجانب بالعملة الصعبة، كما تمّ التخلي عن مبدأ تركيز نسبة عالية من رقم أعمالهم بالجزائر[1].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 50، المنشورة في 2005/07/19، 5.

[2] أنيسة بن رمضان، مرجع سابق، 257.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 50، مرجع سابق، 08.

[4] أنظر المواد: 19، 25، 52، 53، 85، 87،88 و89 من قانون 05-07.

وفي الإجمال، شكل هذا القانون خطرا سياسيا لأنه يرهن سيادة الجزائر على ثرواتها من المحروقات، والذي يتيح للشركات الأجنبية التي تقوم باستغلال حقل النفط التصرف فيه حسب رغبتها، حيث يمكنها إنتاج أكبر كمية ممكنة في أقصر مدة، وهو ما يُفضي إلى احتمال ضياع جزء من النفط الكامن في هذه الآبار، ومن الناحية الاقتصادية لم تكن الجزائر بحاجة إلى زيادة الإنتاج لأنّ الميزانية العامة حينها شهدت فائضا كبيرا. ولذلك، تمّ التراجع عن هذا القانون قبل تطبيقه.

- **أمر رقم 06-10 لعام 2006:** صدر هذا الأمر الذي عدل وتمّم القانون رقم 05-07، وتمثلت أهم التعديلات التي تضمنها هذا الأمر في إعادة تحديد نسبة مساهمة شركة سوناطراك في عقود الشراكة بنسبة لا تقل عن 51% وفرض رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح حين يتعدى الوسط العددي الشهري لأسعار النفط 30 دولار أمريكي/ برميل وحصرت هذه الرسوم ب5% كحد أدنى و50% كحد أقصى، مع الإبقاء على وكالتي المحروقات واستبدال المجلس الاستشاري لدى سلطة ضبط المحروقات إلى مجلس الرقابة مهام هذه الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات[2].

- **قانون رقم 13-01 لعام 2013:** تضمن هذا القانون تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون رقم 05-07 بالإضافة إلى إدراج بعض المواد الجديدة إليه[3].

ويمكن القول أن القانون **رقم 13-01** يشابه نظام عقود تقاسم الإنتاج لقانون **رقم 86-14 لعام 1986**، بحيث يحاول استدراك الاختلالات في قانون 2005 الذي أقر نظام الامتياز، في حين اعتمد قانون 86 عقودا وفقا للقانون التجاري، فقد سمح القانون السابق للشركات بأن تمتلك كتلا للاستكشاف

[1] الجيلالي عجة، مرجع سابق، 722.

[2] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 48، المنشورة بتاريخ 2006/07/30، 4-10.

[3] أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم11، المنشورة بتاريخ 2013/02/24، 4-22.

وفرض على سوناطراك أن تساهم بنسبة51%، وبالتالي كانت هذه التدابير مجحفة في حق شركة سوناطراك وغير مرضية للكثير من الشركات الأجنبية، وهو السبب الذي كان وراء فشل كل المناقصات المعلنة، فضلا عن ذلك، فقد ظل الرسم على الأرباح الاستثنائية يشكل مصدر نزاع لأنه فُرض بأثر رجعي[1].

إذا كان النظام القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات يسمح بتحديد أهم ملامح السياسة الطاقوية المتغيرة بحسب الظروف والمراحل، فإنّ البحث عن منافذ لتصريف الغاز الطبيعي يشكل محورا مهما في الاستراتيجية الوطنية لهذا السلعة الاستراتيجية.

ثانيا. استراتيجية الجزائر لتنويع أسواق تصدير الغاز

منذ السنوات الأولى لاستقلالها، راهنت الجزائر على غازها الطبيعي، ليس لكونه عنصرا جوهريا في جهودها لتصنيع البلد وحسب، بل وحتى في علاقاتها مع أوروبا. هذا الإهتمام الاستراتيجي حضّها على البحث عن أفضل السبل لتطوير إنتاجها منه والبحث عن أسواق خارجية لتصريفه. وهو الأمر الذي كرسه عقد اتفاق التعاون لعام 1965، والذي أتاح للجزائر حق التّصرف بالغاز الطبيعي المستخرج من باطن أرضها بموجب الحكم الذي ينص على: "يكلف أصحاب امتيازات الحقول الخاصة بالوقود، بالبيع إلى الجزائر الكميات التي ترغب الحصول عليها من الغاز عند خروجه من الحقل"[2]. وشجع تنامي أهمية الغاز الطبيعي كمورد بديل للطاقة الدولة الجزائرية على إعداد استراتيجية غازية ترتكز على تنويع الأسواق.

[1] قوي بوحنية ومحمد خميس، "قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة،" *دفاتر السياسة والقانون*، العدد 09(جوان 2013)، 158.

[2] أنظر: المادة 3، العنوان الثاني، الاتفاقية المبرمة بتاريخ 29جويلية 1965 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الفرنسية والمتعلقة بتسوية المسائل الخاصة بالوقود والتنمية الصناعية الجزائرية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 100، المنشورة بتاريخ 7 ديسمبر 1965، 1360.

يخضع أي تنويع أسواق لمنطق البحث عن منافذ جديدة للتّسويق لتفادي قيود السوق الواحدة. بالنسبة للجزائر التي رغبت في التّحرر من الهيمنة الفرنسية (وضع احتكار القلة Oligopole)، كان البحث عن سوق لغازها ليس خاضعا لتطور أسواق الغاز الطبيعي الإقليمية، ومكانة هذا المورد في السياسة الطاقوية الوطنية فقط، بل أيضا لتصور كلا الدولتين الجزائرية والفرنسية لمصالحهما الاقتصادية، والجيوسياسية، والجيوستراتيجية. من خلال هذا التوضيح يمكن استيعاب لماذا وكيف توجهت سياسة التنويع نحو سوق الغاز الأمريكية قبل أن تتحول فيما بعد تجاه السوق الأوروبية.

1. **عقد الباسو وخيباته:** عملت الجزائر –عقب الاستقلال– على استكشاف الأسواق الأوروبية والأمريكية لتسويق غازها الطبيعي، والذي أظهر أنّ السّوق الأمريكية بإمكانها توفير فرص كبيرة لتصريف هذا المورد وتصنيع البلد[1].

بعد مرحلة المفاوضات بين سوناطراك وشركة الباسو (El Paso)، تمّ توقيع بروتوكول في 15 جويلية 1969 والتأشير بالأحرف الأولى على العقد في 9 أكتوبر 1969[2]، والذي نص على تسليم 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة[3].

كانت الأسعار في بداية تسويق الغاز الطبيعي المميع في عقود المبيعات مع الولايات المتحدة، مرتبطة بصيغة مفهرسة بالنسبة لتكاليف المعمل الثابتة والتضخم، وبعد الأزمة النفطية لعام 1979 وتغيير المسؤولين في قطاع الطاقة الجزائري، شرعت شركة سوناطراك في حملة لتغيير تسعير هذا الغاز إلى مكافئ مرتبط بأسعار النفط الخام (على الرغم من أنّ تكاليف الشحن والمحطات النهائية وتوزيع الغاز الطبيعي المميع عالية للغاية مقارنة بالنفط ومشتقاته). نجحت هذه الاستراتيجية في أوروبا، لأنّ الزبائن

[1] أنظر موقع بلعيد عبد السلام: www.belaidabdesselam.com

[2] Belaid ABDESSELAM, *Le pétrole et le gaz*, op. cit., 326.

[3] Belaid ABDESSELAM, *Le gaz algérien*, op. cit., 1.

هناك أكثر قدرة وجاهزية لامتصاص هذه الزيادات السّعرية، لكنّها فشلت في الولايات المتحدة، التي رفضت الإقرار بالأسعار الجديدة، وتزامن ذلك مع نزع الرقابة عن الغاز الطبيعي في أمريكا ونظّم "الدخول المفتوح" إلى خطوط الأنابيب، الأمر الذي نجم عنه انهيار سعر الغاز الطبيعي وتقويض الشّروط الاقتصادية لعقود الغاز الطبيعي المميع الجزائرية المتبقية وانعدام صادراته لهذا البلد بحلول عام 1986[1].

عموما، أظهرت حصيلة عقد الباسو النقائص التالية:

– إنفاق مبلغ 3.5 دولار أمريكي لإقامة كامل المشروع، مقارنة بكمية 6 مليارات متر مكعب المباعة بين مارس 1978 وجويلية 1979[2].

– لوم المسؤولين عن إبرام العقد عام 1969، على التغاضي عن المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع لصالح العوامل السياسية مثل تفادي دول العبور عند خيار بناء أنابيب الغاز.

– تحديد سعر البيع لم يأخذ بالحسبان: استهلاكات الاستثمارات، والتكاليف المالية، وحتى تكلفة المساعدة التقنية".

– فوق ذلك، ما يأخذ على هذا المسعى هو إتباع استراتيجية قطاعية مبنية على فكرة ضمنية مفادها أن احتياطات الغاز غير ناضبة[3].

باختصار، يمكن القول بأنّ شركة الباسو هي التي خرجت كاسبة بتحقيقها أرباحا، في حين أنّ الدولة الجزائرية التي كانت ملزمة بتسديد قروضها المؤجلة، انزلقت نحو المديونية، فضلا عن تفويت فرصة ربح قدره 150مليار دولار أمريكي[1].

[1] غوردن شيرر، مرجع سابق، 361.

[2] Abdelatif REBAH, op. cit., 190.

[3] Abdelhamid BRAHIMI, *Stratégies de développement pour l'Algérie, Défis et Enjeux* (Paris: Editions Economica, 1991), 111-113.

ولتجاوز هذ الإخفاق في السوق الأمريكي، غيرت الجزائر وجهتها نحو السّوق الأوروبية.

2. الارتباط بالسوق الأوروبي: نتجت الوجهة الجديدة للغاز الجزائري نحو السوق الأوروبي كانت نتيجة تصور جيوسياسي للجزائر لغازها الطبيعي، فمن خلال هذه المقاربة رغبت الجزائر في فك الارتباط بالسوق الأمريكية الذي كان من شأنه أن يجعلها خاضعة لزبون وحيد، والانطلاق في سياسة تنويع الشركاء بتفضيل الجوار باعتباره سوق طبيعية لتصريف غازها.

في الحقيقة، أمام الاحتياجات الطاقوية الكبيرة للدول الأوروبية وبحث السلطات الجزائرية عن سوق واعدة ومجاورة، فإنّ جميع الشروط من أجل علاقة طاقوية دائمة كانت تبدو أنّها محققة. وعلى هذا الأساس جاء التوافق بين الجزائر وبلدان أوروبية على تسويق الغاز وتطويره.

في الواقع كانت المفاضلة بين البدائل الاستراتيجية لتسويق الغاز أمرا صعبا، لأنّها لم تتعلق بالمردودية وحسب، بل أيضا بالخلفيات السّياسية. فالرؤى حول هذه المسألة تتباين؛ بالنسبة للفريق القديم الذي أدار قطاع الطاقة في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، مثّل الغاز الطبيعي المميع الخيار الذي يمنح حرية كبيرة تسمح ببلوغ كافة الأسواق الإقليمية و"الحصول بذلك على منافذ واسعة ومستقرة"[2]. إضافة إلى هذه الميزة، فإنّ الغاز الطبيعي المميع يُسوق وفق الصيغة التعاقدية "سبوت"، التي تعطي البائع مرونة كبيرة في أي تعامل تجاري، هذه الفعالية التي يقدمها الغاز الطبيعي المميع هي في الأصل مدعومة بخلفية سياسة تهدف إلى التّحرر من الضغوط التّي قد تنجم عن تشييد أنابيب الغاز، ليس مع دول

[1] Hocine MALTI, op. cit., 257.
[2] Belaid ABDESSELAM, *Le gaz algérien*, op. cit., 267.

العبور* فقط بل وأيضا من الصعوبات المترتبة عن إنشاء علاقة تعاقدية بين المزود والمستهلك والتي من شأنها خلق رابطة تبعية بين الطرفين.

في مقابل هذه الرؤية، فإنّ الفريق الذي كلّف بقطاع الطاقة نهاية عام 1979 ساند خيار قنوات الغاز. فحسب وزير الطاقة في ذلك الحين: "هذا النجاح –ويعني هنا خيار قنوات الغاز– لا يجب أن ينسينا بأنّ أفضل طريقة لبيع احتياطاتنا من الغاز، لا تكمن في التمييع، لأنّه أسوأ وسيلة والتي لا تكون مقبولة إلاّ في حالة انعدام بدائل أخرى. وأسهل نهج والذي يستحق اهتمامنا بالتحديد هو الخاص بقنوات الغاز. وبالطريقة نفسها، فإنّ أفضل عقود غاز هي تلك التي تربط لعقود طويلة بين الموردين والمستوردين، يبقى فقط تصورها على أسس جديدة"[1]. وهذا التصريح يفيد بأنّ تفضيل وسيلة قنوات الغاز لتفادي مخاطر السوق الفورية "سبوت"، معناه أنّ الجزائر كانت راغبة في بناء علاقة دائمة مع زبائنها لتأمين الطلب على غازها.

تنفيذا لهذا التوجه، تمّ التخلي عن مشاريع التّمييع، مع الإبقاء على انتاج الغاز الطبيعي المميع على مستوى الوحدات الموجودة لتلبية الطلبيات القديمة. في المقابل، شُرع في تنفيذ مشروع بناء أنبوب غاز ترانس ميديترانيان عام 1978.

ومع ذلك، فإنّ هذه السياسة الجديدة لم تحم الجزائر من أزمة الطاقة لعام 1986، التي أثرت تداعياتها السّلبية بشدة على المستوى الاقتصادي. ذلك لأنّ تطوير قطاع الغاز لا يتعلق بمسائل تقييس

* في إطار العبور، فإنّ الجزائر التي عرفت عقب استقلالها مشاكل وضع الحدود مع الجارين تونس والمغرب الأقصى، أدركت الصعوبة التي يطرحها مرور القنوات بأراضي البلدين.

[1] Belkacem NABI, *Où va l'Algérie ?: indépendance , hydrocarbures, dépendance* (Alger: Editions DAHLAB, 1991), 187.

الأسعار والنقل البري فحسب، لكن يتطلب أيضا في المقام الأول استثمارات بالأخص في الاستكشاف والإنتاج.

دون موارد مالية كافية ودون التحكم في تكنولوجيا التنفيذ، كانت الجزائر مجبرة على الانفتاح على الشريك الأجنبي.

المطلب الثاني. أهمية الغاز في السياسات الطاقوية الأوروبية المشتركة

تأتي الطاقة وأمنها ضمن أولويات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لا سيما في ظل التطورات الجيوسياسية في المناطق المجاورة له، والتي من شأنها حثّ دول الاتحاد على تسريع التقدم نحو بلوغ هدف تقليص التبعية الطاقوية تجاه مصادر خارجية [1].

أولا. السياسات الأوروبية للطاقة

من خلال الفحم ومعاهدة تأسيس *الجماعة الأوروبية للفحم والصلب* (ECSC) سابقا ثمّ النووي وإقامة *الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية* (EURATOM) لاحقا، شكلت سياسة الطاقة ركيزة لتأسيس الاتحاد الأوروبي، حينها أدرك الآباء المؤسسون أنّ تطور "المجموعة" بحاجة لطاقة فائضة ورخيصة. حاليا الأمر نفسه، لأنّ سياسية الطاقة وُجدت لخدمة المواطنين، ومساندة اقتصاداتها، وحماية البيئة. وبما أنّه لا توجد دولة عضوة بإمكانها تحقيق ذلك بمفردها، فإنّ معاهدة لشبونة اعتبرت الطاقة شأنا متقاسما بين الدول المعنية والاتحاد الأوروبي [2].

فيما يتعلق بكفاءة الطاقة، فإنّه يلزم حاليا 152 طن من النفط لإنتاج واحد مليون أورو من الناتج المحلي الخام في الاتحاد الأوروبي، في حين أنّه كان يتطلب 204 طن عام 1990. وبذلك تمّ التوصل

[1] Dominique RISTORI, «Enjeux et défis de la politique énergétique en Europe,» *Géoéconomie*, no 73 (2015/1), 48.

[2] Samuele FURFARI, «Le gaz naturel, nouvel élément structurant du Mare Nostrum,» *Confluences Méditerranée*, no 91 (2014/4), 68.

إلى فصل نمو الناتج المحلي الخام عن زيادة استهلاك الطاقة. لكن على الرغم من هذه الزيادة الخاصة بالكفاءة، فإنّ استهلاك الطاقة لكافة دول الاتحاد لم ينخفض حتى الآن (باستثناء فترة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في 2008–2009). لذلك فإنّ الاتحاد الأوروبي وضع حزمة شاملة من السّياسات والإجراءات بغية تخفيض الاستهلاك.

حتى وإن كان انشغال الجمهور شديدا بالطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، فإنّ دور الاتحاد الأوروبي أبعد من ذلك. فبحساب بسيط يظهر بأنّ 20% وحتى 27% من الطاقة ستكون من الموارد المتجددة، والأغلبية الباقية من غيرها، لا سيما وأنّ هذه الأرقام تشير إلى استهلاك الطاقة النهائي (الكهرباء، والتدفئة، ووقود النقل). وإذا تمّ تحويل هذه الأرقام إلى استهلاك الطاقة الأولية (النفط، والغاز، والفحم، واليورانيوم، والخشب...)، فإنّ النّسب سوف تكون 16% و22% على التوالي. وهذا يبين بشكل لا يقبل الرّيب أنّه في حالة متابعة كلّ بلد عضو تطوير الطاقات المتجدّدة لتحقيق الأهداف الموضوعة، فإنّ حصة الطاقات غير المتجددة في عامي 2020 و2030 ستمثل 84% و78% على الترتيب. لذلك فإنّ سياسة الطاقة الأوروبية لا يمكنها الاقتصار على الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة فقط. وبما أنّه من الضروري ضمان أمن إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي، فإنّه ينبغي عليه حتما الاهتمام بالطاقات الأحفورية ومنها الغاز الطبيعي.

وفي 30 نوفمبر 2016، قدمت المفوضية الأوروبية "حُزمة الشتاء"، وهي خلاصة الاقتراحات التشريعية والمبادرات السياسية المسماة "طاقة نظيفة لكافة الأوروبيين"، تهدف غاياتها المختلفة خصوصا إلى تنشيط سوق الطاقات المتجددة لأجل الإيفاء بالتعهدات الأوروبية المتخذة بباريس، والتي منها تخفيض انبعاث غازات الدفيئة بنسبة 40% من الآن إلى غاية 2030.

وتركز هذه الحزمة على ترجمة الأهداف لعام 2030 على المستوى التشريعي، التي حددتها المفوضية الأوروبية في 2014، والتي تتمثل في[1]:

- ✓ خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40% بالمقارنة مع مستويات عام 1990.
- ✓ زيادة حصة الموارد المتجددة في استهلاك الطاقة بنسبة 27%.
- ✓ تحسين كفاءة الطاقة بنحو 27%.

مستقبلا، الالتزام بهذه الأهداف سوف يكون إجباريا، مع إمكانية تجاوز هدف تخفيض استهلاك الطاقة المحدّد بنسبة 27% ليبلغ 30% في حال استمرار الوتيرة الحالية[2].

إنّ سياسات الطاقة الأوروبية ترتكز على المحاور الثلاثة التالية: أمن إمدادات الطاقة، التنمية المستديمة، والتنافسية (أنظر الشكل رقم 10). وفي عالم معولم ينبغي أن يكون سعر الطاقة وبالأخص الكهرباء تنافسيا حتّى لا يشكل عائقا أمام صناعات الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع صناعات باقي دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والبلدان الصاعدة. خيار الحصول على كامل الطاقة المرغوبة، والمحترمة للقواعد البيئية الصارمة التي من شأنها تعطيل التنمية الاقتصادية، هو حتما ليس حلا دائما[3].

[1] Antoine DE RAVIGNAN, «Transition énergétique: un paquet glaciel pour l'hiver,» http://www.alternatives-economiques.fr (accès le 03/12/2016).

[2] Sophie FABREGAT, «Paquet énergie: la Commission européenne veut appuyer la transition énergétique sur les marchés,» *Actu-environnement*, http://www.actu-environnement.com/ae/news/paquet-climat-energie-europe-20508.php4 (accès le 30/04/2018).

[3] Samuele FURFARI, op. cit., 69.

الشكل رقم 10: *المثلث الأوروبي لسياسات الطاقة*

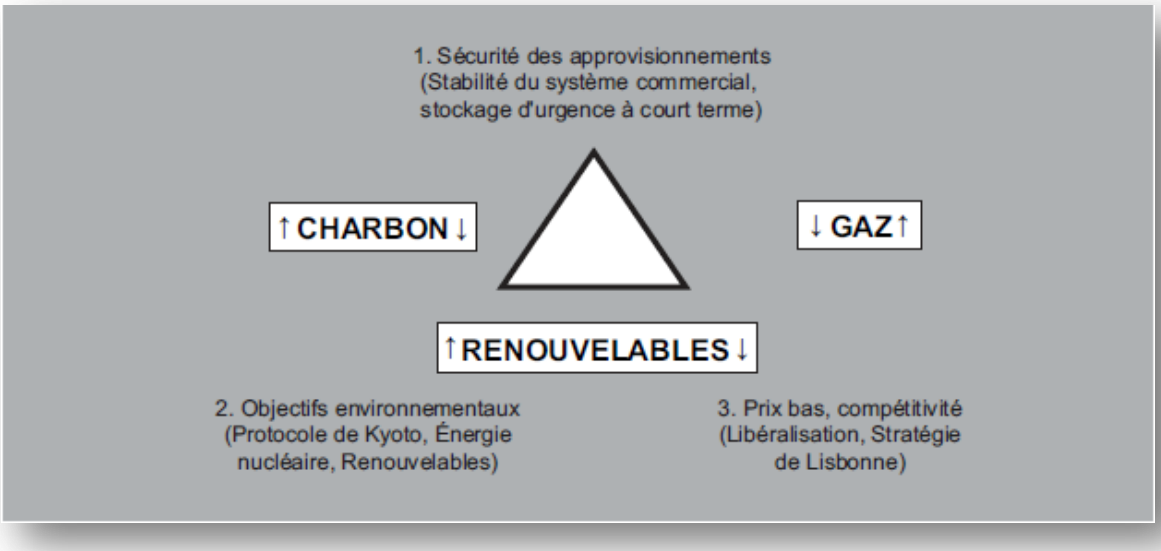

Source: Jan horst KEPPLER, *Politique étrangère,* 2007.

يوضح الرسم البياني أعلاه الاتجاهات الثلاثة الرئيسة الممكنة لسياسة الطاقة الأوروبية والخيارات المتناقضة في ما يتعلق بالوقود الناتجة. وهكذا، فإنّ الفحم يسهم في أمن الامدادات ولكنه يقوض الأداء البيئي، تساعد مصادر الطاقة المتجددة في تحقيق هذا الأخير ولكنها لا تزال مكلفة للغاية. الغاز هو في نهاية المطاف الوقود المفضل للمستثمرين في سوق الكهرباء المحررة ولكن استخدامه يزيد الواردات[1].

فيما يتعلق بضمان أمن إمدادات الطاقة، فإنّ الاستراتيجية هي ببساطة تستند أيضا على ثلاث ركائز: تنويع الطاقات المستعملة، وتنويع دول الإمداد، وتنويع طرق الإمداد. لذلك، فإنّ المفوضية الأوروبية ترى بأنّه من الواجب ترك الباب مفتوحا أمام كافة الطاقات، وهذا يعني بأنّه ينبغي وضع حد لأي تمييز طاقوي موجود تجاه هذه الطاقة أو تلك، مثلما هو الحال بالنسبة للصناعة النووية والغاز الصخري. وإذا كان فحوى هذه الاستراتيجية سهل الذكر، فإنّ تنفيذها معقد بوجه خاص، وللتأكد من ذلك يكفي الرجوع إلى الجيوسياسة الخاصة بها[2].

[1] Jan horst KEPPLER, op. cit., 531.
[2] Ibid., 69-70.

ويبقى التحدي بالنسبة لسياسة الطاقة الأوروبية المشتركة، هو البحث عن توازن بين مصالح، وحاجات الدول العضوة ورغباتها وتلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي في مجمله. ومع ذلك، فإنّ هذه السياسة تولي الغاز الطبيعي أهمية كبيرة، نظرا لوفرته الكبيرة ونظافته كمصدر طاقة أحفوري[1].

ثانيا. التبعية الأوروبية للغاز والاستراتيجية الغازية للاتحاد الأوروبي

عرّف الغاز الطبيعي تطورا متأخرا وبطيئا مقارنة بالنفط، لأنّه بخلاف هذا الأخير فإنّه ظهر لزمن طويل كطاقة حرجة الاستغلال بسبب صعوبة نقله للمستهلك النهائي والتكاليف المترتبة عن ذلك. غير أنّه أمام وفرة هذا المورد، تمّ تمويل بنى تحتية معتبرة خلال سبعينيات القرن المنصرم (أنابيب نقل الغاز، شبكات حضرية للتوزيع، مصانع التمييع، ناقلات غاز، ومرافئ التسليم) التي شجعت استهلاك متنامي للغاز في قطاع إنتاج الكهرباء والتدفئة معا، سواء كان منزليا أو صناعيا.

وعلى غرار ما يحصل مع النفط، فإنّ تقنيات التنقيب والإنتاج تتحسن باستمرار بما يسمح بتطوير حقول غاز جديدة وبخاصّة في البحر. الأمر الذي ساهم في زيادة حجم الاحتياطات العالمية بشكل كبير بمعدل متوسط يساوي 5% سنويا (أنظر الشكل رقم 11)، حيث تقدر الاحتياطات المؤكدة الحالية من الغاز الطبيعي التقليدي بنحو 186.6 ألف مليار متر مكعب[2].

[1] Marie SCHULLER, *La nouvelle politique énergétique de l'UE et ses enjeux* (Note d'analyse, Bruxelles: Pour la solidarité, Février 2017), 10.
[2] BP, *BP Statistical Review of World Energy 2017* (London: BP p.l.c., 2017), 26.

الشكل رقم 11: *توزيع الاحتياطات المؤكد للغاز الطبيعي (1996، 2006 و2016)*

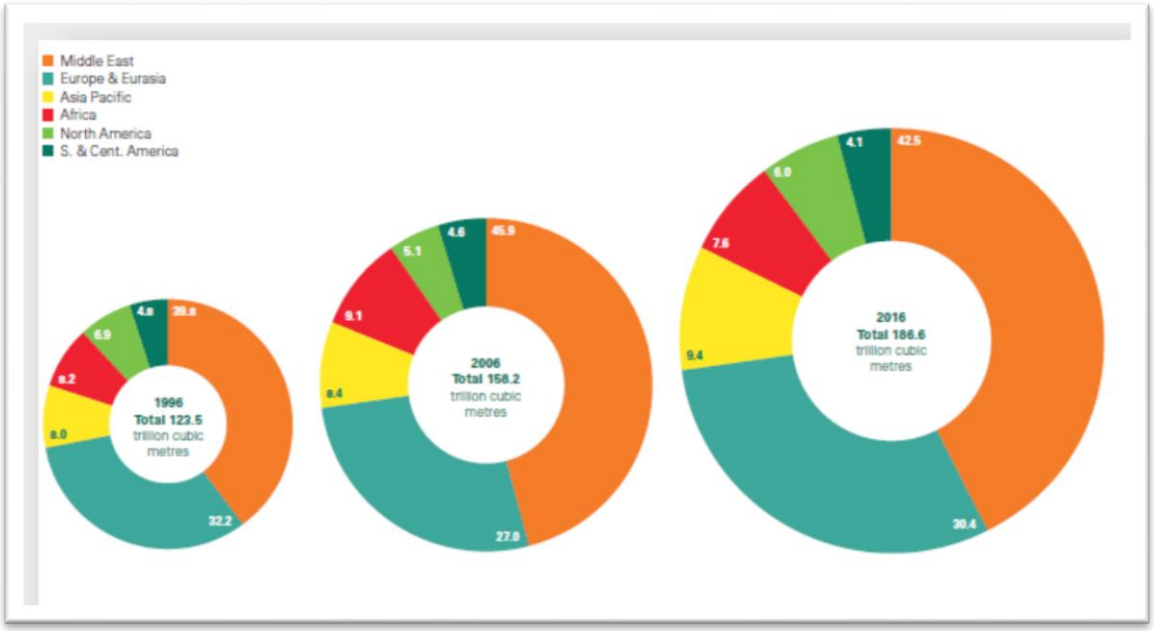

Source : BP Statistical Review of World Energy 2017.

يغطي الإنتاج الداخلي للاتحاد الأوروبي من الغاز سوى 30% من الاستهلاك، ممّا يعني ضرورة استيراد ما يساوي 280 مليار متر مكعب. ومن المتوقع أن يبقى هذا الحجم من الاستيراد مستقرا إلى غاية 2020 ثمّ يتزايد ليبلغ حوالي 340-350 مليار متر مكعب بحلول الفترة بين عامي 2025-2030. في عام 2015، مثلت الواردات من روسيا 29.4% من إجمالي الواردات متبوعة بتلك الواردة من النرويج (25.9%)، والجزائر (8.8%) وقطر (6.1%). وحسب تقديرات (Eurostat)، تجاوزت فاتورة الواردات من الغاز الطبيعي لعام 2013 مبلغ 87 مليار أورو.

من منظور جيوسياسي، تتمتع أراضي الاتحاد الأوروبي بميزة كبيرة بكونها محاطة بأهم الدول الغنية بالغاز: النرويج في الشمال، وروسيا (التي تحوز لوحدها على 17% من الاحتياطات العالمية)

ودول آسيا الوسطى في الشرق، ودول الشرق الأوسط في الجنوب الشرقي، ودول المغرب العربي في الجنوب، التي تمثل مجتمعة ثلثي الاحتياطات العالمية من الغاز المكتشفة إلى غاية الآن[1].

وعلى الرغم من أنّ إمدادات الغاز من روسيا، والنرويج والجزائر كانت تقليديا مستقرة، إلاّ أنّه ليس من المناسب زيادة هذه التبعية؛ لذلك تعمل المفوضية الأوروبية على شحن الغاز من مصادر أخرى. باختصار، من الأجدر التذكير بأنّ الإمدادات من الغاز الروسي تعود إلى حقبة الحرب الباردة. والدول التي كانت خاضعة للاتحاد السوفياتي السابق لازالت، ومنذ فترة طويلة، تعتمد على هذه الإمدادات بشكل شبه كلي قد يصل نسبة 100% (حالة دول البلطيق الثلاث وفنلندة). وإلى غاية أزمات أعوام 2006، 2009، و2014 بين روسيا وأوكرانيا لم يكن هناك أي داعي للانشغال بهذه الإمدادات. رد الاتحاد الأوروبي على هذه الأزمات المتكررة كان من خلال اعتماد استراتيجية الالتفاف حول الصراعات، والتي ارتكزت على مجموعة من الإجراءات التي أكدت ضرورتها: أولها، إنشاء مخزونات استراتيجية على مستوى الدول الأعضاء. ثانيها، تلافي أوكرانيا من خلال خط أنبوب غاز يقطع بحر البلطيق ليصل ألمانيا (وهو سبب في تسميته "أنبوب غاز الشمال"). وثالثها، تكييف قنوات محطات ضغط أنابيب الغاز بشكل يسمح لها بعكس تدفق الغاز من الغرب نحو الشرق، في حين أنه تاريخيا يتسرب في الاتجاه المعاكس حصرا.

علاوة على ذلك، فإنّه خلال عامي 2005 و2006 رافق رؤساء أكبر الدول المستهلكة الأوروبية بالتناوب شركاتهم الوطنية لتوزيع الغاز إلى روسيا لتجديد عقود التوريد لفترات جديدة تتراوح من 20 إلى 25 سنة. حينها أعلنت شركة غاز فرنسا بافتخار: "***تمثل محفظة العقود طويلة الأجل الخاصة بالمجموعة مصدرا أساسيا للإمداد بالغاز الطبيعي. وعند انقضاء هذه العقود، يمكن أن تكون "غاز***

[1] Samuele FURFARI, op. cit, 71.

فرنسا" مجبرة على قبول شروط تجديد أقل ملائمة، ويمكن للمزودين أن يقرروا عدم تجديد العقود، وهذا من شأنه أن يؤثر على أمن الإمدادات[1]."

وقد نصت هذه العقود مرة أخرى على مقايسة أسعار الغاز إلى النفط. وبما أنّ هذا الأخير يشهد أحيانا ارتفاعا ملموسا، فإنّه من المؤكد أيضا زيادة أسعار الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يعيق اقتصاداتها، لا سيما وأنه في الولايات المتحدة، بفضل الغاز الصخري، يحصل العكس.

وبناء على ما تقدم، يؤكد استعراض الوضع الغازي للاتحاد الأوروبي من منظور أمن الإمدادات والتنافسية الاقتصادية، على جدية الانشغال المتعلق بالتبعية تجاه روسيا، وبالتالي فإنّ أي حل يسمح بتخفيفها سيكون مطلوبا. إذن، ما العمل، بعد 15 أو 20 سنة حين التفاوض حول تجديد عقود إمدادات الغاز الطبيعي مع روسيا، حتى لا يكون الذهاب إلى موسكو بدون أوراق ضغط جيوستراتيجية مثلما كان عليه الحال في 2005 و2006؟

تستند الاستراتيجية– مرة أخرى – على ثلاث ركائز: تنويع الإمدادات الروسية بقنوات غازية بديلة تنطلق من البلدان الواقعة شرق الاتحاد الأوروبي وجنوبه الشرقي (المسمّى الرواق الجنوبي)، وزيادة الواردات من الغاز الطبيعي المميع عبر الناقلات، وإنتاج الغاز الصخري محليا.

في الواقع أنّه من الأوّلى الوصول إلى مصادر جديدة للغاز الطبيعي أكثر تنوعا مع الحفاظ على كميات مهمة مستوردة من موردين موثوقين. وفي السنوات القادمة، سيكون التنويع الذي يجلبه الغاز الطبيعي المميع مهما، لا سيما بعد وصول إمدادات جديدة منه قادمة من أمريكا الشمالية، وأستراليا، وقطر، فضلا عن اكتشاف احتياطات جديدة في إفريقيا الشرقية، التي من شأنها زيادة حجم وسيولة الأسواق العالمية لهذا الصنف من الغاز. وعليه، فأنّ سياسة الاتحاد الأوروبي لا تقتضي استهداف تدعيم

[1] Gaz de France, *Document de référence*, 2005, 19 .

علاقاتها مع الموردين الحاليين فقط، بل أيضا فتح الطريق أمام إمدادات وافدة من مناطق أخرى جديدة. في هذا الصّدد، يشكل تجسيد رواق جنوب أوروبي عنصرا مهما، لأنّه في مرحلة أولى من المفترض من أن يتمّ إلى غاية 2020، شحن 10 مليارات متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي المنتج بأذربيجان نحو السوق الأوروبية. وبإمكان البنية التحتية المرتقب استكمالها بتركيا استقبال لغاية 25 مليار متر مكعب سنويا لفائدة السوق الأوروبية. هذا المشروع الغازي الجديد هو، فوق ذلك، ضروري للارتباط مع دول الشرق الأوسط لأنّه على المدى الطويل، دول أخرى مثل العراق وإيران، إذا توفرت الظروف اللازمة لرفع نظام العقوبات عنها، يمكنها أيضا المساهمة بشكل مهم في تطوير الرواق الجنوب الأوروبي. وسوف يكون من الضروري تبني سياسة خارجية متناسقة ومحددة تجاه هذه الدول. وهنا يتجلى بوضوح أن البحر المتوسط هو فضاء بحري بالغ الأهمية في استراتيجية الغاز الأوروبية، إذ أنّه بإمكانه المساهمة في أول عنصرين منها[1].

والبحر المتوسط ليس مركزا لاحتياطات هامة من الغاز الطبيعي (المغرب العربي وشرق المتوسط) فقط، وإنّما هو أيضا منطقة عبور بحرية للغاز الذي يحتاجه الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال، دولة قطر التي تمتلك 10% من الاحتياط العالمية للغاز التقليدي العالمي، تشحن غازها الطبيعي المميع بناقلات عبر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي (خصوصا بريطانيا وبلجيكا)، وحتّى الحقول الجديدة الضخمة المكتشفة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لموزمبيق وكذا الأجزاء الساحلية في شرق أفريقيا (كينيا وتنزانيا) التي تمتلك آفاقا واعدة للغاز بإمكانها هي الأخرى إمداد دول الاتحاد عبر اجتياز هذا البحر.

[1] Samuele FURFARI, op. cit, 73.

المبحث الثاني. الاعتماد الأمني الطاقوي (الغازي) المتبادل: أمن الطلب مقابل أمن الإمدادات

تساهم البلدان المنتجة في الضفة الجنوبية للمتوسط بشكل كبير في أمن إمداد الطاقة للاتحاد الأوروبي بواقع ثلث وارداتها من الغاز الطبيعي وبين20 و30% من وارداتها النفطية. في المقابل، هي تخضع بشكل واسع لأوروبا من حيث الصادرات، إذ يمثل الغاز الطبيعي الموجه إلى الاتحاد الأوروبي 90% من إجمالي صادراتها منه ونصف مبيعاتها من النفط[1].

وبذلك فإنّ موضوع الطاقة يحتل موقعا حيويا في علاقات دول اتحاد الأوروبي بالجزائر، بالنظر إلى أهمية أمن الطاقة لكلا الطرفين، فهو يتعلق بأمن إمدادات الدول الأوروبية المستهلكة من جانب، ويرتبط بأمن طلب الجزائر كدولة منتجة من جانب أخر[2].

المطلب الأول. الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري: الزبون المهيمن

لاستيعاب هيكلية السوق الأوروبي وعلاقة الاعتماد المتبادل بين الجزائر والبلدان الأوروبية، من المناسب تناول الاحتياجات المتنامية للاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي وكيفية استقطاب دول الفضاء الغازي الأورومتوسطي لصادرات الغاز الجزائري.

أولا. احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي

ترتبط هذه الاحتياجات خاصة بالنمو الاقتصادي في دول الاتحاد، واستغلال الحقول الغازية المتاحة، وحصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الإجمالي.

[1] Abdenour KERAMANE, «Enjeux énergétiques en Méditerranée,» *FOCUS sur l'énergie*, no 13 (06/2010), 1.

[2] جمال الدين بن عميّر وعمر قيرة، "مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر"، *الرائد المغاربي*، عدد 1 (جوان 2013)، 4-26.

فيما يخص العامل الأول، ثبت عن أوروبا الغربية، التي خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية، أنّها باشرت إعادة بناء اقتصاداتها وتحديثها. حيث أنّه طيلة سنوات "الثلاثين المجيدة" 1945-1975، اهتمت سياسات الدولة الراعية التي تبنتها التي تبنتها بلدان هذه المنطقة بالتنمية الصناعية وبكافة قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي. كل هذه المجهودات تحتاج إلى استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة احتياطاتها من الموارد الأحفورية (لا سيما الفحم) على تغطيتها، ممّا جعلها تلجأ إلى استيراد النفط والغاز الطبيعي. ولعرض المستوى السابق للتبعية تجاه الطاقة، ينبغي الأخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية لعام 1975، الذي يمثل نهاية فترة الازدهار الاقتصادي. وقتها، قُدّر عدد سكان أوروبا الغربية 361 مليون نسمة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام 11611 دولار أمريكي، الذي كان لا يتجاوز 4594 دولار أمريكي في 1950. وهذا الأمر ما كان ليحصل لولا تنامي استهلاك الطاقة لاسيما النفط والغاز (أنظر الجدول رقم 13)، وانطلاقا من نهاية هذا الطور من النمو الاقتصادي بدأت التبعية الطاقوية.

<u>الجدول رقم 13:</u> *إنتاج واستهلاك النفط والغاز في الدول الأوروبية 1960-1988*

الوحدة: Tep1000

المورد	النفط			الغاز الطبيعي		
المجموعة	الإنتاج	الاستهلاك	الاستيراد	الإنتاج	الاستهلاك	الاستيراد
1960(9أعضاء)	11572	167302	157027	8834	8741	2
1970(9أعضاء)	13331	530777	520809	59930	60491	9818
1980(12 عضو)	89924	568538	527123	129264	171106	83382

<u>المصدر</u>: Eurostat

إنّ بلدان الاتحاد الأوروبي كانت دوما تعاني من نقص موارد المحروقات. وهكذا، فإنّ الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي التي كانت تقدر بنحو 3.6 ترليون متر مكعب تراجعت إلى 1.3 ترليون متر مكعب عام 2016[1]. وقد لوحظ هذا العجز نهاية عقد ستينيات القرن الماضي، حين أصبح إنتاجه على المستوى الأوروبي غير قادر على مواكبة استهلاكه المتزايد باستمرار.

يظهر الوضع الطاقوي الراهن، أنّ غالبية البلدان الأوروبية تعتمد على الغاز الطبيعي القادم من الخارج، باستثناء النرويج والدنمارك اللتان توردان جزء من إنتاجهما للغاز. تحليل حصيلة الاتحاد الأوروبي الطاقوية يعكس هذه حقيقة. وهناك أربعة عوامل لتفسير الاتجاه المستقبلي لتفاقم التبعية:

– الأول، يرتبط بمستوى احتياطات الغاز الطبيعة المحدودة للغاية، كونها لا تتعدى 1.3 تريليون متر مكعب.

– الثاني، يخص الفروقات الموجودة بين البلدان الأوروبية من حيث مستوى الإنتاج والاستهلاك. في هذا الصدد، فإنّ دول جنوب أوروبا، فقيرة الموارد الأحفورية، هي التي سبب زيادة حجم الاستهلاك الأوروبي من الغاز الطبيعي.

– الثالث، يتعلق بالنمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، باعتباره أحد أكبر الاقتصاديات العالمية، الذي ينتج 20 % من الناتج المحلي الخام العالمي، ويضم أكثر من 500 شركة متعددة الجنسيات إلى جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفوق مثيلاتها الأمريكية عددا، وهذا الأمر يرشح الاتحاد الأوروبي لزيادة استهلاكه من الطاقة.

– الرابع، ناجم عن سياسات حماية البيئة التي تفضل الغاز باعتباره الوقود الأحفوري الأقل تلويثاً للمحيط.

[1] BP, *BP Statistical Review of World Energy 2017*, op. cit., 26.

لعبت جميع هذه العوامل دورا أساسيا في تنامي استهلاك الغاز الطبيعي داخل الاتحاد الأوروبي طيلة كافة أطوار تشكله. وتتجلى أهمية تزايد حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة، من خلال كونه أصبح يمثل ربع الطاقة الأولية المستهلكة في الاتحاد الأوروبي، والطلب عليه الذي زاد بنسبة 49 % في الفترة الممتدة 1990–2006، يؤكد القفزة التي عرفها مقارنة مع باقي موارد الطاقة[1].

في عام 2016، كان مستوى الإنتاج لا يتجاوز 118.2 مليار متر مكعب سنويا، في حين قُدّر استهلاكه بنحو 428.8 مليار متر مكعب، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي في تلك السنة كان بحاجة لاسترداد أكثر من 306.6 مليار متر مكعب لتغطية الفارق. ونظرا لتوقع تزايد هذا العجز، فإنّ غالبية الدول الأوروبية اعتمدت مجموعة من الإجراءات لوضع حد للتفاوت الصارخ بين الانتاج والاستهلاك، والتي من ضمنها التقشف في الاستهلاك الوطني وتبني مزيج طاقة جديد للحد من أثر التّبعية للموارد الأحفورية. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، من المتوقع أن تبلغ الواردات إلى غاية عام 2030 حجم 639 مليار متر مكعب.

ومثلت روسيا، والنرويج، والجزائر على الدوام أهم موردي الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي (أنظر الشكل رقم 12). فهذه البلدان تضمن معظم صادراتها من خلال شبكة كثيفة من خطوط قنوات الغاز، والباقي يُورد في شكل غاز طبيعي مميع.

[1] Steven HILL, «Une Europe prometteuse. Pourquoi la voie européenne reste-t-elle encore le meilleur espoir en ces temps incertains ?» dans *Rapport Schuman sur l'Europe. L'état de l'Union 2012*, dir. Thierry Chopin, Michel Foucher (Paris: Editions Lignes de repères, 2012), 45.

الشكل رقم 12: *%مساهمة الدول الموردة في إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي (2013)*

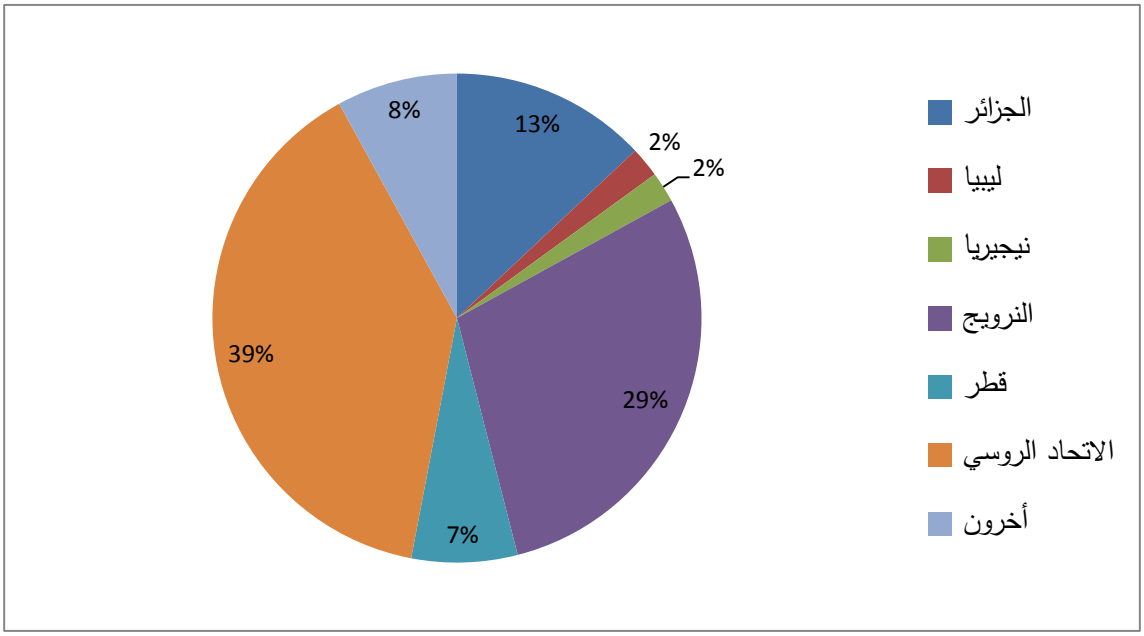

Source : Eurostat, 'Energy production and imports', 2015.

ويعود الإهتمام الأوروبي باستهلاك الغاز الطبيعي إلى منتصف القرن الماضي، حين بدأ الفحم المستخدم في صناعة الصلب، الذي ساهم في ازدهار أوروبا الغربية، في التدهور، نتيجة القيود الجيولوجية وتكاليف الإنتاج الخاصة باستغلاله[1]. وتفاقم هذا التراجع مع ظهور مشاكل بيئية التي يثيرها استخدام الفحم. وساهمت اكتشافات حقول الغاز لا سيما في غرونينغ وبحر الشمال، في تشجيع أوروبا الساعية إلى البحث عن الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة على استخلاف الفحم بالغاز الطبيعي. بهذه السياسة، تراجعت حصة الفحم في الفترة 1990-2006 في مزيج الطاقة من 27% إلى 18%، في حين زاد نصيب الغاز الطبيعي من 18% إلى 24 %[2].حاليا، أصبح الغاز الطبيعي المورد الثاني خلف النفط في حصيلة الطاقة للاتحاد الأوروبي. (أنظر الشكل رقم 13)

[1] Léopold JANSSENS, op. cit., 19, 23.
[2]Véronique PAQUEL, op. cit., 1.

الشكل رقم 13: *نسب استهلاك الاتحاد الأوروبي للموارد*

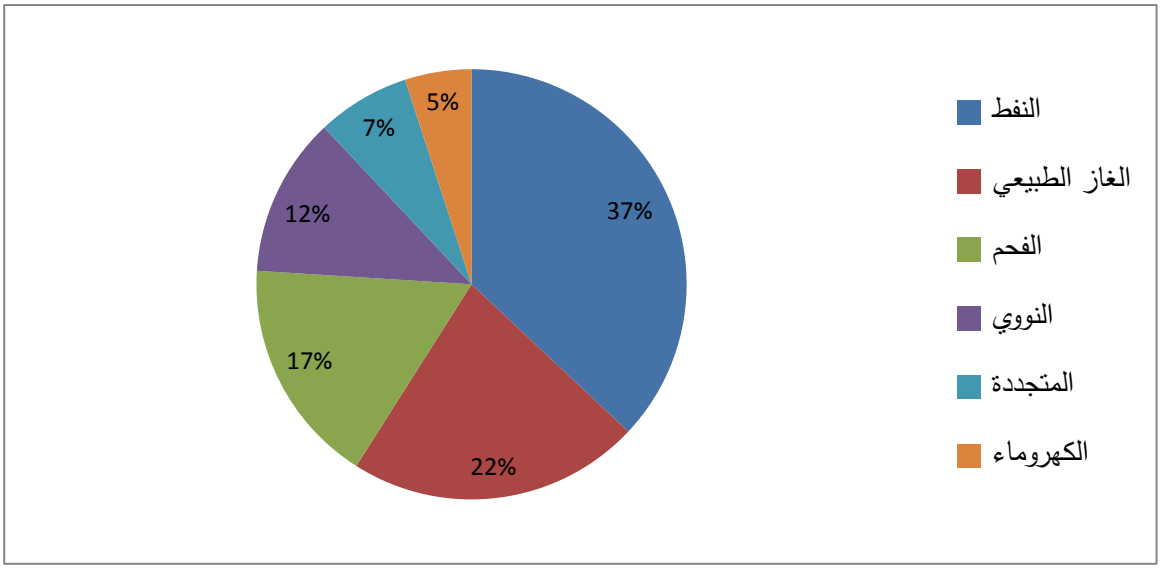

Source : Eurostat, 'Main origin of primary energy imports', Simplified energy balances 2015.

ثانيا. استقطاب أوروبا للغاز الجزائري

في الإطار المُحَدَّد بالفضاء الجيوطاقوي الأورومتوسطي، يتخذ الطلب على الغاز الطبيعي طابعا خاصا. من الوهلة الأولى، يظهر أنّ يعتمد اعتمادا متبادلا مع العرض، بمعنى أنّه إذا كان إنماؤه يقتضي ضمانات من جهة العرض، فإنّ تطوير هذا الأخير يتطلب هو أيضا ضمانات من ناحية الطلب[1]. ومع ذلك، فإنّه في بلد مثل الجزائر، البحث عن تأمين الطلب له الأولوية على العرض. وهذا معناه أنّه إذا كان البلد المنتج للغاز يعتمد بقاءه على مداخيل بيع المحروقات، فإنّ الطلب يكتسي أهمية استراتيجية. ولهذا، فإنّ الأزمات الاقتصادية في أوروبا تضر الجزائر لانخفاض الطلب على غازها. لهذا السبب، تولي السّلطات الجزائرية اهتماما كبيرا بالنمو الاقتصادي في أوروبا.

يستوعب السوق الأوروبي، لا سيما الفضاء الجيوطاقوي الأورومتوسطي المتكون من أوروبا الجنوبية(إيطاليا–فرنسا–إسبانيا–البرتغال) غالبية صادرات الغاز الجزائري. في غالب الأحيان، تكون

[1] Aurélia MANE-ESTRADA, op. cit., 14.

أسعار بيع الغاز الطبيعي بنوعيه في السوق الأوروبي سواءً الواردة في العقود الآجلة أو في السوق الفورية "سبوت" (6 دولار أمريكي Mbtu في المتوسط عام 2017) أقل من مثيلاتها في السوق الآسيوية (تراوحت ما بين 8 إلى 10 دولار أمريكي Mbtu عام 2017)، فإنّها تبقى عالية مقارنة بالأسعار المحدّدة بين 2 و3 دولار أمريكي Mbtu، المطبقة في الولايات المتحدة[1]، منذ انقلاب السوق الناجم عن "ثورة الغاز الصخري".

أي شراء للغاز يكون إمّا من خلال عقود طويلة الأمد أو سوق سبوت. فيما يخص الغاز الجزائري، فإنّ صيغة عقود طويلة الأمد من شكل **خذ** أو **ادفع** هي الغالبة، لأنّ 85% من التوريدات تتمّ من خلال قنوات الغاز، وهذا الصنف من العقود يُأمن الطلب والعرض في الوقت نفسه، لأنّه يسمح بتقاسم المخاطر بين الطرفين المتعاقدين ويضمن اهتلاك الاستثمارات المستخدمة في تشييد قنوات الغاز. في ما يخص تكوين سعر الغاز، فإنّه يخضع في السوق الأوروبية لمقايسة على سلة المواد النفطية، غير أنّ هذا السّعر لا يكون مُربحا للدولة المنتجة إلّا إذا كانت تكاليف الإنتاج والنقل متدنية بشكل يسمح بتنافسيتها.

علاوة على ذلك، يمثل تلاحم التحالفات بين الشركات الأوروبية والمؤسسة الوطنية سوناطراك عنصرا أساسيا لتدعيم الطلب على الغاز. إذ تشارك الشركات الأوروبية في أغلب الأحيان في إطار عقود الشراكة. انتشر هذا الشكل التعاقدي عندما قامت الشركات الأجنبية خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، بعد صدور قانون 1991، بالاستثمار في التنقيب والإنتاج في حقول الصحراء النفطية والغازية. في بداية الأمر، كانت أغلب عقود الشراكة المبرمة مع سوناطراك تتمّ مع الشركات الأنجلو سكسونية. في حين أنّ توسع مشاركة الشركات الأوروبية في قطاع المحروقات لم يحدث إلاّ بعد منتصف تلك العشرية. وظهر هذا الإهتمام خاصة في مجال الغاز، والذي تميّز بتواجد متزايد بها لا سيما في نشاطات المنبع والنقل وبشكل أقل في التسويق. وهكذا، أصبحت شركات توتال و(GDF) الفرنسيتين، و (Respol)

[1] Armelle LECARPENTIER, op.cit., 5.

و(Cepsa) الإسبانيتين، وإيني، (Sipem)، (Agip)الإيطالية، وبريتيش بتروليوم البريطانية، (Statoil)النرويجية الفواعل الكبيرة العاملة بالشراكة مع سوناطراك في استغلال وانتاج كافة حقول الغاز في الجنوب الجزائري. وفي هذا الصدد، فإنّه من ضمن 43 عقدا للتنقيب المبرمة في الفترة 2001-2010 كان نصفها مع الشركات الأوروبية. وبالتالي، سمحت هذه المشاركة المتنامية في المصب الغازي بزيادة حصة هذه الشركات في إنتاج الغاز الطبيعي.

مع ذلك، لا يستطيع هذا الأمر أن يفسر لوحده تكامل قطاع الطاقة الأورومتوسطي الذي ترتكز أسسه على التحالفات بين مجمع سوناطراك والشركات الأوروبية. تناول هذه المسألة في الفضاء الغازي الأورومتوسطي، يكون حسب أهمية كل شريك المقدرة من خلال أحجام مشترياته من الغاز. في هذا السياق، كانت الشركات الإيطالية السباقة إلى الاستثمار في المصب الغازي، وبالأخص في الجنوب الشرق للبلد. وهكذا، فإنّ شركة إيني، المتواجدة بالجزائر منذ عام 1981، تنشط في حقل بركين حيث تدير أحد الكتل هناك بنسبة 100% وتعمل في إطار الشراكة مع سوناطراك في حقل حاسي مسعود، ومنطقة كرزاز، وزمول الأكبر وفي منطقة تاودنيت على الحدود الجزائر، والمالي، وموريتانيا[1]. ومنذ عام 2009، شرعت هذه الشركة في التنقيب على مستوى الأطلس التلي على بعد 100 كلم جنوب العاصمة الجزائرية. من خلال هذا التواجد*، تسجل شركة إيني أرباحا. أمّا بالنسبة لثاني الشركات الإيطالية سيبام، وهي في الأصل فرع لشركة إيني، المتخصصة في نشاطات الهندسة والنقل، فإنّها تمكنت من زيادة رقم أعمالها رغم تلطخ سمعتها في السنوات الأخيرة نتيجة قضايا فساد.

في ما يخص الشركات الإسبانية، التي يمثل بلدها ثاني زبون أوروبي للغاز الجزائري، فإنّ مشاركتها في استغلال المحروقات أخذت في الاتساع انطلاقا من عام 1996، حينما شُرع في تشغيل

[1] Samira G, «ENI parie sur le partenariat Win-Win,» *Le Maghreb*, (*30-05-2009), 02,* www.lemaghrebdz.com

* تحوز شركة إيني على 24 رخصة تنقيب وتطوير و8 رخص بحث قيد الإعداد.

خط أنابيب الغاز بيدرو فاريل. من ضمن هذه الشركات، تجدر الإشارة إلى التواجد القوى لراسبول، التي بدأت نشاطها في الجزائر منذ 1980 لا سيما في نشاط المنبع إلى جانب بسيبسا و(Gas naturel)[1].

وفيما يتعلق بالشركات الفرنسية التي لديها تجربة طويلة مع محروقات الصحراء، أهمها شركتي إنجي(Engie) *وتوتال. بالنسبة للأولى، فهي تعمل منذ وقت طويل بالشراكة في فرعين:

- تسويق الغاز الطبيعي المميع نحو المنطقة المتوسطية وأمريكا الشمالية من خلال الشركة المختلطة (MED LNG & Gas Ltd)التي تمّ تأسيسها لهذا الغرض مطلع القرن الحالي[2].

- استكشاف وانتاج الغاز الطبيعي، لاسيما من خلال عقد تقاسم الانتاج مع سوناطراك في منطقة توات الواقعة في الجنوب الغربي للجزائر[3].

أمّا شركة توتال فإنّ تواجدها في الجزائر قديم للغاية، وهي تشارك في نشاطات منبع الغاز الطبيعي ومصبه.

من خلال هذا التواجد المهيمن للشركات الأوروبية، لاسيما في المصب الغازي، يظهر أنّ عقود الشراكة سمحت بوضع الأسس الأولى لتكامل قطاع الطاقة في الفضاء الأورومتوسطي. في السياق نفسه، سمح تلاحم أغلب الشركات مع سوناطراك، من خلال مجموعة من التحالفات، بتدعيم هذا المسعى.

ولا يقتصر هذا التلاحم للشركات العاملة في المجال الغازي على نشاط المنبع فحسب، بل أنّه يمتد أيضا إلى قطاع النقل في ميدغاز ومشروع غالسي.

---

[1] Aurélia MANE-ESTRADA, «L'intégration du gaz algérien dans le système énergétique espagnol,» *Confluences Méditerranée*, no 71(2009/4), 7, 15.

* شركة إنجي Engie كانت تُعرف باسم GDF Suez قبل أبريل 2015، والتي تأسست في 22 جويلية 2008 باندماج GDF وسويس.

[2] Robert PIEPUL, «Gaz de France, Sonatrach form LNG joint venture,» https://www.ogj.com/ (accessed 19/08/2017).

[3] ENGIE, «ENGIE en Algérie,» http://www.engie-africa.com/ (accessed 19/08/2017).

في المقابل، تواتر هذه التحالفات، الملائم لتكامل القطاع الغازي، كان من المفترض أن يتواصل من خلال حصول سوناطراك على دور أكبر في مصب السلسة الغازية. لكن في واقع الأمر، مشاركة هذه الشركة في نشاط تسويق الغاز داخل الدول الأوروبية يبقى ضعيفا، حيث اقتصر الأمر على حيازة حصص في رأسمال بعض الشركات الإسبانية والبرتغالية[1]. يُظهر هذا الوضع أنّ علاقة الاعتماد المتبادل في المجال الغازي بين أوروبا والجزائر تظل علاقة اعتماد متبادل غير متناظر.

يبين تفحص تكامل مختلف الفواعل ضمن السلسلة الغازية كيفية تمكن التحالفات بين سوناطراك والشركات من تأمين الطلب الأوروبي، من خلال السّماح للشركات الأوروبية بالتشارك في استغلال الحقول الغازية، والنقل عبر القنوات والتسويق. هذا التكامل بين الشركات، يشكل مع وجود سوق والقرب الجغرافي محددات هذا الطلب. وبهذا، أصبح التكامل في الوقت الحالي عاملا مهما في نضوج الفضاء الأورومتوسطي ليصبح أحد أسواق الغاز الأوروبية.

إنّ الفضاء الغازي الأورومتوسطي المبني على التكامل بين الشركات والسوق، كان له تأثيراً جلياً على استقطاب العرض الجزائري من الغاز، وكون هذا الفضاء الغازي، الذي يتميز بسيطرة الشركات الأوروبية فيه، عبارة عن "جملة علاقات قوة موضوعية" (مفهوم الحقل)*، فإنّه يمنح فيه لكل فاعل مكانته بحسب حجم الرأسمال المملوك. مادامت الجزائر منخرطة في فضاء جيوسياسي فيه العلاقات غير متوازنة، فإنّ نطاق التصرف بغازها يبقى محدودا.

[1] Voir rapport de la SONATRACH 2012, *Sonatrach, une dimension internationale*, www.sonatrach.com

* يتشكل الحقل، حسب بيير بورديو Pierre BOURDIEU، من جملة علاقات قوة موضوعية، القائمة بين مجموعة من الأوضاع، التي تحدد في وجودها بمحتليها، وهؤلاء المحتلون لتلك الأوضاع، إمّا أن يكونوا فاعلين أو مؤسسات، حسب موقعهم الحالي أو المحتمل، في بنية توزيع مختلف أنواع السلطة (الرأسمال) التي يتطلب امتلاكها بلوغ الأرباح الخاصة، وهي شرط أساسي ومهم لتحقيق لعب متواز بين القوى الفاعلة في الحقل، وفي وقت نفسه، بواسطة علاقتهم الموضوعية بالأوضاع الأخرى (سيطرة، تبعية، تطابق..).

المطلب الثاني. تعزيز أمن إمداد الطاقة لأوروبا: الجزائر كمصدر موثوق في الضفة الجنوبية للمتوسط

يجب التمييز بين معدل الواردات المرتفع وضعف أمن الإمدادات، لأنّ هناك عوامل أخرى مثل درجة التنويع، ومرونة المزودين، وتوافر نظم الإنذار، وحوكمة الأسواق وأيضا حالة البنى التحتية ينبغي أخذها أيضا في الحسبان. في ستينيات القرن العشرين، وقبل إكتشاف المحروقات في بحر الشمال، كانت أوروبا في حالة تبعية كلية في مجال الواردات النفطية، دون أن يُدرك ذلك على أنّه تهديدا لأمن إمداد الطاقة[1].

في إطار الرؤية الأوروبية، فإنّه بإمكان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تحقيق هدف مزدوج: الأمن بمفهومه الشامل وأمن الإمدادات، على اعتبار أن الثاني يرتبط ارتباطا وثيقا بالأول، بمعنى أن خطر انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي قد لا يكون ناجما عن رغبة دول الضفة الجنوبية فحسب، وإنّما أيضا عن الإرهاب، والحروب الأهلية، والنزعات بين الدول المتجاورة.

وعلى هذا الأساس، بادر الاتحاد الأوروبي باقتراح شراكة أورو متوسطية لتشجيع تعاون يسمح بإنشاء روابط الاعتماد المتبادل، لأنّها السبل الوحيدة التي تضمن الأمن والسلم في حوض المتوسط.

وفي سياق هذه الشراكة، حُدّد للطاقة أداء دور مهم. والحالة هذه وأمام التفاوتات الاقتصادية وعلى الأخص الطاقوية منها المُميزة لبلدان الضفة الجنوبية، فإنّ الجزائر هي الوحيدة القادرة على الاضطلاع بدور دولة محورية في توطيد العلاقات في مجال الطاقة بين الضفتين.

أولا. الطاقة والشراكة الأورومتوسطية

[1] Jan Horst KEPPLER, op. cit., 529-543.

إنّ الشراكة الأورومتوسطية والمسماة أيضا مسار برشلونة، التي أطلقت خلال القمة المنعقدة يومي 27 و28 نوفمبر 1995، جاءت تتويجا لسياستين: الأولى، السياسة المتوسطية الشاملة (The Global Mediterranean Policy) التي شُرع فيها عام 1972 لترقية المبادلات التجارية بين الضفتين، والثانية، السياسة المتوسطية الجديدة، التي اعتمُدت في عام 1990 لأجل تغطية نقائص السابقة. واندرج هذا المسار في إطار الانشغالات الجديدة التي عرفتها المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة، والذي انطلق من إقرار: «إنّ المشاركين في المؤتمر يعبرون عن اقتناعهم بأهمية حلول السلام والاستقرار والأمن في منطقة حوض المتوسط»[1]. وهكذا، لضمان استقرار المنطقة، فإنّ الاتحاد الأوروبي يعتبر التكامل الإقليمي بمثابة أفضل السبل المتاحة أمام بلدان الضفتين، لا سيما في ظل نظام اقتصادي جديد ميزته عولمة المبادلات. ومن هنا، تحدّدت أبواب التعاون الأورومتوسطي عبر ثلاثة محاور:

- التعاون السياسية والأمني.
- التعاون الاقتصادية والمالي.
- التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني.

من ضمن المجالات الاقتصادية المعنية، أدرجت الطاقة على رأس الأولويات. في هذا الصدد، فإنّ المشاركين في المؤتمر الأورومتوسطي "يعترفون بالدور الحساس الذي يلعبه قطاع الطاقة في ميدان التعاون الاقتصادي الأورومتوسطي، لذلك يزعم كل منهم على تدعيم التعاون، وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة"[2].

ويقتضي تحديد مكانة الطاقة في الشراكة الأورومتوسطية، توضيح المقاربة الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي تجاه بلدان الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. فخلافا لما عليه الحال مع روسيا التي تستعمل

[1] أنظر نص إعلان برشلونة الصادر عن المؤتمر الأورومتوسطي (27 و28 نوفمبر 1995).

[2] المرجع السابق.

سلاح الغاز لإعادة تموضعها الجيوسياسي، فإنّ هذه الدول البعيدة عن التفكير في هذا الاستخدام للطاقة، تجابه مشاكل أمنية وتنموية داخلية تريد حلها من خلال الالتجاء إلى الرّيع المتحصل عليه من المحروقات. وهكذا، فإنّ البعد الجيوسياسي للشراكة الأورومتوسطية يخضع لاعتبارات ثلاثة[1]:

أولها: يُستمد من مقاربة الاتحاد الأوروبي للأمن في هذا الحيز الجغرافي الذي يشمل فضلا عن حوض المتوسط، منطقة الضفة الجنوبية بحدودها مع منطقة السّاحل. والتي تولي أهمية جيوسياسية للمتوسط كمعبر لتدفقات الطاقة القادمة من الشرق الأوسط والقوقاز. فوق ذلك، تمثل هذه المنطقة رهانا للأمن الإقليمي بالنظر إلى مخاطر عدم الاستقرار الناجمة عن هشاشة الدول في مواجهة تحركات اللاجئين، والإرهاب، والنزاعات السياسية الداخلية، فضلا عن قربها من منطقة السّاحل التي تعاني من اضطرابات قد تهدّد طرق إمداد أوروبا بالمواد الأولية وموارد الطاقة.

ثانيها: يتعلق بمسألة توجس الاتحاد الأوروبي من بسط الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها على حوض المتوسط لمراقبة ممرات الوصول إلى موارد الطاقة.

ثالثها: يقوم على تحديد الفاعلين في الضفة الشمالية ومراعاة وضع الطاقة في الضفة المقابلة لتشكيل فضاء طاقة أورومتوسطي[2]. وهكذا، فإنّه بالنظر إلى روابطها التاريخية والثقافية ومبادلاتها التجارية أصبحت كل من فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال فواعلا رئيسة في هذا الفضاء قيد التشييد، إلى جانب الجزائر، وليبيا، ومصر بصفتها دول منتجة للغاز والمغرب الأقصى وتونس كونهما دول عبور الغاز الجزائري.

في هذا الفضاء الطاقوي، فإنّ الأمر لا يتعلق بالإمدادات إلى أوروبا فقط، بل أيضا بالبحث عن وسائل تسمح بالتوسع في استغلال موارد الغاز على أساس سياسات الطاقة تعتمد تطوير كامل السلسلة

[1] Mansour KEDIDIR, op. cit., 428-429.
[2] Aurélia MANE-ESTRADA, «Sécurité énergétique,» op. cit, 10.

والطاقات المتجددة. وفي هذا سياق، تبنى الاتحاد الأوروبي مع جيرانه شراكة طاقوية، تتمحور أهدافها حول ثلاثة محاور رئيسة وهي:

- أمن الإمدادات.
- تنافسية صناعة الطاقة.
- حماية البيئة.

فيما يتعلق بأمن الإمدادات المحدّد بتطوير مصادر الطاقة وتنويعها، واستهداف مشاريع تخص أمن النقل البحري، وبناء خطوط أنابيب الغاز، والربط الكهربائي بين دول المغرب العربي في مرحلة أولى، وبين هذه الأخيرة وأوروبا في الثانية. في الشق لأول، فإنّ منتدى الطاقة الأورومتوسطي* (FEEM) من أجل "تخفيف حركة النقل البحري للمحروقات"، قام باقتراح تشييد قنوات تحت بحرية إذ سمحت دراسات الجدوى بذلك، وكذا تدعيم سلامة ناقلات النفط والغاز. أمّا فيما يتعلق بالبنى التحتية، فإنّ التركيز ينصب على قنوات الغاز القادمة من الحقول الجزائرية نحو أوروبا والتي تتطلب تحديثا لتجهيزاتها لتوسيع نطاق استغلالها. في السياق نفسه، فإنّ المنتدى يقرّ بالمنفعة المشتركة لخطوط أنابيب الغاز الثلاثة، ميدغاز، وغالسي والسيل الأخضر[1](Greenstream).

تجدر الإشارة إلى مسألة الدوافع الجيوسياسية للاتحاد الأوروبي تجاه جيرانها في الجنوب. فالشراكة الأورومتوسطية التي تندرج ضمن منظور نيو ليبيرالي، هي ترجمة لإرادة الاتحاد الأوروبي ورغبته في توفير الظروف الملائمة التّي تمكّنه من إبقاء هيمنته السياسية والاقتصادية على بلدان الضفة

* يمثل منتدى الطاقة الأورومتوسطي إلى جانب الاجتماعات الوزارية حول الطاقة، وسيلتين للتعاون من أجل تحقيق المحاور الشراكة الطاقوية.

[1] Déclaration ministérielle du Forum euro-méditerranéen de l'énergie, Athènes 21 mai 2003, Euromed Report, no 58 (23 mai 2003), 10,14.

الجنوبية[1]. فالحوار الأورومتوسطي الذي اتخذ أشكالا عديدة وتعايش مع مختلف السياقات الإقليمية والدولية، سمح ببناء بنية تقنية بهدف التحكم في واقع بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد، فإنّ الجزائر تستقطب اهتماما أساسيا بها، نظرا لمركزيتها وأهميتها الجيوستراتيجية.

وبذلك، تعتبر الشراكة الأورومتوسطية شكلا من أشكال السلطة البنيوية* التي تستهدف كافة القطاعات الحيوية للحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. فمن خلال إتباعها لمسار طويل وعسير بسبب طبيعة هيمنة الدولة الوطنية على المجتمع وواقع بلدان الجنوب المعقد، استهدف الاتحاد الأوروبي من خلال سلطته البنيوية المجال السياسي والمؤسساتي في المقام الأول. ولهذا الغرض، شرع في إقامة أطر حوار دائم، يهدف إلى حثّ السلطات الجزائرية على تقبل الأيديولوجية النيوليبيرالية والابتعاد عن الخطاب الوطني وعالم ثالثي (متعلق بالعالم الثالث). وللتغلب على المقاومات وتفتيت البنى التي لا تزال تغذي تحفظات سياسية واجتماعية، قام الاتحاد الأوروبي بعمليات مرافقة ومساندة من خلال: برامج تمويل (ميدا I وميدا II)، ترقية المجتمع المدني، وتشجيع إنشاء منظمات غير حكومية، وتكوين النخب، الهدف من ذلك الإقناع بفكرة التبادل الحر[2]. وفي ظل التطورات التي عرفها الحوار الأورومتوسطي مع الجزائر، يمكن من خلال قراءة بسيطة لتوصيات المفوضية الأوروبية، الجزم بأنّ هيئات هذا الاتحاد هي من تفرض التزامات على الحكومة الجزائرية للشروع في إصلاحات تسمح بتكييف تشريعاتها مع المعايير المقررة[3].

---

[1] Samir AMIN et Ali EL KENZ, *Le monde arabe, Enjeux sociaux- Perspectives méditerranéennes* (Paris: L'Harmattan, 2003), 112.

* سوزان سترانج Susan Strange هي من قامت بتطوير فكرة "سلطة بنيوية" في الاقتصاد السياسي الدولي، فحسبها هذه السلطة: "تعطي سلطة القرار حول الطريقة التي ستجري بها الأمور وسلطة قيام الإطار الذي تتعاطى الدول ضمنه بعضها مع بعض ومع الناس أو مع الشركات. إنّ السلطة النسبية لدى كل طرف في العلاقة أكثر أو أقل إن كان هذا الطرف يحدد أيضا البنية المحيطة بالعلاقة".

[2] Ibid., 120-121.

[3] Ibid., 127.

ومن بين كافة بلدان الضفة الجنوبية، فإنّ الجزائر تمثل اهتماما حيويا للاتحاد الأوروبي، ومردّ ذلك احتياطاتها المهمة من الطاقة وموقعها الجيوستراتيجي. وهذا يعني أنّ الجزائر بإمكانها القيام بدور دولة محورية* في شمال إفريقيا، في إطار سوق إقليمية للطاقة مستقبلية.

ثانيا. الدور المحوري الجزائر في تعزيز أمن إمداد بلدان جنوب أوروبا

من خلال موقعها الجغرافي وهشاشتها، تعتبر الجزائر في الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على أداء دور محور جيوسياسي في أمن البحر المتوسط، والمغرب العربي، ومنطقة السّاحل. هذا الاهتمام الجيوسياسي يجد مُبرّر وجوده في التطلعات الجزائرية ورؤى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

تطلعات الجزائر في أن تصبح فاعلا إقليميا تستمد مصدرها من ثورتها التحريرية. هذا الطموح كان حاضرا في السياسة الخارجية للجزائر المستقلة طيلة عقدين، لكنّه خفت بعد الأزمات التي عرفها البلد. حاليا، تحاول السلطات بصعوبة تفعيل دبلوماسيتها لسوء التكيف مع التحولات على الساحة الإقليمية والدولية. فمع بداية الألفية الحالية، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز، استردت الجزائر عافيتها المالية التي تسمح لها بتحفيز انتعاش اقتصادي وتعزيز السلم والأمن الداخليين. ومن أجل استعادة دورها الإقليمي، قامت دبلوماسيتها بإعادة الانتشار لتسوية أزمات الطوارق في المالي والنيجر، والمساهمة في منظمة النيباد "الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا" (NEPAD) كعضو مؤسس إلى جانب كل من

* حسب بول كنيدي الدول المحورية هي بقعة جغرافية ساخنة لا تحدد فقط مصير إقليمها بل أنّها تؤثر أيضا على الاستقرار العالمي، وحدّد 9 دول محورية هي بالترتيب: مصر والبرازيل والمكسيك وتركيا والهند وباكستان وإندونيسيا وجنوب إفريقيا والجزائر. وقد اختيرت تلك الدول كدول محورية بالأخذ في الاعتبار المساحة الجغرافية والموقع الجيواستراتيجي والامكانات الاقتصادية والقدرة على التأثير في القضايا العالمية والإقليمية.

نيجيريا، وجنوب إفريقيا، ومصر، والسنغال[1]. فضلا عن هذه النشاطات، فإنّ حكومات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تدرك الأهمية الجيوسياسية للجزائر لا سيما في مجال الأمن الإقليمي.

فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فإنّ رؤيته لدور الجزائر في المنطقة مستمدة من أسلوبه في استيعاب المخاطر الوافدة من الضفة الجنوبية. لكن، هذا الإدراك ليس نفسه، فهو يختلف من بلد لأخر باختلاف التصور للأمن القومي. ويمكن القول بأنّ الرؤى الأوروبية تمتاز بتشظي نسبي. ومن ثمّ، فإنّ رؤية الاتحاد الأوروبي للمكانة الجيوسياسية للجزائر لا يمكنها إغفال هذا الأمر. تفسير ذلك يتمّ من خلال ثلاث نقاط.

النقطة الأولى، وهي أنّ هناك أربعة بلدان: إيطاليا، فرنسا، إسبانيا والبرتغال، ترتبط بالجزائر من خلال الجوار والعلاقات الطاقوية والاقتصادية المتطورة، والتي تأثّر على الرؤية الأوروبية.

في المقام الثاني، تلعب فرنسا دورا مؤثرا، باعتبار علاقاتها التاريخية، والثقافية، والاقتصادية مع مستعمراتها السابقة، في صنع صورة الجزائر داخل الاتحاد الأوروبي. وهذا الموضوع يندرج ضمن ثوابت السياسة الفرنسية التي داومت على إبرازه بالأخص أثناء مرحلة الأزمة الاقتصادية والسياسية، من خلال استخدام نفوذها الكبير في تحديد طبيعة العلاقات الأورو–جزائرية[2].

ثالثا، الاتحاد الأوروبي، الذي لم يستخدم حتى الآن مصطلح الدولة المحورية، تصرّف تجاه الدور الجيوسياسي للجزائر بطريقة انتقائية. وهكذا، حينما يتعلق الأمر بالأمن في الفضاء الأورومتوسطي، يعاملها على قدم المساواة مع باقي دول الضفة الجنوبية في المُطالبة بمراقبة تدفقات المهاجرين ومكافحة الإرهاب، دون اعتبار لأهميتها الاستراتيجية. في المقابل، فإنّه في مجال الطاقة، يقدرها كشريك استراتيجي

[1] أنظر موقع نيباد: www.nepad.org

[2] Mélanie MORISSE-SCHILBACH, *L'Europe et la question algérienne* (Paris: PUF, 1999), 70-71.

موثوق في امداد أوروبا بالغاز الطبيعي[1]. سبب هذه المعاملة المزدوجة يجد تفسيره في عدم القدرة على امتلاك رؤية موحدة، مادامت "السياسة الخارجة والأمنية المشتركة" Pesc تبقى مشروطة ليس بالمواقف المتباينة للدول الأعضاء التي تميل إلى تفضيل علاقات ثنائية مع بلدان أخرى فحسب، ولكن أيضا بالسياسة الأوروبية للجوار التي لم توقع عليها الجزائر أبدا، نظرا لأحاديتها وتهميشها لها كفاعل جيوستراتيجي كبير في المنطقة. مع ذلك، فإنّ هذه الرؤية ليست ثابتة، فهي مرشحة للتغير حسب تطور الزمن وظهور رهانات جديدة.

أمّا فيما يخص رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد تصوران لمفهوم الدولة المحورية الذي يمكن إسقاطه على حالة الجزائر بالاعتماد على عناصر مختلفة.

الأول، يبرز موقعها الجغرافي، ومواردها من طاقة في مقابل النمو الديمغرافي لسكانها، وتبعيتها الغذائية، واقتصادها المفكك، وتواجد الحركات الإسلامية، لا يستبعد خطر عدم الاستقرار الذي يمكنه أن ينعكس على البلدان المجاورة ويبلغ الضفة الشمالية الأوروبية، لا سيما فرنسا وإسبانيا، التي قد تجتاحها موجات من اللاجئين والنَّازحين الهاربين من الحروب أو مصائب أخرى[2].

الثاني، يعتبر الجزائر دولة محورية، ليس بسبب مواردها من الطاقة وحجم سكانها فقط، بل أكثر من ذلك بفضل الفضاء الجيوستراتيجي الذي تشغله، وقربها من أوروبا، وموقعها في العالم العربي، وتأثيرها في إفريقيا المترتب عن رصيدها الرمزي كزعيمة سابقة للعالم الثالث[3]. هذه العوامل هي التي تجعل الجزائر فاعلا أمنيا لا مناص منه على المستوى الإقليمي.

[1]Mémorandum d'entente sur l'établissement d'un Partenariat Stratégique entre l'Union européenne et la République algérienne démocratique et populaire dans le domaine de l'énergie (7 juillet 2013), https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/20130707_signed_mou_fr.pdf

[2] Robert S. CHASE, Emily B. HILL and Paul KENNEDY, "Pivotal States and U.S. Strategy," *Foreign Affairs* 75, no. 1 (Jan. - Feb., 1996), 33-51.

[3] William B. QUANDT, "Algeria," in *The Pivotal States, A New Framework for U.S. Policy in the Developing World*, ed. Robert CHASE, Emily HILL, and Paul KENNEDY (New York: W. W. Norton & Company, 1999), 202.

من مجموع هذه التصورات والطموحات الجزائرية، يظهر بأنّ دور الجزائر كدولة محورية يقوم على مركزيتها الجغرافية، ومواردها من الطاقة، قدراتها الاقتصادية مقارنة بالدول المجاورة، ورمزيتها المستمدة من ماضيها، ولكن دون استبعاد وجود هشاشة تتقاسمها مع الدول النامية. مع ذلك، يجب الإقرار بأنّ مفهوم محور سياسي لم يتجسد على أرض الواقع بعد. فالأمر يتعلق بضرورة قيام الجزائر ببناء مشروع وتدعيمه بصفتها فاعل جيوستراتيجي في شمال إفريقيا. يتجلى هذا الدور في المحورين التالين:

- الأمن في حوض المتوسط.
- الأمن في منطقة السّاحل.

نتيجة لتقارب البلدان المشاطئة له، يوفر البحر المتوسط الغربي إمكانية تشييد مركب الأمن الإقليمي[1]. لكن وجود فروقات بين بلدان الضفتين وانخراط العديد من الفواعل ذات المصالح المتباينة هما من الأمور التي تجعل هذا المبتغى بعيد التحقيق. غير أنّ السياسات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي منذ سنوات بإمكانها أن تساهم في إنشاء نظام فرعي للأمن الإقليمي، هذا في حالة ما إذا رُفعت بعض القيود التي تعيق بروز الجزائر كفاعل جيوستراتيجي في أمن المتوسط الغربي. مصدر هذه السياسيات يمكن نسبها إلى الشق الأمني من "الشراكة الأورومتوسطية" و"السياسة الأوروبية للجوار".

في الأولى، يعتبر الاتحاد الأوروبي الضفة الجنوبية مصدرا للتهديدات بالنسبة لأوروبا بسبب تدفقات المهاجرين، والإرهاب، وأعمال التهريب والاتجار، ولذلك فهو يدعو من خلالها البلدان المغاربية إلى الانخراط في هذا المسعى الجاهز سلفا دون الاهتمام بانشغالاتها الأمنية الخاصة بها[2].

[1] Abdennour BENANTAR, « Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration,» *L'Année du Maghreb*, no IX (2013), 57-75.

[2] Aomar BAGHZOUZ, «Le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone : Pour une zone de sécurité en Méditerranée occidentale, » *Actes du colloque international - Mondialisation et sécurité* -,organisé par le Conseil de la Nation à Alger 4-5 et 6 mai 2002 (Alger : Editions ANEP, Tome II, 2003), 256.

أمّا السياسة الأوروبية للجوار، فهي سياسة غمرت الأمن الخاص بهذا الجزء من المتوسط في مجموعة أكبر تنطلق من مضيق جبل طريق إلى غاية القوقاز، في حين أنّ هذا الفضاء يقتضي معاملة خاصة[1].

مثل هذه العراقيل تشترك البلدان المغاربية في إدراكها، لكن الجزائر أكثر إدراكا لها، بالنظر إلى أهميتها الجيوسياسية، وهو الأمر الذي أدى بها إلى تبني سياسة دفاعية وتقوقع على الذات. مع ذلك، فإنّ هذه التحفظات لم تمنع الجزائر من الانخراط في حوار5+5، والتعاون مع حلف الناتو، لأنّه لا يمكنها البقاء على الحياد في ظل الرهانات الأمنية في المتوسط، التي تفترض انخراطها كفاعل جيوستراتيجي كبير في الضفة الجنوبية.

ومع ذلك، فإنّ مسألة المكانة الجيوستراتيجية هذه تتطور بحسب ظهور رهانات أمنية جديدة، والاستقرار السياسي للدول، وتنمية قدراتها الاقتصادية، والطاقوية، والعسكرية. وإذا كان دور الجزائر غير واضح بشكل جلي في الفضاء الأمني الأورومتوسطي، فإنّه في المقابل يأخذ صبغة ذات طبيعة جيوستراتيجية في النزاع القائم في منطقة السّاحل. حيث أنّ الظروف الأمنية للسّاحل تقتضي انخراط الجزائر بصفتها قوة إقليمية لحماية حدودها من التهديدات المحتملة القادمة من هذه الجهة، أكثر ممّا هو عليه حال الأمن في الناحية الغربية من المتوسط، الذي يتمثل هدفه الأساسي في التّصدي لتهديدات الضفة الجنوبية لفائدة دول الشمال.

تاريخيا، تدخلت الجزائر في العديد من المواقف لتسوية النزاعات التي عرفها السّاحل لاسيما تمردات الطوارق المتعاقبة. لكن أمن السّاحل لا يقتصر فقط على حلّ الخلافات الداخلية، لأنّ هذا الجزء من إفريقيا، أصبح فضاءً جيوستراتيجيا بفضل ثرواته الطاقوية والمعدنية، وفي الوقت نفسه، ممرا لعبورها

[1] Abdennour BENANTAR, op. cit., 57-75.

باتجاه أوروبا. ومن خلال دورها كمحور جيوسياسي، تساهم الجزائر بنشاط في أمن السّاحل، حيث توصلت إلى إرساء شراكة في هذا المجال تحديدا والتنمية في هذه المنطقة بين البلدان المعنية: الجزائر–النيجر–مالي–موريتانيا وشركاء من خارج المنطقة، وكذا تأسيس لمركز استعلامات جهوي بالعاصمة الجزائرية[1].

فيما يخص أمن الطاقة لأوروبا، تبقى الجزائر فاعلا مهما ليس فقط لأهميتها الجيوستراتيجية في المنطقة، ولكن لأنّها أيضا مزود الغاز الوحيد، موثوق وآمن، لأوروبا على مستوى إفريقيا الشمالية، منذ تدني انتاج الغاز الليبي الناجم عن عدم استقرار هذا البلد والشك في قدرة مصر على تصدير غازها[2].

خلافا لما عليه حال بالنسبة للاعتبارات الجيوسياسية لروسيا، تسعى الجزائر دوما إلى المحافظة على مكانتها كثالث مصدّر غاز لأوروبا لزيادة ريعها اللازم لتمويل اقتصادها وتلبية الاحتياجات الاجتماعية لمواطنيها.

ممّا سبق في هذا الفصل يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

أنّ السياسة الطاقوية للجزائر المجسدة في نظامها القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات مرّت بمراحل ثلاث: مرحلة الامتيازات (1962–1971)، مرحلة التأميم والاحتكار(1971–1986)، ومرحلة الإصلاحات (1986–إلى غاية الآن).

أنّ الجزائر اعتمدت استراتيجية لتنويع أسواقها للغاز الطبيعي في وقت مبكر، من خلال ابرام عقد ألباسو لاقتحام السوق الأمريكية، لكن إخفاق هذه الصفقة لاعتبارات عدة، جعلها تحوّل تركيزها إلى السوق الأوروبية المجاورة، نتيجة تصور جيوسياسي لغازها الطبيعي، مع محاولة تنويع الزبائن داخل هذه السوق.

[1] Communiqué final de la Conférence du haut niveau sur le partenariat dans le domaine de la sécurité et du développement entre les pays du champ et des partenaires extrarégionaux, Alger (08 septembre 2011, Ministère des affaires étrangères, www.mae.dz

كما تنوعت الخيارات الاستراتيجية لشحن الغاز إلى هذه السوق، بين خيار الغاز الطبيعي المميع وفق الصيغة التعاقدية "سبوت" في مرحلة أولى، وخيار قنوات الغاز والعقود الطويلة الأجل من شكل **خذ** أو **ادفع** في مرحلة لاحقة.

في المقابل، ركزت سياسات الطاقة الأوروبية على محاور ثلاث، وهي: أمن الإمدادات، التنمية المستديمة، والتنافسية. أمّا أولويات استراتيجياتها لضمان أمن الامداد تمثلت في: تنويع الطاقات المستعملة، تنويع مصادر الإمداد، وتنوع مسارات الشحن.

بخصوص موضوع الغاز الطبيعي، فإنّ الاتحاد الأوروبي الذي يستورد أغلب غازه من الخارج، يعتمد استراتيجية لهذا المورد من ثلاثة محاور، وهي: تنويع الامدادات بقنوات غازية بديلة، زيادة الواردات من الغاز الطبيعي المميع، والتفكير في إنتاج الغاز الصخري محليا.

في جانب علاقات الاعتماد الطاقوي (الغازي) بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، فإنّه يمكن إيجازها في:

– يستقطب السوق الأوروبي، لاسيما في قسمه الأورومتوسطي، معظم صادرات الغاز الجزائري، وهذا الأمر يعاكس أولوية الجزائر في تنويع أسواق التصدير.

– تبقى الجزائر مصدراً موثوقاً وأمناً في الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي تساهم في تعزيز أمن الطاقة للدول الأوروبية من خلال المساهمة في تحقيق أولويتها في تنويع مصادر إمدادها بالغاز.

– تواجد مهيمن للشركات الأوروبية العاملة في مجال الطاقة، على طول السلسلة الغازية للجزائر: استغلال الحقول النفطية، والنقل عبر القنوات، والتسويق. في حين، تبقى مشاركة سوناطراك في نشاط تسويق الغاز داخل الدول الأوروبية محدودة.

– أنّ انخراط الجزائر، في الفضاء الجيوطاقوي الأورومتوسطي، الذي يمثّل حقلاً جيوسياسياً فيه العلاقات غير متوازنة، يحدّ من هامش المناورة لديها للتصرف في غازها الطبيعي.

خاتمة

هدفت الدراسة إلى التّعرف على الخيارات التي من شأنها مساعدة الجزائر على كسب رهانات تأمين سلسلة عرض غازها الطبيعي، فضلا عن الاستراتيجيات المعزّزة لأمن الطاقة الأورومتوسطي، حيث سعت إلى اختبار الفرضيات الموضوعة والإجابة عن تساؤلات المشكلة البحثية.

حيث استخلصت مجموعة من المؤشرات المتعلقة بفرضياتها، التي جاءت مثبتة للفرضية الأولى القائلة: "**على اعتبار أنّ الجزائر دولة ريعية، فإنّ لجوءها إلى التنقيب عن الغاز الصخري لتجديد احتياطاتها الغازية المتناقصة هو خيار شبه مؤكد.**" حيث تبين أنّ السلطات الجزائرية التي تستمد خياراتها المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية من الطابع الرّيعي للدولة، لأنّها غير خاضعة للرقابة الجماهيرية نتيجة تحررها من الجباية العادية التي تلغيها أو تخففها، وقيامها بتمويل الإنفاق العام والحاجات الاجتماعية وسعيها شراء الذمم وحتى نزع الصفة السياسية عن النخبة، للحصول على السّلم الداخلي. لذلك كله، فإنّه لا ريب في استعانة الحكومة بأي بديل طاقوي يديم تدفق الرّيوع، حتى خيار استغلال الغاز الصخري، وهذا ما أيدته تصريحات المسؤولين الأخيرة التي ملخصها أنّ هذا الأمر لا رجعة فيه.

وجاءت شواهد الدراسة أيضا مثبتة للفرضية الثانية التي مفادها: "**تؤثر زيادة القدرة التنافسية لقطاع الطاقة الجزائري إيجابا على بروز البلد كمنتج رئيس للغاز الصخري في غضون العقد المقبل.**" لكن تحقق ذلك يستوجب قبلا معالجة النقائص التي يعرفها قطاع الغاز الوطني، والعمل بجهد على إزاحة الاعتراضات المتولدة عن استغلال الغاز الصخري، من خلال سبر الانشغالات المحلية والإلتزام مع الجماعات الفاعلة هناك (المناطق القريبة من

أماكن التنقيب)، قبل البدء بأشغال الحفر، وهذا قد يتضمن تقديم مشروع للتنمية الاقتصادية لمناطق الجنوب الفقيرة، ووضع مخطط مرحلي للتعامل مع الاهتمامات المتعلقة بالمياه.

واثبت الدراسة صحت الفرضية الثالثة جزئيا، التي مضمونها:" **تسمح استراتيجية الاعتماد المتبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي بتعزيز أمن الطاقة الأورومتوسطي.**" فالاتحاد الأوروبي من خلال روابط الاعتماد المتبادل غير متناظر مع الجزائر، يعمل على استقطاب غازها الطبيعي لتعزيز أمن الطاقة الأورومتوسطي وفق منظوره فحسب، حيث تسعى دول هذا الاتحاد إلى جذب أغلب الغاز الجزائري، والتأثير السلبي لذلك على إحدى أولويات الجزائر لأمن طاقتها المتمثلة في حاجتها إلى تنويع أسواقها خارج أوروبا.

واستخلصت الدراسة مجموعة من الشواهد المثبتة لصحة الفرضية الرابعة القائلة:"**إنّ الغاز الجزائري يمثل بديلا موثوقا لضمان أمن الطاقة للمنطقة الأورومتوسطية.**" ولعل من أهمها أنّ الجزائر بخلاف الاتحاد الروسي، الممون الرئيس للغاز الطبيعي للدول الأوروبية، الذي يستخدم هذا المورد كسلاح جوسياسي، تعتبر مصدرا استراتيجيا له بأقل التكاليف وبإمدادات ثابتة ودائمة إلى دول المنطقة، والتي تتبنى مقاربة ذات طابع تعاوني لتحقيق أمن الطاقة الأورومتوسطي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها:

– أنّ مفهوم أمن الطاقة عرف مجموعة كبيرة من التحولات، منذ أن تطلب الأمر إعادة النظر في الاقتراب التقليدي له، والذي كان يستند حصرا على رؤية الدول المستوردة لمصادر الطاقة (أمن الإمداد)، حيث أصبح هناك توجهات مختلفة للتعامل مع هذا المفهوم، إمّا مناقشته كمسألة أمنية عسكرية (الناتو مثلا)، أو كموضوع اقتصادي (حالة شركات الطاقة العالمية)، أو تأمين سلسلة الطاقة(الدول المنتجة)، وحتى التمسك بأمن أمن الإمداد كأساس لتحقيق أمن الطاقة، وتبنت الدراسة المفهوم الذي يقوم على تأمين

سلسة عرض الغاز الطبيعي على المستوى الداخلي، وخارجيا مقاربة تعاونية بين البلدان المنتجة والمستهلكة لموارد الطاقة والتعامل مع مسألة الطاقة من منظور اقتصادي بما يسمح بتوفر المصادر الكافية والأمنة والموثوقة للبلدان المستوردة، وضمان سيطرة الدول المنتجة على ثرواتها الوطنية من الطاقة وحصولها على موارد مالية لتمويل اقتصاداتها.

– اتضح من الدراسة أن لأمن الطاقة لطاقة عدة أبعاد: أولها، الأمن الطبيعي، المتمثل في حماية المنشآت، والبنية التحتية، وسلاسل الإمداد، ومسارات التجارة. ثانيها، الوصول إلى موارد الطاقة والحصول عليها. ثالثها، أمن الطاقة هو أيضا نظام يتكون من سياسات وطنية ومنظمات دولية تتفاعل بكيفية منسقة لمواجهة الاضطرابات والحالات الطارئة، والمساعدة في ضمان التدفق الثابت للإمدادات. وأخر بعد، تشجيع الاستثمار لتأمين توافر الإمدادات والبنية التحتية الكافية في الوقت المناسب مستقبلا.

– فيما يخص الرهانات الرئيسة لتأمين سلسلة عرض الغاز الطبيعي، فإنّ رهان توسيع الاحتياطات يتم عبر تكثيف العمليات الاستكشافية في جميع ربوع الوطن، لجميع أنواع المصادر التقليدية منها وغير التقليدية. ويمكن مع كبح الاستهلاك المحلي لوحده، تنشيط الصادرات الجزائرية على المدى القريب، لكن، مع مزيد من التنافسية، واستثمارات كافية، وتخفيض تكاليف الإنتاج؛ قد تسمح ببروز الجزائر كمنتج رئيس للغاز الصخري في غضون العقد المقبل. وفي السياق نفسه، ظهر أنّ تحديد منطقة اقتصادية خالصة وترسيم الحدود البحرية للجزائر بدقة مع جيرانها (المغرب الأقصى، وإسبانيا، وإيطاليا)، تعدّ ضرورة استراتيجية لحفظ حقوق البلد من الموارد الطبيعية، لا سيما الغاز، لتمكينها من ربح باقي الرهانات التي تجعلها أكثر تحكما في توظيف خياراتها المستقبلية. تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية

ثاني رهان يتعلق بتوسعة قدراتها الإنتاجية، ربما من المناسب الاعتماد على القدرات الذاتية لتأمين رأس المال اللازم وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية، وتبني خيار الوطنية

الطاقية والحفاظ على مبدأ استمرارية سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية، لأنّ من شأن اللجوء المكثف إلى عقود الامتياز وتقاسم الانتاج مع المستثمرين الأجانب أمّا رهن جزء من احتياطات الجزائر من هذا المورد واستنزافها، وبالتالي حرمان الأجيال القادمة من حقها في هذا المخزون، أو على الأقل التأثير على سياستها الإنتاجية.

وثالث الرهانات، الولوج إلى الأسواق الغازية وتأمين الامدادات نحوها. بفضل مستوى احتياطاتها وميزتها الجيوسياسية، ستكون الجزائر في موقع جيد كمزود غاز أدنى كلفة للسوق الأورومتوسطية (خيار التركيز على هذا السوق)، الحال الذي يؤدي إلى زيادة حصتها في السوق حتى في مواجهة مزاحمة متنامية من المنافسين، وسيسمح خيار تنويع وجهات صادراتها بوصول إمداداتها من الغاز الطبيعي المميع إلى أمريكا اللاتينية أو آسيا وزيادة الكميات دون المجازفة بحدوث ضغوط لخفض الأسعار إذا ما كانت مجمل مبيعات غازها مقتصرة على سوق أوروبية أصغر حجما.

– من خلال استخدام نموذج (SWOT)، يمكن تصور أربعة أنواع من الخيارات المتاحة أمام الجزائر لتعزيز أمن طاقتها لا سيما في شقه الغازي، والتي يمكن إدراجها في فئتين كبيرتين، هما: الاستراتيجيات الهجومية والاستراتيجيات الدفاعية.

- الخيارات الاستراتيجية الهجومية: وهي نوعان:

✓ الخيار الاستراتيجي [نقاط القوة / الفرص]: يهدف هذا الخيار إلى استغلال الفرص من خلال تحديد مكامن القوة والمهارات الكامنة في قطاع الطاقة الجزائري، مثال ذلك، خبرة الجزائر الطويلة في صناعة الغاز الطبيعي المميع، وقربها الجغرافي، وموثوقيتها لاستغلال فرصة رغبة دول الاتحاد الأوروبي في تقليص الهيمنة الروسية، لزيادة حصتها السوقية في المنطقة الأوروبية.

- ✓ الخيار الاستراتيجي[نقاط الضعف / الفرص]: وهو خيار يستهدف استغلال الفرص للتقليل من نقاط الضعف، كمثال، تخفيض نقص التحكم التكنولوجي وزيادة الاستثمارات من خلال اغتنام فرصة سعي البلدان المتقدمة إلى إحلال الطاقات المتجددة في مزيجها الطاقي، وهذا قد يكون من خلال وضع إطار قانوني جاذب للاستثمارات في هذا المجال وتوفير مناخ أعمال ملائم.

- الخيارات الاستراتيجية الدفاعية: وهي أيضا على نوعين:

- ✓ الخيار الاستراتيجي [نقاط القوة / التهديدات]: هو ذلك الخيار الذي يرمي إلى التقليل من حدة التهديدات بالاعتماد على جوانب القوة ومهارات مجمع سوناطراك، من أمثلة ذلك، تواجد شبكة من الأنابيب الغاز العابرة للقارات فضلا عن توفر الجزائر على منشآت لتمييع الغاز الطبيعي ونقله والتي من شأنها خلق ميزة تنافسية لمواجهة المنافسين الجدد في الأسواق المستهدفة، أو حتى استغلال هذه القدرات لنقل الغازات المنافسة للسوق الأوروبية من خلال جعل الجزائر مركزاً لتوزيع الغاز (Hub gazier) في المنطقة الأورومتوسطية على غرار ما تصبو إليه تركيا.
- ✓ الخيار الاستراتيجي [نقاط الضعف / التهديدات]: وهو الخيار الذي يهدف إلى تفادي التهديدات المحتملة بتحجيم نقاط الضعف أو الحصول على مهارات جديد، من الأمثلة على ذلك، تقليص اعتماد الاقتصاد الوطني على الرّيع الطاقي ومحاربة الفساد القطاعي، من شأنهما التقليل من تداعيات انهيار أسعار المحروقات.

هذه عينة من البدائل الاستراتيجية المختلفة التي يمكن انتهاجها في قطاع الغاز الجزائري بصفة عامة، أمّا فيما يخص الشركة الوطنية للطاقة سوناطراك، فإنّه يمكنها اتباع باقة من الاستراتيجيات، منها تلك المتعلقة بالنشاط من خلال استغلال ميزة تنافسية (استراتيجيات التكاليف والتمايز) أو بالبحث عن مصدر ميزة تنافسية (استراتيجية القطيعة)، ومنها أيضا استراتيجيات النمو التي تسمح بتعيين اتجاهات

النمو ووسائله، وهذا إمّا بحصر محاور النمو (استراتيجيات التخصص، التوسع، التنويع، والتدويل) أو تحديد ترتيبات النمو (استراتيجيات النمو الداخلي، التحالف، والاندماج والاستحواذ).

مع ذلك، تبقى هذه الاستراتيجيات غير كافية لوحدها لجعل مجمع سوناطراك يستحوذ على حصص سوقية في عالم معولم تهيمن عليه الشركات المتعددة الجنسيات، لهذا ينبغي وضع استراتيجية شاملة تهدف إلى جعل سوناطراك فاعلاً مؤثرا في الأسواق الإقليمية والدولية للطاقة، ولها في ذلك قدوة ممثلة في شركتي النفط والغاز العملاقتين في الصين، وهما شركة سينوبك، وشركة بتروتشاينا، المصنفتين على رأس قائمة أكبر الشركات الطاقوية الدولية، واللتان تساهمان في أمن الطاقة لبلدهما الأم رغم افتقاره لهذه الموارد الاستراتيجية. وهذا ما تسعى إليه سوناطراك التي تستهدف في المستقبل ضمن استراتيجية التي رسمتها ("استراتيجية سوناطراك لآفاق 2030") التواجد بين أفضل خمس شركات نفطية وغازية في العالم.

بالنتيجة، تطرق خاتمة الدراسة لبعض الخيارات الاستراتيجية المترتبة عن التشخيص الاستراتيجي لقطاع الغاز الجزائري عبر استخدام تحليل (SWOT)، من شأنه فتح أفاق أخرى للبحث من خلال التفصيل في كل واحدة من هذه الخيارات على حدة، والموازنة بينها لانتقاء أنسبها لتحقيق أمن الطاقة للجزائر في الفضاء الأورومتوسطي وباقي الفضاءات الجيوطاقوية، وربما يعقب ذلك تحولها التدريجي إلى فاعل جيوسياسي وجيواقتصادي مؤثر في الساحة الإقليمية والدولية.

المصادر والمراجع

أولا. العربية والمترجمة

كتب

بن رمضان، أنيسة. *دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي.* الجزائر: دار هومة، 2014.

بيليس، جون، وستيف سميث. *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

التتّير، سمير. *أمريكا من الداخل: حروب من أجل النفط.* بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010.

جازڤنيان، جون. *التكالب على نفط إفريقي.* القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

جعفر عبد الرضا، نبيل. *اقتصاد الطاقة.* العين: دار الكتاب الجامعي، 2017.

حبيب، هاني. *النفط: استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الطاقة والثروة والأزمات خيار عربي.* بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

دوغين، ألكسندر. *أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي*، ترجمة عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004.

ريكاردو، ديفيد. *مبادئ الاقتصاد السياسي.* ترجمة يحي العريضي وحسام الدين خضور. دمشق: دار الفرقد، 2015.

ستيفنز، بول. *ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم.* أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011.

ستيفنز، جفري. *أمن الطاقة الأوراسية*، دراسات عالمية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد89، 2012.

سليتر، روبرت. *سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية*، ترجمة محمد فتحي خضر. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016.

شوفالييه، جان ماري. *معارك الطاقة الكبرى*، ترجمة لميس عزب. الرياض: المجلة العربية، 2010.

شيللي، توبي. *النفط: السياسة، والفقر، والكوكب*، ترجمة دينا الملاّح. الرياض: مكتبة العبيكان، 2010.

عبد العاطي، عمرو. *أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2014.

عجة، الجيلالي. *الكامل في القانون الجزائري للاستثمار :الأنشطة العادية وقطاع المحروقات* (الجزائر : دار الخلدونية، 2006.

عرفة، أمل محمد. *أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية*. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

عرفة، محمد جمال. نفط المسلمين آليات جديدة لسلاح قديم. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2008.

غريب، ناتاليا. *إمبراطور الغاز*، ترجمة عمار قط. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011.

غريفيش، مارتن. *خمسون مفكرا في العلاقات الدولية*، ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

مارتيناز، لوي. *عنف الريع البترولي: الجزائر، العراق، ليبيا*، ترجمة عبد القادر بوزيدة. الجزائر: دار التنوير، 2016.

ناي، جوزيف س. *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية*، ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: مكتبة العبيكان، ط 2، 2012.

يرغن، دانييل. *السعي بحثا عن الطاقة والأمن وتشكيل العالم الحديث*، ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

اليوسف، يوسف خليفة. *مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية*. بيروت: مركز الوحدة العربية، شباط، فبراير 2011.

فصول من كتاب

جَكِت، دونالد إ. وميشيل ميكوت فَس."هل يمكن إنجاز سوق غازي طبيعي عالمية؟" في: *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، تحرير جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور، 793–824. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

شيرر، غوردن. "شمال إفريقيا والبحر المتوسط." في: *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، تحرير جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور، 351–80. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

كاليكي، جان هـ. وديفيد ل. غولدوين. *"الخلاصة: الطاقة، الأمن، والسياسة الخارجية."* في: *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، تحرير جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور، 835–59. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

كندرين، ميلاني وإيرنست ج. مونيز، "تطور التكنولوجيا وأمن الطاقة." في: *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، محرر جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور، 639–92. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

يرغن، دانييل. "أمن الطاقة والأسواق." في: *الأمن والطاقة: نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة*، تحرير جان هـ. كاليكي وديفيد ل. غولدوين، ترجمة حسام الدين خضور، 105-26. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

دوريات علمية

بن عميّر، جمال الدين وعمر قيرة. "مقاربة حول الأمن الطاقوي الأوروبي: قراءة في الأبعاد الاقتصادية لمكانة الجزائر." *الرائد المغاربي*، عدد 1 (جوان 2013): 4-26.

بوحنية، قوي ومحمد خميس. "قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة." *دفاتر السياسة والقانون*، العدد 09(جوان 2013): 145-161.

بوزيدي، عدنان. "الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهان والخيارات." *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، العدد 08 (ديسمبر 2017): 41-48.

عبد العالي، أمجد صباح. "عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSA) لتطوير القطاع النفطي في العراق." *العلوم الاقتصادية 5*، عدد21، (حزيران 2007).

جرائد

جريدة القدس العربي. يومية لندنية .2015-09-02. www.alquds.co.uk/

ندوات ومؤتمرات

بقة، الشريف ونبيل زغبي. "واقع قطاع المحروقات الجزائري في ظل السياسات الطاقوية الأوروبية الجديدة." ورقة بحث قدمت في المؤتمر الأول حول *السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين*

متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 7-8 أفريل 2015.

خلفي، عبد الرحمان. "التحكيم التجاري الدولي في عقود البترول مع الاشارة إلى القانون الجزائري." ورقة بحث قدمت في المؤتمر السنوي الحادي والعشرين *الطاقة بين القانون والاقتصاد*، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، 20-21 ماي2013.

طرطار، أحمد وطارق راشي. "الغاز الصخري كمصدر جديد للطاقة العالمية: الفرص المتاحة، والتهديدات المطروحة ضمن إطار حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة." ورقة بحث قدمت في المؤتمر الأول حول *السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، سطيف، 7-8 أفريل 2015.

قوانين ومعاهدات

إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. جاميكا، 1982. محملة من موقع هيئة الأمم المتحدة: https://goo.gl/tKKghw

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد رقم 18. المنشورة بتاريخ 21 مارس 2018.

_____. العدد رقم 11. المنشورة بتاريخ 24 فبراير 2013.

_____. العدد رقم 48. المنشورة بتاريخ 30 جويلية 2006.

_____. العدد رقم 50. المنشورة بتاريخ 19 جويلية 2005.

_____. العدد رقم 63. المنشورة بتاريخ 07 ديسمبر 1991.

_____. العدد رقم 35. المنشورة بتاريخ 27 أوت 1986.

_____. العدد رقم 17. المنشورة بتاريخ 25 نوفمبر 1971.

_____. العدد رقم 30. المنشورة بتاريخ 13 إبريل 1971.

_____. العدد رقم 100 المنشورة بتاريخ 7 ديسمبر 1965.

دراسات

مجلس الطاقة العالمي. *دراسة موارد الطاقة: نظرة مركّزة على الغاز الصخري*. لندن: مجلس الطاقة العالمي، 2010.

النعامي، صالح. "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات إقليمية". *سلسلة: تقييم حالة*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.

الخاطر، خالد بن راشد ."تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون". *سلسلة: دراسات*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015.

المراجع الالكترونية

شارب تريدر. "مقدمة إلى تداول الغاز الطبيعي وزيت التدفئة والبنزين." أطلع عليه بتاريخ 2016/09/13. https://www2.sharptrader.com/ar

شافعي، نائل. "ثروات مصر الضائعة في البحر المتوسط." *موقع معرفة*. أطلع عليه بتاريخ 2016/09/13. http://www.marefa.org/

شركة ناقلات. أطلع عليه بتاريخ 2017/08/19. https://www.nakilat.com

قناة روسيا اليوم العربية. "مدفيديف ويانوكوفيتش يوقعان اتفاقية تمديد مرابطة أسطول البحر الأسود الروسي في أوكرانيا." أطلع عليه بتاريخ 2017/08/19. https://arabic.rt.com/

مركز *الأبحاث السورية*. "سوريا في الرهانات الجيوسياسية للغاز." أطلع عليه بتاريخ 2018/05/30. http://www.recherches-syriennes.fr/

هسبريس."الجزائر تُرسِّم حدودها البحرية مع تونس في انتظار المغرب." أطلع عليه بتاريخ 2016/09/13. http://www.hespress.com/international/91009.html

العيد، عبد الحفيظ. "هجمات "إرهابية" طالت قواعد بريطانية ونرويجية: الشركات النفطية الأجنبية تسحب موظفيها من الجزائر." *موقع إيلاف*. أطلع عليه بتاريخ 29 مارس 2016. http://elaph.com

وكالة الأنباء الجزائرية. "ارتفاع انتاج المركب الغازي لتيقنتورين إلى حوالي 9 مليار م^3 في2017." أطلع عليه بتاريخ 2 جانفي 2018. www.aps.dz

راماني، ساموبل. "الحسابات الروسية الحذرة في الجزائر." *مركز كارنيغي للسلام الدولي* .أطلع عليه بتاريخ 23 مارس2019. https://carnegieendowment.org

ثانيا. الأجنبية

Books

ABDESSELAM, Belaid. *Le gaz algérien: stratégies et enjeux.* Alger: Editions Bouchène, 1989.

_____. *Le pétrole et le gaz naturel en Algérie.* Rouiba: Editions ANEP, 2012).

AMIN, Samir, Ali EL KENZ. *Le monde arabe, Enjeux sociaux- Perspectives méditerranéennes.* Paris: L'Harmattan, 2003.

AMSELLEM, David. *La guerre de l'énergie, la face cachée du conflit israélo-palestinien.* Paris: Editions Vendémiaire, 2011.

ANGELIER, Jean-Pierre. *La rente pétrolière.* Paris : Editions CNRS, 1976.

BOUSSENA, Sadek, et autres. *Le défi pétrolier, Questions actuelles du pétrole et du gaz.* Paris: Editions Vuibert, 2006.

BOYKETT, Tim and others. *Oil Contracts: How to Read and Understand a Petroleum Contract*. Austria: Times Up Press, 2012.

BRAHIMI, Abdelhamid. *Stratégies de développement pour l'Algérie, Défis et Enjeux*. Paris : Editions Economica, 1991.

BRET-ROUZAUT, Nadine, Jean-Pierre FAVENNEC, *Recherche et production du pétrole et du gaz : Réserves, coûts, contrats.* Paris: Editions TECHNIP, 2e Edition, 2011.

BUZAN, Barry, Ole WEAVER, Jaap DE WILD. *SECURITY: A New Framework for Analysis.* London: Lynn Rienner Publishers, Inc, 1998.

CHAVAGNEUX, Christian. *Economie politique internationale.* Paris : Editions La Découverte, 2004.

DE SENARCLENS, Pierre, Yohan ARIFFIN. *La politique internationale : Théorie et enjeux contemporains.* Paris : Editions Armand Colin, 6e édition, 2015.

DUSSOUY, Gérard. *Quelle géopolitique au XXIème siècle ?* Paris : Editions Complexe, 2001.

ENDGAHL, William. *Pétrole, une guerre d'un siècle, l'ordre mondial anglo-saxon.* Paris: Editions Jean-Cyrille, 2007.

ESAKOVA, Nataliya. *European Energy Security: Analysing the EU-Russia Energy Security Regime in Terms of Interdependence Theory*. Berlin: Springer Science & Business Media, 2013.

FAVENNEC, Jean-Pierre. *GEOPOLITIQUE DE L'ENERGIE: Besoins, ressources, échanges mondiaux.* Paris: Editions TECHNIP, 2009.

FURTADO, Celso. *Le mythe du développement économique.* Paris : Edition Anthropos, 2006.

GHOZALI, Sid Ahmed. *Questions d'Etat, Entretien avec Mohamed Chafik Mesbah.* Alger: Casbah Editions, 2009.

GILPIN, Robert. *The Political Economy of International Relations.* New Jersey: Princeton University Press, 2016.

KALICKI, Jan H. and David L. GOLDWYN. *Energy & Security: Strategies for a World in Transition*. Washington D.C.: Woodrow Wilson Center Press/ Johns Hopkins University Press, 2ed edition, 2013.

KARL, Terry Lynn. *The Paradox of Plenty*: *Oil Booms and Petro-states Studies in International Political Economy.* Berkeley, CA: University of California Press, 1997.

KEBADJIAN, Gérard. *Les théories de l'économie politique internationale, La pensée économique contemporaine*. Paris : Editions Le Seuil, 1995.

KEDIDIR, Mansour. *Le gaz naturel algérien dans la sécurité énergétique de l'Union européenne : un enjeu géopolitique* . Alger: Editions BENMERABET, 2016.

KEOHANE, O. Robert, S. Joseph NYE. *Power and Interdependence, World Politic Transition.* Glenview, IL: Pearson Education, Inc., 4 Edition, 2011.

KRASNER, Stephen. *Structure Conflict. The World against Global Liberalism.* Berkeley, CA: University California Press, 1985.

LOROT, Pascal. *Introduction à la Géoéconomie.* Paris : Editions Economica, 1999.

MALTI, Hocine. *Histoire secrète du pétrole algérien.* Paris : Editions la Découverte, 2nd édition, 2012.

MORISSE-SCHILBACH, Mélanie. *L'Europe et la question algérienne.* Paris : PUF, 1999.

MUCCHIELLI, Jean- Louis et Thierry MAYER. *Economie Internationale.* Paris : Editions Dalloz, 2eme édition, 2010.

MÜLLER-KRAENNER, Sascha. *Energy Security: Re-Measuring the World.* London: Earthcan, 2008.

NABI, Belkacem. *Où va l'Algérie ?: indépendance , hydrocarbures, dépendance.* Alger: Editions DAHLAB, 1991.

NAY, Olivier, dir. *Lexique de science politique : Vie et institutions politiques.* Paris: Editions Dalloz, 4eme éditions, 2017.

NIES, Susanne. *Gaz et pétrole vers l'Europe: perspectives pour les infrastructures - Gouvernance européenne et géopolitique de l'énergie - Tome 4.* Paris: Publication de l'Ifri, 2008.

NOUSHI, André. *Pétrole et relations internationales depuis 1945.* Paris: Editions Armand Colin, 1999.

NYE, S. Joseph. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public-affairs, 2004.

ORTOLLAND, Didier, et Jean-Pierre PIRAT. *Atlas Géographique des espaces maritimes*. Paris: Editions TECHNIP, 2nd édition, 2010.

RAHMOUNI BENHIDA, Bouchra, Younes SLAOUI. *Géopolitique de la Méditerranée.* Paris: Presses Universitaires de France, 2013.

REBAH, Abdelatif. *Sonatrach, une entreprise pas comme les autres.* Alger: Casbah Editions, 2006.

SMOUTS, Marie-Claude, sous sa direction. *Les nouvelles relations internationales, Pratiques et théorie.* Paris: Editions Presses de Sciences Po, 1988.

STERN, Jonathan. *The New Security Environment for European Gas: Worsening Geopolitics and Increasing Global Competition for LNG*. Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2006.

Chapters or Other Parts of a Book

BAGHZOUZ, Aomar. «Le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de Barcelone: Pour une zone de sécurité en Méditerranée occidentale.» Dans Actes du colloque international - Mondialisation et sécurité -, organisé par le Conseil de la Nation à Alger 4-5 et 6 mai 2002. Alger: Editions ANEP, Tome II, 2003.

BIEGUN, Steve. "The Global American Politics of Energy". In *The Global Politics of Energy*, edited by M. Kurt Campbell and Jonathon Price, 215-23. Washington D.C.: Aspen Institute, 2008.

HILL, Steven. «Une Europe prometteuse. Pourquoi la voie européenne reste-t-elle encore le meilleur espoir en ces temps incertains ?» Dans *Rapport Schuman sur l'Europe. L'état de l'Union 2012*, sous la direction de Thierry Chopin et Michel Foucher. Paris: Editions Lignes de repères, 2012.

JAFALIAN, Annie. « Pétrole et gaz de la mer caspienne : ambitions européennes, perspectives asiatiques ». Dans *Eurasie au cœur de la sécurité mondiale*, sous la direction de Gaidz Minassian. Paris : Éditions Autrement, 2011.

JERVIS, Robert. "Security Regimes". In *International Regimes*, edited by Stephan D. Krasner, 173-94. Ithaca and London: Cornell University Press, 1983.

MAHDAVY, Hussein. "The Patterns and Problems of Economies Development in Rentier State. The Case of Iran". In *Studies in Economic History of the Middle East*, edited by M. a Cook. New York: Routledge, 2014.

PODESTA, John and Peter Ogden. "A blueprint for energy security". In *The global politics of energy*, edited by M. Kurt Campbell and Jonathon Price, 225-239. Washington D.C.: Aspen Institute, 2008.

QUANDT, William B. "Algeria". In *The Pivotal States, A New Framework for U.S. Policy in the Developing World*, edited by Robert Chase, Emily Hill, and Paul Kennedy. New York: W. W. Norton & Company, 1999.

RADON, Jenik. «Notions de base sur les contrats pétroliers: Contrats de concession, joint-ventures, et contrats de partage de production. » Dans *Le pétrole: guide de l'énergie et du développement à l'intention des journalistes,* sous la direction de Svetlana Tsalik et Anya Schiffrin, 71-97. New York: Open Society Institute, *2005.*

ROTHKOPF, David. "New Energy Paradigm: new foreign policy paradigm." In *The global politics of energy,* edited by M. Kurt Campbell and Jonathon Price, 187-213. Washington D.C.: Aspen Institute, 2008.

ROUSSEAU, Isabelle. «Introduction.» Dans *Défis et enjeux des énergies fossiles au XXI eme siècle,* sous sa direction, 1-6. Paris: CERI, 2010.

Periodicals

ADDI, Lahouari. «Rareté, rente et plus-value.» *Les Temps Moderne*, no 440 (mars 1983).

BALZACQ, Thierry. «Qu'est-ce que la sécurité ?» *Revue internationale et stratégique*, no 52 (2003/4): 33-50.

BEBLAOUI, Hazem."The Rentier State in the Arab World." *Arab Studies Quarterly* 9, no. 4 (Fall 1987): 383-98.

BENANTAR, Abdennour. «Complexe de sécurité ouest-méditerranéen: externalisation et sécurisation de la migration.» *L'Année du Maghreb*, no IX (2013): 57-75.

BENKHAMOU, Mustapha. «La nouvelle loi sur les hydrocarbures: Eléments d'analyse.» *Perspectives*, no 8 (2eme trimestre 2013).

BENKHAMOU, Mustapha. «Vérité et stabilité.» *Perspectives*, no 10 (1er trimestre 2014).

BIGO, Didier. «Sécurité et immigration : vers une gouvernementalité par l'inquiétude ?» *Cultures et Conflits*, no 31-32 (printemps-été, 1998): 13-38.

BOERSMA, Tim, Marie VANDENDRIESSCHE and Andrew LEBER. "Shale Gas in Algeria: No Quick Fix." *Policy brief*, no. 15-01 (November 2015): 11-13.

BORDIER, Cécile. «Développent des énergies renouvelables : quelle contribution au marché du carbone ?» *Etude Climat*, no 16 (décembre 2008).

CAVATORTA, Francesco. «La configuration des structures de pouvoir en Algérie, Entre le national et l'international.» *Revue Tiers- Monde*, no 210 (2012): 13-29.

CHASE, Robert S., Emily B. HILL and Paul KENNEDY. "Pivotal States and U.S. Strategy." *Foreign Affairs* 75, no. 1 (Jan. - Feb., 1996): 33-51.

CHATEAURAYNAND, Francis et Josquin DEBAZ. « Scénariser les possibles énergétiques. Les gaz de schiste dans la matrice des futurs.» *Mouvement*, no 75 (2013/3): 53-69.

DAVID, Charles-Philippe et Afef BENESSAIEH. «La paix par l'intégration ? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité.» *Etudes internationales* 28, no 2 (1997): 227-54.

DE WILDE D'ESTMAEL, Tanguy. «L'espace, facteur de puissance.» *Louvain* 165, (2006): 18-23

DESSUS, Benjamin. «Energies renouvelables: le contexte.» *Les Cahiers de Global Chance*, no 23 (4/2007): 6-11.

DREVET, Jean-François. « A quoi peut servir le gaz chypriote ?» *Revue Futuribles*, no 401(July-August 2014).

DUBOIS, Stéphane. «La Russie et ses hydrocarbures : La tactique à court terme aux dépens de la stratégie à long terme ?» *Géoéconomie*, no 48 (2009/1): 67-88.

DUFEUILLEY, Christophe. «Gazprom.» *Flux*, no 76-77 (2009/2-3): 126-34.

DUSSOUY, Gérard. «Conceptualiser et (re)problématiser la géopolitique sans faire de théorie.» *L'espace politique*, no 12 (03/2010).

_____. «Vers une géopolitique systémique.» *Revue internationale et stratégique*, no 47 (automne 2002).

EL KADI, Ihsane. «Le gaz algérien en passe de changer de religion.», *Note de l'Ifri* (avril 2009). www.ifri.org

ENGDAHL, William. "Syria, Turkey, Israel and the Greater Middle East Energy War." *Global Research* (2012).

ESPER, Philippe et Claude MANDIL. «L'Europe et l'énergie : Economie et sécurité.» *Commentaire*, no 138 (2012/2): 321-32.

EYL-MAZZEGA, Marc-Antoine. «La crise du gaz entre l'Ukraine et la Russie : un défi major pour l'Europe.» *Questions d'Europe*, no 125 (janvier 2009).

FACON, Isabelle. «La politique européenne de la Russie: ambitions anciennes, nouveaux enjeux.» *Questions Internationales*, no 15 (septembre-octobre 2005): 84-89.

FINON, Dominique et Catherine LOCATELLI. «L'interdépendance gazière de la Russie et l'Union européenne. Quel équilibre entre le marché et la géopolitique ?» *Cahier de recherche LEPII*, Série EPE, no 41 (Décembre 2006).

FURFARI, Samuele. «Le gaz naturel, nouvel élément structurant du *Mare Nostrum*,» *Confluences Méditerranée*, no 91 (2014/4): 67-82.

GABRIEL-OYHAMBURU, Kattalin. «Le retour d'une géopolitique des ressources.» *L'espace politique*, no 12 (03/2012).

GARON, Lise. «Crise économique et consensus en Etat rentier : le cas de l'Algérie socialiste.» *Etudes internationales* 25, no 1 (1994): 25-45.

GRAZ, Jean-Christophe. « Les nouvelles approches de l'économie politique internationale.» *AFRI* I (2000): 557-69.

HACHEMAOUI, Mohammed. «La corruption politique en Algérie: l'envers de l'autoritarisme.» *Esprit* (juin 2011): 111-35.

JANSSENS, Léopold. «Quel avenir pour le charbon ?» *Géologues*, no 144 (2005): 17-23.

KEOHANE, O. Robert and S. Joseph NYE. "Power and Interdependence Revisited." *International Organization* 41, no. 4 (Autumn 1987): 725-53.

KEPPLER, Jan Horst. «L'Union Européenne et sa politique énergétique.» *Politique étrangère* (2007/3 Automne): 529-43.

KERAMANE, Abdenour. «Enjeux énergétiques en Méditerranée.» *FOCUS sur l'énergie*, no 13 (06/2010).

KHIAT, Z, S. FLAZI et Boudghene STAMBOULI. « Pluralité énergétique : enjeux et stratégie pour l'Algérie.» *Revue des énergies renouvelables*, no 7 (2007).

KRASNER, Stephen D. "State Power and the Structure of International Trade." *World Politics* 28, no. 3 (April 1976): 317-47.

———————."Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables." *International Organization* 36, no. 2 (Spring 1982): 185-205.

LOCATELLI, Catherine. «Les stratégies d'internationalisation de Gazprom.» *Le Courrier des pays de l'Est,* no 1061 (2007/3): 32-46.

———————. «Les stratégies d'exportation de Gazprom sous la contrainte institutionnelle du marché gazier russe.» *Cahier de recherche LEPII*, no 6 (février 2008).

MANE-ESTRADA, Aurélia. «L'intégration du gaz algérien dans le système énergétique espagnol.» *Confluences Méditerranée*, no 71 (2009/4): 135-52.

———————. «Sécurité énergétique en Méditerranée occidentale, nouveaux facteurs, nouvelles politiques. Un regard espagnol.» *Notes d'Ifri* (octobre 2000). www.ifri.org

MATSUNAGA, Yasuyuki. «L'Etat rentier est-il réfractaire à la démocratie ?» *Critique Internationale*, no 8 (juillet 2000).

MONGRENIER, Jean-Sylvestre. «Les relations énergétiques entre la Russie et l'Europe: une question géopolitique.» *Tribune*, no 42 (juin 2014).

NIES, Susanne. «L'énergie, l'UE et la Russie.» *Hérodote*, no 138 (2010/3): 79-93.

PAILLARD, Christophe-Alexandre. «Gazprom: mode d'emploi pour un suicide énergétique», *Russie.Nei.Visions*, no 17 (mars 2007). www.ifri.org

_____. «Défis énergétiques et enjeux stratégiques au XXI^e^ siècles.» *Sécurité globale*, no 15 (2011/1): 49-60.

PERRIN, Francis. «Les enjeux énergétiques de demain.» *Revue internationale et stratégique*, no 80 (2010/4): 85-90.

Revue Algérienne de l'Energie. «Forage offshore en Tunisie : l'expérience de SONATRACH, une réussite parfaitement prouvée.» (Novembre-Décembre 2015).

RICHARD, Yann. «Les stratégies de Gazprom : un problème géopolitique ?» *Revue Géographique de l'Est* 50, no 1-2 (2010).

_____ «Les Etats entre Russie et Europe (Moldavie, Biélorussie, Ukraine), entre-deux ou Etats satellites ?» *Cafés Géographiques de Mulhouse* (décembre 2008). www.cafe-geo.net

RISTORI, Dominique. «Enjeux et défis de la politique énergétique en Europe.» *Géoéconomie*, no 73 (2015/1): 45-58.

ROSIERE, Stéphane. « Géographie politique, géopolitique et géostratégie : distinctions opératoires. » *L'information Géographique* 65, no 1 (2001): 33-42.

ROSS, Michael L. "What Have We Learned about the Resource Curse." *Annual Review of Political Science* 18 (2015): 239-59.

SENOUCI, Benabbou. «Expansion du marché mondial du gaz naturel liquéfié et stratégies des acteurs: Etude comparative des stratégies algérienne, qatarie et russe.» *Innovations*, no 37 *(*2012/1): 27-54.

SPARADO, Joseph V, Lucille LANGLOIS et Bruce HAMILTON. «Evaluer la différence : Emissions de gaz à effet de serre provenant des chaînes de production d'électricité.» *Bulletin de l'AIEA* 42, no 2 (2000): 19-24.

TALAHITE, Fatiha. «La rente et l'Etat rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Algérie d'aujourd'hui?» *Revue Tiers Monde*, no 210 (2012/2): 143-60.

Newspapers

BEZAT, Jean-Michel. «L'arme gazière est risquée pour Gazprom.» *Le monde,* 5 mars 2014.

_____ «La Chine devient le deuxième client du russe Gazprom, encore loin derrière l'Europe.» *Le Monde,* 22 mai 2014. www.Lemonde.fr

CROOKS, Ed. "Security of supply: Delusional dream of independence." *Financial Times*, November 9, 2007. http://www.ft.com/

FERDI, Salem. «Une alliance Sonatrach-Gazprom pour le GNL: Accord entre Algériens et Russes.» *Le Quotidien d'Oran,* 6 juin 2012.

G, Samira. «ENI parie sur le partenariat Win-Win.» *Le Maghreb*, 30 mai 2009. *www.lemaghrebdz.com*

HENNI, Abdelwahid. «L'idée d'une Opep du gaz ?» *Liberté,*19 mars 2014. https://www.liberte-algerie.com/

Kashi, Abdenour. «Sonatrach : quelle vision stratégique ?» *El Watan*, 27décembre 2017**.**

_____. «L'Algérie du pétrole et du gaz.» *El Watan*, 16 avril 2016.

_____. «Algérie : Pression sur les ressources et stratégie de développement (2e partie et fin).» *El Watan*, l8septembre 2016.

L'Orient le jour. «Pétrole/gaz : la Syrie a signé un important accord de prospection avec la Russie.» 26 décembre 2013.

MERCHET, Jean-Dominique. «L'enjeu des nouvelles réserves de gaz en Méditerranée orientale.» *Opinion,* 1 avril 2014.

NODE-LANGLOIS, Fabrice. « La crise du gaz entre Minsk et Moscou irrite Bruxelles. » *Le Figaro*, 24 juin 2010. www.le.figaro.fr

SERENI, Jean-Pierre. «Le Qatar à l'heure de la diversification, l'atout gazier.» *Le Monde Diplomatique,* septembre 2011.

Theses

AOUN, Marie-Claire. «La rente pétrolière et le développement économique des pays exportateurs.» Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris-Dauphine, 2008.

BELLAL, Samir. «Essai sur la crise du régime rentier d'accumulation en Algérie.» Thèse de doctorat, Université Lyon 2, 2011.

TROFIM, Liliana. «Le secteur énergétique de la Russie entre économie et politique.» Mémoire de diplôme des hautes études européennes et internationales, Institut Européen des Hautes Etudes Internationales, 2008/2009.

Conferences

SI-MANSOUR, Farida et Djamel SI-MOHAMMED. «Problématique énergétique et reconfiguration du marché mondial: Quelle(s) options(s) pour l'Algérie dans le cadre du partenariat avec l'Union Européenne?» Communication présentée au Colloque sur *Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques: entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux* UFAS, Sétif, 7-8 avril 2015.

LECARPENTIER, Armelle. «Développements récents et perspectives du marché gazier.» Note de synthèse présentée lors du colloque *Panorama* 2018 d'IFP Énergies nouvelles, Rueil-Malmaison, 8 février 2018.

Reports and Public Documents

"Background Note." In *Energy Security and Competition Policy*. OECD Policy Roundtables, 2007, OECD, DAF/COMP (2007)35. http://www.oecd.org/

"Contribution by Lithuania." In *Energy Security and Competition Policy*. OECD Policy

ALEX, Bastien et autres. *Ambitions stratégiques américaines, britanniques et russes en Méditerranée.* Rapport final, Paris: Institut des Relations Internationales et Stratégiques IRIS, octobre 2013.

BP. *BP Statistical Review of World Energy 2016*. London: BP p.l.c., 2016.

__. *BP Statistical Review of World Energy 2017*. London: BP p.l.c., 2017.

CARTER, Jimmy. *Energy Security*, May 12, 2009. https://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/CarterTestimony090512p.pdf

CERA. *The New Energy Paradigm*. The New Vision Update. World Economic Forum in partnership with Cambridge Energy Research Associates, 2006.

COMMISSION EUROPÉENNE. *Energies renouvelables: un acteur de premier plan sur le marché européen de l'énergie*. Communication au Parlement européen, au Conseil, au Comité économique et sociale européen et au Comité des Régions, Bruxelles, 6/6/2012. https://eur-lex.europa.eu/

_____. *Feuille de route pour l'énergie à l'horizon 2050.* Communication au Parlement européen, au Conseil, au Comité économique et sociale européen et au Comité des Régions, Bruxelles, 15/12/2011. https://eur-lex.europa.eu/

_____. *L'avenir du captage et du stockage du carbone en Europe.* Communication de la Commission au Parlement Européen, au Conseil, au Comité Economique *et* Sociale Européen, *et au* Comité *des* Régions. https://eur-lex.europa.eu/

Commission of the European Communities. *A European Strategy for Sustainable, Competitive and Secure Energy*. Communication Green Paper, Brussels, 8.3.2006. http://eur-lex.europa.eu/

DAVIS, Ged. "Perspective: from OPEC to OPIC." In CERA. *The New Energy Paradigm*. The New Vision Update. World Economic Forum in partnership with Cambridge Energy Research Associates, 2006.

Déclaration ministérielle du Forum euro-méditerranéen de l'énergie. Athènes 21 mai 2003. Euromed Report, no 58, 23 mai 2003.

EIA: U.S. Energy Information Administration. *Technically Recoverable Shale Oil and Shale Gas Resources: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries Outside the United States.* Washington D.C.: U.S. Department of Energy, June 2013.

_____. *Israel, country Analysis note*. Washington D.C.: U.S. Department of Energy, Marsh 2014. www.eia.gov

_____. *Syria Overview*. Full report, Washington D.C.: U.S. Department of Energy, February 18, 2014.

European Commission study. *Exploring the potential of maritime spatial planning in the Mediterranean.* Country reports: Algeria, Antwerp, Belgium: Policy Research Corporation, February 2011.

France. Ministère de l'Environnement, de l'Energie et de la Mer. *PPE- Volet relatif à la sécurité d'approvisionnement et au développement des infrastructures et de la flexibilité du système énergétique de la programmation pluriannuelle de l'énergie.*

_____. Parlement. Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques. *Rapport sur les apports de la science et de la technologie au développement durable. Tome 1: Changement climatique et transition énergétique: dépasser la crise***,** par MM. Pierre Laffitte et Claude Saunier, sénateurs. Paris: Assemblée nationale, 2006. 202 p. (Rapport/Assemblée nationale: no 3197- T1).

Gaz de France. Document de reference, 2005

GUIRVACH, Céline Stéphanie MONJON, Julie ROSEMBERG et Adrien VOGT-SHILB. *Evaluer les interactions entre Politique climatique et sécurité énergétique en Europe*. Rapport final, Paris: Centre international sur l'environnement et le développement CIRED et le Conseil supérieur de la formation et de la recherche stratégique, décembre 2012.

HUET, Guillaume. *La découverte du gaz offshore en Méditerranée oriental: un nouveau défi pour la stabilité du Proche-Orient*. Publication Cargo Marine – Géopolitique, Paris: Centre d'études supérieures de la Marine, 2013.

IEA/OECD. *World Energy Outlook 2006*. Paris: IEA PUBLICATIONS, 2006.

_____. *World Energy Outlook 2007*. Paris: IEA PUBLICATIONS, 2007.

JAFFE, Amy Myers and Ronald SOLIGO. *The Global Energy Market: Comprehensive Strategies to Meet Geopolitical and Financial Risks – Militarization of Energy: Geopolitical Threats to the Global Energy System*. Working Paper, Boston: the James A. Baker III Institute for Public Policy Rice University, 2008. http://www.rice.edu/energy/publications/WorkingPapers/IEEJMilitarization.pdf

James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University. *The Global Energy Market: Comprehensive Strategies to meet Geopolitical and Financial Risks – the G8, Energy Security, and Global Climate Issues*. Baker Institute Policy Report, Boston: the James A. Baker III Institute for Public Policy of Rice University, 2008.

Mémorandum d'entente sur l'établissement d'un Partenariat Stratégique entre l'Union européenne et la République algérienne démocratique et populaire dans le domaine de l'énergie, 7 juillet 2013. *https://ec.europa.eu/energy/sites/ener/files/documents/20130707_signed_mou_fr.pdf*

OPEC. *OPEC Annual Statistical Bulletin 2017*. Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2017.

_____. What is OPEC? April 2008, www.opec.org.

PAQUEL,Véronique. *Le point sur l'approvisionnement en gaz naturel.* Commissariat général du développement durable, Ministère de l'Ecologie, de l'énergie, du développent durable et de la mer, République française, no 26 (octobre 2008).

Roundtables, 2007, OECD, DAF/COMP (2007)35. http://www.oecd.org/

SCHULLER, Marie. *La nouvelle politique énergétique de l'UE et ses enjeux.* Note d'analyse, Bruxelles: Pour la solidarité, Février 2017.

Solana, Javier. Address to the EU External Energy Policy Conference. http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressdata/EN/discours/91788.pdf

SONATRACH 2012. *Sonatrach, une dimension international.* www.sonatrach.com

TALAHITE, Fatiha. *Le concept de rente appliqué aux économies de la région Mena: pertinence et dérives*. Document de travail du CEPN, no 7- 2005.

U.S. Geological Survey. *Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean*. Reston, VA.: U.S. Geological Survey, 2010. http://energy.cr.usgs.gov/oilgas/

Websites and Blogs

Agence-France-Presse. «Gaz: les pays exportateurs unis pour demander des prix justes.» www.AFP.com (accès le 24/02/2018).

BENSAID, Bernard et Guy MAISONNIER. «Découverte d'hydrocarbures en mer du Nord.», *Encyclopædia Universalis* [en ligne]. http://www.universalis.fr/ (accès le 27/10/2016).

BERNARD, Victor et autres. «Russie: Quelle stratégie de puissance?» *Base de Connaissance AEGE*. Décembre2006. http://bdc.aege.fr. (accès le 19/08/2017).

DE RAVIGNAN, Antoine. «Transition énergétique: un paquet glaciel pour l'hiver.» http://www.alternatives-economiques.fr (accès le 03/12/2016).

ENGI. «ENGIE en Algérie.» http://www.engie-africa.com/ (accessed 19/08/2017).

MELNIK, Guennadi. «Nouveaux gisements pétrogaziers en Méditerranée, source de rivalité.» *Alter Info*. http://www.alterinfo.net/ (accès le 25/02/2018).

PIEPUL, Robert. « Gaz de France, Sonatrach form LNG joint venture.» https://www.ogj.com/ (accessed 19/08/2017).

ROUSSELOT, Hélène. «La bataille du gaz turkmène ne fait que commencer.» *Diploweb.com*. www.diploweb.com (accès le 19/08/2017).

SERBUTOVIEZ, Sylvain. «Production pétrolière en mer (offshore).» *IFP Energies nouvelles(IFPEN)*. http://www.ifpenergiesnouvelles.fr/ (accès le 27/10/2016).

Sputnik France. «Gazprom: un important gisement découvert en Algérie.» https://fr.sputniknews.com (accès le 19/08/2017).

The Ministry of Industry and Energy of the Russian Federation website. "Russia's Energy Strategy for the period 2003-2020." http://www.minprom.gov.ru/docs/strateg/1. (accessed 19/08/2017).

ملاحق

NOS GRANDS OBJECTIFS STRATÉGIQUES POUR 2030 (2/4)
Ressources nouvelles
DÉVELOPPEMENT DES RESSOURCES NON CONVENTIONNELLES
Objectifs : 20 bcm en 2030, 70 bcm en 2040
Emploi : plus de 1 500 emplois directs
Industrialisation :
• Ouverture de 2 usines (proppant et filetage de tubulaires)
• Production de ~500 têtes de puits par an
• Construction d'infrastructures
• ~500 km de canalisation pour les réseaux de collectes
Développement : ~10 M$ d'investissements sociaux par an
EXPLOITATION DES RESSOURCES OFFSHORE EN MÉDITERRANÉE
93 000 km² de surface
Maturation, forage et développement en partenariat des prospects imagés dans l'offshore

NOS GRANDS OBJECTIFS STRATÉGIQUES POUR 2030 (3/4)
Aval et commercialisation

COMMERCIALISATION

50%
du gaz sur nouveaux marchés et trading

Redéployer l'export gaz vers des débouchés à valeur ajoutée

Optimiser les flux de liquides

Créer de la valeur par arbitrages qualité brut, fuel et naphta

PÉTROCHIMIE

Mise en place d'une **Industrie Pétrochimique**

Focaliser l'effort sur les projets les plus créateurs de valeur : PDH-PP et vapocracker d'éthylène/GPL

Maturer et exécuter le reste du portefeuille de projets : Chaîne Méthanol, Unité MTBE, LAB et Complexe Ethylène

RAFFINAGE

Réussir les projets **RHM3 et conversion de Skikda**

Optimiser notre outil et nos marges

Assurer une intégration raffinage pétrochimie

Focaliser l'investissement sur les projets créateurs de valeur

TRANSITION ÉNERGÉTIQUE

1.3 GW
solaires dans nos opérations

Mettre en place une démarche de transition énergétique structurée

Solariser activement les installations pertinentes

7

ALGERIEPART

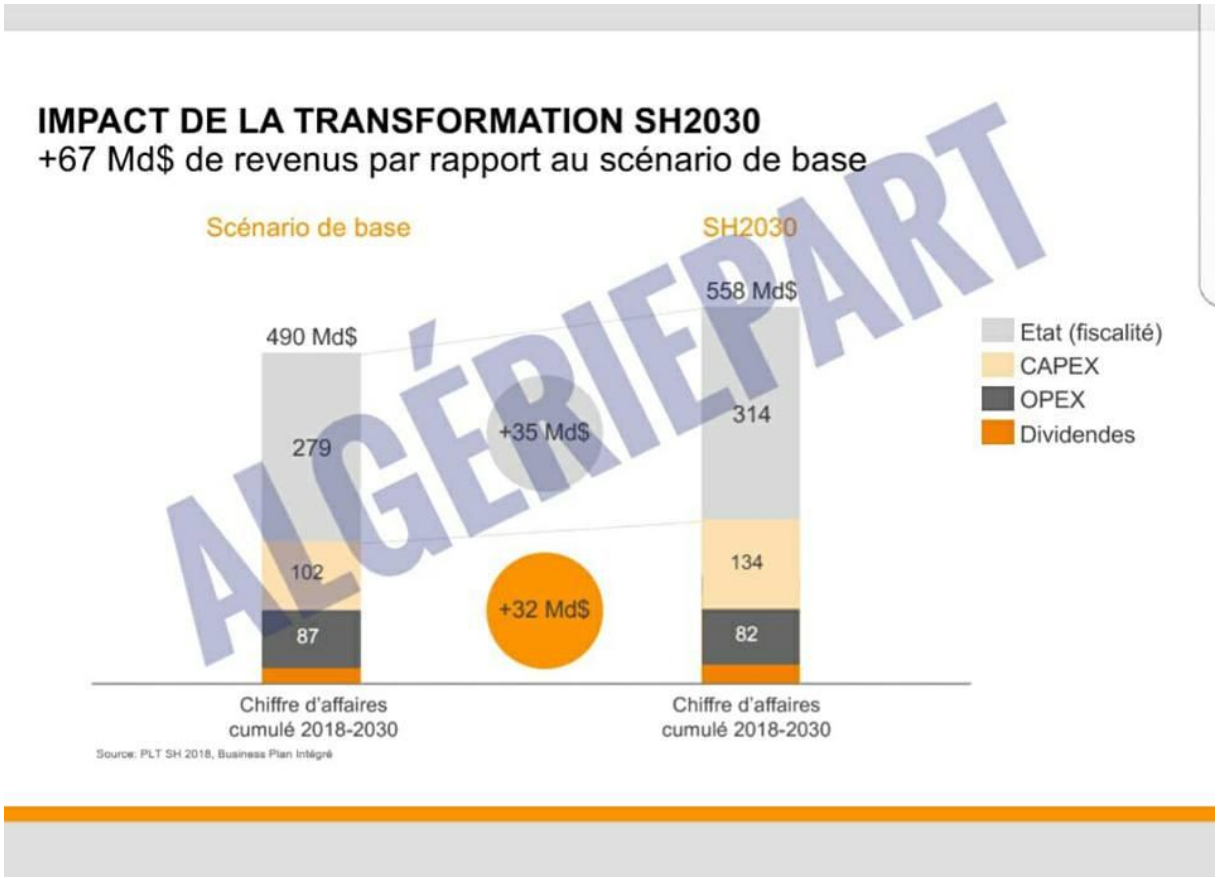

ALGÉRIEPART

SH2030
LEADING THE CHANGE
COMITÉ EXÉCUTIF – 15 AVRIL 2018
Plan de transformation SH2030
Macrostructure de Sonatrach
ALGÉRIEPART

ALGERIEPART

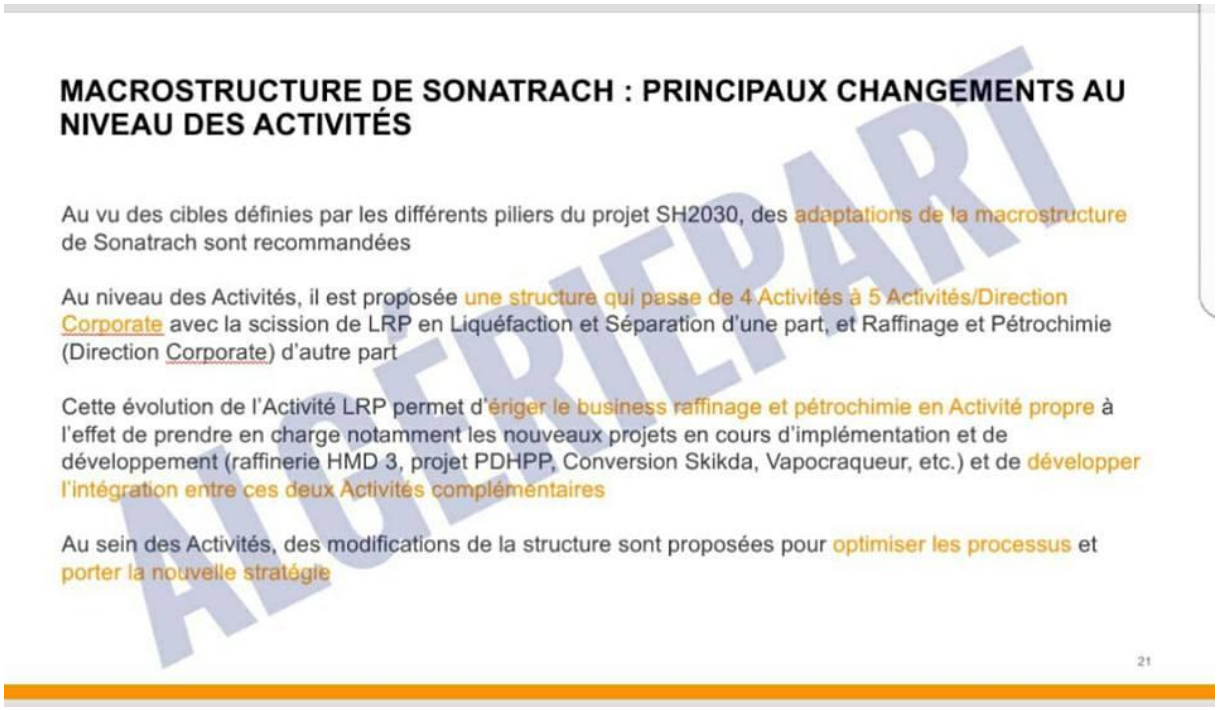

MACROSTRUCTURE DE SONATRACH : PRINCIPAUX CHANGEMENTS AU NIVEAU DES ACTIVITÉS

Au vu des cibles définies par les différents piliers du projet SH2030, des adaptations de la macrostructure de Sonatrach sont recommandées

Au niveau des Activités, il est proposée une structure qui passe de 4 Activités à 5 Activités/Direction Corporate avec la scission de LRP en Liquéfaction et Séparation d'une part, et Raffinage et Pétrochimie (Direction Corporate) d'autre part

Cette évolution de l'Activité LRP permet d'ériger le business raffinage et pétrochimie en Activité propre à l'effet de prendre en charge notamment les nouveaux projets en cours d'implémentation et de développement (raffinerie HMD 3, projet PDHPP, Conversion Skikda, Vapocraqueur, etc.) et de développer l'intégration entre ces deux Activités complémentaires

Au sein des Activités, des modifications de la structure sont proposées pour optimiser les processus et porter la nouvelle stratégie

21

ALGERIEPART

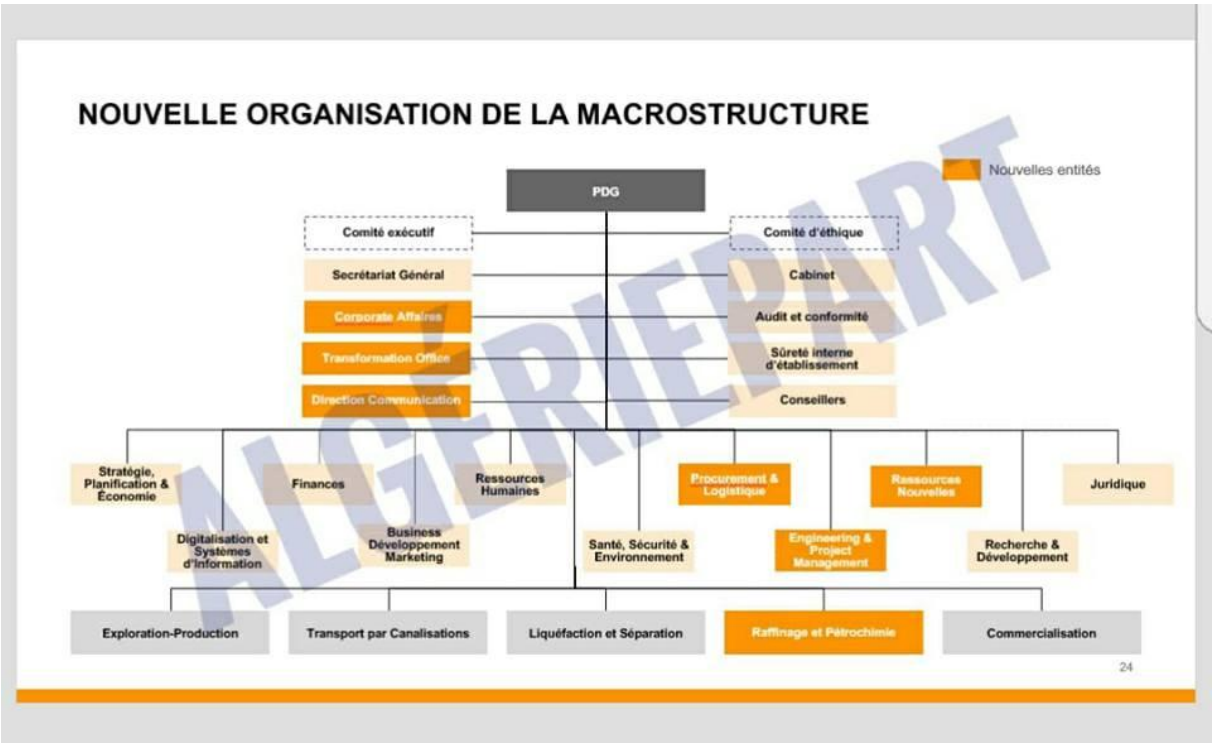
NOUVELLE ORGANISATION DE LA MACROSTRUCTURE
Nouvelles entités
PDG
Comité exécutif
Comité d'éthique
Secrétariat Général
Cabinet
Corporate Affaires
Audit et conformité
Transformation Office
Sûreté interne d'établissement
Direction Communication
Conseillers
Stratégie, Planification & Économie
Finances
Ressources Humaines
Procurement & Logistique
Ressources Nouvelles
Juridique
Digitalisation et Systèmes d'Information
Business Développement Marketing
Santé, Sécurité & Environnement
Engineering & Project Management
Recherche & Développement
Exploration-Production
Transport par Canalisations
Liquéfaction et Séparation
Raffinage et Pétrochimie
Commercialisation
24
ALGERIEPART

الملحق رقم 2: جدول أولويات الدول لأمن الطاقة

الدولة	أولويات أمن الطاقة
مستوردو الطاقة من الدول الصناعية الكبرى	– تجنب الانقطاع (التوقف) في إمدادات الطاقة. – تنوّع مصادر إمدادات الطاقة. – تأمين البنية التحتية لمصادر الطاقة. – اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج.
كبار مصدري الطاقة (النفط والغاز)	– أسعار مقبولة بسوق الطاقة على المدى الطويل. – تنوّع أسواق تصدير الطاقة – تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية. – الدول ذات مستويات النمو المنخفضة في تلك المجموعة يتمثل هدفها في تلبية احتياجات مواطنيها، وايجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.
الدول الصاعدة ذات الطلب المتزايد على الطاقة	–القدرة على تلبية الطلب المتزايد من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي. – تنوّع مصادر الإمدادات. – تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية. – اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج. – تلبية احتياجات مواطنيها، وايجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.
مستوردو الطاقة ذات الدخل المتوسط والمنخفض	– القدرة على تلبية طلب احتياجات مواطنيها من الطاقة من خلال الاستيراد الخارجي. – تأمين رأس المال وتمويل الاستثمارات في تطوير مصادر الطاقة والبنى التحتية. –اعتماد الحلول التكنولوجية لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج. – تلبية احتياجات مواطنيها، وايجاد طلب فاعل على خدمات الطاقة.

Source: World Bank Group, *Energy Security Issues* (Moscow, Washington DC: World Bank Group, 2005).

الملحق رقم 3: التشخيص الاستراتيجي لقطاع الغاز الجزائري (مصفوفة SWOT)

	ملائم	غير ملائم
البيئة الداخلية	**نقاط القوة (S)** – احتياطات غازية هامة (شباب جديد لحقل حاسي الرمل + موارد الغاز الصخري) – 3 أنابيب غاز عابرة للقارات – خبرة في صناعة الغاز الطبيعي المميع – مصدر موثوق – القرب الجغرافي – مقدرة تفاوضية	**نقاط الضعف (W)** – معضلة الريع الطاقوي – الفساد القطاعي وانعدام الشفافية – تزايد الاستهلاك الطاقوي (الغازي) الداخلي – تراجع القدرات الانتاجية – التغييرات المتكررة للإطار القانوني لعمليات التنقيب والإنتاج – نقص التحكم التكنولوجي – نقص الاستثمارات
البيئة الخارجية (الوسط الخارجي للقطاع)	**الفرص (O)** – الانتقال الطاقوي: إحلال الغاز في مزيج الطاقة الأوروبي – الرغبة الأوروبية في التخلص من الهيمنة الروسية – الشتاء الأوروبي القارس	**التهديدات (T)** – الأمنية: حادثة تيقانتورين – الجيوسياسة: عدم الاستقرار في دول الجوار – الاقتصادية: انهيار أسعار المحروقات – المنافسون الجدد

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الدراسة